



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٣)

السلطة والمجتمع والعمل السياسي
من تاريخ الولاية المثمانية في بلاد الشام

الدكتور وجيه كوثراني

السلطة والمجتمع والممثل السياسي

من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٣)

السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام

الدكتور وجيه كوثراني

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتيهاها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بنابة «سادات تاور» - شارع ليون - ص . ب : ٦٠٠١ - ١١٣ بيروت - لبنان
تلفون : ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤ - برقية : «مصري»
تلكس : ٢٣١١٤ مارايي

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى

بيروت : تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٨

المحتويات

مدخل : المسألة والمصادر والمصطلح والمنهج	٩٠
أولاً : في طرح المسألة	٩٠
ثانياً : في المصادر	١٢٠
ثالثاً : في المصطلح والمفاهيم والمنهج	١٤٠
الفصل الأول : الدولة العثمانية قبل التنظيمات :	
مؤسسات التاريخ الإسلامي ووسائط السلطة	
بين المجتمع وأهل الدولة	٣١٠
أولاً : الدولة العنصية في التاريخ الإسلامي :	
التبرير الفقهي	٣٣٠
ثانياً : المؤسسة الدينية بين الدولة والمجتمع	٤١٠
ثالثاً : التنظيم الحرفي وطرق الصوفية	٤٧٠
رابعاً : الاقطاع العسكري ودوره الوظيفي كسلطة بين	
المجتمع والدولة	٥٢٠
خامساً : العنصيات والسلطات المحلية	٦٠٠
سادساً : الملل غير الاسلامية ويدايات الوعي القومي	٦٧٠
سابعاً : ولاية طرف أم استقلال وطني	٧٤٠
الفصل الثاني : دولة التنظيمات وأنماط السلطة :	
أولاً : أهداف التنظيمات	٨١٠
ثانياً : الإدارة الجديدة والنظام القديم	٨٨٠

٩٩٠.....	ثالثاً: التعددية في السلطات الادارية والأهلية
رابعاً: العلاقات بين سلطة المدينة والريف:	
١٠٢٠.....	أمثلة من واقع العلويين والدروز والبدو
١١٨٠.....	خامساً: المآزق التطبيقي للتنظيمات
	الفصل الثالث : بدايات العمل السياسي «الحديث» في ظل التنظيمات
١٢٣٠.....	والسلطان الفردي
أولاً: الظروف الدولية لتزعتي الاستبداد والمعارضة	
١٢٥٠.....	في الدولة العثمانية
ثانياً: مقولة «الوطن السوري» من بيروت:	
١٣٠.....	ظاهرة المتأشير
ثالثاً: فكرة الاستقلال السوري وصدى ذلك في تقارير	
١٣٥.....	القنصل الفرنسي في بيروت
رابعاً: السياسة في النشاط الثقافي:	
١٤٣.....	حركة المجتهدين في دمشق
خامساً: اشكال واتجاهات العمل السياسي في الخارج:	
١٥٢.....	أوروبا-مصر
	الفصل الرابع : نزعة الاصلاح والاستقلال في العمل السياسي
١٦٣٠٠١٩١٤-١٩٠٨.....	في العهد الدستوري: السياق المحلي والدولي
١٦٥.....	أولاً: البدايات
١٧٣.....	ثانياً: حركة الاصلاح في ولاية بيروت
١٧٩.....	ثالثاً: المؤتمر العربي الأول ١٩١٣
رابعاً: السياسات الدولية تجاه العمل السياسي المحلي	
١٨٩.....	(سوريا والموقف الفرنسي)
خامساً: استنتاجات: من نظام الولايات في مرحلة التنظيمات	
١٨٦٤ الى نظام الولايات الجديد في العهد الدستوري	
١٩١٣.....	٢٠٩.....
	خاتمة : من مآزق المشروع العثماني الى تعددية السلطات
٢١٣.....	ومشاريع الدول
٢١٩.....	المراجع
٢٣٧.....	فهرس

كَلِمَة شُكْر

الشكر الذي أحفظه للذين كانت مساعدتهم مسعفةً لأعداد هذه الدراسة وإخراجها ونشرها، كبير وعميق.

وأخص بالذكر الأستاذة: نقولا زيادة، الأستاذ المشرف، والأب لويس بوزيه، والأب جان فيه، والأستاذين منير اسماعيل ويوسف مايلا، الذين تكبدوا جميعاً قراءة المخطوطة، واقترحوا ملاحظات قيمة كان لها الأثر الطيب في إنجاز هذا العمل.

وإني أرى من واجبي، وقد تقلّمت بهذه الدراسة عام ١٩٨٥، كـ «أطروحة جامعية»^(*)، أن أستحضر ذكرى المرحوم أرموند أبيل (A. Abel)، الأستاذ الذي أشرف على أطروحتي الأولى^(**) أثناء دراستي في جامعة بروكسل في الأعوام (١٩٧١ - ١٩٧٣). فذكره استعرت بعد وفاته في حزيران/ يونيو ١٩٧٣، مقرونة بأسمى مشاعر التقدير، وأخصب فترات التحفّز من أجل البحث الدؤوب.

وإذ أتقدم اليوم بهذا العمل إلى «مركز دراسات الوحدة العربية» بغية إصداره في كتاب، وإذ يحظى العمل برعاية كريمة من قبل مديره العام، وقراءة جدّية من قبل خبرائه، وعناية دقيقة من قبل باحثيه ومحرريه، فإني أشعر حيال هذا، بامتنان عميق، أرجو أن تُعبّر عنه كلمة شكر

(*) ما ينشر في هذا الكتاب هو المداخل وفصول أربعة من الدراسة التي قدّمت في الأساس كأطروحة دكتوراه آداب، فئة أولى، في جامعة القديس يوسف في بيروت عام ١٩٨٥.

(**) حملت الأطروحة الأولى العنوان التالي: «الحركات الاجتماعية - السياسية في لبنان، ١٨٥٨ - ١٩٢٠». وقد تمّ نقاشها، على اثر وفاة الأستاذ المشرف في جامعة باريس الأولى عام ١٩٧٤ أمام لجنة ضمّت الأستاذة: بيار فيلار ودوميتيك شيفالييه وجاك كولون. ثم صدرت بالعربية بعنوان: «الانتماءات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي»، ط ١، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي، ١ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦). ط ٤ (١٩٨٦).

صادقة أوجهها إلى هؤلاء جميعاً، وبصورة خاصة إلى د. خير الدين حسيب، مدير عام المركز. وأخيراً، أدين لأسرة من المجبين بعاطفة، ساعدتني وتساعدني دائماً؛ مما يجعل من حقهم عليّ أن أعترف بجميلهم الدائم وذئنتهم الذي لا يعوض. فألى زوجتي منى، رفيقة الدوب الصعب، وإلى أولادي فرح وجاد وأيمن، بعضاً مما قلّته وقتهم وصبرهم وعيونهم التي تلمع أملاً وتفاؤلاً.

وجهه كوثراني

بيروت آذار / مارس ١٩٨٨

مدخل

المسألة وللمصادر والمصطلح والمنهج

أولاً: في طرح المسألة

اتخذ العمل السياسي العربي في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وبالتحديد في الفترة التي شهدت مقدمات الحرب العالمية الأولى ونتائجها، مسارات معقدة من التعبير. فهو من جهة يحمل أشكال العلاقات الاجتماعية وقيمها المخزنة في الوعي الجماعي، ويستمد من التجربة التاريخية والنص «المرجعي» أو «الشرعي» مفاهيم الدولة والأمة والملة والانتماء، ولكنه من جهة أخرى يتعايش مع مفاهيم جديدة غريبة لهذه المؤسسات، برزت عبر الاحتكاك بالغرب من قبل «النخب» الاجتماعية الجديدة. هذه المفاهيم تدخلت في صيغ العمل السياسي، سواء من موقع التحدي والاستنفار، أم من موقع الاستيعاب والتبني.

والملاحظ أن محور العمل السياسي في الفترة المذكورة، كان يتركز في البحث عن الدولة البديل أو انقاز الدولة القديمة. وهو محور لم يشكّل مركز استقطاب القوى المحلية من نخب مثقفة وضباط وتجار وأعيان فحسب، بل مركز اهتمام الدول الكبرى في سياساتها حيال الدولة العثمانية أولاً (قبل الحرب الأولى)، وحيال بدائلها ثانياً (أثناء الحرب وبعدها)، مما أعطى للظاهرة السياسية ممثلاً بالموقف العملي (الممارسة السياسية)، أو بالخطاب السياسي (النظرية أو الفكر عبر النص أو الكلمة)، خلفيات ثقافية موروثة ومعاشة في الوقت الراهن، ومضامين فكرية تأتت عن عملية الاستجابة أو الاستيعاب، أو الرفض لحقل التأثير الغربي آنذاك. وهو تأثير يصدر من جهة عن قناعات فكرية ومنهجية، ولكن من جهة أخرى عن مواقع دبلوماسية وسياسية واستراتيجية خارجية، تفعل فعلها في توظيف الحدث الداخلي أو في الإفادة من الخطاب السياسي المحلي. هذه العلاقة بين مصدر التأثير وحقل التعبير عنه محلياً، نقرأها في محفوظات وزارات الخارجية الأوروبية، ولا سيما الفرنسية التي رجعت إليها، وفي المذكرات السياسية المحلية.

من خلال هذا الطرح للمسألة التي نوّدها في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، تطالعنا مستويات متداخلة في العمل السياسي المحلي في المشرق العربي عامة وسوريا على وجه الخصوص. فالباحث عن برامج جديدة لإنقاذ الدولة القديمة التي هي الدولة العثمانية، أو البحث عن «بدائل» لها تمّ في السياقات التالية:

سياق تطور الدولة (التقليدية) في التاريخ الإسلامي، والتي يسميها البعض دولة «إسلامية»^(١)، والبعض الآخر «دولة سلطانية»^(٢)، أو دولة ملك قائم على «العصبة»^(٣)، وهذا السياق، ما يهتمّ فيه بالنسبة إلى دراستنا هو الواقع الذي آلت إليه أشكال السلطة المحلية في الأطراف، وبالتحديد فيما يمكن أن نسميه «الولاية» في سوريا، وذلك وفقاً للمعنى الاصطلاحي لتوزّع السلطات وتوابعها، لا وفقاً للمعنى الجغرافي - الإداري الذي حملته تعبير ولاية «سوريا»^(٤)، أو المعنى الأيديولوجي القومي الذي أعطي لهذا المصطلح فيما بعد (دولة سوريا أو أمة سورية). إنه السياق الذي تنتظم فيه أيضاً حركة التحديث والتنظيم، التي شهدتها الدولة العثمانية على صعيد بنائها المؤسسية وصيغ الحكم فيها وایدولوجياته المستجدة.

ويتفرّع عن هذا السياق أو يحاذيه سياق آخر هو السياق الفكري، الذي ترجمته الأفكار السياسية الإسلامية في تعبيراتها الفقهية. فمن أبي الحسن الماوردي (٤٥٠ هـ - ١٠٥٨ م)، إلى رشيد رضا (١٨٦٥ - ١٩٣٥ م)، يرتسم خط في الفقه والسياسة يتواصل بين الماضي والراهن (موضوع الدارسة)، عبر موضوعة تكيف الفقيه مع الأمر الواقع، وعلى قاعدة إعطاء مشروعية للدولة الخلافة، أو من يحلّ محلّها^(٥)، وهذا الموقف يلمّص الإسلامية - السنية في صياغتها للموقف السياسي حيال مسألة الدولة، المسألة التي كان يطرحها على الماوردي

(١) انظر في هذا الاستخدام: إبراهيم ييغون، الحجاز والدولة الإسلامية: دراسة في إشكالية العلاقة مع السلطة المركزية في القرن الأول الهجري (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ٩٩، حيث يستعمل المؤلف مصطلح الدولة الإسلامية لـ «التصير عن دولة غلبت فيها العصبة استخدم الإسلام فيها كـ «صفة» شكلية...».

(٢) انظر في إشكالية هذه التسمية التي يفتسها عبد الله الحروي عن ماكس فيبر (Max Weber) في: عبد الله الحروي، مفهوم الدولة (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨١)، ص ١١٩ - ١٢٠.

(٣) تعبير لابن خلدون في: المقدمة (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٧٠)، ص ١٣٩. وانظر في هذه الإشكالية: رجب كورثاني، «من الدولة العصبية إلى الدولة - الأمة» قراءة في مشكلة التاريخ للدولة القومية، الفكر العربي، السنة ٤، العدد ٢٨ (تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر ١٩٨٢)، ص ١٣٤ - ١٥٧.

(٤) ذلك أن سوريا بمرادفها لمعنى بلاد الشام من الناحية الجغرافية والتاريخية، عرفت - كما سنرى - تشكلاً لعدة ولايات في مراحل التاريخ العثماني.

(٥) حول موقف الماوردي من هذه المسألة، انظر: سعيد بن سعيد، الفقه والسياسة: دراسة في التفكير السياسي عند الماوردي (بيروت: دار الحديث، ١٩٨٢)، ص ١٦ - ١٨، وأبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، قوانين الوزارة وسياسة الملك، تحقيق ودراسة رضوان السيد (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ١١٢ - ١١٤.

والفقهاء القدامى، واقع تفتت السلطات والسعي لوحدة الدولة كعنصر استمرار لوحدة الأمة^(٦)، كما كان يطرحها على رشيد رضا واقع خطر اضمحلال السلطنة العثمانية، وتوزعها في مرحلة السيطرة الغربية إلى دول وكيانات سياسية مستقلة.

لكن السياق العملي للسياسة التي تتواصل مع الفقه على الصعيد النظري، يعود فيستمد ديناميته التاريخية كفعل سياسي وممارسة سياسية يومية من خلال عاملين تاريخيين - اجتماعيين:

العامل الأول، الواقع السياسي المعاش للجماعات في مجتمع ما، وفي إطار علاقات سلطة تنتظم «وحدتها» تراتبياً في سلم يبدأ من سلطة العائلة، إلى سلطة الطائفة أو المذهب أو الأمة، إلى السلطان الذي تمثل فيه السلطة المركزية. ويتخذ العمل السياسي، هنا، أشكالاً تدرج في طبيعة العلاقات المتشكلة بين هذه المراتب (ممانعة أو استيعاب). فكيف تم الانتقال - وهو السؤال المركزي في هذه الدراسة - من طبيعة العمل السياسي في إطار الولاية ومفاهيمها ومؤسستها، إلى واقع الفعل السياسي الذي ينحو نحو بناء الدولة الحديثة «القومية» قبل تثبيت هذا المعنى دولياً في مؤتمر لوزان عام ١٩٢٣؟ العامل الثاني، هو الواقع الذي يتمثل فيه الإسلام التاريخي على صعيد الجماعات لا سيما المدنية منها، طرقات صوفية أو إسلاماً سياسياً كسلاح استنهاض للشعوب، وهو ما تبرزه حركات سياسية إسلامية وخطاب سياسي إسلامي، لا يندرجان بالضرورة في الحيز الفقهي الدقيق، وإنما في الحيز الأيديولوجي الذي يتيحه الإسلام التاريخي. وهذا الموقف يبدأ مع جمال الدين الأفغاني، ويتواصل بأشكال مختلفة مع رشيد رضا وشكيب أرسلان بالنسبة إلى بلاد الشام.

وأما السياق الخامس فهو السياق الثقافي - الاجتماعي لتركبة ديمغرافية، تتسم بالتعدد الديني والمذهبي والاثني، وبالتفاوت أيضاً في التحصيل الثقافي الغربي، وبالتالي، في عملية نشوء «النخب» المثقفة، أو ما يسمى في الغرب بالانتليجنسيا (Intelligentisia). فما هو دور هذه النخب في إنتاج أيديولوجيا سياسية تستلهم المفاهيم الغربية للدولة والأمة والقومية، انطلاقاً من الأصول الاصطلاحية التاريخية والأوروبية لهذه المفاهيم (Etat, Nationalisme, Nation) وانطلاقاً أيضاً من الخصوصيات المحلية المتجسدة في مواقع هذه النخب في المجتمع والاقتصاد والانتماء الديني أو المذهبي؟ إن السؤال بهذه الصيغة تسوغه واقعة أن هذه النخب، هي التي أدخلت العمل السياسي أطر التنظيمات والأحزاب والجمعيات والبرامج لا سيما في المدن.

والسياق السادس والآخر هو السياق الدولي، وهو يتمثل بالسياسات الدولية التي صيغت انطلاقاً من مراكزها الأوروبية، وتوجهت في تعاملها مع «الخارج» الذي هو «الداخل»، بالنسبة إلى العمل السياسي المحلي، بصيغ من العمل الدبلوماسي الذي اتخذ أشكالاً من الممارسة

(٦) بسميد، المصدر نفسه، ص ٢٠ - ٣٨، ورضوان السيد، الأمة والجماعة والسلطة (بيروت: دار اقرأ،

١٩٨٤)، ص ١٤٥ - ١٧٥.

والمواقف التي صدرت عن القناصل والخبراء ولجان الدراسة والتخطيط، والتي استهدفت استيعاب المعطى السياسي الداخلي وضبطه في الوجهة الدبلوماسية الصادرة عن المركز.

هذه السياقات مجتمعة تشكّل المحاور الأساسية للدراسة التي نحن بصدد تقديمها. وتجدر الإشارة إلى أنه كان من الصعب الالتزام بموضوعاتها كمتاوين مستقلة لفصول متلاحقة، ذلك أنه يستحيل فرز هذه السياقات عن بعضها البعض كموضوعات مفردة أو قائمة بذاتها. فهي تتداخل تداخلاً عضوياً فيما بينها في كل مرحلة من مراحل الفترة التي ندرس، ولما كانت كل مرحلة تكتسب سمات وخصوصيات محددة من خلال اعتقاد كل هذه السياقات في حقل زمني معين، له خصائصه في طبيعة علاقات السلطة والخطاب السياسي وبرامج العمل، ولما كان هناك وفي الوقت نفسه ثمة استمرارية لثوابت بنية ثقافية^(٧) عامة في جميع المراحل التاريخية، ارتأينا اعتماد صيغة مزدوجة في تقسيم الفصول تجمع بين التحقيب الزمني للمراحل، وبين التداخل الذي تحتمه البنية الثقافية، سواء من جانب المجتمع المحلي، عبر ما يخترقه هذا الأخير في الذاكرة والنصوص والأديان والمذاهب من مفاهيم وسلوكات وقيم، أم من جانب الغرب عبر ما يصدر عن هذا الأخير من مفاهيم متحكمة في العمل السياسي، والمواقف والآراء الصادرة عن دبلوماسيه وخبرائه وسياسيه.

ثانياً: في المصادر

١ - محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية

تقدّم محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية في باريس (Quai d'Orsay)، معطيات مهمة للكشف عن هذه السياقات التي أشرنا إليها، فالسياسة الفرنسية باهتمامها المباشر بـ «مصير سوريا»، ورهاتها الدائم، ولا سيما ابتداء من الحملة الفرنسية الأولى (عام ١٨٦٠)، على احتمال التقسيم للسلطنة العثمانية واقتطاع سوريا الطبيعية كـ «حصّة فرنسية»، تعاملت مع «المسألة السورية» من موقع يسمح باستبيان الوضع الاجتماعي في سوريا، وتعبيرات العمل السياسي المحلي واتجاهاته.

إن هذا الموقع المتمثل بـ «المراقب الدبلوماسي»، يقلم صورة عن الواقع تجهد في الدخول في تفاصيله، ولكنها في الوقت نفسه تحمل هموم الدبلوماسية في النظر إلى الواقعة وتوظيفها في الخط السياسي والاستراتيجي للدولة. من هنا، تكتسب «الوثيقة الفرنسية» أهمية مزدوجة: فهي مصدر معرفة بالواقعة من جهة، ولكنها أيضاً مصدر كشف لطريقة النظر إليها والتعبير عنها واستخدامها، من الوجهة الدبلوماسية والاستراتيجية الفرنسية من جهة ثانية. وفي الحالتين يتطلب الرجوع إليها موقفاً نقدياً يأخذ بالاعتبار التمييز بين الواقعة من جهة، وصورة نقلها وفهمها والمعنى الذي أسقط عليها من جهة أخرى.

(٧) أنظر في استخدام هذا المفهوم: زكريا إبراهيم، مشكلة البنية (مصر، [د.ت.د.])، ص ١٢٢-١٧٠.

٢ - الصحف والدوريات العربية

وإذا كانت الوثائق الدبلوماسية تعبر عن وجهة في النظر من موقع التعامل الاستراتيجي، فإن الإعلام المحلي المتمثل آنذاك بالصحف اليومية وبعض المجلات الشهرية، يعكس وجهات في التعامل مع السياسات الغربية تصطبغ بالروح ايدولوجية مختلفة، بعضها معبر عن اتجاهات الجماعات المحلية، وبعضها الآخر معبر عن حالات الالتحاق السياسي بمحاور دولية، كما نلمس ذلك من خلال بعض تقارير القناصل التي تتحدث عن دعم مالي لصحيفة ما، أو عن محاولات لاستيعاب التحرير فيها. ويجد المؤرخ المتبحر لنصوص الصحافة المحلية نفسه أمام معطيات غنية جداً لرصد الاتجاهات الفكرية - السياسية، ومعرفة القوى المحلية الصادرة عنها، وتحديد حقل التقاطع الحاصل بين بعضها وبين السياسات الأوروبية.

وأشد ما يستوقف في مجال المقاربة بين الاتجاهات الفكرية للعمل السياسي وتغلياته النظرية - المرجعية، هو ما تحمله نصوص كل من المجلتين: «المنار» التي أسسها وقام بتحرير معظم موادها السيد محمد رشيد رضا (١٨٦٥ - ١٩٣٥)، و«المقتطف» التي كان يحررها بشكل رئيسي كل من فارس نمر ويعقوب صرّوف، وأقلام أخرى ذات نزعة ليبرالية علمانية.

ويتضح من خلال الانتماءين الثقافيّين لأصحاب هاتين المجلتين - الانتماء الاسلامي لصاحب «المنار»، والانتماء الليبرالي والعلواني لصاحب «المقتطف» - أنهما يمكن الانجاكين الفكرين الكبيرين السائدين لدى مثقفي المشرق العربي وكتابه. لذلك حملت نصوصهما التعبيرين الفكرية - السياسية التي تمخضت عنها المرحلة التاريخية، وتضمنت مقالاتهما معظم المواقف العملية والبرامج السياسية سواء في صياغة فهم الحدث الراهن، أم التطلع إلى صيغة مستقبلية للدولة المرتقبة في المنطقة.

٣ - كتب السير والمذكرات

تشكل المذكرات التي كتبها معاصرون أمثال: الملك عبد الله، ساطع الحصري، يوسف الحكيم، محمد كرد علي، حسن الحكيم، شكيب أرسلان، نذرة مطران، خير الله خير الله، شكري غانم وجورج سمّنة... الخ، مصدراً مهماً يضاف إلى مصادر الوثائق الدبلوماسية والصحفية. فأصحاب المذكرات وقد تنوع دورهم في ميدان العمل السياسي بين مؤسس جمعية سياسية أو حزب أو مناضل أو مجاهد، وبين وزير في حكومة أو موظف إدارة أو كاتب أو صحفي... الخ، يقدمون صورة ذاتية محلية لأشكال العمل السياسي، وهي صورة يتلخّص فيها «الذات والموضوع»، بحيث تصبح النصوص مرآة للذات المحلية تنعكس فيها تطلعاتها وتعددية برامجها نحو السلطة، وكذلك رهاناتها وتحالفاتها وصراعاتها ومناهج تبريرها للفعل السياسي.

وإذا كانت هذه «الذات السياسية» هي موضوع الدراسة والفعل السياسييين الغربيين - وهذا ما انعكس تقارير الدبلوماسية الغربية - فإن مذكرات الشخصيات التي ساهمت في الأحداث، أو في التعبير عن الممارسة السياسية على صعيد الفكر والموقف، أو التبرير أو العلاقة، تترجم واقع

ما كان عليه العمل السياسي المحلي من حالة استقلال أو استتباع، أو من حالة عجز أو قدرة. هذا، إضافة إلى الدلالات التي تحملها المذكرات في مجال رصد الموقف السياسي، فإنها تملك من خلال ما تقدمه من سير ذاتية دلالات على الانتماء الاجتماعي والثقافي والديني. وهي دلالات تساهم بدورها إلى حد كبير في تفسير المنطلقات الاجتماعية والدوافع الثقافية والفكرية الكامنة وراء صياغة الموقف السياسي.

ثالثاً: في المصطلح والمفاهيم والمنهج

يواجهنا في الكتابة التاريخية التي تتناول مرحلة انتقالية من تاريخ العرب الحديث والمعاصر، إشكال معقد في استخدام المصطلح السياسي، فالمرحلة الانتقالية التي نحن بصدد دراستها، والتي يمكن تحديدها زمنياً بأنها فترة الانتقال من العهد العثماني إلى عهد الانتداب الأوروبي، تزامنت مع ما اصطلح على تسميته في تاريخ الفكر العربي بـ «عصر النهضة». وهذا المصطلح الأخير يعكس بذاته مفهوماً تاريخياً، تمثل في وعي بعض المثقفين العرب لحظة استحضار لعصرين أوروبيين: عصر الولادة الجديدة (Renaissance)، وعصر الأنوار (Siècle des lumières). وهي لحظة تُلخّص حالة زمنية تاريخية لوضع معاش في المجتمع والسلطة، حالة تستعيد تاريخاً من زمن ما ومكان ما، وتتطلع لبناء مستقبل على نموذج. إلا أن هذه الاستعادة هي أيضاً جزء من ذاكرة تاريخية، تتواصل مع «زمن محلي» عربي - إسلامي حاصر في الثقافة الاجتماعية المعاشة، وحاضر في التاريخ المكتوب وفي النص المرجع وفي المؤسسات والرموز والمفاهيم. وهذه الذاكرة قد تطفئ على استعادة «النسخة الأوروبية»، فتصبح النهضة شكلاً من أشكال الاستجابة للتحدي الأوروبي، وذلك في محاولة تجديد للإسلام وإحياء لتاريخه ودعوة لبناء دولته.

وفي هذا السياق الذي يندرج فيه عصر النهضة العربية، يبرز مصطلح النهضة إشكالاً يحمل في طياته إشكالات فرعية أخرى، تطال مجالات مفاهيمية عديدة تبدأ من مصطلح «الدولة» إلى «الأمة»، إلى «الطبقة» إلى الحزب، وأخيراً إلى صيغة السياسة والعمل السياسي^(٨)، إلى القومية والحرية والديمقراطية، وتجليات هذه المفاهيم في المؤسسات والأفكار.

ومن هذا الإشكال الذي يبرز على صعيد مصطلحات المرحلة، تطالعنا صعوبات ينبغي وعيها منذ البداية، كي يتجنب الباحث الفرق في منهج وحيد الجانب من مناهج عصر النهضة، أو في اتجاه أيديولوجي واحد من اتجاهاتها العديدة. وسواء أكانت هذه الاتجاهات ليبرالية -

(٨) انظر: Pierre Rondot, «Les Partis dans le monde musulman», *Pouvoirs* (Paris), no. 12, (1980), pp. 71-91.

علمانية^(٩)، أم اثنية - قومية^(١٠)، أم سلفية - تراثية^(١١)، فإنه يتعين على الباحث أن يقف موقفاً نقدياً واستيعابياً للمصطلح الصادر عن هذا الاتجاه أو ذاك، المندرج في هذا المفهوم أو ذاك، المحكوم بهذه الأيديولوجيا أو تلك.

فمسألة الدولة وما تطرحه هذه الأخيرة من اختلاف في تحديد المضمون النظري، والشكل المؤسسي والامتداد الجغرافي، تستدعي انتباهاً لمختلف الاستخدامات الوظيفية للمصطلح في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. فالفترة التي نحن بصدد دراسة العمل السياسي فيها، هي الفترة التي شهدت بدايات تشكّل «الدولة المحدث» على انقاض السلطنة العثمانية. وإذا كان هذا التشكّل قد ارتبط بالفعل بتفكك بني السلطنة العثمانية، وانتصار مشاريع مناطق النفوذ الغربية التي استقرت بصيغة الانتدابات (صيغة الاعداد والتحصين للدولة الحديثة من زاوية غربية) من جهة، فإن عملية التعبير عن قوى الداخل سواء في أشكال رفضها للسيطرة الأجنبية، أم في أشكال صياغة تطلعاتها ومطالبها بالاعتماد على الغرب، قد اتخذت، من جهة أخرى، مسارات مميزة في العمل السياسي المحلي والخطاب المعبر عنه.

لقد راوح الخطاب السياسي مثلاً بين التمثّل للصيغة التاريخية الإسلامية للدولة، وبين التمثّل للصيغة القومية المستلهمة من التجربة التاريخية الغربية، وبين التمثّل التوفيقى أو الانتقائي لمعطيات التجريبتين.

وفي إطار تمثّل الصيغة التاريخية الإسلامية، تنوّعت أشكال هذا التمثّل بدءاً من الدفاع

(٩) نستخدم هذا المصطلح بالمفهوم التالي: «الليبرالية تعين مجتمعاً ما عبر تماهيه على المستوى السياسي بالديمقراطية البرلمانية، وعلى المستوى الاقتصادي بالرأسمالية الصناعية، وعلى المستوى الاجتماعي بوصول البرجوازية إلى السلطة وهيمنتها، وعلى المستوى الثقافي بحريات الفكر والتعبير، وعلى المستوى الأخلاقي بالفردية، وعلى المستوى العالمي بالبدا الشهير للهويات القومية (Nationalités)، وعلى المستوى الديني بمعاداة الأكليريكية، هذه المعادلة التي تقوى حثّتها أو تضعف حسب البلد». قارن:

André Vachet, *L'Ideologie liberale, l'individu et sa propriété*, préface d'Henri Lefebvre (Paris: Anthropos, 1970), p. 21.

وأشير هنا إلى أن استخدام المصطلح لا يعبر عن واقع محلي متحقق في المرحلة التاريخية التي ندرس، وإنما عن احتمال يجد تعبيره في تماهي بعض النخب المثقفة المحلية مع قيم المجتمع الليبرالي في الغرب.

(١٠) نستعير هذا التعبير من المصطلح الفرنسي الذي استلخه مكسيم رودنسون وهو «Idéologie ethno-nationale» للدلالة على تشكّل أئنة من الأثنيات (قوم) في مشروع «دولة قومية». انظر:

Maxime Rodinson, «Nation et idéologie», dans: *Encyclopaedia Universalis* (Paris, 1971), vol. 11, pp. 571 - 575, aussi: «Nature et fonction des mythes dans les mouvements socio - politiques d'après deux exemples comparés: Communisme marxiste et nationalisme arabe», dans: Maxime Rodinson, *Marxisme et monde musulman* (Paris: Seuil, 1972), pp. 245 - 248.

(١١) انظر في استخدام المصطلح: حسن حنفي، التراث والتجديد: موقفنا من التراث القديم (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٨)، ص ١١ - ٢٢.

عن «السلطنة» ببنيتها القائمة، إلى اعتماد نظام الشورى الذي أخرج بصيغة «الدستور» و«البرلمان»، وإلى «الاجتهاد» في فصل الخلافة كمؤسسة سلطانية أو ملك عن الإسلام^(١٢).

أما في إطار صيغة التمثيل القومي، فقد ارتسمت في الخطاب السياسي العربي المشرقي (ولا سيما الشامي) صورتان للدولة: انطلاقاً من الطائفة التي تنتمي مع «الوطن» و«الأمة»، اللذين يتشكلان في الوعي الجماعي وفق مقاسها الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي، إلى الثانية - الثقافية التي تنتمي مع «وطن أكبر» و«قومية أوسع». وبين هذا وذاك، تدرجت تمثيلات الأمة كإطار لمشروع الدولة من صيغة أمة عربية «مشرقية»^(١٣)، من نجيب عازوري (عام ١٩٥٥)، إلى مشروع الشريف حسين (عام ١٩١٦)، إلى صيغة مملكة عربية سورية (مشروع الملك فيصل)، مروراً بالأيديولوجيات الوطنية المختلفة التي تقدم الأقاليم «أوطاناً» و«أمماً»، وذلك في حدود الصيغ الجغرافية - التاريخية السائدة، أو في حدود الصيغ الجغرافية - السياسية التي أسفر عنها توازن الصراع الدولي^(١٤).

ومنذ تلك المرحلة التي تأسس فيها الخطاب العربي السياسي في مسألة الدولة الناشئة أو في مسألة الدولة المتوخاة، يفرض الأمر الواقع على الباحثين العرب توجهات في المنهج، تدور في فلك تبرير ما حصل، وبناء تواريخ افتراضية لهذه الدولة أو تلك، أو تدور في فلك الحلم في تخطي الواقع، عبر التماهي مع «مشروع مستقبلي» آخر لدولة ما.

لقد غرق كثير من الباحثين العرب في جهد البحث عن تبرير الواقع، أو «عقلنة» الحلم المرغوب فيه للمستقبل، فغابت هذه الاشكالية عن البحث العلمي. وأما بالنسبة إلى الباحثين الغربيين، فقد طرحوها من موقع المقاربة مع النموذج الغربي في تشكل الدولة والأمة، معتبرين ما حدث في التاريخ الأوروبي نموذجاً عالمياً. وإذا ما لاحظ أحدهم تعذر هذا التشكل في الشرق العربي والإسلامي، عزا ذلك إلى غياب نشوء «دولة إقليمية» في الإسلام (برنارد لويس)^(١٥)، أو إلى أن تاريخ هذا الشرق الإسلامي هو تاريخ «طوائف وقبائل».

(١٢) انظر في هذا الرأي: علي عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم، دراسة ووثائق محمد حمادة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢).

(١٣) الدعوة الأولى لهذا المشروع حملها كتاب:

N. Azoury, *Le Réveil de la nation arabe* (Paris: Plon, 1905).

وقد ترجمه إلى العربية أحمد يونس بعنوان: *يقظة الأمة العربية* (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨).

(١٤) إن الصيغ الجغرافية - السياسية التي أسفر عنها توازن الصراع الدولي، أتت على سبيل المثال إلى ولادة دولتي لبنان وسوريا. ونجد عرضاً تاريخياً للسباق الدولي لهذا التشكل في: زين نور الدين زين، *الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان* (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠).

(١٥) «السياسة والحرب»، في: برنارد لويس، *تراث الإسلام*، ترجمة زهير السمهوري وشاكر مصطفى، تصنيف شاخت ويوزورون، سلسلة عالم المعرفة، ٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ج ١، ص ٢٢٩ - ٣٠٠.

تلك هي على سبيل المثال الموضوعات التي يسجلها جاك ولرس (Jacques Weulersse) في كتابه فلاحو سورية والشرق الأدنى، فهو من جهة يؤيد الانتداب الفرنسي في تجزئة سوريا، ولكنه من جهة أخرى يبرز المازق التكويني لهذه الدول في الأربعينات من القرن العشرين، وذلك لاستحالة تكون انتماء شعبي قومي - في رأيه - يتوافق مع حدود الدولة^(١٦).

ولا بأس هنا من استعادة بعض مفاهيم (Weulersse) لدلالاتها المنهجية في مصطلح الدولة والانتماء. ان المؤلف يطرح مسألة الانتماء القومي لدى الفئات الشعبية، ولا سيما الفلاحية بالصيغة التالية: «إذا سألت فلاحاً من الجزيرة أو المناطق الشرقية من لبنان، أو من عجلون من يكون؟ يجيبك أنه من هذه القبيلة أو تلك، أو من هذه القرية أو تلك، يجيبك أنه مسلم، أرثوذكسي أو درزي... لكن لا يجيبك أبداً ويقول أنه عراقي أو سوري أو أردني»^(١٧).

ويستبعد (Weulersse) أن يكون السبب هو كون هذه الدول حديثة العهد أو كيانات اصطلاحية كما يقول، بل إنه ينطلق من الفرضية القائلة بأن ظاهرة الدولة - الأمة (Etat - Nation) هي ظاهرة أوروبية. وهو إذ يقارن هذه الظاهرة الأوروبية بواقع الشرق العربي والإسلامي، يرى أن أولية هذا التكوين التاريخي هي خاصة من خصائص الغرب وحده، وأن طبيعة السلطة والدولة في الشرق العربي والإسلامي لا يمكن أن تنتج هذه الظاهرة. يقول: «لم يحصل في الشرق هذا التمازج والتماثل التدريجي بين العناصر المكونة الثلاثة: (الأرض والأمة والهيئة السياسية) التي أدت إلى تكون أوروبا الغربية، حيث تعتبر فرنسا أكثرها نضجاً واكتمالاً. ففي الشرق بقيت الدولة ترتبط بالأمير (La chose du Prince) والدولة - الأرض هي مجرد تجاور مقاطعات تعود إلى الأمير نفسه. وهذا التعريف يبقى هو ذاته، سواء أكانت الدولة عبارة عن إمبراطورية امتدت في القارات الثلاث كما هي حال الدولة العباسية... ولاحقاً العثمانية، أم كانت عبارة عن تكوين أصغر كما هي الحال مع المماليك، أم اقتصر على مدينة واحدة وضواحيها... خليفة كان أو سلطاناً، أو باشا أو أميراً، لا أهمية للقب، إذ يبقى المبدأ واحداً، فالأمير وحده هو الذي يمثل حقيقة الدولة، والتبعية للأمير وقومه تشكل المطلق»^(١٨).

وبالنسبة إلى الدولة العثمانية - الدولة المعنية بدراستنا - فيراها (Weulersse) بأنها: «كانت لحظة اصطلاحية لم تنبثق عن السكان والأرض، والولاية أو اللواء أو القضاء، نسخة مصغرة عن الإمبراطورية، ركاماً غير متجانس من الطوائف المتفرقة غير القادرة أن تفرز قومية محلية»^(١٩). و «الاطارات السياسية سواء أكانت كبيرة أو صغيرة لا تترجم تماماً الحياة الحقيقية للسكان، هذه الحياة الحقيقية ينفي البحث عنها خارج هذه الأطر، ينفي البحث عنها في الطوائف المختلفة: في طوائف قرابة الدم (القبائل) في الطوائف الدينية، وفي الطوائف المدنية أو الحرفية. فداخل هذه الطوائف تجري حركة الاملاك، الناس والأفكار، دون اعتبار للحدود الإدارية والسياسية»^(٢٠).

Jacques Weulersse, *Payans de Syrie et du Proche-Orient* (Paris: Gallimard, 1946). (١٦)

(١٧) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٧٩ - ٨٠.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٨٢ - ٨٣.

هذه الاستشهادات، على ما فيها من تعميم وحشية في القطع، تنبّه الباحث إلى إشكالية في البحث، تتطلب وقوفاً ملياً حيال المرحلة التي حمل فيها العمل السياسي العربي مشروع «الدولة - الأقليم»، وقوفاً لا حيال الحدث - وقد أشبعته كتب التاريخ سرداً ووصفاً وأخباراً - وإنما حيال الدلالات التي يقدمها الحدث في السياقات التي أشرنا إليها، وفي الوجهة التي يذهب فيها العمل السياسي بحثاً عن الدولة^(٢١).

وفي هذه الناحية يحمل العمل السياسي مضامين لأفكار ومؤسسات وديناميات داخلية وخارجية^(٢٢)، ترتبط من جهة بالظاهر الأيديولوجي (الخطاب والمقاليات)، وتدخل من جهة أخرى في صلب البنية الاجتماعية ومؤسساتها^(٢٣)، إذ نجد العصبة والجاه الكامنين في هذه البنية، وعلى موازاتهما الحزب أو الجمعية القائمة في مؤسسة العمل السياسي الحديث^(٢٤)، ونجد الدين والطائفة والراسخين في المجتمع، وعلى موازاتهما نزعة القومية، والدولة المعبر عنها في الخطاب والبيان والمنشور، ونجد أيضاً نزعة «الأمة» بمفهومها القرآني الإسلامي، وفي الوقت ذاته وجهة التأقلم في أيديولوجيات سياسية تراوح بين بناء الدولة في إطار طائفة، وبين بنائها في إطار جغرافي - تاريخي، أو إطار توازن دولي يستقر على منطقة نفوذ معينة. كما نجد في الوقت نفسه للأمة المعنى المستمد من (Nation)، والتأزع إلى تأسيس الدولة - الأمة (Etat) (Nation في الجغرافية - السياسية، أو المعنى المستمد من الجماعة الموحدة في رابطة دينية أو جامعة أمبراطورية (حضارية) في التاريخ^(٢٥)، كما أننا نجد القبائل والعشائر والمجموعات

(٢١) من هذه الوجهة المنهجية في التاريخ، انظر:

Paul Veyne, «L'Histoire conceptualisante», dans: *Faire de l'histoire* (Paris: Gallimard sous la direction de J. Le Goff et P. Nora, 1974), vol. 1, pp. 62-92.

(٢٢) انظر في استخدام هذا المصطلح:

«Dynamique interne ou dynamique globale: L'Exemple des pays musulman», dans: Rodinson, *Marxisme et monde musulman*, pp. 266-293.

(٢٣) يقول المؤرخ الفرنسي جورج دوبي (G. Duby): «لفهم انتظام المجتمعات الإنسانية وتعيين القوى الفاعلة في تطورها، يجب أن نغير انتباهنا إلى الظواهر العقلية، حيث يبرز تدخلها عتصراً محدداً بقدر ما هو تدخل الظواهر الاقتصادية والديمقراطية». انظر:

G. Duby, «Histoire sociale et idéologies des sociétés», dans: *Faire de l'histoire*, vol. 1, pp. 147 - 168.

(٢٤) انظر هذه المصطلحات والمفاهيم (العصبة، الجاه...) وعلاقتها بتوزيع الثروة والسلطة في تاريخ المجتمع العربي من خلال نص ابن خلدون في: المقفعة، ص ٣٨٩، وتوازن عن استخدام مصطلحات الحزب، الطبقة، السلطة (Pouvoir) في التاريخ الأوروبي: موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مفلة وعبد الحسين سعد، ط ٣ (بيروت: دار النهار للنشر) ١٩٨٠، ص ٢١٣ - ٢١٥. انظر أيضاً:

Jacques Julliard, «La Politique», dans: *Faire de l'histoire*, vol. 2, pp. 243-244.

(٢٥) انظر على سبيل المثال لا الحصر، استخدامات مفاهيم الأمة، القوم، القومية (Nation, Nationalisme...) من زاوية التجربة التاريخية الأوروبية في:

Jean - Michel Leclercq, *La Nation et son idéologie* (Paris: Anthropos, 1979).

ومن زاوية التجربة التاريخية العربية - الإسلامية، انظر: ناصيف نصار، مفهوم الأمة بين الدين والتاريخ: دراسة في

القروية وطوائف الحرف، كما نجد أشكالاً من الطبقة والنخبوية، النازعة للتماثل مع تراتبية الطبقات في المجتمع الصناعي الأوروبي، وتشكل النخب المثقفة المتماثلة مع الانتليجنسيا في المجتمع الغربي^(٢٦).

هذه المعطيات التي يقدّمها أيضاً المجتمع المحلي في مرحلة انتقاله من المرحلة العثمانية إلى المرحلة الانتدابية الفرنسية تبرز بصورة لافتة للنظر في العديد من مظاهر العمل السياسي، لا سيما إذا اعتبرنا أن العمل السياسي هذا لا يطل مجال التعبير الحزبي المرتبط بالأصل الانتخابي والبرلماني في الليبرالية الغربية^(٢٧) فحسب، بل يطل شتى مجالات التعبير عن أي موقع من مواقع السلطة في المجتمع^(٢٨)، وهي مواقع تتوزع في تنظيم الولاية العثمانية على وظائف ومناصب معينة، وتتوزع في تركيب المجتمع على أدوار مؤسسية هي بدورها نتاج استمرارية بني تاريخية (الأعيان، العلماء، شيوخ القبائل والعشائر... الخ). صحيح أن حركة الدستور في عام ١٩٠٨، أطلقت ميادرات العمل التنظيمي (بالمفهوم الحزبي الغربي)، بسبب قيام البرلمان ومناخ الحرية الذي بعث الدستور، لكن ذلك اقتصر على المدن وعلى نخب محدودة من المثقفين والضباط.

= مدلول الأمة في التراث العربي الإسلامي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)؛ ومن الشعوب والقبائل إلى الأمة، في: السيد، الأمة والجماعة والسلطة، ص ٤٣ - ٥٣ محمد خلف الله، مفاهيم قرآنية، سلسلة عالم المعرفة، ٧٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤)، ص ٧٠ - ٩٣، و

«L'Umma et ses synonymes», dans: Louis Massignon, *Opera minora*, textes recueillis classés et présentés avec une bibliographie par Y. Moubarac sous le patronage du Centre d'études Dar El - Salam, 3 vols. (Beyrouth: Dar Al - Maaref, 1963), vol. 1, pp. 79 - 103.

(٢٦) انظر في دور هذه المؤسسات في كل من المجتمع الغربي والمجتمع الإسلامي: ريمون آرون، صراع الطبقات، ترجمة عبد الحميد الكاتب (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٠)؛ هاملتون جب وهارولد برون، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، ج ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠)، بخاصة ج ٢، ص ٥٣ - ١٨٢.

A: Cheddadi, «Le Système du pouvoir en islam d'après Ibn Khaldoun», *Annales* (Paris), (mai - août 1980), pp. 534 - 550, et Louis Gardet, *La Cité musulmane: Vie Sociale et politique*, 4ème ed. (Paris: J. Vrin, 1976).

(٢٧) يربط ديفرجيه بين الحزب والأصل الانتخابي البرلماني، فيرى أن نمو الأحزاب مرتبط بنمو الديمقراطية، أي بتوسع دائرة الاقتراع الشعبي والامتيازات البرلمانية. أنظر: ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ص ٦ - ٧.

(٢٨) نستخدم «السياسي» هنا بالمعنى الذي يشير إليه ماكس فيبر عندما يقول: «نفهم السياسي مجموع الجهود التي تبذل للمشاركة بالسلطة أو للتأثير على توزيع السلطة، سواء بين الدول أو بين مختلف الجماعات داخل الدولة الواحدة». أنظر:

Max Weber, *Le Savant et le politique*, traduction de Julien Freund, introduction de Raymond Aron, *Recherches en sciences humaines*, 12 (Paris: Plon, 1959).

ونظراً لخصوصية غياب الدولة بالمفهوم الغربي الحديث في المرحلة التاريخية التي ندرس، نضيف أن السياسي يشمل أيضاً الجهود المبذولة من أجل «إيجاد دولة» في مرحلة انهيار الدولة العثمانية. وهو الحيز الأسلمي الذي سيشكل الدراسة اللاحقة.

وإذا كانت فكرة الدولة قد شغلت برامج العمل السياسي سواء بتعبيره (الحزبي الحديث - الجمعيات السياسية)، أم التحركات الأهلية المتمثلة بالزعامة العشائرية، أم الشيوخ والعلماء في الأحياء والمساجد، أم التنظيمات الحرفية، فإن الفكرة نفسها تختلف بالمفهوم من فئة إلى فئة. والاختلاف لا يطاق أنواع وأشكال الدولة البديلة من ضمن احتمال انقراض الدولة العثمانية فحسب، بل النظر في طبيعة الدولة العثمانية نفسها. فمن القول بالدولة «القومية الوضعية» على المستوى العثماني العام^(٢٩)، إلى القول بـ «الدولة الإسلامية» ممثلة بالخلافة العثمانية^(٣٠)، إلى انتقال هذه الأشكال نفسها على المستوى الإقليمي (وعلى مستوى سوريا في حدود دراستنا)، تنلجرح مرحلة البحث عن البديل منذ مرحلة التنظيمات وحتى قيام الثورة الكمالية في تركيا.

وفي هذا الإطار، كان العمل السياسي المحلي يواجه اختلافاً في صياغة تصور واضح للدولة، بسبب اختلاط المفاهيم والمصطلحات، وتداخل المعاني والممارسات. فالدولة بالمعنى القومي (National)، تحمل تراثاً غريباً في النشأة والتطور، فهي دولة سيادة على إقليم، ودولة ولاء لهيئة سياسية، ودولة دمج لأمة «الدولة - الأمة». بينما يحمل التراث العربي - الإسلامي في مسألة الدولة مفهوماً آخر للسلطة^(٣١). إنه مفهوم «الولاية» التي تضيق أو تتسع في مهامها السلطوية، تبعاً لعلاقة التوازن بين الخليفة أو السلطان، وبين الجماعات التابعة ومثليها على المستوى المحلي كـ (عصيات ومذاهب وملل). وهي ليست دولة عرقية أو حصرية أو دمجية لقوم أو أمة أو منطقة جغرافية - سياسية. إنها إطار لتعايش أشكال من السلطات المندرجة والمتراصة التي تذهب من مختلف السلطات المحلية والأهلية، إلى السلطة المركزية المتمثلة

(٢٩) بدأت هذه المقولة مع نظرية «الوطن العثماني» التي نادى بها الثمنانيون الجدد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وما لبثت أن اتخذت طابعاً قومياً في العهد الدستوري مع ضياء كوك ألب، الذي دعا إلى قومية عثمانية. أنظر في ذلك:

Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, 2nd ed., Oxford Paperbacks, no. 135 (London: Oxford University Press, 1968), pp. 141 and 150, and C. Ernest Dawn, *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism* (Urbana, Ill.: University of Illinois Press, 1973), p. 131.

والجدير بالذكر أن ساطع الحصري قبل أن يصبح داعياً للقومية العربية، كان داعياً، على قاعدته الفلسفة الرضوية، إلى «القومية العثمانية». انظر في ذلك: أحمد كوران، «ساطع الحصري المثقف العثماني»، ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي الثاني لطاريخ بلاد الشام، دمشق ٢٧ / ١٢ / ١٩٧٨ - ٣ / ١ / ١٩٧٩، ج ٢، (دمشق: منشورات جامعة دمشق، ١٩٨٠)، ج ٢، ص ٥٩٥.

(٣٠) كان ذلك رأي بعض المفكرين الإسلاميين الذين راعوا على إمكانية إصلاح السلطنة، وإقامتها على نظام الشورى في الإسلام. جمال الدين الأفغاني، محمد عبده، رشيد رضا... إلخ. ومثل ذلك كتابات رشيد رضا في المتأخر قبل عام ١٩١٤.

(٣١) ثمة خلاف في المصطلح بين تعبير دولة باللغة العربية وتعبير «Etat» أو «State». فالمعنى العربي للدولة هو التحول والتغير والغلبة، أما المعنى الذي يؤدبه التعبير الأوروبي فهو حالة الاستمرار والديمومة، فالخلاف الاصطلاحي يعكس خلافاً في المفاهيم. انظر: فتحي التريكي، «مفهوم الدولة في الحقل الفلسفي المعاصر»، الفكر العربي المعاصر، العدد ٢٤ (شباط/فبراير ١٩٨٣)، ص ٤٦ - ٤٧.

بالهيئة الحاكمة المتمحورة حول السلطان. وفي هذا الإطار يحتل الدين والعصبية ركائز العمل السياسي وضوابط ممارسة السلطة^(٣٢).

لقد قامت في أوروبا حركات توحيدية قومية تمحورت حول الدولة كمؤسسة وكأجهزة سلطات، أنيط بها دور الدمج والضغط والحصر للإطار العرقي والجغرافي والثقافي - اللغوي، أو لهذه الأطر جميعاً في كيان (Entité)، هو كيان الدولة - الأمة.

ومن هنا، يمكن أن نقول أن الاستخدام الأوروبي لمصطلح (Nation)، الذي درجت ترجمته لغوياً وشاع استخدامه اصطلاحياً بتعبير «أمة»، خضع لتأثير التطورات التاريخية في تشكّل الدولة - الأمة. وهو تشكّل تاريخي يصعب التمييز فيه بين أسبقية الجانبين (الأمة والدولة)، أمي الدولة التي سبقت «الأمة» فسادت على تكوّن هذه الأخيرة، وحملت مشروعها التوحيدي في إطار جغرافي ولغوي واثني معين؟ أم أن مشروع «الأمة» كان ناجزاً موضوعياً فأتبع الأولى: الدولة القومية (L'Etat National)، وذلك على قاعدة روح الشعب أو العقد الاجتماعي، أو الرغبة في العيش المشترك^(٣٣) أو الانتماء العرقي الواحد^(٣٤).

ومهما يكن من أمر هذه الجدلية التي برزت من خلال النص الفكري ولا سيما ابتداء من القرن الثامن عشر، ومن خلال الحدث (الثورة الفرنسية وامتداداتها في أوروبا، وترسخ مركزية الدولة فيها)^(٣٥)، فإن مصطلح الـ (Nation) لم يكن يملك الدلالة نفسها قبل ذلك، إذ لم يكن يعني ذاك التشكّل القانوني المؤسسي لتدماج هذين الطرفين (الدولة والأمة)، ولقيام علاقة محددة بين الفرد والدولة، علاقة تنتظم في سياق ايدئولوجي وسياسي وقانوني يطلق عليه القانونيون والمنظرون الدستوريون تعبير (Nationalité)، أي الانتماء لأرض ودولة وأمة في كيان واحد.

يعرض أحد الباحثين الفرنسيين المعاصرين دلالات كلمة (Nation) في التاريخ الأوروبي فيقول: «قديمًا كانت (Nations) تعني في الاستخدام اليومي الرئتين في مقابل المسيحيين... و (Nation)

(٣٢) أنظر عرضاً للأراء حول مسألة القومية والسلطة في الدولة العثمانية في:

William W. Haddad, «Nationalism in the Ottoman Empire», in: William W. Haddad and William W. Ochsewald, eds., *Nationalism in a Non - National State: The Dissolution of the Ottoman Empire* (Columbus: Ohio State University Press, 1977), pp. 3 - 25.

(٣٣) انظر: Ernest Renan, *Qu'est - ce qu'une nation?* Conférence faite en Sorbonne le 11 mars 1882, 10ème ed. (Paris: C. Lévy, 1882), pp. 83 - 97.

(٣٤) عن هذه الاتجاهات في رؤية علاقة الدولة بالأمة، والتي تشير ضمناً إلى رنان، وروسو، ومونتسكيو، وأصحاب النظرية العرقية في نشوء الدولة القومية، أنظر: هانز كوهن، عصر القومية، ترجمة عبد الرحمن صدقي، مراجعة مصطفى حبيب (القاهرة: سجل العرب، ١٩٦٤)، ص ٥ - ٤٥، وأنور الخليل، الدولة والنظم السياسية (بيروت: دار الكتاب، ١٩٧٩)، ج ١، ص ٢٧، ٣١، ٣٨.

(٣٥) Robert Palmer et Calmann Lévy, *Les Révolutions de la liberté et de l'égalité* (Paris: C. (٣٥) Lévy, 1968).

بالمفرد تعني اجتماع سكان منطقة واحدة... وكانت الكلمة تعني أيضاً مجموعة من الناس ولدوا على أرض معينة، أو تجمعاً معيناً من العائلات... ففي جامعة باريس مثلاً، كان تعبير (Nation) يعني الطلاب القادمين من منطقة معينة: فهكذا كان يمكن أن يقال عن الطلاب القادمين من فرنسا، من بيكارد (Picardie) من فلاندر (Flandre) ومن جرمانيا (Germanie) - الأمم الأربعة في الكلية - (Les quatre nations du Collège) (٣٦).

إن استعراضاً للاستخدامات المختلفة لتعبير (Nation) قبل القرن الثامن عشر (٣٧)، يوصل إلى القول أن تعدد المفاهيم بذاتها حول المصطلح دليل على غياب وجود الـ (Nation) قبل القرن الثامن عشر، وبالمعنى الذي بدأ فلاسفة هذا القرن يتحدثون عنه على قاعدة بناء نظرية لـ «الدولة الحديثة»، فإذا لم تكن الأمة (Nation) بنية ثابتة ومستمرة للجماعات السياسية (Communautés politiques)، فهذا يعني أن الأمة (Nation) ليست أمراً طبيعياً أو ضرورة تاريخية. أنها كما يقول كاتب فرنسي في الموضوع: «التفسير عن حضارة معينة وفي لحظة تاريخية من تطورها. أنها ليست حقيقة طبيعية ملازمة في ظهورها لتشكّل أية جماعة سياسية. إن مفهوم الـ (Nation) لا يجد تطبيقه الطبيعي في جميع الجماعات السياسية. إنه حقيقة تاريخية، تصوّر جماعي (Représentation collective) وتاريخي ظهر في الحضارة الغربية، وبصورة خاصة عبر الفلاسفة الفرنسيين، ونما بشكل كثيف مع الحركات الثورية في أواخر القرن» (٣٨).

والملاحظ وفق هذه النظرة أنه حتى القرن الثامن عشر، لم يتناسب تماماً البعد السكاني للجماعات السياسية مع الظاهرات القومية (Phénomènes nationaux)، فلما أن المدينة كانت تشكّل الإطار الأضيق للجماعة، ولما أن الامبراطورية كانت تشكّل الإطار الأوسع (٣٩).

ويذهب بعض الباحثين الأوروبيين إلى أبعد من ذلك، معتبراً أن الأمة (Nation)، هي ايدئولوجيا الدولة البيروقراطية المركزية، التي تشكّلت في أوروبا في مرحلة الثورة الصناعية والانتاج الكثيف وتوسّع السوق وإدخال الآلة على الانتاج الزراعي والحرفي، الأمر الذي أدى إلى زوال الحواجز ما بين جماعات سكانية، هذه الحواجز التي كانت تشكّل حدوداً سياسية لهذه الجماعات في القرون الوسطى (٤٠).

وإذا كانت هذه النشاطية الاقتصادية قد ترافقت مع مجموعة من مظاهر السلوك الإداري والقانوني والسياسي، انطلاقاً من نواة الدولة الموجودة وصولاً إلى الكيان الذهني المتوحد الذي نطلق عليه تعبير الـ (Nation)، فإن هذا التطور لم يصل إلى حد تطابق الأرض مع الدولة في

R. Polin, «L'Existence des nations», *Annales de la philosophie politique* (Paris), no. 8 (٣٦) (1969), p. 38.

Marjo Albertini, «L'Idée de nation», *Annales de la philosophie politique*, no. 8 (1969), pp. 5-14.

Polin, Ibid., p. 41.

(٣٨)

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٤١.

Albertini, Ibid., p. 10.

(٤٠)

كيان «امة» (Entité nationale) إلا عبر سلسلة من الصراعات والحروب^(٤١): «إن البلاد والدول التي اكتسبت في مرحلة معينة من تطورها الصفة القومية (Caractère national)، لم تحافظ أبداً على الحدود والأبعاد نفسها عبر التاريخ، بل تغيرت دائماً وباستمرار تبعاً لوطئة السياسة الدولية حتى وصلت إلى مساحتها الراهنة. ثم أن الحروب والفتوحات والمعاهدات والزواج - وهي أمور أعطت هذه المساحة أبعادها الحالية - لم تتحدد أبداً وفق المتطلبات القومية (Exigences nationales)، وإنما وفق قواطين لعبة المصالح ما بين الأسر المالكة ووفق الضرورات السياسية والاستراتيجية»^(٤٢).

ومهما يكن من أمر تشكّل ظاهرة «الدول - الأمم» (Etats - Nations) في أوروبا، وأمر الاختلاف بين الباحثين الغربيين حول صياغة الموقف النظري منها أو التاريخ لنشأتها وتعيين مسارها كدولة (Etat) أو كأمة (Nation)، أو كصيغة «جدلية» واحدة، فإن ما حصل في مجرى تاريخ العلاقة ما بين الغرب والشرق العربي والإسلامي في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، هو أن نموذجاً فكرياً وسياسياً كانت تقدّمه الدول الأوروبية المعينة بـ «المسألة الشرقية»، للفكر السياسي المحلي والجماعات المحلية. ويتمحور هذا النموذج حول فكرة الدولة - الأمة كصيغة بديلة للسلطنة العثمانية، وهي صيغة مفتوحة على كل الاحتمالات التي تتيحها معطيات التركيب السكاني - اللاتني والديني لهذه السلطنة من جهة، وتوازنات الدول الكبرى في مشاريع انتداباتها وصراعاتها على مناطق النفوذ من جهة أخرى.

فالنموذج كان يقدّم إما عبر المشروع السياسي للدبلوماسيات الغربية، وبصورة معاهدات ومواقف وقرارات من موقع النفوذ والاحتلال أو الانتداب، أو عبر التماهي مع الأفكار الغربية المتمحورة حول فكرة «الدولة القومية»، والتي يحملها مثقفون محليون كنصير لمصير الجماعات السياسية ومستقبلها. والنموذج يقدم في كل الأحوال على أنه التعبير عن «حقيقة كونية» و«عالمية»، لا على أنه تعبير عن حدث تاريخي وفي لحظة تاريخية قامت في مجرى الحضارة الغربية.

بهذا المعنى، تصبح نظرية «القومية» كافية بحد ذاتها وعبر تبنيها من قبل المثقفين المحليين لتفسير قيام النموذج وتعميمه^(٤٣)، كما تصبح نظرية «الاستبداد الشرقي» التي يعود

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٨.

(٤٣) انظر نمطاً من هذا التفكير في: ساطع الحصري [أبوخلدون]، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، ط ٤ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩)، ص ٦ - ٣٠. يجمل ساطع الحصري من «الفكرة القومية» محركاً للتاريخ الحديث في كل مكان تصل إليه «الفكرة» فتمارس تأثيرها فيه. يقول: «فإن تأثيراتها المتواصلة [يعني فكرة القومية] أدت إلى انحلال السلطنة العثمانية والأمبراطورية النمساوية، كما أنها حققت الوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية وخلعت استقلال الكثير من الأمم الأوروبية مثل اليونان والبلغار واليوغسلاف والهنغار. ولم يبق أمامها مجال لعمل جديد في تلك البلاد بعد أن أصبحت دولها قومية وأسماء مستقلة ومتحدة وفق ما تقتضيه الفكرة المذكورة» (ص ٢٨ - ٢٩). ويضيف ملاحظاً: «تأخر التحاق الشرق في هذا الركب التاريخي، ولكن الأمر لم يكن كذلك في البلاد الشرقية بوجه عام، وفي البلاد العربية بوجه خاص، لأن نشوء الفكرة القومية في هذه البلاد تأخر كثيراً عن نشوئها في البلاد الأوروبية، ولا ننالي إذا قلنا إن هذه الفكرة لا تزال حديثة العهد في هذه البلاد، إنها»

لمونتسكيو (Montesquieu)^(٤٤) سبق البدء بصياغتها، وللماركسيين - فيما بعد - دور استكمالها بصيغة «نظرية نمط الانتاج الآسيوي»^(٤٥)، صالحة لتفسير انهيار الدولة العثمانية ممثلة هذا الاستبداد، وبالتالي، لتفسير قيام حركات التحرر المحلية بصورة «الأوطان القومية» أي بصورة مشاريع «الدول - الأمم» (Etats - Nations)، أي المشاريع التي تتماثل مع التجربة التاريخية الغربية، ولا سيما الأوروبية في نشأة «الدولة الاقليمية الحديثة»^(٤٦).

وبهذا المعنى أيضاً، يصبح دخول العالم غير الصناعي - العالم الذي لا يمر بتجربة الرأسمالية والمركز والتوحيد القومي - عالم التبادل مع الحضارة الحديثة دخولاً في التاريخ. وهذا الموقف يندرج في منهج «التطورية»^(٤٧)، الذي نجد لدى كارل ماركس وفردريك انغلز تطبيقاً تاريخياً واجتماعياً له، عبر نظرية تقسيم شعوب العالم إلى أمم تاريخية و«أمم غير تاريخية»^(٤٨)، ومعيار «تاريخية» الأمم هو في إمكانية دخولها أو استبعادها للانخراط في الحضارة الحديثة، أي في منطق وقوانين علاقات التبادل التي شهدتها الغرب، إبان نهضته

= لا تزال في بدء نشوئها، وفي الصفحات الأولى من تأثيرها الفعال، فلا يزال أمامها عمل طويل سيؤدي إلى انقلابات معنوية وسياسية هامة في جميع أنحاء العالم العربي، وبين جميع الشعوب العربية» (ص ٢٩).

Charles Louis De Secondat Montesquieu, *De l'esprit des lois, texte établi et présenté* (٤٤) par Jean Brèthe de la Gressaye, 4 vols. (Paris: Les Belles lettres, 1950 - 1961), vol. 1, pp. 64 - 69.

(٤٥) انظر:

Louis Althusser, *Montesquieu: La Politique et l'histoire* (Paris: Presses universitaires de France 1964), pp. 92 - 96, and Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: New Left Books, 1979).

وقد ترجم الكتاب إلى العربية بديع عمر نظمي بعنوان: دولة الشرق الاستبدادية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٣)، ص ٤٥ - ٥١.

(٤٦) انظر التطبيق المحلي لهذه النظرية في الكتابات التاريخية العربية:

- بالنسبة إلى لبنان: مسعود ضاهر، الجلود التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، ١٩٦٧ - ١٨٦١ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠)، لا سيما الفصل الأول، ص ١١ - ٤١.

- بالنسبة إلى سوريا: عبد الله حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان، ١٨٢٠ - ١٩٤٥، ج ٢ (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨).

انظر أيضاً نقداً لمحاولات عربية مختلفة اقتبست نظرية نمط الانتاج الآسيوي وطبقته على بلادها، في: بيانكا ماريا سكاوسيا، «بشأن بعض المؤرخين العرب المعاصرين: العودة إلى نمط الانتاج الآسيوي»، في: ست دراسات في نمط الانتاج الآسيوي، ترجمة وتحرير أحمد صادق سعد (بيروت: دار الكلمة، ١٩٧٦)، ص ٨٣ - ١١٠.

(٤٧) حول هذا المنهج الذي ساد في مرحلة من المراحل في علم الأنثروبولوجيا والأنثروبولوجيا، والتي تأثرت به مناهج عديدة في العلوم الإنسانية، انظر: ميلفيل ج. هرسكوفيتز، أسس الأنثروبولوجيا الثقافية، تمريب رباح النفاخ (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٧٣)، ص ٧٤ - ٨٢.

(٤٨) كارن: Miklós Molnár, *Marx, Engels et la politique internationale* (Paris: Gallimard, 1975), et Pierre Maugué, *Contre l'état - nation* (Paris: Denoël, 1979), pp. 76 - 77.

وثورته الصناعية وتوسعه في العالم^(٤٩).

يبد أن ما بُنيت إليه الدراسات الانثروبولوجية والتكنولوجية المناهضة للأفكار الاستعمارية المبررة لذاك التقسيم الثقافي أو العنصري، هو في ضرورة توسيع حقل النظر إلى نسبية الثقافة، وإلى غنى مجال التاريخ وتنوع آفاقه ومبادئه وقوانينه^(٥٠)، وهو أمر ينبغي اعتباره في الدراسات التاريخية التي تتناول شعوباً ومؤسسات، تختلف في ثقافتها وحضاراتها عن ذلك المنحى «العالمي» الذي اتخذته الحضارة الحديثة انطلاقاً من مركزها الأوروبي. وكان ابن خلدون قد أشار منذ القرن الرابع عشر إلى نسبية الاختلاف في طبائع العمران «في التاريخ للاجتماع الانساني»، فقال معرّفاً حقل النظر التاريخي بأنه التاريخ «للاجتماع الانساني» الذي هو عمران العالم: وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأخر والمصبات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما يتجمله البشر بأعمالهم ومساعدتهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع، وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال^(٥١).

وإن الأحوال التي تعرّض لها «الاجتماع الانساني» في المنطقة التي نحن بصدد دراسة تحولها من ولاية إلى دولة، تتعدى أمر النظر إليها من زاوية «التمدين» و«التحضر» بالمفهوم الانتدائي الغربي آنذاك، وهو مفهوم يندرج في النظرة المركزية الأوروبية التي ترى في تدمير الدولة العثمانية ضرورة تاريخية من أجل مصحلة الانسانية أو الحضارة^(٥٢)، ومن أجل إقامة «الاستقلالات القومية» كبدائل لها، ويتعدى أمر النظر إليها من زاوية مشروع التحديث الذي حملته النخب المحلية في جمعياتها السياسية أو طموحاتها المضمرة أو المعلنة. إنها تشمل هذه الأمور جميعاً، ولكنها أيضاً تشمل «أصناف التغلبات» على مستوى الداخل (العصبيات) وعلى مستوى الخارج (السياسة والحرب والمعرفة)، إنها تشمل هذه المستويات، وتشمل أيضاً وفضلاً عن ذلك مستوى «الاجتماع الديني» على حد تعبير ابن خلدون^(٥٣)، ولا سيما ما يتعلق بدور

(٤٩) انظر توسيماً لهذه النقطة من حيث محاولة سحب هذه النظرية على الدولة العثمانية وشعوبها، في فصل لاحق من هذا الكتاب.

(٥٠) قارن حول هذه الأفكار والمواقف:

Claude Levi - Strauss, *Anthropologie structurale deux* (Paris: Plon, 1973), surtout chap.: «Race et histoire», pp. 377 - 422, et Pierre Clastres, *La Société contre l'état* (Paris: [s. n.], 1972), pp. 16 - 17. وقد قام بترجمة الكتاب إلى العربية محمد حسين دكروب بعنوان: مجتمع اللادولة (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، ١٩٨٠)، ص ١٨٩ - ٢٠١.

(٥١) ابن خلدون، المقدمة، ص ٣٥.

(٥٢) انظر نموذجاً عن هذا الرأي في: كارل ماركس، المسألة الشرقية، ترجمة جوزيف عبد الله (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠)، ص ٧٨، ١٤٨، ١٤٠. وستوسع في هذه الفكرة لاحقاً. انظر ص ٧٢ - ٧٤ من هذا الكتاب و André Mandelstam, *Le Sort de l'Empire ottoman* (Lausanne: Payot, 1917). حيث ترد هذه الفكرة في أكثر من مكان.

(٥٣) ابن خلدون، المقدمة، ص ٧٠.

الاجتماع الإسلامي في العمل السياسي المحلي .

ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن المصطلح الخلدوني الذي استخدمه بموازاة المصطلح الحديث، إنما ينم عن وعي إشكالية التداخل في تاريخ الثقافات من جهة، وإشكالية التواصل بين القديم والمعاصر من جهة أخرى^(٥٤). هذان المظهران (التداخل والتواصل) يعبران في الواقع عن إشكالية واحدة مركبة، تؤكد على أهميتها بسبب تشكلها كجزء من «المعاش اليومي». فالمصطلح السياسي الذي استخدم في الفترة الانتقالية التي ندرس، يحمل ازدواجية، من جهة، بفعل التداخل والاختراق، أو التأثير الخارجي، ويحمل، من جهة أخرى، «سمات خاصة» بفعل التواصل والاستمرارية بين القديم والحاضر. فالأمة - كما سبق وأشرنا - تؤدي معنى الـ (Nation) الواعد من الغرب والمتزامن مع نشأة «الدولة الحديثة»، وتؤدي معنى «الأمة» المتأصل في المفهوم القرآني والاجتماع الإسلامي، والذي لا يخضع لسلطان الدولة في إطار اقليم أو قوم، والدولة تؤدي معنى السلطنة أو الولاية التي هي غير «الأمة»، بل هي الملك القائم على التغلب أو ولاية الأطراف، كما يرى ابن خلدون وغيره من الفقهاء المسلمين^(٥٥)، وتؤدي أيضاً معنى الدولة - الاقليم التي تلمج مجتمعاً بها في حدود معينة، وعلى أساس فكرة الدمج القومي ومبدأ الـ (Nationalité) في المصطلح الغربي الحديث .

هذه الازدواجية ليست عبثاً لغوياً أو مفارقة في الكلمات، إنها تترجم اتجاهات واقعية في العمل السياسي العربي، في مرحلة شهدت آخر مرحلة من مراحل تاريخ السلطنات والولايات في تاريخ الإسلام، وأول مرحلة من مراحل بناء الدولة - الاقليم في تاريخ الغرب العالمي خارج مركزه .

من هنا أهمية العودة إلى الجذور وبالتحديد إلى موقع الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي، وذلك كي يتسنى لنا أولاً فهم الجانب الأول من الإشكالية (جانب تطور السلطنة والولاية وتشكل السياسي - الاجتماعي داخلهما)، وبالتالي، فهم الجانب الآخر من هذه الإشكالية (العمل السياسي المحلي في رؤيته لأزمة السلطنة، والحلول والمواقف التي قلمها هذا الأخير في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين)، وذلك في منطقة عرفت في النصوص التاريخية آنذاك بـ «سوريا»، وشهدت تقسيماً إدارياً لولاياتها يضيق ويتسع تبعاً للمراحل التاريخية .

(٥٤) عن الصلة بين المصطلح الخلدوني والمصطلح السياسي الذي ساد عند المفكرين العرب في القرن التاسع عشر، قارن: أحمد عبد السلام، دراسات في مصطلح السياسة عند العرب (تونس: الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٧٨)، ص ١٦٣ - ١٦٤ .

(٥٥) ابن خلدون، المعقمة، ص ١٥٧، ٢٩٨ و ٢٩٩، وأبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ط ٣ (القاهرة: البابي الحلبي، ١٩٧٣)، لا سيما الباب المتعلق بإعارة الاستيلاء، ص ٣٣ - ٥٢ .

ومن هنا، كان من الضروري تقديم توضيح للمصطلح التاريخي - الجغرافي الذي استعملناه في سياق هذه الدراسة . فما المقصود بـ «سوريا» أو «بلاد الشام»؟

يصعب الاتفاق على تعريف واحد لهذين التعبيرين . فثمة استخدامات شتى قديمة وحديثة تحمل مضامين جغرافية وإدارية، تختلف باختلاف المراحل التاريخية . وحتى في المرحلة التاريخية الواحدة، يخضع التعريف لإشكالات عديدة منها:

- التقسيم الإداري المعتمد من قبل السلطة المركزية .

- التمثيل القومي واتجاهاته الأيديولوجية التي تستقي ميراثها من التاريخ والجغرافيا .

- مجموعة المصالح التي تحرك قوى معينة وتدفعها إلى صياغة تحديد جغرافي يتلاءم مع اتساع هذه المصالح .

وفي المرحلة التاريخية التي نركز على دراستها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، تواجهنا هذه الإشكالات من عدة مواقع وعدة زوايا .

فمن زاوية التقسيم الإداري العثماني، لم تشكل سوريا طيلة مراحل التاريخ العثماني وحدة إدارية ضمن ولاية عثمانية واحدة، فقد تقاسمتها قبل عام ١٨٦٤ ولايات حلب، دمشق، طرابلس، صيدا^(٥٦)، وبعد إصدار قانون الولايات في عام ١٨٦٤، انقسمت سوريا بين ولايتين كبيرتين، حلب ودمشق . وقد امتدت الأولى شمالاً عبر الأناضول حتى عيتاب وديار بكر، بينما انحصرت نفوذ الثانية على مراقبة الولايات السابقة التي ألحقت بها (وهي صيدا وطرابلس)، وقد عرفت هذه الولاية في الاستخدام الشائع بولاية سوريا^(٥٧) . هذا إضافة إلى مناجق مباشرة أتبعت إلى نظارة الداخلية في استامبول هي : سنجق جبل لبنان، القدس، دير الزور، وذلك نظراً للإشكالات الدينية أو الطائفية أو القبلية التي كان يثيرها التركيب السكاني في هذه المناطق، وعلى قاعدة تسويات دولية أصغر عنها التدخل الأجنبي في شؤون الدولة العثمانية^(٥٨) .

وفي عام ١٨٨٨ أوجدت ولاية بيروت، فشملت شريطاً ساحلياً يمتد على طول ٣٥٥ كلم، ويراوح عرضه ما بين ٣٠ و ٩٠ كلم في القسم الواقع جنوب بيروت، وما بين ٣٠ و ٥٠ كلم في القسم الواقع شمالها . وقد ضمت الولاية ألوية: اللاذقية طرابلس، بيروت وعكا ونابلس

(٥٦) أحمد المرسي الصفصافي، «الدولة العثمانية والولايات العربية»، بحوث المؤتمر الخامس للعالمية للدراسات العثمانية ما قبل العهد العثماني والفترة العثمانية، المجلد التاريخي المغربي، السنة ١٠، المجلد ٢٩ - ٣٠ (تموز/يوليو ١٩٨٣)، ص ٣٣٨ - ٣٣٩ .

Abdul - Latif Tibawi, *A Modern History of Syria Including Lebanon and Palestine* (٥٧)
(London: Macmillan, 1969), p. 136.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ١٣٧ .

والتي كانت سابقاً جزءاً من ولاية سوريا القديمة^(٥٩)، كما أن هذا الشريط احتضن ما بين قضائي طرابلس وعكا في الشمال وقضاء صيدا في الجنوب لواء لبنان الذي اعتبر بموجب بروتوكول ١٨٦١ - ١٨٦٤ متصرفية ذات اعتبار. والراجح أن هذا التدبير الأخير كان قد اتخذ في سياق ما أسفر عنه وضع جبل لبنان اثر الحملة الفرنسية عام ١٨٦٠، وقيام صيغة حكم في الجبل كانت قد كُتبت التدخل الأجنبي كعنصر أساسي وثابت في الوضع الداخلي القائم في الجبل، الأمر الذي استدعى من قبل الدولة العثمانية جعل بيروت مركزاً لولاية، واعطاء هذا المركز الأهمية التي تقتضيها مواجهة النشاط الدبلوماسي الغربي المكثف في المدينة حيال جبل لبنان وحيال الداخل^(٦٠).

والخلاصة أن الاطار الجغرافي والسكاني الذي شملته تلك الولايات والسناجق، لم يتطابق كلياً مع المناطق التي مستقر عليها حدود «سوريا» التي أخضعت عملياً للانتداب الفرنسي، أو تلك التي شكلت مناطق مشروع المملكة العربية السورية، أو مطلب الحركة العربية التوحيدية خلال الانتداب الفرنسي^(٦١).

ولما كان من الصعب متابعة ما شملته الولايات من ألوية وأقضية، وبالتالي كان من الصعب رسم حدود ثابتة لهذه الولايات نتيجة التغيرات الدائمة في التقسيم الإداري، فإنه يبقى مفيداً أن نستحضر لوحة التقسيم الإداري كما استقرت بعد استحداث ولاية بيروت عام ١٨٨٨. فبعد هذا التاريخ كانت ولاية سوريا تضم الألوية التالية: لواء الشام الشريف، لواء حماه، لواء حوران، لواء معان. أما ولاية بيروت فقد ضُمَّت لواء بيروت ولواء عكا ولواء طرابلس الشام ولواء اللاذقية ولواء البلقاء، وأما ولاية حلب فضُمَّت: لواء حلب ولواء أوفرة ولواء مرعش^(٦٢).

ونلاحظ هنا أن ولاية حلب شملت مناطق تبعت في أغلبها إلى تركيا الحديثة، حيث إن لواءين وأحد عشر قضاءً من مجموع الألوية الثلاثة والأقضية الإحدى والعشرين التي تألفت منها الولاية تخضع الآن للحكم التركي، ولم يبق في سوريا من هذه الولاية الضخمة إلا أجزاء لواء

(٥٩) محمد رليق التميمي ومحمد بهجت، ولاية بيروت (بيروت: مطبعة الأقبال، ١٩١٦)، ج ١، ص ٧.

(٦٠) انظر: عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، تقديم أحمد عزت عبد الكريم (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩)، ص ٧٢، ووجيه كورثاني، «الحياة الاقتصادية في ولاية بيروت عشية الحرب العالمية الأولى: من خلال كتاب ولاية بيروت»، البحوث، السنة ٦، العددان ٣٣ - ٣٤ (أيار/مايو - آب/أغسطس ١٩٨٤)، ص ٦٩.

(٦١) رسم المؤتمر السوري حدود سوريا في مذكرته المقدمة إلى لجنة الاستفتاء الأمريكية في ٢ تموز/يوليو ١٩١٩ كما يلي: شمالاً جبال طوروس، وجنوباً رفح، فالخط المار من جنوب الجوف إلى جنوب العقبة الشامية أو العقبة الحجازية، وشرقاً نهر الفرات، فالخابور والخط الممتد شرقي (أي كمال) إلى شرق الجوف، وغرباً البحر المتوسط. انظر قرار المؤتمر السوري العام المقدم إلى لجنة الاستفتاء الأمريكية، في: حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في المهنيين العربي والفلسطيني والانتداب الفرنسي (بيروت: دار صادر، ١٩٧٤)، ص ٨٦.

(٦٢) عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، ص ٨٠ - ٨١.

واحد تضم عدة أفضية وهي : اعزاز، حارم، الباب، جسر الشغور، ادلب، منبج، جبل سمعان والمعمرة، وخسرت سوريا لواء عيتتاب وأفضيته الأربعة : الزيتون، ديار زنج، اندرين ومرعش، كذلك خسرت ثلاثة من أفضية لواء حلب نفسه، وهي : بيلان، اسكندرون وانطاكية^(٦٣).

ومن وجهة نظر فرنسية في حدود «سوريا» خسرت ولاية سوريا وفق اتفاقات سان ريمو ومعاهدة سيفر لواء معان الذي ضم ثلاثة أفضية هي : الكرك، السلط والطفيلة، كما أن ولاية بيروت خسرت لوائي عكا ونابلس^(٦٤).

هذا وكانت الأوضاع الاقتصادية الفرنسية تطالب بالموصل على أنه أيضاً جزء من سوريا الفرنسية^(٦٥)، ونقرأ صدى هذا الطلب على صعيد التقرير الايديولوجي والسياسي في كتاب جورج سمنة (سوريا)، حيث يورد المؤلف ولاية الموصل «كإحدى الولايات السورية، معتبراً أن لواء الموصل يقطنه آشوريون وهؤلاء يشكلون [على حد قوله] نموذجاً قومياً يمثل الأصالة السورية وطليعة القومية السورية بين العناصر الكردية في الشمال وعرب بلاد ما بين النهرين»^(٦٦).

وخلاصة القول إن ثمة استخدامات شتى لتعبير سوريا، تصادفنا في الوثائق العائدة للمرحلة التاريخية التي ندرس، فهي تعني امتداداً جغرافياً قد يضيّق أو يتسع تبعاً لوجهة النظر التي تحملها الوثيقة، وذلك في مرحلة دقيقة كانت تتطرح فيها مشاريع تقسيم السلطنة العثمانية، ويدرس فيها مصير سوريا انطلاقاً من عدة اعتبارات: مصالح الدول الغربية من جهة، واتجاهات القوى السياسية المحلية من جهة ثانية.

لذلك رأيت في سياق البحث، أنه من المناسب استخدام المعطيات الاصطلاحية على قاعدة مواقع أصحابها ووجهات نظرهم. ولما كان تعبير «سوريا» قد عني آنذاك صيغاً جغرافية وسياسية عديدة، قد تختلف في الحدود والامتداد ومشروع الدولة وشكلها، كان الحرص على استخدام التعبير بالمعنى الذي ورد في نص الوثيقة أو المرجع، ودون محاولة الدخول في تفاصيل تطور الولايات أو مشاريع الدول، ودون الغرق في تعددية الأقطار أو المناطق أو المدن التي شملتها سوريا في مختلف المراحل، فلقد بقي الهم الأساسي في البحث هو متابعة مظاهر العمل السياسي كنماذج من الواقعات، وكأمثلة بارزة من «الخطاب السياسي» في مرحلتي الإصلاح العثماني والبحث عن البدائل.

(٦٣) عبد الكريم غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر، ١٨٤٠ - ١٨٧٦، ط ٢ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية المتأخرة، ١٩٦٢)، ص ٨٠ - ٨١.

(٦٤) Paul Huvelin, *Que veut la Syrie? L'Asie française, documents économiques, politiques et scientifiques*, no. 1 (Paris: L'Asie française, 1921), p. 8.

(٦٥) قارن مذكرات غرف التجارة (ليون ومرسيليا) إلى وزارة الخارجية الفرنسية:

Archives du ministère des affaires étrangères françaises, «Turquie - Guerre», vol. 869, p. 28.

وستكتفي بالإشارة إلى محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية بالرمز التالي (M.A.E.F.). انظر أيضاً: M.A.E.F., «Note sur la valeur économique de la Syrie», (Marseille, 1915).

(م محفوظات المكتبة الشرقية، جامعة القديس يوسف)
Georges Samné, *La Syrie* (Paris: Bossard, 1920), p. 111.

(٦٦)

الفصل الأول

الدَّوْلَةُ العُثْمَانِيَّةُ قَبْلَ التَّنْظِيمَاتِ
مُؤَسَّسَاتِ النَّارِخِ الإِسْلَامِيِّ وَوَسَائِطِ السُّلْطَةِ
بَيْنَ الْمُجْتَمَعِ وَاهْلِ الدَّوْلَةِ

أولاً: الدولة - العصبية في التاريخ الاسلامي: التبرير الفقهي

منذ حدوث الانقطاع بين الخلافة الراشدية (الخلافة الاسلامية «النموذج»، عند فقهاء السنة)، وبين «الملك العضوض» الذي بدأ مع تغلب معاوية^(١)، وحتى نهاية المرحلة التي تحكمّت فيها «امارات الاستيلاء» والسلطنات التي برّرها الماوردي (٤٥٠ هـ - ١٠٥٨ م)^(٢)، وشرح ابن خلدون طبيعة قيامها وطريقة نشوئها^(٣)، استقرت الدولة في التاريخ الإسلامي على ثوابت معينة من المفاهيم والمؤسسات والأعراف والسلوكات، انسحبت بدورها على الدولة العثمانية نفسها. فمؤسسة «السلطنة» التي تقوم، بحكم الضرورة، مقام الخلافة وتتوب عنها في بعض المهمات، هي نفسها في المنطق الفقهي الذي برره الماوردي في الأحكام السلطانية المؤسسة «العثمانية» التي ورثت المؤسسة «السلجوقية» في آسيا الصغرى^(٤).

ومفهوم «الولاية» التي هي صيغة تكليف وتفويض محلدة في الزمان والمكان ونوع

(١) حول هذا الانقطاع بين المرحلة الراشدية والمرحلة الأموية، انظر: ابو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المغلقة (بيروت: دار احياء التراث العربي، [د. ت.])، ص ٤٣ و ٢٠٥ - ٢٠٦، ومونتغمري وات، الفكر السياسي الاسلامي: المفاهيم الاساسية، ترجمة صبحي حليدي (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١)، ص ٥٨ - ٦٣.

(٢) أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ط ٣ (القاهرة: البابي الحلبي، ١٩٧٣)، ص ٣٣ - ٣٤.

(٣) ابن خلدون، المصالح لنفسه، ص ٢٠٢ - ٢٠٨.

(٤) انظر: كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الاسلامية، ترجمة نيه أمين فارس ومثير معلوكي، ط ٨ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩)، ص ٤٠٧ - ٤١٠.

المهمة^(٥)، بحمل معنى تراتبية السلطة الموزعة وتقليدياً على المجتمع^(٦)، ابتداء من أصغر تكليف يصدر عن الأمير المحلي لتسلم ناحية أو مجموعة قرى، وانتهاء بأوسع تكليف يصدر عن السلطان لتولي مقاطعة كبيرة أو مجموعة مقاطعات^(٧)، مروراً بالولايات الأخرى من قضائية وعسكرية ومالية.

وكانت الأسس التي انبثت عليها الدولة تتوزع على محورين: محور الدعوة أو الشريعة التي هي المبرر الشرعي لقيام الدولة، وهو المحور الذي أكد عليه الفقهاء المسلمون^(٨). ومحور العصبة التي هي وسيلة التغلب للوصول إلى الملك، وهو المحور الذي أكد عليه ابن خلدون وجعله أساساً لقيام الدولة ونشوتها^(٩).

والواقع أن نظرية ابن خلدون في الدولة يتجانسها عنصراها: العصبة من جهة، والدعوة من جهة ثانية. فهو عندما يؤكد على أهمية العصبة في قيام الدولة، لا ينفي أهمية الدعوة في بروزها واضفاء القوة عليها^(١٠). وهذا التجاذب هو الذي يفسر اختلاف النظرة إلى ابن خلدون بين الفقيه الذي يعتبره «قد خدع بمظهر الملك القائم على قوة العصبة» والذي هو غير الخلافة في الإسلام^(١١)، وبين الفكر القومي الحديث الذي يحاول أن يدفع بمقولة «العصبة الكبرى» إلى تماثلها مع مفهوم «المجتمعات المركبة» عند دوركهايم^(١٢)، أو بين الفكر الوضعي الحديث الذي يحاول أن يماثل بين مفهوم الأمة عند ابن خلدون ومفهومها في الحضارة الغربية الحديثة (Nation)^(١٣)، أو بين «المجتهد التوفيقي» الذي يدفع بالتمايز بين العصبة والدعوة إلى

(٥) أنظر في أنواع الولايات وإحكامها: الماوردي، المصدر نفسه، ص ٦٥ - ١٢٥.

(٦) هذه التراتبية لا تعني تراتبية طبقية - اجتماعية منعكسة في تراتبية السلطة، وإنما تراتبية وتقليدية في توزيع السلطات على الأمة، أي على جماعة المسلمين، حيث يكون الجميع متساوين مبدئياً أمام الشريعة، وحيث يصبح الحكم لله وحده. أنظر حول هذه المسألة:

Louis Gardet, *La Cité musulmane: Vie sociale et politique*, 4ème éd. (Paris: J. Vrin, 1976), pp. 38 - 39.

(٧) في كل الحالات، يطلق المؤرخون اللبنانيون المعاصرون للفترة العثمانية على هذا التكليف: «ولاية» و«تولي» مهما كان الاتساع الجغرافي لهذا التكليف، ومهما كان حجم المهمات والوظائف التي يشملها. قارن حول الاستخدام التاريخي لهذا المصطلح وفي مواضع كثيرة، في: طنوس الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، نظر فيه ووضع مقلته ونفاهه فؤاد أفرام البستاني، ج ٢ (بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٧٠)، وحيدر أحمد الشهابي، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، تحقيق فؤاد أفرام البستاني (بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٦٩).

(٨) أنظر: «مناهج دراسة الفكر السياسي الإسلامي»، في: رضوان السيد، الأمة والجماعة والسلطة (بيروت: دار اقرأ، ١٩٨٤)، ص ١٢ - ١٣.

(٩) ابن خلدون، المقدمة، ص ١٣٢.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٥١. «في أن العرب لا يحصل لهم الملك إلا بصيغة دينية من نبوة وأولوية أو أثر عظيم من الدين».

(١١) محمد وشيد رضا، الخلافة أو الإمامة العظمى (القاهرة: المنار، ١٩٢٣)، ص ١٣٤.

(١٢) ساطع الحصري [ابن خلدون]، دراسات عن مقدمة ابن خلدون، ط ٣ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧)، ص ٣٥٢.

(١٣) تاصيف نصار، مفهوم الأمة بين الدين والتاريخ: دراسة في ملول الأمة في التراث العربي الإسلامي.

حد الفصل الثام، فيرى أن الإسلام لا يدعو إلى امامة أو خلافة، وأن الملك القائم على النظر العقلي في التاريخ الإسلامي يمكن أن يكون «الدولة الوضعية الحديثة»^(١٤).

ويعتقد أن هذا الاشكال ناتج عن أن العصبية وأن تمثلت بالدعوة فاصططحت بـ «الصبغة الدينية» على حد تعبير ابن خلدون، لا تستطيع وهي في نصاب الدولة وفي مرحلة تغلبها أن تطوع الإسلام وفق صورة اجتهاد معين أو أيديولوجية معينة، فتفرضها فرضاً على الأمة كأيديولوجية دولة. فمرجعية الأمة تبقى متمثلة بالشرعية. وهذا ما يفتح على أشكال واسعة من المقاومة والمعارضة والامتناع عن الاستيعاب في الدولة الجائرة، وعلى مذاهب مختلفة في الاجتهاد والتفسير^(١٥).

ولعل هذا ما يسوغ الحديث عن انفصال ما بين الأمة والدولة في التاريخ الإسلامي، فالأمة كإطار انتماء عقائدي وفكري وسلوكي للجماعة الإسلامية لم تندمج اندماجاً عضوياً مع الدولة. لقد قامت الدولة منذ قيام الأسرة الأموية وحتى أواخر العهد العثماني على قوى متغلبة لم تستطع أن تدمج الأمة بها، بينما قامت الأمة على اجتماع من سماته التنوع في حدود الاجتهاد والتذهب الفقهي وحدود حقوق «أهل الكتاب»، التي انتظمت في المرحلة العثمانية بصيغة نظام الملل، وتبقى العلاقة بين جماعات الأمة وفرقها ومللها من جهة، وأهل الدولة من جهة أخرى، علاقة واسطة لا علاقة اندماج، علاقة ترابعية تكتسب الجماعات من خلالها وعبر أمرائها ومشايخها (أي زعماء عصبيتها)، أو عبر مراجعها الملحية - الدينية (البطاركة عند المسيحيين والعلماء عند المسلمين)، هامشاً واسماً من الاستقلالية في حياتها الداخلية.

أما أهل الدولة فيتمثلون بعصبية غالبية، تتمحور حولها عصبيات موالية وتدور في فلكها عصبيات مستبعدة، وإذ لا ينطلق هؤلاء في تبرير دولتهم من انتمائهم القومي، بل من ادعاء تطبيقهم للشرعية وحمائهم للدعوة وحملة لها، يصبح حقن السلطة مستوعباً وفق مبدأ شمولية الدعوة وأهميتها والاعلان عن الالتزام بالشرعية (وفق نظرية الماوردي)، لكل «عصبية متغلبة» مهما كانت «قوميته»؛ فالدولة هنا ليست قومية (National) بالمعنى الذي اكتسبه هذا المعنى في العصور الأوروبية الحديثة^(١٦)، وليست اقليمية بالمعنى الذي اكتسبه هذا التعبير في الجغرافية -

«(بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، ص ١٢٣ - ١٤٠.

(١٤) علي عبد الرزاق، الاسلام وأصول الحكم، دراسة وثائق محمد حمزة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧)، ص ١٥٤، ١٥٨، ١٧٢ و١٨٢.

(١٥) يقول لويس غارديه (Louis Gardet) ملحقاً على أشكال المعارضة الإسلامية: «ووالأمم الأجد، أن أصواتاً كثيرة ارتفعت دائماً في الإسلام ضد ما هو اعتباطي، ولم تقبل من السلطة الشرعية إلا ما أرتبط منها بالشرائع القرآنية أو بالفوائد المستخلصة منها... وعندما كان الأمر يتعلق بمضمون المبادئ الحكومية، كانت مقولة «الحق» التي تستلعي دفاعاً وحماية تحل بصورة مطلقة المقام الأول». انظر: Gardet, *La Cité musulmane: Vie sociale et politique*, pp. 37 - 38.

(١٦) انظر: Jean S. Saba, *L'Islam et la nationalité* (Paris: Librairie de jurisprudence ancienne et moderne, 1931), pp. 15 - 23.

السياسية (Géo-Politique) لحدود الدول الحديثة. إنها إذا صح التعبير «مشروع الدولة» في دار الإسلام، فهي وإن حملت نسبة القوم أو الأسرة، لا يمكن أن تحمل نسبة الاقليم أو موطن القوم، وإذا كان لمفاهيم ابن خلدون بعض الدلالة في تلخيص تجربة الدولة في التاريخ الإسلامي، فإن استشهاده في هذا السياق بنصومه التي تدور حول هذه المسألة، يكتسب مسوغاً ما، هو البحث عن موقع الدولة العثمانية في ذلك السياق التاريخي لتجربة الدولة، لا سيما وأن عصر ابن خلدون هو بداية تأسيس للدولة العثمانية (القرن الرابع عشر).

فإن خلدون في عرضه لعملية انقسام الدولة، لا يستخدم نسبة الدولة إلى الاقليم أبداً، حتى ولو قامت هذه الأخيرة في الأساس انطلاقاً من قاعدة اقليمية محددة يسميها «الناسبة» أو «الطرف»^(١٧)، فالعصية التي تنمو كقوة سياسية في منطقة من المناطق التي تراجع عنها سيادة الدولة القديمة، لا ترتبط بهذه المنطقة إلا كنقطة انطلاق، ويتوسع نطاق الدولة الناشئة (وتعبر النطاق هنا لابن خلدون)، بامتداد العصية وقوتها، فـ «أهل المصيبة هم الحامية الذين ينزلون بممالك الدولة وأقطارها، وينقسمون عليها، فما كان من الدولة العامة قبيلها وأهل عصابتها أكثر، كانت أقوى وأكثر ممالك وأوطاناً وكان ملكها أوسع لذلك»^(١٨).

وأما النطاق الجغرافي الذي يعين للدولة امتدادها، فهو نطاق المصالح الجغرافية.. السياسية للدولة المحدث من جهة، ومن جهة أخرى، نطاق المصالح الاقتصادية التي تترجم نفسها في جباية أهل الدولة^(١٩)، وسحب الخراج من منطقة عبور أو تقاطع مواصلات تجارية بعيدة في إحدى حلقات دوائر السوق، الذي تشكل في مرحلة الازدهار الإسلامي^(٢٠).

وتعبر «الوطن» الذي يستخدمه ابن خلدون في سياق حديثه عن «نطاق الدولة» يرادف تعبير المكان الذي يشكل جزءاً من «نطاق الدولة»، أي جزءاً من امتداد سيطرة العصية الحاكمة، فهو إذا يحمل دلالة المكان الذي تنطلق منه العصية في تشكيلها وفي امتداد سيطرتها وتوسعها كمصيبة دولة، وهذا الامتداد لا يقف عند حدود الموطن الأول لتشكّل العصية كمشروع دولة، فعلاقة الأوطان بالدولة في النص الخلدوني الذي يلخص التجربة التاريخية في تطور الدولة في التاريخ الإسلامي، هي دائماً علاقة الأطراف بالمركز، علاقة المصيبات ببعضها في نطاق «الولاية»، أي نطاق الوظيفة السلطانية المترتبة من نطاق السلطان المركزي إلى «الولاية».

وأما على مستوى الشعوب أي العناصر اللاتنية التي تدخل في نطاق الدولة فتدفع أو تمنع، فإنها لم تنظم في دولة محددة المعالم الجغرافية في موطنها الأصلي، أي أنها لم تشكل كدولة قومية عربية وفارسية، أو تركية أو بربرية أو كردية، ضمن حدود مرسومة لوطن القوم، فكثيراً ما

(١٧) ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٩٢- ٢٩٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

(٢٠) موريس لوبار، الإسلام في عظمته الأولى: من القرن الثامن حتى القرن الحادي عشر، ترجمة ياسين الحافظ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧)، ص ١١١- ١٣١.

كان «صاحب عصية استحكمت له ولقومه صبغة الغلب وعقيدة إيمانية» - كما يقول ابن خلدون - يؤسس ملكاً بواسطة قوم ليسوا من عصبته، وليسوا من قومه^(٢١). ويعطي ابن خلدون مثل العبيديين والأدارسة في استنهاضهم قبائل البربر فيقول: «إذا كان لعصية غلب كثير على الأمم والأجيال وفي نفوس القائمين بأمره من أهل القاصية أذعان لهم وانتقاد، فإذا نزع إليهم هذا الخارج وانتبه عن مقر ملكه ومبنت عزه، اشتعلوا عليه وقاموا بأمره وظاهره على شأنه، وعزا بتمهيد دولته يرجون استقراره في نصابه، وتناوله الأمر من يد أعياصه، وجزأه لهم على مظاهره باصطفائهم لرئب الملك وخطه من وزارة أو قيادة أو ولاية ثغر، ولا يطعمون في مشاركته في شيء من سلطانه تسليماً لعصبته، وانتقاداً لما استحكمت له ولقومه من صبغة الغلب في العالم، وعقيدة إيمانية استقرت في الأذعان لهم، فلوراموها معه أو دونه لزلزلت الأرض زلزالها [...] وهذا كما وقع للأدارسة بالمغرب الأقصى والعبيديين بإفريقية ومصر، لما انتبه الطالبين من المشرق إلى القاصية، وابتعدوا عن مقر الخلافة وسموا إلى طلبها من أيدي بني العباس [...] فخرجوا بالقاصية من المغرب ودعوا لأنفسهم، وقام بأمرهم البرابرة مرة بعد أخرى»^(٢٢).

وإذا كان صحيحاً أن الدولة في التاريخ الإسلامي لا تندمج مع الأمة (بالمفهوم الاسلامي) بل لا تستطيع ذلك، فإنه من الصحيح أيضاً أن الدولة التي تقوم على عصبية ما، تحاول كما أشرنا إلى ذلك، أن تفتح على الأمة - عبر أقتية مختلفة تأتي في مقدمتها الشرعية عبر تمثلاتها المذهبية الفقهية - وتأتي أيضاً مرونة إدارة الدولة، هذه الإدارة التي انفتحت مثلاً على التأثير البيزنطي عبر تحول الخلافة إلى «ملك» في العهد الأموي في الشام، وعلى التأثير الفارسي عبر تشكيل هيكلية الإدارة العباسية في بغداد، بحيث استوعب النموذج الفارسي القديم في صبغة تحالف العصبيات الأقوامية الحاكمة^(٢٣).

كما انفتحت الدولة أيضاً على الفئات الرعوية والعسكرية القادمة إلى «دار الإسلام»، بحيث أصبح هؤلاء ركيزة للدولة وجزءاً من نظام الاقطاع العسكري (الأثر الك السلاجقة)^(٢٤). كذلك انفتحت الدولة عبر حاجاتها إلى حماية الثغور والتوسع واستثمار الأرض وربط طرق المواصلات، وتوحيد الثقافة والايديولوجيا على العناصر المختلفة من الأجناس المتطوعين للجهاد (جماعات الفتوة في بلاد ما وراء النهر وخرسان)^(٢٥)، وعلى الغزاة المجاهدين في آسيا

(٢١) ابن خلدون، المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٥٦ - ١٥٧.

(٢٣) انظر: عبد الرحمن بدوي، الأصول اليونانية للنظريات السياسية في الإسلام (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٤)، ص ٥ - ٨، ورضوان السيد، «قضايا المركزية والوحدة وعلاقة المركز بالأطراف في المنظومة السياسية العربية - الإسلامية»، الفكر العربي، السنة ٢، المجلدات ١١ - ١٢ (آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩)، ص ٣٦ - ٣٧.

(٢٤) انظر: عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ٨٧ - ١١٥.

(٢٥) انظر: جبرار دزانفر، «الفتوة هل هي الفروسية الشرقية؟» في: جورج ريتز [وآخرون]، دراسات اسلامية، ترجمة أنيس فروحة [وآخرون]، إشراف نقولا زينة (بيروت: درا الأنلس، ١٩٦٠)، ص ٢١٣، ومثود بالانكليزية في: Proceedings of the American Philosophical Society, vol. 94, no. 5 (October 1950).

الصغرى اللين كانوا يرتبطون مباشرة بالخليفة أو بالسلطان^(٢٦).

وكان لإنشاء الزوايا - كمراكز تعبئية لشيوخ الصوفية، وكمحطات على طريق القوافل، وكإقطاعات أوقاف - دور مهم وأساسي في ربط أجزاء العالم الإسلامي، لا من ناحية تأمين المساعدة للقوافل والتجارة فحسب، بل أيضاً وبشكل أساسي من ناحية تأمين عناصر دائمة للحملة الثقافية بين المدن التجارية المتباعدة^(٢٧)، هذا إضافة إلى طوائف الحرف في المدن، وتداخلها مع طرق وتنظيمات الصوفية وأشكال علاقتها بالدولة، سواء من موقع الاستيعاب لممثليها أم من موقع المقاومة لهم^(٢٨).

هذا الانفتاح على المجتمع عبر كل هذه الأشكال التنظيمية والمؤسسية (من العصبية إلى طوائف الحرف)، وحتى عبر الطوائف غير الإسلامية من أهل الذمة، الذين استوعبهم الدولة من خلال الدور الذي تسمح به «لا إسلاميتهم»، والذي كانوا يقومون به في الحياة الاقتصادية مثلاً كصياغة ووساطة للتجارة الإسلامية^(٢٩)، هذا الانفتاح هو في أساس قدرة الدولة على الامتداد والتوسع وضبط التناقضات في صيغ لا مركزية سلطوية توزع على قاعدة مبدأ «الولاية» في المجتمع، ودون أن تشكل هذه الصيغ المؤسسية جهازاً إدارياً حكومياً للدولة منفصلة عن المجتمع وضابطة له (Appareil étatique). هذا الواقع كان من شأنه أن يتيح نوعاً من الوحدة المتوازنة، لكنه أيضاً كان يسمح باستمرار الصراع الداخلي ودور و بروز ولايات الأطراف، وأحياناً دول الدعاة والخوارج كما لاحظ ذلك ابن خلدون.

ووفق هذا المفهوم الخلدوني للدولة - الدعوة وولاية الأطراف (وهو مفهوم تاريخي صيغ على قاعدة استيعاب التجربة التاريخية للدولة في علاقتها بأطراف «نطاقها»، تكتسب «ولاية الطرف» معنى الأمر الواقع الذي يقر من قبل الدولة القائمة دون حروب أو مطالبة بحق، وتكتسب «دولة الدعاة والخوارج» معنى التجاوز للدولة القائمة وعدم الاعتراف بها، وأحياناً منحى الظفر بها.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

(٢٧) يقول بيتر غران في وظيفة طرق الصوفية في العهد العثماني: «لم تخضع الحياة الثقافية في العصور العثمانية الأخيرة للتحليل بعد. ولكن كميات من الدلائل المتفرقة توضح أن بعض الطرق الصوفية المرتبطة بالأساط التجارية، كانت القوة الدافعة للتطور الثقافي داخل حلقات المساجد وخارجها...». ويضيف: «وسهل وجود شبكات من الطرق الصوفية عبر المراكز التجارية في العالم العربي الإسلامي التبادل الفكري المنتظم وتطور الفكر...». انظر: بيتر غران، «الأسس الاجتماعية للثقافة في دمشق»، ١٧٨٠ - ١٨٥٠، ورقة قُلمت إلى: المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، ٢ ج (دمشق: منشورات جامعة دمشق، ١٩٨٠).

(٢٨) انظر في دور الحرفيين والتجارين والشطارين وعلاقة هؤلاء بالدولة: الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ص ٧٦ - ٨٠.

(٢٩) انظر في موضوع دور أهل الذمة ولاسيما اليهود في الحياة التجارية في المجتمعات الإسلامية ودور الإسلام في ذلك: «L'influence de l'islam au moyen âge sur la fondation et l'essor des banques juives», dans: Louis Massignon, *Opera minora*, textes recueillis classés et présentés avec une bibliographie par Y. Moubarac sous le patronage du Centre d'études Dar El - Salam, 3 vols. (Beyrouth: Dar Al - Maaref, 1963), vol. 1, pp. 241 - 249.

ويشير ابن خلدون إلى هذا الأمر بقوله: «إن الدول الحادثة المتجددة نوعان: نوع من ولاية الأطراف إذا تقلص ظل الدولة عنهم وانحسر تيارها، وهؤلاء لا يقع منهم مطالبة للدولة في الأكثر كما قدمناه، لأن قصارهم القنوع بما في أيديهم وهو نهاية قوتهم؛ والنوع الثاني نوع الدعاة والخوارج على الدولة، وهؤلاء لا بد لهم من المطالبة. لأن قوتهم وافية بها، فإن ذلك إنما يكون في نصاب يكون له من العvisية والاعتزاز ما هو كفاء ذلك وواف به؛ فيقع بينهم وبين الدولة المستقرة حروب سجال تكرر وتتصل إلى أن يقع لهم الاستيلاء والظفر» (٣٠).

ولعل هذه الأولية في الصراع هي التي تفسر الوصف الذي يقدمه برنارد لويس لتسمية السلطنات الثلاث القائمة في «الشرق الأوسط» في مطلع القرن السادس عشر، وهي تسمية لا تتضمن نسبة الاقليم أو الشعب، لأنها تنزع دائماً لأن تكون «البديل» باسم الإسلام وفي دار الإسلام. يقول: «وفي بداية القرن السادس عشر، كان ثمة ثلاث ملكيات في الشرق الأوسط يحكمها حكام يعرفون لدى العلماء المحدثين بسلطان تركيا وسلطان مصر وشاه فارس، ولم يستعمل الحكام أنفسهم أبداً من هذه الألقاب رغم أن جيرانهم كانوا يطلقون عليهم تلك الألقاب الثلاثة مع بعض التمديل، ولما كان التحديد الوحيد المقبول لدى سيادة الحاكم الإسلامي هو الإسلام نفسه، فقد كان هؤلاء الحكام الثلاثة كلهم يدعون من خلال ألقابهم أنهم أسيد الإسلام أو المسلمين أو البلاد الإسلامية. وأما اللقب الذي يدل على اقليم أو شعب معين، فقد كان يؤدي إلى الازدراء ولا يطلق إلا على الخصم للدلالة على طبيعة حكمه المحدودة والمحلية» (٣١).

وهذا الوصف، وبمعزل عن استخدامه الأيديولوجي في المرحلة المعاصرة لدى المؤلف للتدليل على عدم إمكانية قيام الدولة الاقليمية الحديثة، إلا بالقطع مع الإسلام وقيام العلمانية (٣٢)، يردنا إلى مفهوم «السلطنة» كمؤسسة استقرت كبديل لمؤسسة الخلافة بعد أن تحولت «إمارة الاستيلاء» (وهي شكل من أشكال تغلب عvisية من العvisيات الوافدة إلى الإسلام) إلى صيغة حكم أقرها الفقهاء المسلمون السنة على قاعدة «وجوب شروط تقليد المستولي»، على حد تعبير الماوردي (٣٣).

إن اضماف طابع «الشرعية» على «الاستيلاء»، هو نوع من التبرير الفقهي لسلطنة السلاجقة التركية، التي يرى الماوردي على ما يبدو توافق شروط التقليد فيها (٣٤)، وأتينا لنلاحظ استكمالاً

(٣٠) ابن خلدون، المقفلة، ص ١٥٦.

(٣١) «السياسة والحرب»، في: برنارد لويس، ثراث الاسلام، ترجمة زهير السهموري وشاكر مصطفى، تصنيف شاخت ويوزورن، سلسلة عالم المعرفة، ٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ٢٥٢-٢٥٣.

(٣٢) تلك هي المقولة التي يتضمنها كتاب المؤلف، كتيبة ايديولوجية سياسية، حيث تشكل خطوات أتاتورك اللاينية تمهيداً لقيام الدولة التركية الحديثة.

(٣٣) أن وجوب تقليد المستولي من قبل الخليفة كما أوردها الماوردي، هي: ١ - حفظ منصب الإمامة في خلافة النبوة وتبدير أمور الملة. ٢ - ظهور الطاعة الدينية (...) ٣ - اجتماع الكلمة على الافة والتناصر ليكون للمسلمين يد على من سواهم. ٤ - أن تكون عقود الولايات الدينية جائزة والأحكام والأقفية فيها نافذة لا تبطل بفساد عقودها ولا تسقط بخلل عهدها. ٥ - أن يكون استيفاء الأموال الشرعية بحق (...) ٦ - أن تكون الحدود مستوفاة بحق وقائمة على مستحق (...) ٧ - أن يكون الأمير في حفظ الدين ورعاً. فهذه سبع قواعد في قوانين الشرع يحفظ بها حقوق الإمامة وأحكام الأمة، فلأجلها وجب تقليد المستولي. انظر: الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص ٢٤.

(٣٤) انظر: رضوان السيد، «المقفلة»، في: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، قوانين

لهذا الخط على الصعيد العملي رجل دولة هو نظام الملك، يضع في كتابه سياسته ومن موقعه كوزير في دولة السلاجقة التركية، «الأسس الدستورية» لتطور الإسلام السياسي في مرحلة سيادة الدولة السلجوقية في بداية القرن الحادي عشر الميلادي، ويلاحظ أحد المستشرقين أن آراء نظام الملك تنطلق من نظرية الماوردي في ضرورة استمرارية السيادة الخلافية ضمن الوضع القائم: وفند البحث عن آثار تقاليد الماوردي الدستورية في سياسة نامه، لا بد من الانتباه إلى أن نظام الملك كان رجل دولة عملياً، وأنه كان يستخدم بطريقة وعملية فكرة استمرارية السيادة الخلافية على الوضع القائم بين يديه نتيجة للتطور التاريخي، أي على مملكة سلجوقية تحكمها أسرة حاكمة تركية تسلمت زمام الحكم بقوة السيف وبأس السيادة^(٣٥).

فالسُلطنة، كما يقول أحد المؤرخين العرب: «فرضت نفسها فرضاً على المشرعين المسلمين وقبولها - بفرض إنفاذ العالم الإسلامي من التفتك - على أنها أمر مشروع وعلى أنها خاضعة من الناحية النظرية لسلطة الخلافة، كما حلت السلطنة محل الخلافة في أعمالها والتزاماتها، وأصبحت المسألة تنحصر في أن الحقوق المكتسبة بالقوة إن هي إلا مشروعة تستطيع أن ترشح لامة سليمة غير مطعون فيها. فلما سقطت الخلافة السياسية في ١٢٥٨، لم تكن هناك حاجة لتغيير هذه النظرية، كما أن قيام وظل الخلافة في القاهرة لم يغير من جوهر المسألة، خصوصاً وأن عدداً قليلاً جداً من الفقهاء والمسلمين كانوا يترقبون بها»^(٣٦).

ولعل تجربة السلاجقة الأتراك في بناء دولة استمرت فترة طويلة من الزمن (قراءة قرن ونصف القرن)، وتحقيقهم وحدة شرق دار الإسلام وأكثر آسيا العربية، وتأسيسهم لهيكلية تنظيمية للدولة فرضت نفسها كنموذج إسلامي سني^(٣٧) فيما بعد، جعلت ابن خلدون يتوه باستعداد الأتراك وقدرتهم على بناء الدولة^(٣٨) وحماية أرض الإسلام^(٣٩).

وفق هذا الخط من المفاهيم والمؤسسات التي اكتسبت، بفعل التجربة والتبرير الفقهي السني، صفة «الثوابت»، تصبح السلطنة العثمانية امتداداً للسلطنة السلجوقية، أو بديلاً لاستمرارية ثوابتها كتجربة تاريخية ونظرية فقهية، ذلك أنها نشأت على أنقاضها ومن خلال دور الغزاة المجاهدين الذين احتضنهم السلطان السلجوقي في آسيا الصغرى على ثغور البيزنطيين، وانتسبت إلى أسرة مؤسسة هي أسرة آل عثمان. فالعثمانية بهذا المعنى تندرج في المعاني التي

= الوزارة وسياسة الملك، تحقيق ودراسة رضوان السيد (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٢٨ - ٣١.

(٣٥) كارل فريدريك فون شونفكن، «المضمون الخالد لكتاب نظام الملك في السياسة وسياسته»، ترجمة محمد علي حشيشو (عن الألمانية)، فكر وفن، المجلد ٢٠، ص ٣٠، وهاملتون جب وهارولد بوون، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، ج ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠)، ج ١، ص ٤٦.

(٣٦) محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، ١٥١٤ - ١٩١٤ (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨١)، ص ٧٣.

(٣٧) عبد الكريم غرابية، العرب والأتراك: دراسة لتطور العلاقات بين الأمتين خلال ألف سنة (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٦١)، ص ٩٣ - ٩٤.

(٣٨) أنظر: لويس، تراث الإسلام، والسياسة والحرب، ص ٢٨٤.

(٣٩) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ٧ مج (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٥٦ - ١٩٥٩)، مج ٥، ص ٨٠٣.

اكتسبتها عملية تأسيس الدول القائمة على «الاستيلاء» على حد تعبير الماوردي، أو على «التغلب» على حد تعبير ابن خلدون، وشأنها في ذلك شأن الأموية، والعباسية والسلاجقية، التي اكتسبت «الشرعية» في نظر الفقهاء السنة بحكم «الضرورة» والأمر الواقع.

يضاف إلى كل هذا، أنه في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر وفي وهج الدور الذي قام به الأتراك العثمانيون في فتوحاتهم العسكرية من ناحية الغرب، وظهور بواكر صراعهم مع الدولة الصفوية في إيران والمملوكية في مصر وبلاد الشام، أخذ الفقهاء السنة يرون في هذه القوة الإسلامية قوة توحيد للعالم الإسلامي^(٤١)، وليس فقط صفة انقاذ للخلافة، كما نلمس ذلك بوضوح في آثار علماء الدولة العثمانية بشكل عام.

يقول صاحب كتاب الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية المعاصر للسلطان سليمان في تقديم كتابه: «وقد وقع هذا الجمع والتأليف في ظل دولة من غصه الله تعالى بالالطاف السبحانية من سلاطين الدولة القاهرة العثمانية. . خلاصة أرباب الخلافة في العالمين شرف الإسلام ملاذ المسلمين أنخص الغواشين العظام وقطب السلاطين الكرام مطامع الملوك والسلاطين الكرام مطامع الملوك والسلاطين مطيع أحكام الشريعة والدين...»^(٤٢).

هذه الألقاب على الرغم من أنها لم تكن تتضمن لقب «الخليفة» صراحة، إلا أنها كانت تشير إلى محاولة علماء السنة إضفاء طابع الشرعية والهيبة والقوة على مؤسسة «السلطنة»، بحيث أنه في القرن الثامن عشر، اعتبرت القسطنطينية «دار الخلافة ودار السلطنة»^(٤٣)، وفي أواخر القرن التاسع عشر، قدم السلطان نفسه «خليفة» لجميع المسلمين، وذلك في محاولة أخيرة في صمود الدولة العثمانية العاجزة أمام الاختراق الأوروبي للمجتمعات الإسلامية كافة، وقد أيد الفقهاء صمود السلطان في هذا الجانب، وإن عارضه الفقهاء المجددون في جانب سياسته الداخلية الاستبدادية انطلاقاً من مبدأ «الشورى» الإسلامي. ولعل أبرز من مثل هذا الموقف هو جمال الدين الأفغاني، الذي رأى في السلطنة العثمانية إطاراً صالحاً لتوحيد الإسلام والمسلمين، والوقوف في وجه الخطر الغربي شرط محاربة الاستبداد الفردي^(٤٤).

ثانياً: المؤسسة الدينية بين الدولة والمجتمع

وعلى كل حال إن الموقف الفقهي الذي يعتبر السلطنة العثمانية إحدى السلطنات التي

(٤١) انظر: جب وبيرون، المجتمع الإسلامي والغرب، ج ١، ص ٣٨.

(٤٢) طاشكبري زادة، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٥)،

ص ٦.

(٤٣) قبل هذا التاريخ لم يحمل السلطان لقب الخليفة، ولا تشير المصادر إلى حادثة تنازل المتوكل آخر خليفة عباسي عن الخلافة للسلطان سليم. قارن: أسد رستم، آراء وأبحاث، الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، ١٢ (بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٦٧)، ص ١٦ - ١٩.

(٤٤) جمال الدين الأفغاني، جمال الدين الأفغاني: الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق محمد عمارة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ج ٢، ص ١٧٥ - ١٧٧ و ٣٣٤ - ٣٣٤.

جاءت امتداداً طبيعياً لسلطنة السلاجقة^(٤٤)، والذي يجد جذوره الفقهية التبريرية فيما كان قد أرساه الماوردي وابن خلدون من نظريات حول «السلطنة»، يجد تطبيقه العملي وترجمته الفعلية في الموقع والوظيفة اللذين احتلتهما العلماء في الدولة العثمانية.

ولما كانت لغة القرآن والشريعة وعلوم الدين هي اللغة العربية^(٤٥)، فإن العلماء الأتراك كانوا يدرسون بالعربية على يد علماء دمشق وحلب والقاهرة، ويصفون مؤلفاتهم بها^(٤٦)، فكان أن احتل العلماء العرب لهذا السبب موقعاً متميزاً.

وفي هذا السياق شكل العلماء - عرباً وتركاً - ما يمكن أن نسميه «المؤسسة الدينية» في جهاز السلطنة العثمانية. ذلك أن السلطنة قامت، وبسبب ما يمكن أن يضيفه ممثلو الشريعة على «شرعيتها»، بـ «تنظيم العلماء على شكل سلسلة من المراتب بدرجات معينة معلومة وبوظائف رسمية لها مراتب تجري عليهم بانتظام، وكان رؤساء هذه المراتب الدينية وهم شيوخ الإسلام وكبار شيوخ القضاة والافتاء يستشارون في شؤون الدولة العليا، وكان القضاة في الأقاليم السبل الأكبر الذي كان يجري عن طريقه الاتصال والترابط بين الحكومة المركزية والراي العام لمسلمي المدن الكبرى، وأولت الحكومة رعايتها وحمايتها للمدارس الإسلامية في المدن العربية، وقامت هي من قبلها بتأسيس مدارس جديدة في استانبول لتخريج رجال الدين، وعمل المراكز العليا في الإدارات والمصالح الدينية»^(٤٧).

هذه «المؤسسة الدينية» التي اعتبرها المؤرخون جزءاً من جهاز السلطنة العثمانية^(٤٨)،

(٤٤) يذكر عبد الكريم غرابية حول امكانات اماره بني عثمان في استخلاف سلاجقة الروم ما يلي: «وكان ابن خلدون هو أول كاتب عربي أشار إلى اماره بني عثمان وادرك امكاناتها، وشعر انها أقوى الامارات التي خلفت سلاجقة الروم وأقربها إلى العدو البيزنطي وأكثرها تعرضاً للخطر. كانت اماره متحفزة للدفاع والهجوم، اماره غزاة كوّنت لنفسها بسرعة سجلاً حافلاً من روايات البطولة، فاجتذبت إليها أعداداً من المتحمسين لنصرة الدين أو الراغبين بالنهب، وأصبحت اماره عثمان المنفس الوحيد للحماس الديني في الاسلام، فجاهدا كل راغب بالجهاد». انظر: غرابية، العرب والأتراك: دراسة لتطور العلاقات بين الامتين خلال ألف سنة، ص ٢٧٢.

(٤٥) يرى أن السلطان سليماً بعد أن فتح مصر والشام أراد أن يجعل من اللغة العربية اللغة الرسمية للسلطنة بدلاً من التركية، فواجهت المنية قبل اتمام هذا العمل. هذه الرواية - ويغض النظر عن مدى صحتها التاريخية - تمكس عبر وضعها وتناقلها طبيعة العلاقة بين العرب والأتراك في إطار السلطنة، إذ يعلق محمد كرد علي على الرواية بصيغة التمني فيقول: «لو وفق السلطان سليم إلى انفاذ هذه الأمنية لخلصت الدولة العثمانية في القرون التالية من مشاكل عظيمة، ودخلت في جملة العرب عناصر كثيرة مهمة، ولزاد انتشار اللغة العربية فأصبحت الأستانة موطناً لها كما كانت بغداد ودمشق والقاهرة وقرطبة وغرناطة». انظر: محمد كرد علي، خطط الشام، ج ٦ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩-١٩٧٢)، ج ١، ص ٢٢١.

(٤٦) انظر نيلز من ترجمات هؤلاء العلماء في: طاشكيري زاعة، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، وأحمد المرسي الصفصافي، «الدولة العثمانية والولايات العربية»، بحوث المؤتمر الخامس للجنة العالمية للدراسات العثمانية ما قبل العهد العثماني والفترة العثمانية، المجلد التاريخي المغربي، السنة ١٠، العددان ٢٩ - ٣٠ (تموز/ يوليو ١٩٨٣)، ص ٣٢٢.

(٤٧) ألبرت حوراني، الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث، محاضرة عربية لشركة كاريباس، جامعة أسكس ١٩٦٩ (هارو: لونغمانز، ١٩٧٠)، ص ١١-١٢.

(٤٨) بييري اندرسون، دولة الشرق الاستبدادية، ترجمة بلديع عمر نظمي (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٣)، ص ١٤. والنص العربي المترجم هو جزء من كتاب:

Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: New Left Books, 1977).

شكّلت في الواقع نافذة «المؤسسة الحاكمة» على المجتمع عبر وظيفتها القانونية والتعليمية في الولايات والمقاطعات^(٤٩)، بيد أن هذه النافذة لم تكن لتستوعب كل العلماء الذين يتخرجون من المدارس الدينية الكبيرة المنتشرة في مدن العالم الاسلامي، والتي تفتح أبوابها لكل طالب علم. لذلك، تبقى حركة التعليم الديني، وعلى الرغم من تدابير الدولة لادخالها في اطار المؤسسة، مستقلة نسبياً عن الوصاية الرسمية، ويبقى المجال مفتوحاً لاستقلال قسم من العلماء عن المؤسسة الحاكمة^(٥٠)، وتكتسب هذه الاشارة معنى أكيداً ومطلقاً بالنسبة إلى المسلمين الشيعة، حيث استقلت مراكز التعليم الديني عندهم استقلالاً كاملاً عن المؤسسة العثمانية الحاكمة، وحيث شكّل «المرجع المجتهد» مصدراً للحكم الفقهي والفتوى^(٥١).

ومهما يكن من أمر، فإن العرب المسلمين وجدوا في الولايات العربية في العهد العثماني مجالاً لهم في قطاع الوظائف الدينية^(٥٢)، فهذا القطاع شكّل عبر مراتب الافتاء والقضاء وأمانة المساجد وغيرها من الوظائف الدينية، أحد مجالات التعبير عن السلطة المحلية في الولايات العربية، إذ كان المفتون والقضاة في أغلبهم وفي أكثر الأحيان من السكان المحليين^(٥٣).

ولعل هذا ما سمح بقيام تنظيم للمدينة الاسلامية يوازن ما بين «المؤسسة العسكرية» للحكم العثماني (الوالي والحاميات العسكرية) والمجتمع الأهلي الديني، وذلك عبر التنظيم الديني الذي يأتي في مقدمته المفتي ونقيب الاشراف والقاضي الذي هو «الحاكم الشرعي» للمدينة^(٥٤). لقد قام «الحاكم الشرعي» وقبل استحداث التنظيمات العثمانية ابتداء من منتصف

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٥٠) كما ستلاحظ ذلك بالنسبة إلى العديد من الاصلاحين، وكما ستلاحظ ذلك ايضاً في موقف بعض علماء دمشق من ثمة المساجد حيال الوالي، وسنأتي على تفصيل ذلك لاحقاً.

(٥١) يقول السيد محسن الأمين: «إن مرجع القضاء والفتوى الحقيقيين في جميع اودار جبل عامل هم العلماء المجتهدون المدلول، سواء في ذلك زمن قضاته الشيعة والمفتين الرسميين في العهد الاتطاعي، وفي زمن امتياز لبنان القديم، وفي عهد قضاة الأتراك الأحناف، وفي عهد الاحتلال الفرنسي. فجميع القضاة والمفتين المعينين من قبل المحاكم ليس لهم من القضاء والفتوى إلا الاسم إذا لم يكونوا مجتهدين عدولاً، لأن الشيعة الامامية الجعفرية تعتقد. أن منصب الفتوى والقضاء مختصان بالفقهاء المجتهدين الثقات المدلول القادرين على استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة الأربعة: الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل». انظر: محسن الأمين، خطط جبل عامل، تحقيق حسن الأمين (بيروت: الدار العلمية، ١٩٨٣)، ص ١٣٧-١٣٨.

(٥٢) حوراني، الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث، ص ١١-١٢.

(٥٣) عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون وبونابرت، ١٥١٦-١٧٩٨ (دمشق: د. ن.، ١٩٦٧)، ص ٨٢، ويمكن بناء على تملدات الحصني لبيوتات دمشق أن نذكر من العائلات التي خرج منها قضاة ومفتون في دمشق: البكري (ص ٨١٩-٨٢٠)، العلوي، الجابي، البيني (ص ٨٢٤)، بنو الاسطواني (وظائف شرعية، ص ٨٣٧)، المحاسني (ص ٨٣٩)، الغزي (ص ٨٤٣)، بنو الزكي (ص ٨٦٨). انظر: محمد أديب آل تقي الدين الحصني، متخيلات التواريخ للدمشق، تحقيق وتقديم كمال الصليبي (بيروت: دار الأفاق الجديدة، ١٩٧٩).

(٥٤) أن ما يسوّغ هذا الاستنتاج عطفاً على ملاحظتنا، هو أن البيوتات الدمشقية الشهيرة هي التي احتلت هذه المناصب في مدينة دمشق. قارن: الحصني، المصدر نفسه، ولاسيما باب ذكر من اشتهر من بيوتات دمشق، ص ٨٠٤-٩١٥.

القرن التاسع عشر - بمهامات سلطوية عديدة ومتنوعة، فتمت قراءة منهجية لسجلات محكمة طرابلس الشرعية في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، تتيج لصاحبها أن يستنتج: «إن المهام المتعددة الملقاة على عاتق الحاكم الشرعي كانت واسعة جداً وقد قام بهام قاضي الأحوال الشخصية، والقضايا المستعجلة، ومحكمة التجارة والاستئناف والجزاء والجنابات، بالإضافة إلى أن محكمته كانت ديواناً للمظالم، أي المحكمة التي تنتظر في الدعاوى على الحاكم. ولمب أيضاً وظيفة قاضي العسكر، وواقع الأمر أن وظيفة الحاكم الشرعي كانت أوسع من ذلك، فهو الذي يوجه الوظائف (الدينية) وهو الذي يثبت مشايخ الحرف في مشيختهم ويفض منازعاتهم. كما يشرف على الأوقاف ويعين المتولين عليها. ويظهر لنا أن الحاكم الشرعي كان صلة الوصل بين الوالي والأهالي فيما يختص بشؤونهم وإتخاذ أوامر حكام السياسة»^(٥٥).

صحيح أن هذه المهامات السلطوية تتمحور حول القاضي، بيد أن هذا التمحور يشكل نقطة التوازن بين الوالي بصفته استمراراً لنظام السبائية العثماني (الانقطاع العسكري)^(٥٦)، وبين شبكة من الحلقات المتداخلة في التنظيم الديني الذي يحتضن نشاطات وفعاليات المجتمع في المدينة من علماء (رجال دين) وشراف وحرفيين وتجار.

فشبكة العلماء ومريديهم تتكون من مجموعة واسعة من الأفراد، ابتداء من خطباء المساجد وإثمتها، إلى المؤذنين والقرواء والخدعة والقرءاء والوعاظ إلى المؤدبين والتربدانية (أي خدمة الأشرعة والمزارات والمقابر...)^(٥٧)، وهؤلاء وإن كانوا يعينون من قبل القاضي، ويتقاضون مداخيلهم من خلال الأوقاف التي هي تحت سلطته، إلا أنهم لم يشكلوا «جهازاً حكومياً» ملحقاً بالادارة المركزية، فقد كانوا يمارسون إلى جانب وظائفهم التي يختارون لها «أعمالاً وحرفاً مختلفة»، وسبب ذلك أن المداخيل المخصصة لم تكن كافية، وإن الإسلام نفسه لا يدعو إلى قيام مثل هذا الجهاز المستقل عن المجتمع^(٥٨)، بل على العكس، فإن مفهوم العلم والعلماء في الإسلام، يستتبع انفتاحاً كلياً على الجماعة والأمة، وبالتالي على المجتمع، حيث يتنظم العالم - الفقيه في الجماعة كجزء عضوي فيها، وحيث يقدم العلم للأخريين كواجب من واجبات المسلم^(٥٩).

(٥٥) خالد زيادة، الصورة التقليدية للمجتمع المدني: قراءة منهجية في سجلات محكمة طرابلس الشرعية في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر (طرابلس: الجامعة اللبنانية، ١٩٨٣)، ص ٨٥ - ٨٦.

(٥٦) جب ويون، المجتمع الاسلامي والغرب، ص ٧٧ و٢٠٣.

(٥٧) زيادة، المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٩٨ - ١٠٤.

(٥٩) تتأكد هذه الفرضية أكثر ما تتأكد في وضعية الفقيه عند المسلمين الشيعة. يذكر محسن الأمين وهو مرجع معتد عند الشيعة، أن الفرنسيين عزموا على إحداث منصب رئيس علماء للشيعة في لبنان وقرروا (تعيته) لهذا المنصب، فكان أن رفض هذا العرض، وكان يقول: «أنا موقوف عند «الله». انظر: محسن الأمين، سيرته (النجف: د. د. د. ت. ج)، ص ٩٤ - ٩٥.

ويذكر أيضاً عن الشهيد الثاني زين الدين بن علي العاملي الجبلي (معاصر للسلطان سليمان) أنه «مع ما كان عليه من الفقر والفاقة الذي كان يضطر معه إلى حراسة الكرم في الليل، وأخذ السراج معه للمطالعة ويأتي صباحاً إلى الدرس وإلى بناء داره وبناء مسجد بيده، وإلى المتاجرة بالشرط واللحاف مع الجمالة لبيعه، لم يفقه ذلك كله عن الذهاب إلى اسلابول وطلب تدريس إحدى المدارس ليمش من أوقافها ويث علمه على الناس». انظر: =

وتشكّل فئة الاشراف في التنظيم الاهلي الديني من العائلات ذات الانساب الشريفة، التي تعود في نسبها إلى أهل البيت، وهذه العائلات انتظمت منذ القديم في أطر من علاقات القرى عملاً بالحديث الشريف: «عرفوا أنسابكم تصلوا أرحامكم، فإنه لا تقرب بالترميم إذا قطعت وإن كانت قرية، ولا بعد بها إذا وصلت وإن كانت بعيدة»^(٦٠)، وكان أن ثبتت هذه الأطر في الدولة السلطانية على أساس مبدأ «الولاية»، فيحدثنا الماوردي في الأحكام السلطانية والولايات الدينية عن «ولاية النقاية على ذوي الأنساب» فيقول: «وهذه النقاية موزعة على صيانة ذوي الأنساب الشريفة عن ولاية من لا يكافئهم في النسب ولا يساويهم في الشرف ليكون عليهم أحسن وأمرهم أمضى... ولاية هذه النقاية تصح من إحدى ثلاث جهات: أما من جهة الخليفة المسترلي على كل الأمور، وأما من قوس الخليفة إليه تدبير الأمر كوزير التفضي وأمير الأقليم وأما من نقب عام الولاية... فإذا أراد المولي أن يولي على الطالبين نقياً أو على العباسيين نقياً، يختار منهم أجلهم بيتاً وأكثرهم فضلاً وأجلهم رأياً، فيولي عليهم لتجتمع فيه شروط الرياسة والسياسة فيسرعوا إلى طاعته برياسته وتستقيم أمورهم بسياسة»^(٦١).

وأما حقوق الولاية (السلطة) التي يتمتع بها النقيب، فيعلوها الماوردي باثني عشر حقاً إذا كانت «خاصة»، وتشمل مجالات حفظ النسب ومتابعة الولادات والوفيات، والاهتمام بأداب النسب وأخلاق الأفراد ومكانتهم الاجتماعية^(٦٢)، وهي في هذه الحدود تقتصر على «مجرد النقاية من غير تجاوز لها إلى حكم وإقامة حدة»^(٦٣)، وإلا، فإن حقوق النقاية تصبح عامة، وهنا ويكون العلم معتبراً في شروطها، لأنها تتداخل مع مهمات القاضي... وإذا كان الماوردي، من جهة، قد فند صلاحيات «النقاية العامة» بإضافة وخمسة أشياء على حقوق النظر، أهمها الحكم في النزاع بين الأفراد وإقامة الحدود، فإنه من جهة أخرى حاول أن يوضح اشكالات الازدواج بين مهمات القاضي، وبين نقب الاشراف وحالات الاعتماد في كل حالة كما استقرت في عصره^(٦٤)، والراجع أن الحالة التي اعتمدت في الدولة العثمانية هي حالة «النقاية الخاصة» المعينة من قبل نقب الاشراف المقيم في عاصمة السلطنة، في كل مدينة أو حيال كل نسب شريف، يقول الحصيني في وصف وضعية نقابة الاشراف كما استقرت في العهد العثماني ما يلي: «نصب النقاية وتفررت وظائف النقاية منذ القديم والحديث في ممالك الاسلام، بقصد البحث عن حقائق الانساب وتمييز السادة الاشراف من آل البيت ابناء الامام علي ونفاضة رضي الله عنهما، صيانة لذلك النسب الطاهر عن حصول الاختلاط المفضي إلى تملق بعض الاحكام الشرعية بغير أهلها، مما لا يخفى من اندفاع الكثير في حصول المجد ورفعة المجاه بدعوى الشرف الحسني أو الحسيني خصوصاً في زماننا هذا. فالنقاية هم الذين ينبغي لهم التدقيق عن هذه الدعوى ولي نسب كل من يمكن الاشتباه في نسبه من عامة الناس، لتلاصيح الحقوق الواجبة الرعاية لآل بيت النبوة وتنساق التكاليف الواجبة على من سواهم. ونقاية الاشراف وظيفة عالية لها شأنها في نظر العالم الاسلامي، ولها تأثير عظيم في اصلاح احوال البيوتات النبوية وتدبير امورها، مما أوجب الأمر إلى محبة هذه النبوة الشريفة

= لامين، خطط جبل عامل، ص ٨٠. قارن عن هذه المسألة في جانبها النظري (الفقه):

Mohammad - Reza Djallili, *L'Islam et l'état: Religion et révolution* (Paris: [s.n.], 1981), pp. 19 - 22.

(٦٠) ورد في: الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص ٩٦.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٩٦.

(٦٢) ورد في: المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٩٦.

(٦٤) الحصيني، منتخبات التواريخ للمحقق، ص ٨٠٦-٨٠٧.

وتوحيها ومطاعة الناس لها لنفوذ كلمتها فيهم، وكثرتا يأترون بأمرهم ويدعون لرغبتهم إلى غير ذلك مما يعود بعظيم الفائدة على هذا المجتمع، وهي قديمة العهد في زمن الدول العربية وفي أيام الدولة العثمانية التركية، بدأ بتوظيف نقيب الاشراف السلطان بايزيد سنة ٩٠٠ هـ (١٤٩٤ - ١٤٩٥ م) وعيّن لها سيد علي نطاع عاشق شلي^(٦٥).

هذا الوصف لأحد أفراد عائلة الحصني التي شكّلت إحدى عائلات الاشراف الدمشقية، والتي تسلّم أفراد منها منصب نقابة الاشراف والافتاء في دمشق، يسمح بالاستنتاج أن وظيفة النقيب انحصرت في حقوق «النقابة الخاصة» التي يعدها الماوردي. وإنها اكتسبت، عبر العلاقة مع مركز السلطنة ونظرة هذه الأخيرة إلى البيوتات الشريفة من زاوية «امتيازها» الديني^(٦٦) في المجتمع الإسلامي، موقعاً مهاداً أو موصلاً إلى «حصول المجد ورفعة الجاه» في المجتمع على حد تعبير الحصني^(٦٧).

وإذا عرضنا أسماء البيوتات الدمشقية ذات النسب «الشريف»، والتي يعدها الحصني خلال الفترة العثمانية وحتى عصره (مطلع القرن العشرين)، لاحظنا أن مناصب النقابة والافتاء قد توزعت على العديد منها، فأسرة بني العجلان كان قد ولي ثمانية منها نقابة دمشق، وثلاثة قلدوا منصب الفتوى^(٦٨)، وآل حمزة كان أكثر رجالها نقيباً وعلماء، فضلاً عن خدمة المحافظة التبريدارية التي استمرت في ذريتهم^(٦٩)، وعائلة الابيجي وعائلة الحصني التي تسلّم بعض رجالها منصب الافتاء والنقابة في فترات عديدة^(٧٠).

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٨٠٧-٨٠٨.

(٦٦) يذكر السيد رشيد رضا في سيرته أن بيته وكان يحظى من الدولة بمخصصات معينة بهذه الصفة الدينية. يقول في وصف ذلك: «وأهل بيتنا ممتازون فيهم بأنهم أهل العلم والارشاد والرياسة، ويلقبون بالمشايخ للتمييز، وجنّي الثالث هو الذي بنى لهم المسجد المعروف الآن بجانب بيتنا القديم. فلما جدنا الدين ببناء المسجد وإقامة الشعائر فيه من ألفة وخطابة وتدرّس، وكان عالماً صالحاً مشهوراً بالكرامات، وقد أنعم عليه السلطان العثماني بمرامة سلطانية حبس عليه فيها سبعة قرايط من ٢٤ قيراطاً من أموال الدولة الاميرية، وبراءات أخرى بالإمامة والخطابة في المسجد، وقد تسلسلت هذه البراءات من السلاطين في ذريته حتى آلت إلي، فكانت آخر براءة وجهت علي أو إلهي من السلطان محمد وحيد الدين قبل الحرب العظمى. كما ورد في: شكيب أرسلان، السيد رشيد رضا أو أحواله ٤٠ سنة (دمشق: مطبعة ابن زيلون، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٧)، ص ٢٤.

(٦٧) تعود بنا هذه التعبيرات إلى مصطلح ابن خلدون حيث يستعملها في سياق حديث عن الكسب، والمعاش، والصنائع من جهة، ولكن من جهة أخرى كوجه من وجه اللعبة السياسية والتشكّل الاجتماعي وأرواية توزيع النافذ الاقتصادي. أنظر: A. Cheddadi, «Le Système du pouvoir en islam d'après Ibn Khaldoun», *Annales* (Paris), (mai - août 1980), p. 536.

(٦٨) الحصني، متخيات التواريخ للدمشق، ص ٨٠٩.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٨١٠.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٨١٤-٨١٩.

ثالثاً: التنظيم الحرفي وطرق الصوفية

واللافت للنظر في طبيعة السلطة الأهلية التي كانت للاشراف «وهو في ارتكازها محلياً إلى هياكل اجتماعية واقتصادية توظف المجموعات السكنية في المدينة، ولقد سمحت لعلاقة الاشراف بأصحاب الحرف، ونشاطات السوق نظراً لوجود الاشراف بين الحرفيين»^(٧١)، ونظراً لاحتلال بعض أفراد هذه العائلات منصب «مشيخة» بعض الطوائف الحرفية، أو ممارستها للتجارة المحلية في أسواق المدينة^(٧٢)، (سمحت) بإيجاد نوع من الهياكل التنظيمية والقواعد الاجتماعية السياسية التي كانت في أساس ممارسة السلطة المحلية^(٧٣)، والتي قامت بدورها على علاقات الحماية والمناصرة والتساعد في اطار طوائف الحرف أو شبكة علاقات القرابة في الحي^(٧٤).

صحيح أن «شيخ مشايخ الحرف» و«شيخ الحرف» كانوا يعينون من قبل القاضي، لكن ثمة ارادة ذاتية محلية كان يعبر عنها التنظيم الاجتماعي - الاقتصادي المحلي عبر اختيار شيخهم المناسب، فمن دراسة لطوائف الحرف والصناعات في حماه في القرن السادس عشر، اعتماداً على سجلات المحكمة الشرعية، نستنتج: «إن شيخ سوق حماه وهو شيخ مشايخ الحرف كلها... أو شيخ التجار كان يعين بإجماع التجار في سوق التجار... ويشترط فيه: أن يكون صاحب دين وأخلاق أهلاً للمشيخة لاقتادها، أن يختاره ويرضى به كامل التجار، وأن يوافق القاضي والسultan على تعيينه»^(٧٥). وكانت مهمة هذا الشيخ تشمل «الاشراف على كل طوائف الحرف ومشايخها»، ويقوم بصلة الوصل ما بين الوالي والقاضي من جهة، وهذه الطوائف من جهة أخرى، ولا يتم أي تغيير فيها إلا بعلمه ورايه: «وكان مشايخ الحرف كلهم يتخبون بحضوره ويزكون بزيته»^(٧٦).

أما سلطة شيخ الطائفة فكانت تشمل ادارة شؤون أبناء الطائفة، والاهتمام بمشاكلهم، والاشراف على تنفيذ اتفاقاتهم، والطلب من القاضي تسجيل هذه الاتفاقات، وكان يرفع شكاوي الطائفة على طائفة أخرى إلى القاضي بنفسه. وكان الوالي يتصل بالطائفة عن طريقه^(٧٧).

(٧١) رافق، بلاد الشام ومصر من القنص المماليكي إلى حملة نابليون بونابرت، ١٥١٦ - ١٧٩٨، ص ٨٢، والياس قنص، «قابلة تاريخية في الحرف الدمشقية»، في: *International Congress of Orientalists: 6th Actes* (Leiden: [n. pb.], 1883), p. 12.

(٧٢) برز من عائلة الحجار الدمشقية تجار الخبرة في جبة جامع السنائية، ومن عائلة الحصني تجار المطارة ومال الفاتورة. انظر: الحصني، «متنخبات التواريخ لدمشق»، ص ٨١٥ - ٨١٩.

(٧٣) انظر: ليندا شليشر، «بعض مظاهر أحوال الأعيان بدمشق في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر»، ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، ج ١، ص ٣٢٩.

(٧٤) فيليب شكري خوري، «طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق، ١٨٦٠ - ١٩٠٨»، ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٧٨.

(٧٥) عبد الدود محمد يوسف، «طوائف الحرف والصناعات أو طوائف الأصناف في حماه في القرن السادس عشر»، نقلًا عن: مجلة الحوليات الآثرية، مج ١٩ [د. ت. ج. ٨٥].

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٨٦.

هذه المهمات «الوسيلة» كانت لا تخلو من سلطة يمارسها الشيخ، اعتماداً على العلاقات التنظيمية والأخوية الصارمة التي تربطه بأبناء الطائفة. وهي علاقات تتداخل في عدة مستويات (تقنية ودينية وعائلية). فعلى المستوى التقني والتنظيمي يخضع التعليم الحرفي لثرائية دقيقة، بدءاً من المبتدئين إلى الصانع وإلى المعلم. وعلى قاعدة هذه الثرائية، لشيخ الحرفة «الحق» أن يشد بالكادر المبتدئين الماهرين فيصرون صنّاعاً أو معلمين»^(٧٨). وحفلة الشد التي هي حفلة «ترفيه» المبتدئ إلى صانع أو الصانع إلى معلم، تلخص - عبر سلطات المشرفين عليها وهم: شيخ الحرفة والتقيب والشاويش^(٧٩)، وعبر المشاركين فيها وهم: أهل الحي والأقارب وأهل الحرفة - «مشهد» سلطة أهلية، تلمح فيه رموز حركات دقيقة لها دلالاتها في التوزيع الوظيفي للسلطة في المجتمع الحرفي^(٨٠)، وفي الالتزام بعهود ومواثيق دينية لها فعل الضوابط لأصول الحرفة واتقانها وعدم الغش فيها، وسلوك مخافة الله في المعاملة. فالطابع الديني الذي يرتسم في حفلة الشد، والذي يبدو في التشديد على قراءة «الفتحة» والأدعية والأنشيد النبوية التي تتخلل الحفلة، وإسباغ جو من الورع والتقوى على «المشدود» والحاضرين، كلها أمور تشدد على «المعهد» و«الميثاق» و«الأخوة» أمام الله وأمام الجماعة^(٨١).

والعهد الذي يقطعه «المشدود» على نفسه أمام معلمه، بينما التقيب يقرأ الفتحة فوق رأسيهما في مشهد تعبدى مؤثر^(٨٢)، يتضمن، وفقاً للأعراف السائدة في المجموعة الحرفية،

(٧٨) قلبي، «نبذة تاريخية في الحرف الدمشقية»، ص ١٣.

(٧٩) التقيب هنا هو مندوب شيخ المشايخ في طوائف الحرف، ينبو عنه في حضور حفلات الشد والاجتماعات، ويتر الأديعة. وأما الشاويش فهو رسول شيخ الحرفة يستحسنه وأهل الكارة، ليس له سلطة قضائية، بل ينشد أوامر الشيخ ويبلغ الدعوات والأحكام ويقوم بدور أساسي في حفلات الشد. انظر: المصدر نفسه، ص ١٤ - ١٥.

(٨٠) من أمثلة ذلك ربط المحزم في وسط المشدود (الحرفي العرفي) وعقد طرفيه ثلاث عقد أو أكثر... ويشير قلبي إلى دلالات هذه العقد ومعاني حلها فيقول: «أن الشيخ له رحله القدرة أن يحل الأولى لأنه رئيس الحرفة كي يعلم المشدود ما له عليه من واجبات الخضوع، وأما الثانية فيحلها المعلم ليفتخر أنه أخرج تلميذاً ماهراً، ويحل الشاويش الثالثة لأنه أحد السلطات الثلاث التي على المشدود أن يخضع لها في كاره». هذا فضلاً عن دلالة هذه العقد وعلى عقد المعهد والميثاق بالأخاء». انظر: المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٨١) بعض الأنشيد النبوية التي يتلوها التقيب في الحفلة ينتهي باليتين التاليتين:
«وحياء بالمعهد آيات مكرمة فحافظ المعهد في خير وفي نعم
وخائف المعهد لم ترويح تجارته وهو بالخشع كرم يلقى من النعم»
ونصبة شيخ الحرفة التي يوجهها إلى «المشدود» أي الحرفي المرفع، كانت تشدد على الاستقامة في العمل وحفظ الكار كجزء من حفظ الدين، وهي بملولاتها الاجتماعية والسياسية تحمل وزعاً سلطوياً ذاتياً. فكان شيخ الحرفة يتوجه إلى المشدود بالعبارة التالية: «وأي بني إن جميع الحرف هي كارات أمانة على الأموال والأعراض والأرواح. والأمانة هي الدين، فإذا نقضت كارك أحفظ دينك، كن صادقاً وأميناً واعلم أن كارك مثل عرضك حافظ عليه بمقدرتك، وإذا استلمت أموال الناس فلا تقطع بها وإليك أن تخون أهل الحرفة والمخائن يقيه اللذان...». المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٨٢) كان المشدود يعاهد معلمه بعد أن يطلب منه هذا الأخير العهد فيقول: «وأعاهدك بعهد الله ورسوله أي لا أخون الكار ولا أغش الصنعة في شيء». المصدر نفسه، ص ٢٥ - ٢٦.

دستوراً، هو نوع من المبايعات للمشهود في أن يلتزم بقواعد منها: الاقتان، عدم الغش، التسعيرة العادلة، التضامن مع رفاق المهنة. ولعل هذا الأمر هو ما يلتفت انتباه لويس ماسينيون فيقول: «إن تعبير الدستور استخدم للدلالة على «المشروطة» التي أعلنت عام ١٩٠٨ إثر الانقلاب الذي قامت به جمعية الاتحاد والترقي، ويضيف أنه عندما كان الناس يقولون «دستور»، فإنما كانوا يستحضرون معنى الميثاق القائم على قسم إيماني»^(٨٣).

ومهما يكن من أمر أصول هذا التنظيم الحرفي الذي استمر في المدينة الإسلامية حتى مطلع القرن العشرين^(٨٤)، فإن ما يهتما التشديد عليه في الجانب الاجتماعي - السياسي هو ما يقدمه هذا التنظيم من معطيات في الفكر والممارسة في مجال السلطة الأهلية. ففي هذا المجال، تبرز طرق الصوفية والحركات الباطنية في الإسلام كصنغ تنظيمية وفكرية تتماثل مع الكثير من التقاليد الحرفية. فسريرة المهنة وأخوية العلاقة بين رفاق المهنة، تذكّرنا بتنظيم حركات العامة الموالي في المدن، والحركات الباطنية السرية وأخلاقيات الفتوة^(٨٥)، وأعطاه مجالس الترفيع (الشد) طابعاً رمزياً من خلال الحركات والرموز والإشارات وحلقات الذكر، لا يذكر فحسب بطرق الصوفية، وإنما يستدعيها ويستحضرها في الانتماء والممارسة الطقسية^(٨٦)، فتقاطع الحرف معها من حيث ترتيبية مراحل المعرفة عند المريد، وتوزعها من حيث تعدديتها الاجتماعية وأشكال التعبير فيها.

ومن هذه الطرق التي عرفتها بلاد الشام: الطريقة الرشيدية والرفاعية والقادرية والشاذلية والدندراوية والبلدية والمولوية والنقشبندية والبكتاشية^(٨٧). وقد كان لهذه الطرق زوايا وتكايا^(٨٨) يديرها ويشرف عليها شيخ الطريقة، ومن خلال تعداد محمد كرد علي لهذه الزوايا والتكايا في

(٨٣) قارن: «Les Corps de métiers et la cité islamique» dans: Massignon, *Opera minora*, vol. 1, p. 377.

(٨٤) انظر الفرضيات المختلفة التي يعرضها لويس ماسينيون في موضوع أصول التنظيم، في: «La Futuwwa ou pacte d'honneur artisanal entre travailleurs musulmans au moyen - âge» dans: Ibid., vol. 1, pp. 396 - 417.

(٨٥) عن علاقة التنظيم الحرفي بتلك الحركات في التاريخ الإسلامي، انظر آراء لويس ماسينيون، في: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٩٩ - ٤٠٢. انظر أيضاً: Gardet, *La Cité musulmane: Vie sociale et politique*, pp. 258 - 259.

Massignon, Ibid., vol. 1, pp. 402 - 405.

(٨٦) أحمد حلمي العلاف، دمشق في مطلع القرن العشرين، أعده للطبع وعلق عليه ووضع فهرسه وقدم له علي جميل نمسة (دمشق): وزارة الثقافة والأرشاد القومي، ١٩٧٦، ص ١٢٥ - ١٢٦. والكتاب في الأساس مخطوطة لأحد أبناء الحرفيين، وضعت في مطلع القرن العشرين ومحفظة في مركز الوثائق التاريخية بدمشق، حققها وعلق عليها علي جميل نمسة. انظر أيضاً عن تمدنية الطرق: إمامة عاتري، الحركة الأدبية في بلاد الشام خلال القرن الثامن عشر (بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٧١)، ص ١٧٩ - ١٨٠، و

Henri Laoust, *Les Schismes dans l'islam: Introduction à une étude de la religion musulmane* (Paris: Payot, 1977), pp. 285 - 287.

(٨٨) وكان يقال لها خواتق، والكلمة من أصل فارسي مفرداً «خونگاه» وتعني دار الصوفية. ويشير محمد كرد علي أنه لا فرق بينها وبين الزاوية والرباط وهو المكان الميسر للأعمال الصالحة والعبادة. كرد علي، *خطط الشام*، ج ٦، ص ١٣٤.

كل من دمشق وحلب والقدمس وبعض المدن الصغرى الأخرى في بلاد الشام، نستنتج أن بعض معالم هذه الزوايا والتكايا استمر حتى مطلع القرن العشرين، وأن توزيعها الجغرافي في الأسواق والمحارات^(٨٩)، إنما يعكس الصورة الاجتماعية للعلاقات السياسية القائمة داخل المجموعات الاجتماعية والمتمحورة حول تلك المراكز التي تتقاطع فيها طرق الصوفية، وطوائف الحرف ومواقف سكان الحارة وأهل السوق^(٩٠). يقول جب هاملتون وهارولد برون في الدور السياسي الذي يلعبه هذا التقاطع بين الطائفة الحرفية والطريقة الصوفية في التعبير عن الموقع الاجتماعي للسكان ما يلي: «وكانت الطائفة تخدم عدة أغراض، فقد كانت توفر الوسيلة التي تمكن أقل المواطنين شأنًا من التعبير عن غرائزه الاجتماعية والامتنان إلى مكانته في النظام الاجتماعي. وكانت الحال الذي يمارس فيه حق المواطنة: فهو إن لم يكن يستدعي إلا نادرًا لكي يلعب أي دور في الحياة السياسية الخارجية. إلا أنه من الناحية المقابلة كان في مأمن من أن يتدخل حكامه السياسيون في شؤونه إلا بشكل طفيف، إذ كانوا يوجه عام يحترمون استقلال الطوائف وطرقاتها التقليدية. ومما كان ينمي الوظيفة الاجتماعية للطوائف، ليس كلها بل معظمها وبخاصة طوائف الحرف، ما لها عادة من ارتباطات مع إحدى الطرق الدينية الكبرى»^(٩١).

ولعل هذا الارتباط بين الموقع المحلي الخاص المتمثل بالعائلة والمحلة والحرفة، وبين الامتداد الديني لطريقة من الطرق التي تنتشر في أنحاء العالم الاسلامي^(٩٢) هو ما يَسُوِّغُ الكلام عن انتماءات وسيطة توصل إلى الانتماء الأشمل المتمثل بالأمة على مستوى الجماعة وبنادر الاسلام على مستوى المناطق^(٩٣)، وأما العلاقة بالدولة فهي عبارة عن «دعوية» لسلطان، تتمثل سلطته بسلم من صلاحيات «الولاية» التي تتركز محلياً حول جباية الضرائب، وضبط الأمن دون أن تتدخل في الانتماءات الوسيطة لكسرها أو إلغائها^(٩٤). ولقد لعب مشايخ طرق الصوفية دوراً

(٨٩) من مراكز الزوايا في دمشق: سنج قاسيون، سوق الخيل الحقيق، الشاغور، الصاغة العتيقة، محلة المعونة، الوراقية، الصالحية، السليمانية، القنوتات (وفيها الزاوية الشاذلية)، الميدان (وفيها زاوية الطريقة الرفاعية). المصدر نفسه، ج ٦، ص ١٣٨ - ١٤٠. انظر أيضاً عن أصول هذه الزوايا: Nicola Zideh, *Urban Life in Syria under the Early Mamluks*, American University of Beirut, publication of the Faculty of Arts and Sciences, Oriental series, no. 24 (Beirut: American Press, 1953), pp. 81 - 90.

(٩٠) ينقل الرحالة الايراني حاجي بيرزاده (١٨٨٧ - ١٨٨٨) صورة عن مشاهداته للصوفية في المدن العربية، يهدي اصحابه ببعض الصوفية الذين يجلسون مع كل طبقة من طبقات الفقراء. انظر: حاجي بيرزاده، سفرنامه، ترجمة طوني الحاج (بيروت: جامعة القديس يوسف، ١٩٨٣)، ص ٢٠ و ٢١١. (الطروحة دكتوراه غير منشورة).

(٩١) جب و برون، المجتمع الاسلامي والغرب، ج ٢، ص ١١٥.

(٩٢) انظر حول هذا الانتشار: غران، «الأسس الاجتماعية للثقافة في دمشق، ١٧٨٠ - ١٨٥٠»، حيث يشير المؤلف إلى علاقة طريقة النقشبندية بوحدة الثقافة والتجارة الحرفية بين مراكز في الهند وسوريا وتركيا ومصر.

(٩٣) انظر: Gardet, *La Cité musulmane: Vie sociale et politique*, pp. 205, 208, 209, 248, 255 et 258.

(٩٤) انظر: فولف هيتروث، «الإدارة المالية للمناطق المتاخمة للصحراء في سورية الكبرى في اواخر القرن السادس عشر» ورقة قُدمت إلى: المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، ج ١، ص ١٣٧. ويقول جب و برون: «الحق أن ما نعرفه عن العلاقات الداخلية بين الحكومة والشعب ضئيل جداً، وعلى أساس نتائج الدراسات السابقة في أحوال مختلف قطاعات السكان (بما فيهم العلماء)، على هذا الاساس وحده يمكن القيام حقيقة بدراسة»

مهماً في تحديد السلوك الاجتماعي والسياسي للتابعين في الحارة أو الطائفة. يقول احد أبناء الحرفيين في وصف علاقة الممشقين بمشايخ الطرق: «ولما لم يكن من الوسائط بالنسبة إليهم ما يأخذ بأيديهم إلى جادة الحق والصراط المستقيمين، إلا ملازمة طيبة العلماء وبعض الزهاد ممن اشتهروا بفصلهم وزهدهم ونسكهم، اخذوا يلتفون حولهم منذ زمن بعيد، يرجعون إليهم بكل ما يحتاجونه من أمور الدنيا والآخرة. فإذا سالت أحدهم إلى من أنت ترجع في استيضاح أمور دينك قال لك: إلى شيخني فلان، وفعلًا كانت بالنسبة لوضعهم البعيد عن كل ثقافة ودراسة بل وتعليم بلاني، خير وسيلة لتنظيم شؤونهم والمحافظة على أواصر دينهم. وكانت هذه الجماعات تلغز حول شيخها عقب صلاة العشاء أو المغرب أو أيام الجمع عقب صلاة الجمعة، ليصفوا إلى ما يلقيه عليهم من النصائح والارشادات التي تزكيتهم وتنظم حياتهم»^(٩٥).

هذا وإذا كانت شهادة العلاف هذه تعكس، من جهة، استمرارية حالة سلطة مشايخ الطرق حتى مطلع القرن العشرين في دمشق، كخير وسيلة لتنظيم شؤون الناس، فإنها ومن جهة أخرى تعكس تحولاً ما في مجرى الثقافة السائدة نحو اعتماد معيار «آخر» في تمييز علاقة ما يمكن أن نسميه «رأياً عاماء بالمؤسسات السلطوية التي بدأت - وكما سنرى لاحقاً^(٩٦) - بالتشكل في أجهزة دولة حديثة. وهو معيار يرى في أقتية «التعليم» و«الصحافة» و«الأحزاب» بديلاً للموضع الذي يصفه العلاف في مطلع القرن العشرين - أي في الفترة التي بدأت هذه الأجهزة بالتكون والعمل - ب «البعد عن كل ثقافة ودراسة بل وتعليم بلاني».

والواقع أن ثمة نوعاً من ثقافة ودراسة وتعليم «صدر من الزوايا والتكايا والمساجد في المدن الاسلامية، كان قد آمن للاتجاهات السياسية على مستوى الطريقة والمذهب والنهج وأسلوب النظر الكلامي، القوى الاجتماعية الفاعلة والمتحركة في المجتمع»^(٩٧).

= كافية لهذه المسألة الدقيقة الصعبة. ومن النادر أن يتطرق الشك في أن الحكومة من حيث مظهرها الإداري، لم تكن مجرد مجموعة إجراءات شكلية تفرضها على الشعب إرادة الفاتح، ولكنها بناء عضوي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكيان المجتمع وطبيعة المحكومين وأفكارهم، وأنه قد يوجد تفاعل مستمر بين الحاكمين والمحكومين، ومن الضروري تطهير البحث من عناصر الخلط التي أوزنها خطأ استعمال مصطلحات أوروبية مثل الاستبداد والانتقراطية، وأن نخضع كل أجهزة الحكومة وتقاليدها لبحث جديد. انظر: جب ويون، المجتمع الاسلامي والغرب، ج ١، ص ١٨.

(٩٥) العلاف، دمشق في مطلع القرن العشرين، ص ١٢٤. وتجدد الإشارة هنا إلى أن واجب تقليد المرجع المجتهد عند المسلمين الشريعة لعب، هو أيضاً، دوراً حاسماً في تحديد السلوك السياسي والاجتماعي لجماعة المقلدين وموقفهم من الحكام والسلاطين. انظر: عبد الله القياض، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٧٠ (بغداد: مطبعة الارشاد، ١٩٦٣)، ص ٨٠ - ٨١، وعبد الحليم الرهيمي، «الحركة الاسلامية في العراق خلال الربع الأول من القرن العشرين: الجذور التاريخية والواقع التاريخي»، (رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، ١٩٨٤)، ص ٧٢ - ٧٩.

(٩٦) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٩٧) يقول بيتر غران في ذلك: «وكانت الزاوية في دمشق نقطة تجمع للناس، يستطيعون منها مجابهة التحديات والمشاكل التي تواجه المدينة»، انظر: غران، «الأسس الاجتماعية للثقافة في دمشق، ١٧٨٠ - ١٨٥٠»، ص ٢١٧. ويمكن أن نستشهد بالمرادي في ترجمته لبعض مشايخ النقشبندية الذين تواصلوا مع التراث الصوفي الهندي، وعلموا في مساجد دمشق وأقام بعضهم حلقات تعليم في تكية محلة القمامين، حيث بدأ أفكارهم في اتباعهم ومريديهم من تجار وحرفيين، انظر: أبو الفضل محمد خليل بن أحمد المرادي، سلك الدرر في أعيان

ومن هنا يمكن أن نقول، إن فكرة «الدولة» التي تحكمت في صياغة النص التاريخي الحديث، والتي انتبعت عن فكرة «الدولة الإقليمية» أو «القومية» الآتية من الغرب الحديث، والحاملة معها مؤسسات ثقافية مغايرة^(٩٨)، قد ساهمت إلى حد كبير في طمس طبيعة السلطة والثقافة وجودهما في المدن الإسلامية في العهد العثماني - وهذا الطمس يطال في جانبه الأساسي أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي هو جزء من تنظيم سلطوي وأهلي أمته ثقافة كانت تنبع على قواعد من الثوابت التاريخية التي تجد جذورها في الإسلام الفقهي والصوفي والكلامي ومؤسساته من مسجد ونكية وزاوية ورباط...^(٩٩)، وفي الممارسة الاقتصادية الحرفية التي لم تخضع كحال الرأسمالية الأوروبية لفلسفة المنافسة الحرة «بل خضعت لضوابط ذاتية أيديولوجية وعقائدية جعلت من معيار «الحلال» مرجعاً لشرعية الكسب»^(١٠٠).

رابعاً: الاقطاع العسكري ودوره الوظيفي

كسلطة بين المجتمع والدولة

كيف تشكّلت العلاقة بين هذا المجتمع (الرعية) المرتكز إلى مؤسسات إسلامية وأهلية عرقية من جهة، وبين السلطان والولاة والمؤسسة العسكرية الرسمية من جهة أخرى؟

في الواقع أن شرطي «الجباية الضرائبية وضبط الأمن اللذين حددا قاعدة الرعية أو التابعة للسلطان، شكلاً بدورهما إطار صياغة هذه العلاقة وعيّنا أشكالها سواء على مستوى التدخل ووزنه في «الشؤون الأهلية»، أم على مستوى «الاستقلال» وحجمه بالنسبة إلى المجموعات السكانية المؤثرة في الولايات.

وكانت واسطة تأمين هذه العلاقة هي النظام الاقطاعي العسكري، الذي جاء امتداداً لنظام «اقطاع الاستثمار»^(١٠١) في الدولة، ولكن بعد أن أدخلت الخلطة العسكرية كمعيار في تعيين حجم الاقطاع منذ المهديين البويهي والسلجوقي^(١٠٢)، فنشأ ما يمكن أن نسميه «الاقطاع العسكري

= القرن الثاني عشر (القاهرة: [د. ن.].، ١٨٧٤ - ١٨٨٣)، ج ٢، ص ١٢، ج ٣، ص ٢٦٠ - ٢٦٢، وج ٤، ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٩٨) انظر في هذه الفكرة في دراسة أنثروبولوجية:

Pierre Clastres, *La Société contre l'état* (Paris: [s. n.], 1972), pp. 161 - 186.

(٩٩) انظر عن هذه المؤسسات في بلاد الشام: كرد علي، خطط الشام، ج ٦، ص ١٣٠ - ١٥٥.

(١٠٠) انظر عن هذه الوجهة في النظر:

«Les Corps de métiers et la cité islamique», dans: Massignon, *Opera minor*, vol. 1, pp. 377 - 378.

ونذكر أن المثل الحرفي الذي يستعده لويس ماسينيون والدال على الضابط الأيديولوجي للعمل الذي لا يتوخى تراكمًا في الربح هو «لقمة كسب حلال كردن»، انظر: مقدمة لويس ماسينيون لكتاب: محمد سعيد القاسمي، قاموس الصناعات الشعبية، حققه وقدم له ظافر القاسمي (باريس: موتون، ١٩٦٠)، ص ٩. وعن وجهة النظر الخاصة في طبيعة الممارسة الاقتصادية في الإسلام، انظر:

Maxime Rodinson, *Islam et capitalisme* (Paris: Seuil, 1966), pp. 19 - 44.

(١٠١) انظر في ذلك: الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص ١٩٤ - ١٩٨.

(١٠٢) انظر في بداية هذا الاقطاع: تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي المقرئ، المواعظ والاعتبار =

أو الحربي الذي تبنته السلطة العثمانية بصيغة التيمار والزعات»^(١٠٦).

وقد تضمن الاقطاع بهذه الصيغة معنى الحكم والولاية^(١٠٧)، فلم يكن للمقطع حق التملك^(١٠٨)، أي حق الرقبة، بل كان «له حق الاستغلال أو الارتفاق، وحتى إذا وُثِرَ الجندي أباه، فإنه لا يرث إلا حق الاستغلال، وهذا هو وجه الخلاف الكبير بين الاقطاع في الشرق ونظيره في الغرب»^(١٠٩).

لقد استجاب نظام الاقطاع الحربي إلى حاجات الفتوح العسكرية في عهود الدولة العثمانية الأولى، ولا سيما خلال القرنين الأولين من تأسيسها (الرابع عشر والخامس عشر)، حيث اعتمدت الدولة على فكرة الجهاد والمرابطة والفتوة في تنظيم التطوع العسكري^(١١٠)، وفي إقطاع المقاطعات للفرسان - السباهية - مقابل خدماتهم العسكرية^(١١١)، فكانت الخدمة العسكرية المتمثلة بالاستجابة إلى نداء السلطان للقتال، تتجسد بعدد الاتباع الذي يتمكن صاحب التيمار من احضارهم إلى ميدان القتال. وعلى صاحب التيمار أن يحضر تابعاً عن كل ثلاثة آلاف أقجة. وأما الزعيم فعليه أن يحضر تابعاً عن كل خمسة آلاف أقجة^(١١٢).

والواقع أن جباية الضريبة بواسطة التيماري أو الزعيم كانت تنحصر في الأرياف ومن الفلاحين المقيمين في التيمار أو الزعات «الاقطاعية». وكان يحصل هذا الأخير على نسب

= يذكر المخطط والآثار، يختص ذلك بإقليم مصر والنيل وذكر القاهرة وما يتعلق بها وإقليمها، ج ٢ (القاهرة: دار الطباعة المصرية، ١٢٧٠ هـ)، ج ١، ص ١٥٣ - ١٥٤؛ إبراهيم علي طرخان، النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط في القرون الوسطى (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨)، والدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ص ٨٧-١٠٧.

(١٠٣) بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٤٥٨. ويرى بروكلمان أن هذا التقليد قد حصل بتأثير بيزنطي.

(١٠٤) طرخان، المصدر نفسه، ص ٢٢.

(١٠٥) انظر في شروط اقطاع التملك: الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص ١٩٠ - ١٩٤.

(١٠٦) طرخان، المصدر نفسه، ص ٢٢.

(١٠٧) المصفاي، «الدولة العثمانية والولايات العربية»، ص ٣٢٦، وجب ويون، المجتمع الإسلامي

والغرب، ج ١، ص ٨٥. انظر أيضاً:

Norman Itzkowitz, «Ascension et déclin de l'empire ottoman», dans: *L'Islam d'hier à aujourd'hui*, sous la direction de Bernard Lewis (Paris: Bordes, 1981), p. 313.

(١٠٨) بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٤٥٩.

(١٠٩) تعادل الـأقجة الفضية في العادة زنة ربع درهم، وفي أيام محمد الثاني كانت كل أربعين أقجة تساوي دوكة، حتى إذا كان عهد خلفائه، تدهور النقد إلى درجة أصبحت معها كل ستين أقجة تعادل دوكة. انظر: المصدر نفسه، ص ٤٥٩. ويذكر أن عدد الاتباع الذين تم جمعهم من لواء دمشق سنة ١٦١٢ م، ٢٦٠٠ تابع. انظر: نوفان رجا الحمود، العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادين (بيروت: دار الأفاق الجديدة، ١٩٨١)، ص ٥٨، نقلاً عن:

Muhammad Adnan Bakht, *The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century* (London: [n. pb.], 1972).

انظر أيضاً مادة «تيمار» في: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٦، ص ١٣١-١٥٥.

معينة من محصول أقطاعه تراوح بين ثلث المحصول أو ريعه أو خامسه أو سدسه^(١١١)، وإذا كانت البراءة تعطى من الوالي بصفته ممثلاً للسلطان، فإن القاضي في المدينة يبقى المرجع الصالح للبت في شرعية البراءات من جهة، وفي البت في إشكالات العلاقة بين التيماري والفلاحين^(١١٢).

وتجدر الملاحظة في السياق المنهجي الذي يتدرج بحثنا فيه، أن نظام التيمار الذي ارتكزت عليه الدولة في بداياتها، كان أخذاً بالتدهور مع بدايات الفتح العثماني لبلاد الشام^(١١٣)، وإذا كانت الدولة العثمانية قد استعاضت عن وظيفته الاقتصادية بنظام الانكشارية، فإنها من جهة أخرى قد استعاضت عن وظيفته الاقتصادية بنظام الالتزام^(١١٤)، وكان لهذا التدبير من الزاويتين الاقتصادية والاجتماعية آثار كبيرة وحاسمة على تشكيل علاقات سلطة محلية، قوامها الأعيان المحليون في الولايات^(١١٥). بذلك برز دور العائلات المدنية والعائلات الريفية القوية كملتزمي ضرائب وجباة لها ووسطاء سلطة بين الأهالي والفلاحين من جهة، والجهاز السلطاني الحاكم الذي تعاونه مبدئياً فرق من السباهية والانكشارية المقيمة في مركز الولاية والسناجق^(١١٦) من جهة ثانية.

Bernard Lewis, «Ottoman Land Tenure and Taxation in Syria», *Studia Islamica*, vol. (١١٠) 50, p. 118.

(١١١) أنظر أمثلة جمعها من سجلات محاكم حمه الشرعية: الحمود، المصدر نفسه، ص ٥٦ - ٥٨.
(١١٢) أنظر حول هذا التدهور لنظام التيمار العسكري في بلاد الشام: عبد الكريم رافق، «مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر»، «دراسات تاريخية (جامعة دمشق)»، المجلد ١ (أذار/ مارس ١٩٨٠)، ص ٧٢ - ٧٣. ويرى المؤلف أن عدد السباهية النظري لا ينطبق مع الواقع، لأن محظورهم الرئيسي تعلمهم بالأرض إلى درجة أنهم تهربوا من الخدمة العسكرية، وقد سمحت الدولة لهم بدفع مال البديل لقاء الخدمة العسكرية، (ويذكر أن عدد السباهيين الفعلي لولايات دمشق وحلب وطرابلس بلغ (عام ١٦٨٧) ١٤٠٠. المصدر نفسه، ص ٧٢ - ٧٣، والحمود، المصدر نفسه، ص ٦٠ - ٦٢.
(١١٣) Kemal H. Karpat, *Social Change and Politics in Turkey: A Structural - Historical Analysis*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East, v. 7 (Leiden: E. J. Brill, 1973), p. 35.

أما معنى الالتزام فهو بيع ضرائب اقليم واسع لبعض الموظفين الكبار، أي أن هؤلاء الملتزمين يدفعون للسلطان قبل الجباية ما هو مقدار على هذا الاقليم، ثم يقومون هم بجباية ضرائبه. وقد وجد السلطان طريقة للتميز هذه أفضل طريقة لتأمين مورد ثابت وعاجل للدولة، ولا سيما أن بعض الأقاليم كسوريا مثلاً، كانت بعيدة نسبياً عن العاصمة، فمجال تخلف جباة الضرائب (الأمناء) عن دفع ما جمعه للخزينة واسع ومفتوح. ولم يكن الموظفون الكبار الملتزمون، هم الذين يقومون بجمع الضرائب بأنفسهم، وإنما كانوا يبيعونها بدورهم أجزاء. وقد تكرر عملية التجزئة مرات عديدة. انظر: ليلي صباغ، المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٧٣)، ص ٣٧.

(١١٤)

(١١٥) انظر: رافق، «مظاهر في الحياة العسكرية العثمانية من بلاد الشام من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر»، ص ٦٦ - ٧٢، وجب وبون، المجتمع الاسلامي والغرب، ج ١، ص ٢١١. وبطلق جب وبون على هذا الجهاز تعبير «حكومة الولايات» التي كانت تتألف من كل ولاية من وال من رتبة وزير أو بكليك. وقد شاع استخدام وال «العربية» للدلالة على مهمة القواد الاقطاعيين (من السباهية) المعينين من قبل

والألفت للنظر أن هذا الجهاز (حكومة الولاية على حد تعبير جب و بيون) لم يكن ضخماً، فهو لا يتجاوز الثمانية موظفين بما فيهم الباشا (الوالي) وإلى جانبه قائد الحاميات العسكرية (الأغاوات) وموظفي المالية: الدفتر دار ومعاونوه^(١١٦)، وكان لهذه الحكومة «مثيلتها على مستوى السنجق الذي هو الوحدة الاقطاعية». أما القضاء (الوحدة الأصغر) فلم يكن فيه قبل مرحلة التنظيمات سوى القاضي، ولذلك سميت هذه الوحدة «قضاء» وكان القضاء من «أهل العلم». وبهذه الصفة لم يكن هؤلاء أعضاء في «نظام الحكم». ويعلق جب و بيون على وضعية السلطة في القضاء ويقولان: «ولكن برغم أن الأفضية وأقسامها القانونية كانت تتبع بهذا الشكل «لأهل العلم» أكثر من تبعيتها «لنظام الحكم» فقد كان يمثل هذا الأخير ضباط يسمون صوباشي في كل منها واحد منهم»^(١١٧)، وكانت مهمة هذا الأخير تنحصر عبر جنوده القلائل من الانكشارية أو الاقطاعية في تنفيذ أحكام القضاء^(١١٨).

والواقع أن منصب القضاء - الذي نعود اليه ثانية - هو حلقة الوصل التي تقوم بين المجتمع الأهلي وسلطاته المختلفة (من هيئة علماء وصوفيين ونقباء ومشايخ طرق وحرف، ومن زعماء عائلات وقبائل في الأرياف) من جهة، و«أهل الحكم» من العسكريين^(١١٩) الوافدين «من الخارج» والمعنيين من «المركز» (السلطان) من جهة ثانية. وعند هذا المستوى الذي يحتله القاضي، انعقدت مجمل العلاقات الاجتماعية للناس في مجال ما يمكن أن نسميه «المعاملات»، فلم يكن الوالي هو السلطة العليا في هذا المجال، وإن بدا هذا الأخير ولا سيما ابتداء من القرن السابع عشر المرجع في أمور الالتزام والجباية وتولية الملتزمين والمتسلمين^(١٢٠) ولعل ما ينقله البديري عن حادثة تمرّد العامة في القرن الثامن عشر في دمشق، وقدرة الوالي على التخلص من مسؤولية غلاء الأسعار وقلة الخبز، وعلى توجيه انظار العامة نحو مسؤولية القاضي، لعل في ذلك دلالة على قيام نصاب السلطة «الشريعة» في ذهن

= السلطان على الايالات (الولايات)، وكلمة منصرف على حكام السناجق. والايالة مشتقة من آل بمعنى «مارس السلطة». انظر: جب و بيون، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٩٩ وما بعدها.

(١١٦) جب و بيون، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١١، واتيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، ١٥١٤ -

١٩١٤، ص ١٤٤ - ١٤٥.

(١١٧) جب و بيون، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١٧. قارن أيضاً: أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول

التاريخ العثماني (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ١١٥ - ١١٦.

(١١٨) «وكان للقاضي في المدن مساعد آخر غير الصوباشي يسمى المحتسب أو «احتساب اخاسي» بمعنى

الرتيب، يفصل عن طريقه في كل المسائل المتعلقة بالتجارة والصناعة». انظر: جب و بيون، المصدر نفسه،

ج ١، ص ٢١٨ - ٢١٩. والواقع أن وظيفة المحتسب كانت أكثر اتساعاً في صلاحياتها في المدينة الإسلامية،

وكانت أحياناً تشمل فيما تشمله صلاحيات الصوباشي وذات الطابع الأمني المتعلق بأمر الشرطة. انظر حورن هذا

الموضوع: نقولاً زيادة، الحسبة والمحتسب في الإسلام (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٢)، ص ٣٧ - ٣٨.

وعن استمرار هذه الوظيفة في العهد العثماني، المصدر نفسه، ص ٤٣.

(١١٩) يستخدم بعض الباحثين تمييز البيروقراطية للدلالة على هذا الجهاز.

(١٢٠) انظر: زيادة، الصورة التقليدية للمجتمع المدني: قراءة منهجية في سجلات محكمة طرابلس

الشريعة في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، ص ٤٢.

العامة عند منصب القضاء الذي هو «السلطة المباشرة». يقول البديري: «قامت العامة من قلة الخبز وغلو الأسعار وهجموا على السرايا وراقين أصواتهم بالبكاء والتضرع قائلين ما يحل من الله قلة الشفقة على المياد الذين تضرروا بالغلاء، وأنت حاكم الشام ومسؤول عند الله عنا وعن هذه الأحوال، فقال لهم أسعد باناً: اذهبوا إلى المحكمة واشكوا حالكم إلى القاضي. فاقبلوا نحو المحكمة واضطربوا فيها يشكون حالهم وما أصابهم وما هو واقع لهم. فخرجت جماعة القاضي بالمصي وطردوهم، وكان ذلك بامر نائبه، فهجمت العامة عليهم وساعدتهم بعض الانكشارية فهزموا القاضي، ونهبوا المحكمة وحرقوا بابها وسكرت الناس البلد، فركب بعض الأغوات ورد الناس، وأما القاضي فقد هرب من فوق الأسطحة هورنائه وجماعته، فأخذ بعض الأكابر وصار يأخذ بخاطره...» (١٢١).

واللافت للنظر أيضاً أن جهاز «الهيئة الحاكمة» في جانبه العسكري (الانكشارية)، لم يكن ليستمر في بنيته المتماسكة المفروضة من خارج المجتمع الأهلي والمحلي والممزولة عن مشاكل هذا المجتمع وهمومه: فكما أن التيمار العسكري قد بدأ ينهار مع ضعف الحماس الديني للجهاد... والتقاعد عن تقديم الخدمة للدولة^(١٢٢)، فإن الانكشارية التي بدأت «مغلقة» في البداية عن المجتمع الأهلي، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسلطان، تطورت باتجاه الانفتاح على هذا المجتمع والانخراط فيه وذلك عبر طريقين: الطريقة الصوفية البكتاشية التي كانت في الأساس الأطار التنظيمي للصوفي للانكشارية، وطريق الانخراط في العمل التجاري والحرفي الذي يتيح المجتمع الذي يحتضن هذه الفرق. وبذلك تشكلت الفرق التي سميت بالانكشارية اليرلية، أي «المحلية» التي أضحت جزءاً من المجتمع الأهلي وصرعائه الداخلية. وقد شهدت مدن بلاد الشام ولا سيما دمشق وحلب تشكلاً لهذه الظاهرة، حيث انتظمت فرق الانكشارية في نسج هذا المجتمع المدني، وأصبحت جزءاً من فعالياته الاقتصادية وسلطاته الداخلية المتصارعة^(١٢٣).

ويمكن القول ان فرق الانكشارية الموجودة في المدن لم تكن جميعها أداة بيد الهيئة الحاكمة العثمانية المتمثلة بالوالي، فهي قد انقسمت إلى فرق موالية للإدارة المركزية وتدعى بالقبائي قول (أي عبيد الباب، وهو باب السلطان)، وتمركزت في القلعة وعلى السور وعند

(١٢١) أحمد الحلاق البديري، حوادث دمشق اليومية، نقحها محمد سعيد القاسمي، وقف على تحقيقها ونشرها أحمد عزت عبد الكريم (القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٥٩)، ص ١٦٣. وقد ورد النص أيضاً في: زيادة المصلي نفسه، ص ٤٣.

(١٢٢) والواقع أن لهذا الانهيار أسباباً اقتصادية، فمع اكتشاف رأس الرجاء الصالح والعالم الجديد، أدى تدفق الفضة والثغاف التجار الأوروبيين على الشرق الأوسط إلى تضخم مالي وارتفاع في الأسعار، وقد انعكست هذه النتائج سلباً على أوضاع موظفي الدولة، من أصحاب الرواتب، الأمر الذي دفعهم إلى تعاطي التجارة وإعمال الخدمة العسكرية. أنظر: Lewis, «Ottoman Land Tenure and Taxation in Syria», p. 123.

أنظر أيضاً: زي هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسيني (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣)، ص ١٤-١٥.

(١٢٣) (١٩٣٣) وافق، ومظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر، ص ٩٢-٩٣.

أبواب المدينة. أما فرقة الانكشارية اليرلية (المحلية) التي جمعت في صفوفها عناصر من الأهالي أو عناصر غربية تأقلمت محلياً في المدينة، فإنها أخرجت من هذه المراكز «وأوكل إليها نظرياً حراسة منازل الحج». وقد تآزمت العلاقة بين «الطائفتين» لاسيما بعد أن استخدم الباشا القايي قول للبطل بزعماء اليرلية.

وبعد أن أصبح ميدان التجارة الذي سيطرت عليها اليرلية في المدينة مجال تنافس بين الطائفتين. ولعل هذا التنافس هو الذي أدى إلى أن تعرف اليرلية بدولة دمشق نظراً لتسلطها في المدينة، فيما عرف القايي قول بدولة القلعة. ويستتبع عبد الكريم رافق من خلال رصده لهذه الظاهرة: «وكان تاريخ دمشق بين عامي ١٦٦٠ - ١٨٢٦ (سنة الغاء الانكشارية) حافلاً بالصراع بين الطائفتين»^(١٢٤).

إن دلالة هذه الظاهرة تكمن في أنها كانت جزءاً من نظام السلطة وممارستها في المدينة الشامية، كما أنها كانت جزءاً من المقاومة الأهلية فيها، وذلك تبعاً للظروف والأحوال والمراحل والمناطق. ولدينا نموذجان من مواقف الانكشارية في كل من دمشق وحلب.

ففي دمشق وقفت الانكشارية اليرلية إلى جانب الأهالي، فالسكان هنا وجدوا في هذه الفرقة «متفلساً» لقوتهم، فقدم اشراف دمشق وشبان الحارات الانكشارية اليرلية في الدفاع عن المصالح المحلية التي كانت القاسم المشترك بينهم^(١٢٥)، وما اشارة المصادر المحلية لتجمع هذه القوى بأبناء دمشق^(١٢٦) إلا الدليل على انتظام اليرلية في فعاليات المدنية ونشاطها السياسي والاقتصادي.

وقد استمر واقع الأمر هذا، حتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر وحتى بعد القضاء على الانكشارية في استامبول، وبداية مرحلة التنظيمات العثمانية ابتداء من عام ١٨٣٩، وقد

(١٢٤) أنظر تفاصيل عن هذه الظاهرة في:

Abd - al - Karim Rafiq, *The Province of Damascus, 1723 - 1783*, 2nd ed. (Beirut: Khayats, 1970), pp. 26 - 34.

أنظر أيضاً: رافق، المصدر نفسه، ص ٦٦ - ٧١. أما عن أعداد الانكشارية، فليس هناك من تقديرات ثابتة. ويقول رافق في هذا الاختلاف: «واختلقت التقديرات حول عدد الانكشارية في الشام، وقد ذكر أن عدد إنكشارية دمشق حين ثار حاكمها جان بردى الغزالي على العثمانيين في عام ١٥٢٠، وقد بلغ مائة وخمسين بما فيهم من فقهاء وصوفية. وقدر عدد الانكشارية القايي قول حين أرسلوا إلى دمشق في عام ١٥٦٩/١٦٥٨ - ١٦٥٩ بالآلن، في حين ذكر مصدر آخر أنهم ثلاثمائة. وفي عام ١١٨٤/١٧٧٠ - ١٧٧١ قدر عدد القايي قول بالآلن. وكان عدد اليرلية آنذاك ألفين وسبعين بالاستناد إلى قوائم أسمائهم التي دفعت الرواتب على أساسها. ولكن هذه القوائم لا تعتبر انكشارية حلب في تلك الفترة بثلاثة إلى أربعة آلاف». أنظر: رافق، المصدر نفسه، ص ٧١.

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ٧١. وعن دور الانكشارية في أحداث المدينة، أنظر: الحمود، المسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، ص ١٣٣ - ١٣٤.

(١٢٦) رافق، المصدر نفسه، ص ٧١.

انعكس هذا الأمر في اختيار الرواة الدمشقيين، حيث نفرأ صورة هذا الحلف الأهلي «الدمشقي» في نص الحصني، الذي يحدثنا عن انتفاضة العامة عام (١٢٤٧ هـ / ١٨٣١ - ١٨٣٢ م) في وجه واليها الجديد سليم باشا، أحد الوزراء الذين تربعوا على دسب الصدارة سابقاً، وكان له «اليد الطولي في تأييد فكرة إبادة ففة الانكشارية وإدخال النظام الجديد في العسكرية المشمانية» (١٢٧). يقول الحصني «دخل هذا الوزير دمشق مصحوباً بطائفة كبيرة من الجند النظامي الجديد الذي هوئمة تربيته ونتيجة فكرته، ووجد أزمة الحل والعقد بيد طائفة الانكشارية الذين هم [الذين هم] أعدى أعدائه، وحدث ولا حرج عما حصل لهذه الطائفة من الهيجان والاضطراب، خوفاً أن تكون غاية الرجل وقصده أن يبيدهم ويلحقهم باخوانهم. وزاد الطين بلة، ما بدأ به هذا الوالي من وضعه (ضريبة) من فرض أرشيء طفيف على ذكاكين الباعة ومستودعات بضائعهم، ولما لم يكن لسكان هذه البلدة اعتياد بدفع الضرائب خصوصاً حيمة واحدة. وتنادوا بالنفور وقلب المجن للوالي ومواليه، فجاء عصيانهم مع مقاصد الانكشارية ضجتاً على ابالة، فاختلط الحابل بالنابل وماجت العامة وماجت وتألوا زمرأ زمرأ يطرفون في شوارع البلدة، ويضربون الطبول الكبيرة إعلاناً لعصيانهم...» (١٢٨).

وهكذا، فإنه منذ القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر، انتظمت الحاميات العسكرية المحلية (البرلية) انتظاماً كلياً، اقتصادياً وسياسياً في شبكة العلاقات الاجتماعية، وبرز من هؤلاء عائلات احتلت مواقع الأعيان في المدينة، ولعبت دوراً في حماية قوافل الحج، والتزام ضرائب أراض زراعية في جوار حمص وحماه وعلى منحدرات جبال لبنان الشرقية وفي البقاع، والسهول الواقعة جنوب وجنوب شرق دمشق (حوران) (١٢٩). وكان من بين هذه العائلات التي أصبحت جزءاً من تاريخ الأعيان الدمشقيين: عائلة التركماني والشامي والبارودي والمهاني واليوسف وشملين (١٣٠).

أما في حلب، فيواجهنا نموذج آخر من مواقف الانكشارية، فهذه الأخيرة لم تشهد التطور نفسه الذي شهدته الحاميات العسكرية في دمشق. لقد بقيت ممنوعة على سيطرة العناصر المحلية، نظراً لقرب حلب من مركز السلطنة ووقوعها بمتناول قواتها (١٣١)، ولهذا استمرت

(١٢٧) أنظر نماذج من تحركات العامة ودور الانكشارية فيها، في: عبد الله حنا، «تحركات العامة في دمشق وحلب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر»، ورقة قُدمت إلى: المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، ج ٢، ص ٥٢٢ - ٥٣٦.

(١٢٨) الحصني، متخبطات التواريخ لدمشق، ص ٢٥٨.

(١٢٩) شليشر، بعض مظاهر أحوال الأعيان بدمشق في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ج ١، ص ٣٢٥، وخوري، «طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق، ١٨٦٠ - ١٩٠٨»، ج ١، ص ٤٤٨ - ٤٤٩. ويقول خوري: «كان حي الميدان مقفل بالبرلية... وفي الميدان أصبح بعض الأغوات حماة لثقافات التجار وخصوصاً لثقافة تجار الحبوب. وليس عجباً أن نجد الأغوات يدخلون في المهنة في نهاية القرن الثامن عشر، ويدعون عبد الله آغا سكر قد استخدم بنجاح زعامته لحامية محلية لكي يصحح من أكبر تجار القمح في الميدان في هذه الفترة. وفي أوائل القرن التاسع عشر كان أغوات آخرون من الميدان يدخلون في المهنة ويحصلون على المالكات». المصدر نفسه، ص ٤٤٨ - ٤٤٩.

(١٣٠) شليشر، المصدر نفسه، ص ٣٢٧.

(١٣١) رائق، «مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام في القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر»، ص ٧٠.

الانكشارية مرتبطة بالقرار المركزي الذي يمثلته الوالي. ومن هنا، فإن التعبير الأهلي والمحلي عن مصالح سكان حلب جاء من خلال منظماتهم المحلية، ولا سيما من خلال تنظيم الأشراف^(١٣٣) الذين احتلوا موقعا مهماً في طوائف الحرفيين والتجار. واتخذ هذا التعبير طابع الصراع بين الأشراف والانكشارية^(١٣٤).

ومهما يكن، فإن الصراعات المحلية داخل المدن لم تكن لتتعلق في بنائها الداخلية. فمع شيوع نظام الالتزام مع سليمان القانوني، والذي أخذ صيغته النهائية في نظام «الملكانة» عام ١٦٩٥ في ولايات بلاد الشام^(١٣٥)، دخلت، كما أشرنا، القوى النافذة من عساكر وأعيان وأمرأة محليين حلبة الصراع والتنافس على التزام الضرائب من المدن والقرى والقوافل والمرافق. وبالنسبة إلى عساكر دمشق وحلب، دخلت فيما بينها في صراع دموي حاد تركز حول حجم الانتفاع من الالتزام. ويذكر أبو الوفاء العرضي تقليداً لأسباب هذا الصراع بالعبارة التالية: «كان من قديم الزمان في دولة بني عثمان يرسلون شُرمة من عساكر دمشق وعليهم شوريجي بحالات أموال السلطنة، فيحصل لهم الانتفاع ويخدمون عند الدفتر دار... وفي كل سنة يرسلون غيرهم وعليهم شوريجي حتى قطن بحلب أعداد كثيرة منهم، واتسعت أموالهم وكبر جاههم واستولوا على أغلب قرى السلطنة يعطون مال السلطان عن القرية، ويأخذون من أهلها اضمافاً مضاعفة، ويبقى أهل القرية جميعاً خدمة لهم جميع ما يجمعونه لغيرهم لا لأنفسهم...»^(١٣٦).

هذا وتشير المصادر إلى أمثلة كثيرة لالتزام العساكر ضرائب القرى والمقاطعات، وحسبة بعض الأسواق والموانئ، وجميع جزية اليهود والنصارى في بعض المدن^(١٣٧).

ويمكن الاستنتاج أن العساكر أصبحوا جزءاً من سلطة محلية تمارس من جهة على قواعد نظام الالتزام ويفض النظر عن حدود الولايات وتقسيماتها الإدارية) (قبل تاريخ التنظيمات)، ومن جهة أخرى على قواعد الاعراف المحلية التي تركز عليها العصبية القائمة، والتي تتجلى بشكل أساسي بالمعطيات العائلية والقبلية والمللية والمذهبية التي يتشكل منها التركيب السكاني

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٧٠. أنظر بعض أسماء الأشراف في حلب، في: الحصري، منتخبات التواريخ

للمشقي، ص ٢١٩ - ٢٢٩.

(١٣٤) Lewis, «Ottoman Land Tenure and Taxation in Syria» p. 123.

(١٣٥) ورد النص في: الحمود، المسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، ص ١٠٧ - ١٠٨، اعتماداً على مخطوطة عمر بن عبد الوهاب بن إبراهيم أبو الوفاء العرضي (ت ١٠٧١ هـ - ١٦٦١ م)، معادن الذهب في الأعيان المشرقة بهم حلب، وهي محفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية. وقد استعاد نوفان الحمود في كتابه، اعتماداً على المخطوطة المذكورة، عناصر غنية للصراع الذي دار بين عساكر دمشق وحلب، ص ١٠٨ - ١١٤.

(١٣٦) انظر أمثلة عن ذلك في: الحمود، المصدر نفسه، ص ١١٤ - ١١٥، اعتماداً على سجلات محاكم حلب الشرعية.

لبلاد الشام. ويجدر استكمالاً للصورة المؤسسية للسلطة أن نتوقف عند معالم بعض هذه المعطيات.

خامساً: العصبية والسلطات المحلية

إن تاريخ السلطات المحلية في بلاد الشام في العهد العثماني، هو تاريخ عدد من الأسر القوية التي برزت في العديد من المناطق، على قاعدة قدرتها على القيام بهذا الدور الوسيط بين «الهيئة الحاكمة» من جهة، والرعايا^(١٣٧) من جهة ثانية. وهذا الدور كان قد تأكد بروزه وتكرس في سياق الاعتماد على مبدأ «الالتزام» في جمع الضرائب، وهو المبدأ الذي حل محل مبدأ الخدمة العسكرية في نظام التيمار^(١٣٨). ولعل المبدأ يبقى واحداً في أمر «التولي» على مقاطعة ما. فخدمة الدولة التي كانت في التيمار «عسكرية»، أصبحت في الالتزام «مالية»، ولكن دون أن يلغى ذلك دورها العسكري الذي أخذ يتحول تدريجياً إلى مجال الدخول في صراع من أجل تمكين السلطة وتوسيعها على المقاطعات.

والملاحظ أن هذا «الدور الوسيط» في السلطة الذي تقوم به العصبية المحلية، كان يستدعي توازناً ما بين الفئات الحاكمة في الولايات والسناجق (من ولاية وعساكر ودفتر ذارية)، وهو أمر لم يكن ليحصل من دون صراعات محلية، تتشابك فيها كل هذه القوى وتتداخل على أساس الانتفاع مما تتيحه الجباية الضرائبية، وفق نظام الالتزام. فلا خطوط قومية أو وطنية عيّن حدوداً لهذا الصراع ما بين الحكام الأتراك والأمراء الوطنيين^(١٣٩). بل كان الصراع والحلف

(١٣٧) انظر نموذجاً من السلطات المحلية المتمثلة بسلطة الأمراء المحليين في المناطق الشامية، في:

Dominique Chevalier, *La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*, Institut français d'Archéologie de Beyrouth, Bibliothèque archéologique et historique, t. 91 (Paris: Librairie orientale Paul Geuthner, 1971), pp. 80 - 105.

ومحمد عدنان البخيت، «الأسرة الحارثية في مرج بني عامر، ٨٨٥ - ١٠٨٨ هـ / ١٤٨٠ - ١٦٧٧ م»، الأبحاث (الجامعة الأمريكية في بيروت)، السنة ٢٨ (١٩٨٠)، ص ٥٥ - ٧٨.

Karpat, *Social Change and Politics in Turkey: A Structural - Historical Analysis*, p. 35 (١٣٨).

(١٣٩) كثيراً ما يستعاد التاريخ العربي الحديث، ولاسيما اللبناني منه، وفق هذه النظرة التي ترسم حدوداً قومية لصراع الأمراء المحليين مع الولاة الأتراك، غافلة عن صيغ التحالف التي قامت بين أمراء محليين وولاة من جهة، وبين أمراء محليين آخرين وولاة آخرين من جهة أخرى، وغافلة أيضاً عن استخدام بعض الأمراء المحليين (فخر الدين المعني مثلاً) لمساكر مرتزقة غير محلية كالسكمانية مثلاً. انظر: رائق، ومظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر، ص ٧٤ - ٧٥. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوجهة الأيديولوجية القومية في كتابة تاريخ الأمراء المحليين، كان قد بلورها في مطلع القرن العشرين الأب هنري لامنس في كتابه «سوريا»، واستلهاها مؤرخون لبنانيون لاحقون أمثال جواد بولس وآخرين لتوظيفها في دعوى «قومية». قلون من هذا المنهج:

Henri Lamens, *La Syrie: Précis historique* (Beyrouth: Imprimerie catholique, 1921), pp. 63, 89 - 90.

انظر أيضاً استعادة شبه حرقية لهذا المنهج في: جواد بولس، لبنان والبلدان المجاورة، ط ٣ (بيروت: مؤسسة =

يرتسمان على الخريطة السياسية والبشرية لبلاد الشام، وفق مصالح القوى المتصارعة على اكتساب «حق» الالتزام والتلزم في المقاطعات والقرى والمرافق الاقتصادية، وذلك بمعزل عن أي اعتبار إداري في تقسيم الولايات أو السناجق ومعزل عن أي اعتبارات اقليمية أو قومية، وحتى شرعية^(١٤٠).

ومن يستعرض أخبار الولاة والعساكر وأمراء الأسر المحلية في موضوع علاقاتها فيما بينها في هذا المجال، في كتب الأخبار والتراجم من نجم الدين الغزي (١٥٧٠ - ١٦٥١) إلى محمد أديب تقي الدين الحصني (١٨٧٤ - ؟)، يرى صوراً معقدة ومتنوعة لهذه الصراعات، وأنه ليصعب رصد قواها الاجتماعية وفق قوانين ثابتة وواضحة، فإذا كانت انكشافية دمشق قد تارجحت في مواقفها من تأييد «العامة» أحياناً، إلى العيب بأمن المدينة أحياناً أخرى عن طريق انقساماتها، فإن مواقف الولاة أيضاً ويدورهم تارجحت بين الامعان في استنزاف الاقتصاد المحلي عن طريق التسف في جباية الضرائب والتلاعب في مزاد التلزم، والتولية بين الأسر المحلية وبين الاعتدال في الحكم^(١٤١). ومثل هذا ينطبق على الأمراء المحليين من مسلمي «المقاطعات ومنولي» امر جبايتها. فهؤلاء الذين يثبتون بفرمان سلطاني في مقاطعاتهم، وبعد أن يشبوا قلدتهم كعصية محلية قوية على استتيع العصبية المجاورة، وعلى كسب أو فرض تبعية الفلاحين في الجباية وعلى ضبط الأمن وحماية طرق المواصلات^(١٤٢)، يسعون بعد كل هذا، وفي سياق منطق الالتزام والتولية إلى توسيع حدود ولايتهم من قبل السلطان^(١٤٣). ويلجأون من

«بدان وشركاء» (١٩٧٣)، ص ٣٥٢. انظر أيضاً نقلاً لهذا المنهج في: وجيه كوتراني، المسألة الثقافية في لبنان: الخطاب السياسي والتاريخ (بيروت: منشورات بحسون الثقافية، ١٩٨٤).

(١٤٠) من أمثلة هذه الانفصالات ما يذكره الغزي عن صراع قائلين من قادة الانكشارية في دمشق كيوان من جهة، وحزمة الكرسي من جهة أخرى. يقول: «ثم صار كيوان مرجعاً لأهل دمشق. إلا أنه تمارس مع حزمة الكرسي البلوك باشي لتعيينه في طاقته، وانحياز شطر الطائفة معه، وانحياز شطر الآخر إلى كيوان. وكان كل واحد منهما مع الآخر في طرفي نقض، وكل منهما يغذ أمره ولا يستطيع الحكام مخالفتة إلا بمعوة الآخر عليه». انظر: نجم الدين الغزي، لطف السمر وقطف الثمر: من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر، حققه محمود الشيخ، ج ٢ (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والأرشاد القومي، ١٩٨١)، ج ٢، ص ٦١٩. أنظر أيضاً: الحصني، متصفيات التواريخ للعشق، ص ٢٥٧.

(١٤١) يبدو أن هذا الأمر يعود إلى شخصية الوالي، والراجح أن سياسة الإسراع بتغيير الولاة التي اتبعها السلطان تالياً لبروز نزعة الاستقلال لدى الوالي في ولايته، دفعت الولاة في سياق تطبيق تقاليد الالتزام أن يفسحوا نصيب أيديهم هدف الولاية بأسرع وقت ممكن. والملاحظ أن ولاية واحد منهم كانت قصيرة جداً: شهوراً أو سنة واحدة، وقليل منهم من كان يتجاوز السنة أو الستين. انظر جلولا باسماء الولاة الذين عاصروهم الغزي في أواخر القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر في: الغزي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٣٧ - ٧٣٩.

(١٤٢) انظر نصاً لمرسوم سلطاني في تثبيت الأمير عساف طراباي (من الأسرة الحارثية) في سنجق اللجون في فلسطين، حيث السلطان صبيء بشجاعة الأمير وحسن فراسته وحفظه لطرق المارة من لواء لجون إلى الشام ومصر القاهرة وحراسه من مضرات قطاع الطريق... انظر النص في: البخيت، «الأسرة الحارثية في مرج بني عامر، ٨٨٥ - ١٠٨٨ هـ / ١٤٨٠ - ١٦٧٧ م»، ص ٦٨.

(١٤٣) المصدر نفسه، ص ٦٨ - ٦٩. (مثل الأمير عساف طراباي في طلبه أن يعطى سنجق طرابلس متمهدة) =

أجل ذلك إلى التحالف تارة مع والٍ ضد آخر، وتارة مع متنفذين في الانكشارية بغية السيطرة على المدينة. ومثل الأمير فخر الدين المعني الثاني يقدم نموذجاً للأمير المحلي الذي توسعت سلطته وفق هذا المنطق من التحالف والصراع^(١٤٤). فمن جملة تحالفات الأمير المعني علاقته بعدد الله بن كيوان «الملقب بالحاج كيوان»، وهو ملوكباش في عسكر «الانكشارية». هذه العلاقة كانت قد سمحت للأمير بعد نفوذه إلى دمشق وانتهت بمقتل كيوان، على يد الأمير نفسه، واستعادة الغزي والدمشقي لسيرة كيوان وهو معاصر له، تقدم عبر دلالات النص التاريخي القديم عناصر غنية لفهم اشكالية نظام السلطة في المرحلة التأسيسية الأولى لنظام الالتزام، في بلاد الشام. يقول الغزي: «كان قبحه الله مملوكاً لرضوان باشا نائب غزة، ثم صار نيكجريا بدمشق ويلوك باشياً وصار سرداراً عند صوياشي الصالحية. ففرغ أنواع الظلم وأخذ الناس بالهتمة، وتطاول إلى أخذ أملكهم، فطمع وهو سردار الصالحية أولاً في أملاك الفلاحين واستخلص ما ملكوه بالشر أو المغارة، فكان يعمل الحيلة لأحدهم حتى يوقعه في مغالب الصوياشي ولو بالهتمة، ثم كان كلما عزل عن هذه السرداية يسعى في طلبها ليعود إليها، حتى استولى على أكثر بساتين الروبة وضم بعضها إلى بعض وكثير من بساتين المزة، ثم كان إذا أخذ حصّة في مكان احتال على الشراكة فيه حتى يأخذ اشقاصهم (حصصهم) طوعاً أو كرهاً بحق أو باطل»^(١٤٥).

ويبدو من وصف الغزي وهو أحد علماء دمشق المستقلين عن المناصب الدينية الرسمية، أن ممارسة كيوان هذه كانت تحظى بتغطية محلية من جهة، من داخل أعيان وعلماء دمشق، ويدعم من الأمير المعني وابن جان بلاط من جهة أخرى، يقول: «وكان يساعد على ذلك نواب محكمة الباب وأعيان شهودها، وكانوا يقولون في نصيحته في كتابة التمسكات، يملونه الحيل والإحتيالات، لأنه كان يكرههم ويصلهم، ثم كانوا يترددون إليه في كل صبيحة، وينظرون مصالحه ثم انتقل إلى سردارية دمشق فأخذ أكابر أهلها بالهيلة وهوامهم بالرهبة لسعة جباهه وأتقياد حكام الشريعة له»^(١٤٦).

وعن دعم ابن معن وابن جان بلاط له يقول: «... وحمل ابن معن على معاونة ابن جنبلط على ابن سيفه ونيكجريا الشام. واغتنم الفرصة لأظهار مقتضى شغفته عليهم، فما زال بابن معن حتى قوى بأس ابن جان بلاط على المسير إلى دمشق، وكان كيوان مساعداً له حتى جاؤوا السلطانية وانتهكوا حرمتها وانتهبوا ما أمكنهم من خارجها... ثم رجع كيوان إلى دمشق بالأموال السلطانية من عند ابن معن بعد تجزئته العسكر على النهب بها، وتردد إليه جماعة ممن لا يخالف الله وتودعوا حتى بعض من ينسب إلى العلم»^(١٤٧).

هذا وتكون نهاية كيوان في الوقت ذاته الذي يحرز فيه ابن معن انتصاره على والي دمشق

= يضمن أمن الطرق من القنطرة حتى حدود سنجد غزة والقدس، ويتعهد بجمع الضرائب بما في ذلك المتاعر دفعها على الفلاحين والمترمين منذ عشر سنين).

ونظر في ذلك مثل الأمير فخر الدين المعني الذي توسعت جبايته للضرائب وانتظم التزامه المالي تجاه السلطان، فأنعم عليه هذا الأخير بولايات عريستان من حدود حلب إلى حدود القدس... وأمره بإعطائه راحتها وصيانتها وجباية أموالها الأميرية وتأييدها إلى أسلامبول، في: الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، ج ١، ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

(١٤٤) كان الأمير المعني يقول: «السلطنة نقل تخم فكلمنا تملكنا بلاداً ننقوى برجالها وأموالها ننقل إلى غيرها». الشدياق، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٨٩، وص ٢٤٠ - ٢٦٠ حول سرد تحالفاته وصراعاته المحلية. (١٤٥) الغزي، لطف السمر ولطف الثمر: من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر، ج ٢، ص ٦١٣.

(١٤٦) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦١٤.

(١٤٧) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦١٦ - ٦١٧.

مصطفى باشا في البقاع (عنجر). ويصف الغزي الذي انتدب آنذاك من قبل قاضي دمشق ليخرج إلى بعلبك مع جماعة في طلب الوالي، يصف هذه النهاية بقوله: «فمكثنا ببعلبك اثني عشر يوماً نشاهد أمراً ومناكر، ونخوض في عثائر وعساكر...» بينما نحن نتردد فيما نحن له، نارة إلى الوزير (مصطفى باشا) ونارة إلى الأمير (ابن معن) ونارة إلى كيوان رأس العشير، إذ أوقع الله الفتنة بين الأمير فخر الدين وابن كيوان بعدما كان لا يخالفه في شيء، وآل الأمر إلى أن ضربه بجنجره في رأسه فقتله^(١٤٨).

والملاحظ أن انتصار أمير محلي (كالمعني) الذي كان قد نسج شبكة تحالفات قوية مع مراكز النفوذ في ولايات الشام طرابلس، حلب، دمشق، كان يعني في تراتبية الولاية الصادرة عن الإرادة السلطانية استدعاء للحصول على حجم كبير من صلاحيات هذه الولاية وحدودها الجغرافية والمالية والبشرية، إذ سيولي الأمير على أثر هذا الانتصار على حد قول الاخباريين «على ولايات عربستان»، وذلك بمعزل عن التقسيم الجغرافي للولايات الثلاث في سوريا (دمشق، طرابلس، حلب)، ولعل تخلص ابن معن من كيوان الذي ضج أهل دمشق من مظالمه هو نوع من التمهيد لولايته على دمشق نفسها. وأن ما يذكره الحصني عن أمر هذا التولي يجعل دالة العوامل الممهدة للسلطة المحلية، يقول: «وفي سنة ١٠٣٣ هـ (١٦٢٣ - ١٦٢٤ م) رأى الباب العالي من المصلحة أو من المفصلة^(١٤٩)، أن يقلد الأمير فخر الدين المعني ولاية دمشق كلها من حدود حلب إلى حدود القدس، ولقبه سلطان البر وجعله مسؤولاً عن أموال الولاية الأميرية، وكان المقصود من هذا الصنيع استمالته والهاء بالرياسة حتى تسكت التزورات كما هي الحالة في اليمن وفي غيرها من البلاد العربية، ظناً أن الرجل يفتح برسم الولاية، وكان الباب العالي لا يهجم إلا بجمع الأموال الأميرية، وفي نفس السنة التي تقلد فيها الأمير ولاية دمشق، وقع فيها غلاء عظيم في الأتوات، فاستغث السكان به فأمدهم بالقوافل تحمل الميرة من حوران حتى أرغد عيشهم وقتل محلهم، وأتى بنفسه إلى دمشق ونزل بالمرج الأخضر وخرج الناس للقاءه والدعاء له واتخذ له حامية مخصوصة من عساكر الانكشارية^(١٥٠)».

هذا القول يلخص أمراً واقعاً في صيغة قيام السلطة المحلية وممارستها. فالمعصية المحلية المتمثلة بادىء الأمر بأسرة قوية وذات بأس تنمو باتجاه نصاب السلطة والتمهيد للدولة (الولاية) من خلال تحالفاتها واستتبعاتها المختلفة لقوى الجوار، ومن خلال تلبيتها للإرادة السلطانية (الضرائب في صيغة الالتزام والاستقرار). وعند هذا النصاب الذي يمهّد له الأمر الواقع تتدخل الإرادة السلطانية لتضفي الشرعية على قيام السلطة المحلية. وهذا الاضفاء هو شرط قيام الولاية واكتساب شرعيتها من الداخل ومن الخارج، من الطرفين ومن المركز. بيد أن كل هذا لا يلغي احتمالات تغير موازين القوى من الداخل أو من الخارج. فصيغة الالتزام كانت أيضاً البوابة التي يدخل بها الطامعون في الولاية. وكانت بالتالي بوابة الصراع الدائم على السلطة، انطلاقاً من عصبية الداخل المتشكلة، أو انطلاقاً من عصبية العساكر الوافدة من «المركز»، وفي كثير من الأحيان انطلاقاً من حلف يجمع بين الطرفين^(١٥١).

(١٤٨) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦٤١.

(١٤٩) التعبير للحصني.

(١٥٠) الحصني، متخفيات التواريخ لدمشق، ص ٢٥٠-٢٥١.

(١٥١) ما لبثت أن كانت نهاية الأمير المعني على أحد رجال المساكين وأحمد كجك الذي كان من اتباع الأمير.

ولا نبالغ إذا قلنا أن هذا النهج في قيام السلطة في بلاد الشام استمر حتى مرحلة التنظيم الإداري للولايات العثمانية (١٨٦١ - ١٨٦٤) فمن حكم أسرة آل معن^(١٥٦) والأسرة الحارثية (آل طراباي)^(١٥٧) إلى الأسرة الشهابية^(١٥٨) والزيدانية وغيرها، تستمر قواعد الحكم المحلي قائمة على أشكال من علاقة الاستيعاب والولاء لعصبية نافذة، أو على أشكال من الصراع والممانعة ضد العصبية الحاكمة. وبين الاستيعاب والممانعة تتداخل مصالح موظفي الهيئة الحاكمة، من ولاء وعساكر مع مواقع السلطات الأهلية من قضاة ومفتين ونقباء ومشايخ حرف وطوائف. ويحصل الفرز والتحالف بين القوى على قاعدة التواصل مع خطوط الذاكرة التاريخية لصراع الجماعات في المجتمع العربي - الإسلامي، ويأتي صراع القيسية واليمينية في مقدمة هذه الخطوط التي كانت تلون الصراع المحلي على السلطة، على مستوى الأمر أو العساكر، أو على مستوى «موظفي» الدولة القلايين أو المستقرين. ويستعيد المؤرخ الدمشقي في منتخبات تواريخه، في مطلع القرن العشرين «صورة تاريخية» موحدة لتاريخ الصراع على السلطة بين الأسر المحلية منذ مرحلة ما قبل العهد العثماني، وحتى أواخر هذا الأخير، فيقول مسقطاً تلميحاً معاصراً لصورة الدولة المتوخاة على الماضي العثماني: «فما فتى أولئك الزعماء يتجاذبون حبل الرئاسة من ذلك العهد وكل يدهي الأحقية. ولو أن الدولة العثمانية قطعت دابر الرئاسات الموروثة من يوم استيلائها على هذه الديار، لاستراحت من كثير مما اعترضها من العناء والمشقة لفقدان العصبية المثيرة للفتن... والولاء الأجانب من البلاد خطبهم سهل، ولكنها ألفت للزعماء الوطنيين بعض امتيازات وغضبت الطرف عن الولاة وطلانات السوء الذين لا يخلو منهم زمان، فسرت عدوى المنافسات وفتحت الحروب الداخلية وأحيت أطماع القيسية واليمانية»^(١٥٩).

ثم فارقه لخلاف وقع بينهما ولحق بالاستانة وترقت به الحال حتى صار وزيراً. ويذكر الحصري أن هذا الأخير اقيم السلطان بوجوب انتهاء ولاية فخر الدين ولجهز (السلطان) الجيوش لمحاربه بقباعة الوزير المذكور، فنهض مسرعاً حتى دخل دمشق واستقر الناس لقتال الأمير المعني من الأناضول إلى مصر، ثم نهض بما اجتمع لديه إلى خان سمح قرب دمشق واستمال كثيراً من ذوي الحيشات والوجاعة، وأرجع لهم أقطاعاتهم المضمومة فمالأ القلوب إليه، وثأب الأمير لفتائه واستمرت نار الحرب بينهما وكانت الدائرة على الأمير. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٥١.

(١٥٢) انظر حول حكم الأسرة المعنية: ياسين سويد، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الامارات، ج ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، ج ١: الامارة المعنية، ١٥١٦ - ١٩٩٧، ص ١٥٤ - ٣٥١.

(١٥٣) انظر بحثاً عن هذه الأسرة في: البخيت، «الأسرة الحارثية في مرج بني عامر، ٨٨٥ - ١٠٨٨ هـ/ ١٤٨٠ - ١٦٧٧ م»، ص ٥٥ - ٦٨.

(١٥٤) انظر أمثلة من ممانعة نظام السلطة لدى الأمراء الشهابيين في: مسعود يونس، الملكية والملاقات العائلية في جبل لبنان إبان الحكم العثماني: بحث قانوني تاريخي اجتماعي (بيروت: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، ١٩٨٢)، ص ٥٢ - ٦٢.

(١٥٥) الحصري، منتخبات التواريخ لدمشق، ص ٢٤٨. ويشارك في هذا الرأي العديد من المؤرخين المحليين الذين بقوا أمينين على استمالة النص التاريخي القديم دون تأويله تأويلاً قوسياً، ومن أمثلة ذلك رأي الاخباريين العاملي علي الزين في استمادته لسيرة الأمير المعني وبقية الأمراء المحليين. انظر: علي الزين، للبحث عن تاريخنا في لبنان (بيروت: [د. ن.])، (١٩٧٣)، ص ٢٦٦ - ٢٨٦، ومحمد جابر آل صفاء، تاريخ جبل عامل (بيروت: دار معجم من اللغة، [د. ت.])، ص ١٠٨ - ١٠٩.

ومهما يكن من أمر هذا التمني الذي يعكس موقفاً متأخراً من المؤسسات السلطوية العثمانية، وفي وقت كان البحث فيه على أشده لإيجاد البديل (أي الدولة المعاصرة في مطلع القرن العشرين)، فإن «فقدان العصية» التي يتمتعها «المؤرخ الدمشقي» الذي هو امتداد لثقافة «الأشراف» في دمشق، يطن تمنياً في توحيد «السلطنة العثمانية» في مؤسسة قوية تلغي امتيازات الزعماء الوطنيين وتربط بها الولاية ربطاً دقيقاً.

ولكن التاريخ الفعلي للسلطة العثمانية هو تاريخ عصية عثمانية غالبية وتاريخ وسائط سلطوية^(١٥٦) كما أشرنا، أنه منذ انكفاء الفتح القائم على الجهاد وعلى الحماية الدينية، مجموعة تواريخ عصيات تحالف وتتأفر^(١٥٧). والعصية العثمانية (المركزية) لا تستطيع مهما حاولت أن تصطبغ بـ «الدعوة الدينية» وأن تلمج المجتمع الأهلي بها دمجاً عضواً، إذ يبقى النص الإسلامي^(١٥٨) المتمثل بالقرآن والسنة خارج نطاق الاختواء السلطاني، ومصدراً للتفسير والاجتهاد على الرغم من محاولة المؤسسة الدينية السلطانية أن تضبط الإسلام في مذاهب مقننة، وعلى الرغم من محاولة السلطان أن ينقل الولاية السلطانية والأعراف المحلية التاريخية إلى مستوى «القوانين»^(١٥٩). وهذا الاشكال المتمثل بالمفارقة بين الشريعة في مصدرها الأهلي، والقانون في مصدره الوضعي كان موضع التساؤل والبحث لدى الفقيه «المستقل»، منذ بدأ السلاطين العثمانيون الأوائل يصيرون «قوانين» (محمد القاتع، سليم الأول، سليمان القانوني) وحتى مرحلة إصدار التنظيمات وإقامة «الدمستور» عام ١٩٠٨^(١٦٠)، إذ يبدأ الفقيه الدمشقي نجم الدين الغزي بطرح هذا التساؤل في النصف الأول من القرن السادس عشر بصيغة «أفضلية» الشريعة على القانون، ويفتح هذا الجدل واسعاً في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بين الفقهاء المجددين (كما سنرى)، بصيغة الدعوة إلى فتح باب الاجتهاد وإقامة حوار بين الشريعة والقوانين الوضعية، قائمة على التوفيق أو الانتقاء^(١٦١)، ولا شك أن هذه

(١٥٦) انظر حول وسائط السلطة العثمانية: ألبرت حوراني، «الإصلاح العثماني والمشرق العربي»، الواقع، السنة ١، العدد ٤ (شباط/ فبراير ١٩٨٢)، ص ٦٧ - ٦٨.
(١٥٧) المصدر نفسه، ص ٧٠ - ٧١.

(١٥٨) انظر في أهمية النص في جماعة المسلمين: عبد الحسين شرف الدين، النص والاجتهاد، قدم له محمد صادق الصدر، ط ٤ (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٩٦٦)، ص ٧٠ - ٧١، والسيد، الأمة والجماعة والسلطة، ص ٧ - ١٦.

(١٥٩) انظر عن هذه المحاولات في نقل الأعراف المحلية إلى مستوى التشريع السلطاني القانوني: J.B. Pascual, «Une traduction arabe d'un Qanûnîna relatif ou Bîlâd AS Sâim», رسالة في الحسبة والسياسة والقوانين، مخطوط المكتبة الظاهرية، في: بحوث المؤتمر العالمي الأول للجنة العربية للدراسات العثمانية، تونس، ١٩٨٤. انظر أيضاً: ضياء قلازيجي، وخدمات الدولة العثمانية للحرمين الشريفين، في: المصدر نفسه.

(١٦٠) انظر عرضاً تاريخياً لهذا الاشكال بين الشريعة والقانون العربي العثماني: Neset Gagatay, «An Outline of Islamic Law and Development of Ottoman Traditional Law.» في: المصدر نفسه. وانظر إشارة إلى ذلك في: مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص ١٠٦ - ١٠٧.
(١٦١) يقول الغزي، «السياسة الشرعية أباح من السياسة القانونية». انظر: الغزي، لطف السر وقطف

الاستقلالية للشريعة ولنفوذ المشرعين في أوساط الجماعات الاسلامية، هي التي ضمنت طيلة العهد العثماني استمرارية مفهوم الأمة عند المسلمين، والاحساس بالتماسك حولها كما يلاحظ برنارد لويس^(١٦٦)، وذلك على الرغم من الانقسامات العصبوية والحروب الداخلية، والمنافسات التي يأسف لها الحصني في مطلع القرن العشرين.

وإذا كانت هذه الاستقلالية هي التي منعت العصبية العثمانية الحاكمة من التوحيد الدمجي، فلجأت هذه الأخيرة إلى «الوسائط السلطوية» المتمثلة بالعصبية المحلية، فإن هذه الأخيرة اندرجت بدورها في حيز هذا الاستقلال، منتظمة في فرق وطوائف متميزة في مذاهب مختلفة. وفي إطار هذه الاستقلالية حافظت المجموعات السكانية المذهبية على نصوصها، وأعدت انتاجها واختزنت في ذاكرتها التاريخية صوراً لتواريخها وأيامها وتراثها، وحامت عن وجودها عن طريق زعامات عائلية عصبوية برزت بين مرحلة وأخرى، استبعت تارة وامتنعت تارة أخرى، وتحالفت مع ممثلي السلطة المركزية أحياناً أخرى.

هذا الحيز من الاستقلالية سمح إذاً لعصبية هذه المجموعات السكانية أن تمارس سلطة محلية، إمّا بصيغة الاستباغ الضرائي للعصبية الغالبة المركزية أو صيغة الامتناع عنها، كما هي حال الزيدية في اليمن^(١٦٧)، وبعض القبائل الممتنعة في البادية والأطراف والفرق الدينية الاسلامية (غير السنّة) التي تقطن في المناطق الريفية - الجبلية في بلاد الشام، أمثال الشيعة الامامية والدروز والمعلوين^(١٦٨).

= السمر: من تراجم احيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر، ج ١، ص ٣٠٥. وكان الفقيه الدمشقي يحلر من الاقتراب من السلطان وله في ذلك أقوال شرعية منها:

احذر من الملوك والسلطان بحسب القدرة والامكان
لايجتنبي مصاحب السلطان من كرمه سوى العصبان

نقلًا عن: محمود الشيخ، من مقدمة لطف السمر، اعتماداً على مخطوط للغزي بعنوان: زجر الأخوان عن آتيان السلطان، المكتبة الظاهرية، رقم ٣٦ - أ. ب. وفي هذا الخط تندرج محاولات الأفغاني وعبد ورضا. ومن بين فقهاء دمشق المندرجين في هذا الخط في مطلع القرن العشرين جمال الدين القاسمي، انظر سيرته ومواقفه ونصوصه في: طاهر القاسمي، جمال الدين القاسمي وعصره (دمشق: مكتبة الطلس، ١٩٦٥).

(١٦٧) «السياسة والحرب»، في: لويس، تراث الاسلام، ص ٢٥٣ - ٢٥٤.

(١٦٨) انظر في طبيعة علاقة الزيدية في اليمن بالحكم العثماني: فاروق عثمان أباطة، الحكم العثماني في

اليمن، ١٨٧٢ - ١٩١٨ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥)، ص ١٥ - ١٦.

(١٦٩) لا يسعنا في هذا المداخل معالجة هذا الجانب من خلال التوسع في دراسة كل علاقات نظام السلطة وممارستها في كل مجموعة سكانية محلية. وإذا سنكتفي بإثارة بعض مظاهر العمل السياسي لدى بعض الطوائف الريفية في الفصول اللاحقة، نشير هنا إلى بعض المراجع التي تقدم مادة غنية لمعرفة أشكال العلاقة القائمة بين السلطة المحلية الممارسة لدى المجموعات المذهبية والسلطة المركزية. انظر بالنسبة إلى الشيعة: الزين، للبحث عن تاريخها في لبنان؛ علي الزين، فصول من تاريخ الشيعة في لبنان (بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٩)، وآل صفا، تاريخ جبل عامل. وبالنسبة إلى العلوين، انظر: Jacques Weulersse, *Le Pays des Alaouites* (Tours: Arrault, maîtres imprimeurs, 1940), pp. 107 - 115.

وبالنسبة إلى الدروز، انظر: حسن أمين البعيني، «التاريخ الاجتماعي والسياسي لجبل الدروز في الربع الأول من القرن العشرين»، (رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، قسم التاريخ، ١٩٨٢).

وينبغي التمييز هنا بين صيغة هذا الامتناع وحدوده على مستوى ممارسة السلطة المحلية المستقلة من جهة، وبين صيغة «الاستقلال القومي» الذي أسقط في مطلع القرن العشرين على المجموعات السكانية في بلاد الشام من جهة أخرى^(١٦٥).

سادساً: الملل غير الاسلامية وبدايات الوعي القومي

وهذا التمييز الذي نشير إليه بالنسبة إلى الطوائف الاسلامية، له الأهمية نفسها أيضاً في حقل بحثنا بالنسبة إلى الملل غير الاسلامية. فهذه الأخيرة التي اكتسبت في المهود الأولى العثمانية نظاماً خاصاً هو نظام الملل الذي يعود بجذوره إلى موقف الاسلام من أهل الكتاب، مارست هي أيضاً وفي إطار نظام السلطات المحلية حياة اجتماعية وسياسية مستقلة، شملت ميادين واسعة من الأنشطة الدينية والفكرية والقضائية والاقتصادية^(١٦٦).

إن نطاق الدولة العثمانية كان نطاق مجتمعات مركبة من أديان وأقوام ومذاهب^(١٦٧). ولم تحاول الدولة عبر هيئاتها الحاكمة (الهيئات السلطانية والدينية) أن تفرض على هذه الجماعات مذهب أهل الدولة الذي هو المذهب الحنفي. صحيح أنها لم تعترف إلا بمذاهب أهل السنة الأربعة واستمرت على تقليد اقبال باب الاجتهاد^(١٦٨)، ونظرت إلى فرق التشيع ولاسيما الشيعة الامامية نظرة حذر وريب^(١٦٩)، إلا أنها على الرغم من كل ذلك، تركت لاشكال للسلطات المحلية القائمة على الأعراف المحلية وعلى التقليد المذهبي، أن تلتزم مجراها من ضمن المؤسسات الأهلية وصراع العائلات والعصبيات التي تبرز في مناطقها. وبالنسبة إلى الطوائف غير الاسلامية، اكتسبت هذه الأخيرة وضعاً مؤسسياً أفضل حالاً، لأنه ضمن لها حقوقاً مالية

(١٦٥) وهي الصيغة التي حاولت الدبلوماسية الغربية تقديمها للطوائف بإقامة إدارات دول مستقلة أو متحدة.

(١٦٦) انظر حول موقف الفقه الاسلامي من المسيحيين:

Antoine Fattal, *Le Statut légal des non-musulmans en pays d'islam* (Beyrouth: Librairie orientale; Dar el - Machreq, 1958), pp. 127 - 240.

(١٦٧) انظر جداول احصائية بمدد سكان السلطة العثمانية على مستوى الولايات والاديان والمذاهب والقيومات وفق تقديرات عام ١٨٤٤، في: زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨)، ص ١٤٨ - ١٥٠. انظر أيضاً تقديرات تعود إلى مطلع القرن العشرين، في: *L'Europe et la politique orientale*, (Paris: Pion Nourrit et co., 1912), pp. 263 - 264, and Albert Habib Hourani, *Minorities in the Arab World* (London: Oxford University Press, 1947), pp. 1 - 15.

(١٦٨) انظر: محمد مهدي شمس الدين، «الاجتهاد في الشريعة الاسلامية»، «الفرقان»، المجلد ١٣ (أذار/

مارس ١٩٨٤)، ص ١٨ - ١٩.

(١٦٩) انظر: ساطع الجبوري [أبر خليلون]، «البلاد العربية والدولة العثمانية»، محاضرات ألقاها على طلاب معهد للدراسات العربية العالية، ط ٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠)، ص ٤٠، ومحمد جواد مغنية، الشيعة والحاكمون، ط ٥ (بيروت: مكتبة الهلال؛ دار الجواد، ١٩٨١)، ص ١٩٤ - ١٩٥.

مُعترف بها من قبل السلطان، على قاعدة حق جماعات أهل الكتاب أن تمارس حقوقها الدينية على مستوى العبادات وقوانين الأحوال الشخصية، واختيار بطارتها وفق بنائها المؤسسية الدينية^(١٧٠).

لقد كان السلطان محمد الفاتح قد اعترف ببطريك الروم الارثوذكس في القسطنطينية زعيماً روحياً ومدنياً وحيداً لجميع مسيحيي السلطنة، دون تمييز في المعتقدات بين الفرق المسيحية^(١٧١)، وكان هذا الحصر يعكس الموقف التبسيطي والتوحيدي لدى السلطان في نظرته للمسيحيين^(١٧٢)، وقد اعترف السلطان أيضاً بحاخام اليهود مانحاً إياه سلطات واسعة على كل يهود السلطنة. وما لبث السلطان العثماني أن اعترف ببطريك الأرمن عام ١٦٤١ زعيماً روحياً ومدنياً على ملة الأرمن. وكان أن شملت ملة الأرمن كل رعايا السلطان من المذنبين الذين لم يطبق عليهم تنظيم ملي آخر^(١٧٣).

وهذا الاعتراف العام بالزعماء الروحيين للملل الكبرى في الدولة العثمانية كان يتيح عملياً لكل الطوائف غير الإسلامية أن تحتل موقعاً، أو أن تطالب بموقع في علاقات السلطة انطلاقاً من هذا الموقف والمبدئي للسلطان، وانطلاقاً من الحكم العرفي الذاتي الذي مارسه الأطراف ولا سيما الولايات العربية^(١٧٤). فالتنظيمات التقليدية (التاريخية) من طوائف حروف وتشكيلات قبلية ومجالس قرى، كانت مشتركة بالنسبة إلى المسلمين والمسيحيين على حد سواء. وكانت «الرعية» المنتظمة في هذه الهيئات تميل إلى منح ولائها القوي جداً لهذه الهيئات أكثر منه للدولة أو حتى للسلطان^(١٧٥)، ومن هنا كان اندراج هذه الهيئات الوسيطة في النظام المالي المُقر من قبل السلطان، يعني على «أن أي ولاء أوسع مما ينسب للأفراد المتسبين إلى هذه الوحدات أن يفروه (كان) ولاء دينياً أكثر منه سياسياً»^(١٧٦). والسياسة نفسها تمر هنا عبر الزعماء الروحيين الذين يأتون على رأس المؤسسات الأكليركية من جهة، ومن جهة ثانية عبر موظفين يُختارون من بين أعضاء

(١٧٠) انظر حول هذه الحقوق في الدولة العثمانية: مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص ٦٨؛

Pierre Rondot, *Les Chrétiens d'orient* (Paris: Peyronnet, 1955), pp. 80 - 81, et le comte F. Van den Steen de Jehay, *De la situation légale des sujets Ottomans non - musulmans* (Bruxelles: Soc. Belge, 1906), pp. 7 - 23.

Rondot, *Ibid.*, p. 81.

(١٧١)

Jehay, *Ibid.*, p. 22.

(١٧٢) المصدر نفسه، ص ٨١، و

(١٧٣) عبد العزيز محمد عوض، *الأداة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م*، تقديم أحمد عزت

عبد الكريم (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩)، ص ٣٠٣.

(١٧٤) جب ويون، *المجتمع الإسلامي والغرب*، ج ١، ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

(١٧٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٢٥. وتجدر الملاحظة أن كلمة «رعية» لم تستخدم للتدليل على المسيحيين فقط، كما يرى بعض الكتاب، ولم تكن تحمل معنى الانتماء لكونها تحمل لغوياً معنى «الطيع». انظر مثلاً على هذا الاستخدام: Jehay, *Ibid.*, p. 8.

ويذكر أن المؤلف كان سفير بلجيكا في استمبول عام ١٩٠٦. والحقيقة أن التعبير استخدم للدلالة على أهل الملة والمسلمين مما الذين هم (خارج الهيئة الحاكمة) والذين يخضعون جميعاً للسلطان.

(١٧٦) جب ويون، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٢٥.

الطوائف غير الإسلامية يسمون «خوجه باشيه» أو «كبار الشيوخ»، يمثلون هذه الطوائف في صلاتها بالسلطات العثمانية المحلية^(١٧٧).

وهذا التمثيل الذي اقتصر على حل إشكالات الضرائب في غالب الأحيان^(١٧٨)، يترك للمؤسسات الدينية والعرفية حرية شبه كاملة في العمل وفق آلياتها الداخلية، للدرجة تجعل بعض الكتاب يرى في هذه المؤسسات «دولاً داخل الدولة»^(١٧٩).

إذا أضفنا إلى هذه «الحرية» النسبية التي كانت تعطى مقابل دفع الجزية^(١٨٠) عنصر إيمان هذه الطوائف عن مواقع الهيئة الحاكمة، أدركنا لماذا توجهت هذه الطوائف نحو الاعتماد على التجارة ونحو الخدمة المالية للدولة، هذا في وقت كانت فيه هذه التوجهات تبرز وتتأكد في سياق عاملين: أولاً، عودة التجارة الغربية إلى حوض البحر المتوسط ابتداء من أواخر القرن السادس عشر ومع مطلع القرن السابع عشر محمولة ومشجعة بالامتيازات الأجنبية^(١٨١)، وثانياً، اعتماد صيغة الالتزام القائم على المزاد في جباية الضرائب عن المقاطعات والمرافق^(١٨٢). بهذا انفتح باب واسع لتطور سريع في البنى الاجتماعية والسياسية للدولة العثمانية، فنظام الامتيازات الذي منح للتجار الأجانب وسمح لهم أن يدخلوا السوق العثماني الذي هو جزء من دار الإسلام كـ «مستأمنين»^(١٨٣)، بدأ يشمل في الممارسة وفي نظام العلاقات الدولية الطوائف الدينية المحلية غير الإسلامية، وفي خضم التزاخم بين هذه الدول لكسب المواقع الداخلية في قلب الدولة العثمانية، تحول النظام المالي العثماني في مجرى عمل الدبلوماسية الغربية إلى نظام حماية للأقليات، اختلطت فيه المصالح السياسية والاقتصادية للتجار والكلاء مع المواقع الوظيفية في القنصليات والسفارات الأجنبية^(١٨٤)، إذ كانت هذه الأخيرة تمنح البراءات

(١٧٧) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١٩.

(١٧٨) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٤.

(١٧٩) Rondot, *Les Chrétiens d'orient*, p. 80, et Jehay, *De la situation légale des sujets ottomans non - musulmans*, pp. 21 - 22.

(١٨٠) Claude Cahen, «Djizya», dans: *Encyclopédie de l'Islam*, vol. 2, pp. 562 - 566.

انظر أيضاً جداول إحصائية عن أعداد المسيحيين المكلّفين في ولاية دمشق بناء على «دفتر الطابور المائدة إلى بعض سنوات القرن السادس عشر»، في: «The Christian Population of the Province of Damascus in the Sixteenth Century», in: Bakhit, *The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century*, pp. 19 - 65.

(١٨١) انظر: خليل ساحلي أوغلو، وتغير طرق التجارة والتنافس بين ميناءي طرابلس والاسكندرية في القرن السابع عشر، ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، ص ١٣٩ - ١٤٠، و Fernand Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe, II*, 2ème ed. revue et augmentée, 2 vols. (Paris: Armand Colin, 1966), vol. 1, pp. 498 - 499.

(١٨٢) انظر امثلة عن هذا الالتزام القائم على المزاد في: أوغلو، المصدر نفسه، ص ١٤١ - ١٤٠. Ilkay Sunar, «Anthropologie politique et économique: L'Empire ottoman et sa transformation», *Annales* (Paris), (mai - août 1980), pp. 557 - 558.

(١٨٤) Francis Rey, *De la protection diplomatique et consulaire dans les échelles du Levant et de Barbarie* (Paris: Larose, 1899), pp. 256 - 259 et 269.

لموظفيها وتراجعتها المحليين وعائلاتهم، بحيث يمكن أن «ينعم» هؤلاء بالرعاية الفرنسية أو النمساوية أو السويدية أو غيرها من الجنسيات الأوروبية، «فيتمججون في هذه الجنسيات ويشاركون في نفس القضاء القسري». ويعلق جب ويون على ذلك: «ويمكن أن نتبين مدى سوء استعمال هذا الحق ما وصل إلينا من أن باشا حلب، شكاً إلى الباب العالي في عام ١٧٩٢ من أن عدد ترجمة القناصل في حلب زاد حتى بلغ حوالي ألف وخمسمائة، وكلهم مغفون من الضرائب ويعملون في التجارة... وكان لهم الحق في المزاياء التي كانت تمنحها الامتيازات الأجنبية للتجار الأوروبيين وبخاصة الخفض النسبي للرسوم المفروضة على وارداتهم وصادراتهم» (١٨٥).

لقد استوعبت معاهدات الامتيازات الأجنبية لتوسيع التجارة الغربية في أسواق الدولة العثمانية نظام الملل، وأعطته صبغ التدخلات الأجنبية الرسمية وحماية الفرق الدينية المختلفة، وتوسيع حق حقوقها في ميادين العبادة والطقوس والضرائب. فانعكست في هذه التدخلات صورة التنافس الدولي بين الدول الغربية من جهة، وصورة الخلافات المحلية بين الفرق المسيحية المختلفة من جهة أخرى (١٨٦). وقد أدخلت هذه الخلافات مجرى الصراع الدولي وأشكال استيعاب الأطراف الداخلية لقوى الخارج (١٨٧)، وسيكون لهذا الأمر الواقع تأثير حاسم على التوجهات الاجتماعية - السياسية للمجموعات السكانية المحلية، وصياغة مواقفها من الصراعات المحلية والصراعات الدولية على حد سواء. فالاستقلالية المللية التقليدية التي كانت جزءاً من حيز العلاقة القائمة بين الرعية والهيمنة الحاكمة في بنية المجتمعات العثمانية المركبة، أصبحت تحمل معها، عبر الاندراج في العلاقات الدولية التي اختلّت لمصلحة أوروبا، قوة تفكيك لهذه البنية. لقد جاءت التجارة الغربية لتزيد من نفوذ التجار الصاعدين من الملل غير الإسلامية، ارتكازاً على الموقف السياسي والدبلوماسي الأوروبي، وجاء الالتزام القائم على المزايا ليفتح أمام هذا النفوذ المالي مجال التأثير على الدولة نفسها، إذ أصبح التجار، وكانوا بمعظمهم من المسيحيين واليهود، جزءاً من الملتزمين، وزاد، بالتالي، تأثيرهم على اقتصاد الدولة الذي أصبح بدوره مرتباً للاقتصاد العالمي، وتقلبات هذا الأخير وحاجاته وعلاقاته بالداخل العثماني (١٨٨).

(١٨٥) المصدر نفسه، ص ٢٨٥ - ٢٨٦، وجب ويون، المجتمع الإسلامي والغرب، ص ١٦٣.

(١٨٦) انظر عرضاً تاريخياً لهذه التدخلات التي أخرجت بموجب معاهدات دولية مع السلطان، في:

Joseph Hajjar, *Le Christianisme en Orient: Etudes d'histoire contemporaine, 1684 - 1968* (Beyrouth: Librairie du Liban, 1971), et Basile Homsy, *Les Capitulations et la protection des chrétiens au Proche - Orient au XVII^e, XVIII^e et XIX^e siècles* (Harrisa [Liban]: Imprimerie Saint Paul, 1966).

Hajjar, Ibid., pp. 103 - 104.

(١٨٧)

Sunar, «Anthropologie politique et économique: L'Empire ottoman et sa transformation», pp. 557 - 559.

يلخص المؤلف هذه الحالة بقوله: «حين تشرع الدولة في البحث عن عائلات إضافية كي ترفع ثرواتها المتداعية، يضاف إلى الحماية المؤمنة تقليدياً بالنسبة للأقلام في موانئ الاتجار وبالنسبة لأمن التقلات امتياز البيع والشراء داخل الأمبراطورية. هذه التلايف تشكل تاريخ الامتيازات، وهي تستمد أصلها من تقليد الأمان، =

ثم إن وعياً وقومياً متماهياً مع أفكار الحركات القومية، والتي عصفت بأوروبا منذ أواخر القرن الثامن عشر وعلى امتداد القرن التاسع عشر، ما لبث أن تقاطع مع خطوط التقسيم المللي الذي لم يعد، مع ازدياد نفوذ التجار في هذه الملل، متمحوراً فحسب حول المرجعيات المؤسسية الدينية^(١٨٩)، بل إنه عبر علاقات التبادل مع أوروبا، ودعم الرساميل الغربية للتجار، ودور المدارس الغربية الحديثة التي بدأت تخرج نخباً مثقفة (انتيلجنسيا)^(١٩٠)، أخذ التقسيم المللي يكتسب موقعاً جديداً في وضعية تاريخية جديدة، كانت قد برزت فيها شرائح من التجار ونخب من المثقفين، انه موقع يبحث عن استقلاليته هذه المرة، لا في قواعد نظام الملة القديم، بل في تشكّل وعي سياسي على قاعدة مشروع اثني - قومي^(١٩١)، متداخل من جهة مع الملة التي تملك أحياناً خصائص لغوية ودينية^(١٩٢)، ومرتبطة من جهة أخرى بالسياسات الأوروبية التي

«لكنها تطور أمام الصعوبات المالية والسياسية نحو ضمانات وحصانات تجعلهم غير خاضعين للقوانين المحلية ويتمتع بها ليس فقط التجار الأجانب، بل أيضاً مع مرور الزمن أولئك الذين يقال لهم ترجمان هؤلاء، ينتمي قسم كبير منهم للطوائف المسيحية، أنهم مرتبطون بتجار أجانب كترجمة وكتب ومحاسبين... الخ، وهم أنفسهم تجار ويستفيدون من الحصانات السلطانية ويخدمون كوسطاء بين التجار الأجانب ومليّزي الضرائب. النص العربي المترجم في مجلة: الواقع، السنة ١، العدد ٤ (شباط/فبراير ١٩٨٢)، ص ٢٦، والنص الفرنسي في: *Annales (Paris), (mai - août 1980), pp. 557 - 558.*

Hourani, *Minorities in the Arab World*, pp. 25 - 26.

(١٨٩) فارن:

(١٩٠) انظر حول دور هذه النخب:

Nicolae Iorga, *Histoire des états balkaniques à l'époque moderne* (Bucarest: Librairie C. Sfetca, 1914), surtout chap. 6: «L'Occident et les peuples chrétiens soumis au Sultan: Les Chrétiens des Balkans et les projets de l'époque napoléonienne.» pp. 99 - 115.

وبالنسبة إلى دور النخب في بلاد الشام الذي أتى متأخراً عن هذه المرحلة (مطلع القرن التاسع عشر)، فسيأتي الحديث عنه في سياق الفصول اللاحقة.

(١٩١) نستخدم هذا المصطلح كترجمة للمفهوم الذي يقترحه مكسيم رودنسون وهو: (Idéologie ethno - nationale)، لوصف المشروع الذي تنظم فيه «أثنية» من الأثنيات... (قوم لهم خصائصهم اللغوية - الثقافية والدينية بالمعنى الانتولوجي) باتجاه تكوين دولة (Etat - Nation) وتأسيس ما يسمى باللغة الأجنبية (Nationalité) وبالمصطلح القانوني - الدستوري في لبنان (جنسية). انظر:

Maxime Rodinson, «Nation et idéologie», dans: *Encyclopaedia Universalis* (Paris, 1971), vol. 11, pp. 571 - 575.

(١٩٢) هذا على الأقل هو رأي المراقب الأوروبي، لا سيما السياسي، في نظرتي إلى الملة. يقول سفير بلجيكا في استامبول عام ١٩٠٦: «إن كل مجموعة اعترف بها أصبحت ملة. وهذه الكلمة تعني Nation - وإنه من السهل أن نفهم استخدام هذا التعبير إذا فكرنا بأنه غالباً ما كانت الفوارق في الطقوس والأديان تعود إلى فوارق عرقية (Différence de races)، وإذ يمثّل ضمن مفهومه للدولة القومية بين الوضعية الاستقلالية للملة والوضعية الاستقلالية لمشروع الدولة القومية، يضيف: «وإن ثمة وقائع مشهودة أكدت هذا الواقع. فإن فرمائيات متتالية اعترفت بشي البطارقة والزعماء الدينيين لا كسلطات دينية فحسب، بل كسلطات مدنية أيضاً. أن كلاً من العبادات (Cultes) المعترف بها شكّلت دولة في الدولة.» انظر:

Jehay, *De la situation légale des sujets ottomans non - musulmans*, pp. 21 - 22.

أنظر أيضاً نقداً لهذه النظرة في: جورج قرم، تمديد الأديان وأنظمة الحكم: دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٩)، ص ٢٨٥ - ٢٨٧.

انتقلت، في القرن التاسع عشر ولا سيما في منتصفه، من صعيد المطالبة بالامتيازات الأجنبية التي كان من شأنها تعميق حقوق الملة والتجارة معاً، إلى صعيد المطالبة بحل إشكال جديد هو إشكال ما سمي آنذاك بالمسألة الشرقية. وهي المسألة التي بدأت تطرح في الأوساط الدبلوماسية الغربية على قاعدة مشاريع التقسيم، وتحديد مناطق النفوذ على المستوى الاستراتيجي والمصالح الاقتصادية، وتوزيع العمل، لا سيما التجاري منه، على مستوى الاثنيات والملل^(١٩٣). ولعل العمل التجاري الذي انتظم في إطار علاقات التبادل مع أوروبا، هو أكثر مجال ميّز نشاط بعض الاثنيات والملل، (اليونان، الصرب، اليهود الأرمن، المسيحيون المشرقيون)^(١٩٤). وقد لفتت هذه الظاهرة انظار المراقبين الأوروبيين المتابعين لمسار الدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر، فصدوا مدى استجابتها للتوسع الأوروبي الاقتصادي والحضاري ومدى قابليتها أي أو شعوبها لـ «التطور» وتحولها إلى نموذج أوروبي^(١٩٥)، وإننا لنجد صدى هذه المواقف في رسائل ماركس وانغلز حول «المسألة الشرقية». فهذان الكاتبان حين تناولهما لأوضاع الشعوب العثمانية لاسيما في البلقان، يجعلان من معيار التطور نحو الاندراج في علاقات التبادل الرأسمالي، وحمل مهمات التجارة الأوروبية والتمثل بحضارتها، معياراً للحكم على «أهلية» الشعوب للدخول في «الحضارة الحديثة» ومرحلة بناء الدول القومية والاستقلال القومي». ويعارضان السياسة الانكليزية التي كانت تدعو إلى دعم السلطنة العثمانية، ارتكازاً على رأي بعض لبرالييها الذين كانوا يقيمون إيجابياً ظاهرة توسع التجارة في مناطقها. ويستاءل ماركس وانغلز من هم هؤلاء التجار؟ ويجيبان: «إنهم ليسوا الأتراك، هؤلاء عندما كانوا يعيشون في حالة البدولة كانت تجارتهم تكمن في نهب الفواقل، وفي الوقت الحاضر، حيث أصبحوا متمدنين قليلاً أكثر من السابق، فإن تجارتهم تكمن في فرض أكثر الضرائب تسفًا وقذاحة. إن اليونانيين والأرمن والسلاف والغربيين الذين يقيمون في المرافئ البحرية الكبيرة، هم الذين يقومون بكل التجارة»^(١٩٦).

ووفق هذا المقياس، يرى ماركس وانغلز إمكانية البدء بتفكيك الامبراطورية انطلاقاً من «تركيا الأوروبية»، إذ هناك تبرز أمامهما شعوب وقوميات أكثر قابلية للتقدم وبناء الدول. ويأتي في رأس اللائحة السلافيون، ولا سيما السلافيون الجنوبيون. يقول انغلز: «إن سلافي الجنوب هم الممثلون الوحيدون للحضارة داخل البلاد. وهم لم يشكلوا حتى الآن قومية، لكنهم سبق أن كونوا نواة صلبة

(١٩٣) أنظر حول الأشكال الاجتماعية للمسألة الشرقية، وحول التوزيع الاثني والمللي على العمل في

أنحاء السلطة العثمانية:

A. J. Sussnitzki, «Ethnic Division of Labor» in: Charles Philip Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966), pp. 114 - 125.

(والبحث مترجم عن الألمانية).

(١٩٤) المصدر نفسه، ص ١١٩ - ١٢١.

(١٩٥) يبدي أحد الكتاب المتحمسين للتحويلات التي أصابت بنى الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر حماسه لهذه الوجهة في التأثير الأوروبي فيقول: «إن التجار لم ينقلوا فحسب عن طريق تلك العلاقات السلع الجديدة لمجتمعات ذات ثقافة أقل تقدماً (من أوروبا). ولكن، ويفضل تلك الآفة، فإن صحفنا وكتبنا كانت تنشر بعيداً أفكارنا الحديثة عن الحضارة وتعمم اكتشافات العلم». انظر:

Ludovic de Contenson, *Chrétiens et musulmans: Voyages et études* (Paris: Plon, 1901), p. 4.

(١٩٦) كارل ماركس، المسألة الشرقية، ترجمة جوزيف عبد الله (بيروت: د. ن.)، ١٩٨٠، ص ٧٩.

ومتحضرة نسبياً لغوية في صربيا... لقد حققوا في السنوات العشرين الأخيرة تقدماً كبيراً فيما يخص الحضارة العامة. مما شدّ اليهم أنظار مسيحي تراقيا وبلغاريا ومقدونية والبوسنة الذين يرون في صربيا المركز الذي سيجتمعون حوله في حروب الاستقلال القادمة» (١٩٧).

ووفق هذا المنطق الذي يذهب إلى القول باستحالة وتطوير الدولة العثمانية كي تستجيب في بنائها ومؤسستها وقوانينها لتوسع التجارة الغربية، تصبح الدولة العثمانية جثة «متهترئة»، وسوف تهرىء - كما يقول ماركس - أكثر فأكثر كلما استمر النظام الحالي الذي يحكم التوازن الأوروبي والحفاظ على الوضع القائم. وعلى الرغم من المؤتمرات والبروتوكولات والاندازات، فإن تركيا ستضعف كل سنة الصعوبات الدبلوماسية والمشاكل الدولية، مثلها مثل أي جسم في حالة تفكك، فهو يخيف جيرانه الغاز الكروني والغزات الأخرى» (١٩٨).

هذه النصوص ذات البعد السياسي التي تحاول أن تدفع بالسياسات الأوروبية إلى مزيد من الحسم في عملية القضاء على «القديم» العثماني بحجة إعاقة التطور الرأسمالي (وفق النظرية التطورية الماركسية)، تعكس في منتصف القرن التاسع عشر وعلى المستوى السياسي، إشكالية المسألة الشرقية في تعبيراتها «القومية»، أي في احتمالات تحول المواقع المحلية والأثنية إلى مشاريع دول حديثة «تحتذي النموذج الغربي»، وهو النموذج الذي يمكنه أن يسرع «العملية الحضارية» في صيغتها الأوروبية في العالم العثماني، كما يرى أصحاب النظرة التطورية (١٩٩).

وفق هذا الاشكال الذي عرضنا لنماذج من تعبيراته المبكرة، لم تعد الملة (لاسيما إذا توحدت في اثنى لغوية معينة -خصائص قومية) وإذا انتظمت في تقسيم معين للعمل على مستوى علاقات التبادل في السوق العالمي)، واسطة سلطة عثمانية محلية (بطيركية)، محتضنة تراتبياً في إطار سلطنة عثمانية أوسع. لقد أصبحت ومشروعاً سياسياً، قائماً على مبدأ «الحماية» ومنفتحاً على السياسات الخارجية بدرجة أو بأخرى (٢٠٠). ولعل هذا الاشكال هو ما حاولت سياسة التنظيمات العثمانية أن تحله كما سنرى.

(١٩٧) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(١٩٨) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

(١٩٩) ويطبق لوتسكي هذا المنهج على الشعوب العربية مستخدماً نصوص ماركس وانغلز في رؤيتهما لإعاقة السيطرة التركية، ليستتبع أن المشروع القومي العربي هو أيضاً استجابة رأسمالية في مواجهة «النير الاقتصادي التركي». واللافت للنظر أن ماركس وانغلز كانا قد صمما تمييز «التمصب المحمدي والقومية التركية» غير المؤهلين للتطور على كل مسلم في تركيا الآسيوية. انظر: المصدر نفسه، ص ١٩٠، وفلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيف البستاني (موسكو: دار التقدم، ١٩٧١)، ص ١٨-٢٣.

(٢٠٠) انظر حول السياسة الفرنسية وحماية الكاثوليكية الشرقية والبعد السياسي الذي تخلته هذه الحماية تجاه الدولة العثمانية: Joseph Hajjar, *Le Vatican, La France et le catholicisme oriental, 1878 - 1914* (Paris: Editions Beauchesnes, 1979), pp. 115 - 133.

سابعاً : ولاية طرف ام استقلال وطني؟

أما المشاريع والاستقلالية التي ظهرت على امتداد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، انطلاقاً من طموحات ولاة أو أمراء محليين أو إيديولوجيات دينية اسلامية، فإنها لم تندرج في منطقتها وقوانينها في المشاريع القومية، وإن كان لبعضها ثمة علاقة بالتجارة الغربية والامتيازات ونظام الالتزام. فالحركات الاسلامية المناهضة للسلطنة العثمانية (كالمهدية والوهابية والسنوسية)^(٢٠١)، برزت كصيغة امتناع عن الاستيعاب للعصبة العثمانية المتغلبة، وإنها بهذا المعنى عصبيات ممانعة تصطبغ بالدين وتحمل لواء الدعوة في «خروجها» عن المركز. إنها جزء من الاجتماع الاسلامي الذي وصفه ابن خلدون في تحليله للعلاقة القائمة بين العصبة والدعوة في بناء الدولة^(٢٠٢). فهذه الأخيرة إما أن تكون ولاية طرف «تكتفي بحد من الولاية» على قاعدة الاعتراف بالسلطان، وإما أن تكون «دولة دعاء وخوارج» (على حد تعبير ابن خلدون فتنازع ولاية السلطان نفسه). ولعل الحركة الوهابية في منطلقاتها الأولى تندرج في هذا السياق الممنوع عن الاستيعاب للسلطنة على مستوى الجباية، وعلى مستوى الممارسة الدينية وأشكالها وطرقها، ويتوقف طموحها هذا على مدى ما كسبته من نصاب السلطة على القبائل، وعلى مدى قوتها ومنعتها في مواجهة الدولة القائمة^(٢٠٣).

وأما بشأن حركات الأمراء والولاة الطموحين، فإنها تندرج في سياق تفكك السلطة العثمانية المتمثلة بـ «الهيئة الحاكمة»، وانخراط فئاتها من ولاة وقواد عساكر في السلطات

(٢٠١) إن بعض المؤرخين العرب نسب إلى هذه الحركات متلحي قومية عربية على قاعدة نسبتها الاثنية، وهي قوى عربية من دون شك في المعيار الاثنولوجي، ولكنها لا تحمل مضموناً سياسياً قومياً ومشروعاً لبناء دولة قومية (Etat national). انظر أمثلة من هذه الرؤية التي تندرج في اعتبار هذه الحركات تمييزاً عن «حرية الدولة» في: محمد حمارة، الاسلام والعروبة والعلمانية (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١)، ص ٢٢ - ٢٧. أنظر أيضاً رأياً موضوعياً في هذه الحركات في شأن مضمونها العقائدي وبمعدا السياسي، في: Laoust, *Les Schismes dans l'Islam: Introduction à une étude de la religion musulmane*, pp. 348 - 355. (٢٠٢) مثل اللفه بين محمد بن عبد الوهاب (الداعي) وبين محمد بن سعود أمير قبائل الدرعية عام ١٧٤٥، تجسيدا لهذه العلاقة بين العصبة والدعوة، حيث كان اجتماعهما منطلقاً لحركة بن سعود وبناء ملكه. انظر حول دلالات ونتائج هذا اللقاء: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الدولة السعودية الأولى، ١٧٤٥ م - ١٨١٨ م / ١١٥٨ هـ - ١٢٣٣ هـ (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩)، ص ٥٢ - ٥٥.

(٢٠٣) في مرحلة انتصارها وامتدادها تولد عند الأمير محمد بن سعود طموح في الحكم تجاوز التنازل الذي وصل إليه (من حدود البحر الأحمر غرباً إلى الخليج العربي شرقاً، ومن بادية الشام والعراق شمالاً إلى اليمن وعمان جنوباً). وبدأ التطلع نحو العراق وبلاد الشام، وهو الأمر الذي أدى إلى الحديث عن طموح محمد بن سعود في «السلطنة»، وبالتالي اتهام الولاة العشائين له بالخروج وادعاء الخلافة وإلقاء الخليفة باسمه. أما بعد انهزام عبد الله بن سعود أمام قوات محمد علي (١٨١٨)، فلأننا نقرأ كتاباً أرسله عبد الله بن سعود إلى السلطان يعلن فيه الطاعة للدولة العلية، ويترأى من الذين اجتمعوا على تفريق الجماعة. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٣٤، ٢٣٣، ٢٧٤ و ٤٢٦. وقد نشر المؤلف ملحقاً بوثائق، مصدرها دلو الوثائق القومية في القاهرة، وقد اعتمدنا في هذا الاستنتاج على قراءة هذه الوثائق.

المحلية في الولايات، إذ أصبح الولاة والأمراء المحليون معاً جزءاً من عناصر نظام الالتزام، المرتبط بدوره بتسويق الزراعة المحلية بواسطة التجارة الغريبة. إن تحول الاقطاعات التجارية المرتبطة ارتباطاً عضوياً بالسلطة المركزية (السلطان)، وبوظائفها العسكرية والاقتصادية إلى ملكانات (اقطاعات التزام مدى الحياة)، وجفتليك (مزارع التزام) يتحكم فيها المتنفذون في الولايات، كان قد ساهم في تجزئة السلطة العثمانية ابتداء من القرن السابع عشر، وادى إلى بروز الولاة والعساكر والموظفين في الولايات والمصليات المحلية كقوى سلطة لها «حساباتها» وأهدافها «المستقلة» عن السلطان. وفي مطلع القرن التاسع عشر، تتأكد سلطة هؤلاء كـ «أعيان»، ويعترف بهم السلطان مقابل إيفاء «التزاماتهم» لخزينة الدولة^(٢٠٤). وبذلك تحاول السلطة أن تحل حاجتها المالية عن طريق شبكات الملتزمين، ولكنها تنسح في المجال على الصعيد السياسي أن تفقد تدريجياً علاقتها المركزية، وبالتالي، قرارها المركزي على الأطراف، فتنشأ أحلاف وصراعات في الولايات بين ولاة وموظفين وأمراء محليين يستخدمون سلطتهم كوسيلة للحصول على مزيد من الثروة، وذلك من خلال إخضاع زراعة مقاطعات الالتزام إلى حاجات اقتصاد السوق العالمي، وإلى الانخراط أكثر فأكثر في العمليات التجارية مع الغرب^(٢٠٥)، ومن خلال تمكين السيطرة الذاتية على المقاطعات والإشراف على عمليات الالتزام وتوسيع حيز الاستقلال عن السلطان، وهكذا يمثل مطلع القرن التاسع عشر نقطة أساسية في تاريخ التحول الذي سيصيب لاحقاً بنية الدولة وجهازها المؤسسي والأيديولوجي، ذلك أن السلطة نفسها كانت أمام مفارقة صعبة، فكما يقول سونارة وإن الناظر التقليدي للدولة - التمثل بمصالحها المالية - يدخل في صدام معها على الصعيد السياسي. فالتنتج المترتبة على شواغلها المالية، أدت إلى نشره ثبات اجتماعية ناقضت على المدى البعيد السلطة السلفية للدولة^(٢٠٦).

وقد وصلت هذه التناقضات عند بعض الولاة والعسكريين أمثال علي بن الكبير، وأبو الذهب، ومحمد علي باشا، إلى حد الصراع مع السلطان وتهديد سلطته المركزية، أو عند

(٢٠٤) يمكن إعطاء أمثلة عديدة عن وزراء وولاة كانوا يتعاطون التجارة لحسابهم الخاص. ويذكر القنصل الفرنسي هنري فيز مثل سليمان باشا في عكا في مطلع القرن التاسع عشر، فيقول: «إن الباشا كان يتعاطى بنفسه التجارة. وبما أن المتوجرات التي كانت بحوزته لم يكن ممكناً تصريفها بواسطة السماسرة آنذاك بسبب ضعف رساميلهم، فإن الباشا كان يرغب في إجراء عمليات التجارة مع وكلاء شحن السفن الذين كانوا يرتادون سورية بصورة مباشرة». ويذكر القنصل غيراً من مساعده الشخصية للباشا، صديق فرنسا وعلى حد قوله في عملية شحن بضائمه على سفينة فرنسية من مرفأ بيروت». انظر:

Henri Guys, *Relation d'un séjour de plusieurs années à Beyrouth et dans le Liban* (Paris: [s. n.], 1847), vol. 1.

(٢٠٥) انظر تقارير قنصل فرنسا في طرابلس من ١٨٠٦ - ١٨٠٧، حول نشاطات التجارة الغريبة في طرابلس ومداخلات واليها ومتسلها فيها:

Adol Ismail, *Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche - Orient du XVII^e siècle à nos jours*, 32 vols. (Beyrouth: Éditions des œuvres politiques et historiques, 1975 - 1983), vol. 4: *Consulat de France à Tripoli (1769 - 1815)*, pp. 68 - 132. Sunar, «Anthropologie politique et économique: L'Empire ottoman et sa transformation», p. 86.

بعض الأمراء المحليين (بعض امراء المعنية والشهانية والزيدانية)، إلى إنشاء إمارات شبه مستقلة في المنطقة، وكان أن أعطي ذلك الصراع وتلك النزعات «الاستقلالية» تفسيرات قومية من لدن التاريخ الايديولوجي السياسي المعاصر، فأسقط مفهوم الدولة العربية على حركة محمد علي باشا في مصر وبلاد الشام^(٢٠٧)، وأسقط مفهوم الدولة اللبنانية «على الامارة المعنية والشهانية»^(٢٠٨).

ومهما يكن من أمر هذه الاسقاطات الايديولوجية المعاصرة، فإنه من المفيد ان نذكر بأن تلك الحركات والمشاريع لم تكتسب في وقتها صبغة الدولة «القومية» المؤطرة في الجغرافية - السياسية والخصائص الاثنية، بل كانت جزءاً من تفكك السلطنة العثمانية، ارتكازاً على قواعد مؤسساتها (صلاحيات الولاية ونظام الالتزام)، وبالتقاطع مع تأثيرات الدخول الأوروبي المتمثل بالامتيازات والتجارة، وبالتدخل العسكري مع مطلع القرن التاسع عشر، وازدياد النفوذ الدبلوماسي وانفتاح الاقنية الثقافية المختلفة.

تلك هي على ما نعتقد التحديات التي واجهتها السلطنة في شأن تعرض بنيتها للتجزؤ. فكانت التنظيمات محاولة جواب عمّا آل إليه نظام الملل، وما آل إليه نظام الالتزام معاً، وفي سياق تاريخي واحد كان قد أبرز عاملاً أساسياً هو غلبة التأثير الأوروبي على مستويات متداخلة:

(٢٠٧) أنظر مثلاً على هذا الاسقاط بالنسبة إلى مشروع محمد علي باشا، في: جورج انطونيوس، *يفظه العرب: تاريخ حركة العرب القومية*، ترجمة ناصر الدين الأسد واحسان عبس، تقديم نبيه أمين فارس (بيروت: دار الملل للملايين، ١٩٦٢)، ص ٨٣ - ٩٤. والواقع أن فكرة الدولة العربية لم ترد في مراسلات محمد علي باشا وابنه، بل جُلّ ما ورد، مدالوات في موضوع احتمال اسقاط السلطان في استنبول، وفي موضوع ضرب العملة في مصر، ودلالة ذلك على هبة السلطان. ولدى اطلاعتنا على بيان بورتائق الشام لأسد رستم، لم نلاحظ ورود أي إشارة إلى امكانية قيام دولة عربية مستقلة أو منفصلة عن السلطنة العثمانية. ففي رسالة موجهة من ابراهيم باشا إلى والده يفيد الابن: «وانه اخذ بجميع الفتاوى اللازمة لإنارة الرأي العام على السلطان محمود وإعداد الجمهور لخلعه». وفي رسالة محمد علي باشا يوافق هذا الأخير على خطة السر عسكر... ويرى أن الظروف أصبحت ملائمة لإعلان الفتاوى بقطع السلطان، إذ أن الغرض من هذه الحركة هو ليس سفك الدماء، بل تخليص المسلمين من نير الظلم وتحصيل استراحتهم ورفاهيتهم. (١٣ شعبان ١٢٤٨ هـ - ١٨٣٢ - ١٨٣٣ م)، عابدين، دفتر ٢١٠، رقم (٣٣٣). انظر: المحفوظات الملكية المصرية: بيان بورتائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير، تحقيق أسد رستم، ٤ مج (بيروت: المطبعة الاميركانية، ١٩٤٠ - ١٩٤٣)، مج ٢: ١٨٣٢ - ١٨٣٥، ص ٢٠٨، ٢١٧ و ٣١١.

والواقع أن العوامل التي حثّت مشروع محمد علي باشا وأعطته بعداً إقليمياً راح بين المشرق العربي أولاً، وبين ولاية مصر ثانياً، هي عوامل خارجية أوروبية تتعلق بطبيعة التوازن الدولي الأوروبي ومكانة الدولة العثمانية في هذا التوازن. انظر المشاريع الأوروبية التي انبثقت عن تصحية المواقف الأوروبية من محمد علي باشا وعن الدولة العثمانية، وعن المساحة الجغرافية لهذه المشاريع في:

Joseph Hajjar, *L'Europe et les destinées du Proche - Orient, 1815 - 1848* (Tournai Belgique : Bloud and Gay, 1970), pp. 125 - 145.

(٢٠٨) سبق وأشرنا إلى العمل التأسيسي الذي قام به الأب لامنس في هذا المضمار في كتابه سوريا ، والانتقاسات اللاحقة عند بعض المؤرخين اللبنانيين ، ولاسيما عند جوادبولس .

امتيازات - ملل، تجارة - التزام، سلطات محلية - مشاريع سياسية غريبة. لذلك، لم تعد منظومة السلطة القائمة مبدئياً على تراتبية الولاية المنبثقة عن «شرعية» السلطان بقدرة - مع الاختراق الغربي، ومع الهم المالي المتمثل بالجباية - أن توازن علاقتها بالسلطات المحلية وإن تحفظ عبر الاقنية الايديولوجية والثقافية القديمة «ولاء الرعية» لها. لقد كانت محاولة التنظيمات التي ابتدأت بشكل رئيسي مع خط كلخانة عام ١٨٣٩، وانطلقت مع قانون تنظيم الولايات عام ١٨٦٤، محاولة اعادة ترتيب لصيغة «الولاية» في دولة تنظيمات تقوم على «الادارة» لا على السلطات الأهلية والمحلية. هذه المحاولة حملت مشروعاً لبناء دولة جديدة، ولكنها في الوقت نفسه فتحت على احتمال قيام عمل سياسي ونظام سلطة سيأخذان مجاري واتجاهات أخرى.

الفصل الثاني

دولة التّظيمات وأنْماط السُّلطة

أولاً: أهداف التنظيمات

حملت الإصلاحات العثمانية والأفكار التي رافقتها هماً أولياً منذ القرن السابع عشر وعلى امتداد القرن الثامن عشر، هو إيجاد حل للتقهقر العسكري الذي أصاب المؤسسات العسكرية العثمانية بشقيها السباهية القائمة على «الزعامة» و«التيمار»، والتي حلّ محلها نظام الالتزام والانكشارية القائمة على التربية الدينية - العسكرية المغلفة لأولاد النصارى، والتي ابتدأت مع مطلع القرن السابع عشر تنفتح لابتناء الأهالي من فلاحين وحرفيين، فأصبحت كما رأينا جزءاً من صراعات المجتمع الأهلي ومشاكله^(١). كانت المسألة تنحصر في إيجاد الإدارة العسكرية الصالحة للسلطنة. ذلك أن هذه الأداة التي كانت في أساس قوة السلطنة وتوسّعها في المراحل الأولى، أضحت في المراحل اللاحقة، ولا سيما ابتداء من القرن السابع عشر، العقدة التي تشابكت بداخلها مشاكل الخلل الإداري والمالي في السلطنة. لذلك، انصبّت الأفكار والجهود منذ مطلع القرن السابع عشر، وحتى مطلع القرن التاسع عشر، وبالتحديد حتى عهد السلطان سليم الثالث (١٧٩٨ - ١٨٠٧)، على إصلاح المؤسسة العسكرية إصلاحاً يتناسب مع المثل الأوروبي في نشأة الجيش النظامي «في الدولة الأوروبية الحديثة»^(٢)، وكان ذلك يعني على صعيد الخطوات العملية، وكما تمثلت بخطوات السلطان محمود (١٨٠٨ - ١٨٣٩)، الاستغناء

(١) انظر حول هذا الموضوع: عبد الكريم رائق، العرب والعثمانيون، ١٥١٦-١٩١٦ (دمشق: مكتبة اطلس، ١٩٧٤)، ص ١٤١-١٤٢.

(٢) منذ رسالة حاجي خليفة (١٦٠٨ - ١٦٥٧) المعنونة «دستور العمل لإصلاح الخلل»، وحتى اعلان والنظام الجديد في عهد سليم الثالث، ارتبط الإصلاح الإداري والمالي بالإصلاح العسكري في نظر السلاطين العثمانيين والإصلاحين من حولهم. انظر عرضاً لهذه الإصلاحات والأفكار التي دارت حولها في: خالد زيادة، اكتشاف التقدم الأوروبي: دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص ٣١-٦٠.

عن دور الانكشارية والاستعاضة عنه بفرق نظامية جديدة، والتخفيف من دور المؤسسة الدينية المتمثلة بـ «مشيخة الإسلام»، التي كانت تقدم لأعمال الانكشارية أحياناً التغطية «الشرعية» عن طريق الفتاوى^(٣)، والبدء بسياسة مركزية من شأنها ربط الولايات بالمركز، والقضاء على نفوذ العصبيات المحلية فيها، ولا سيما بعد تجربة قيام الحركة الوهابية في الجزيرة، وحركة محمد علي باشا في مصر وبلاد الشام والأسرة القرملية في طرابلس الغرب^(٤). هذه السياسة شكّلت ابتداءً من عام ١٨٣٩، العام الذي تسلم فيه السلطان عبد المجيد فاتحة التنظيمات الجديدة التي لن تقتصر بإجراءاتها ونتائجها على الجانب العسكري فحسب، بل ستطال كل قطاعات السلطة في المجتمع: قطاع الالتزام والأرض الذي كان في أساس نشوء شبكة واسعة من المتنفيين والوجهاء المحليين، الهيئة الحاكمة في الولاية والتي ارتبطت عبر رموزها - الوالي وأعوانه - بمصالح الالتزام، نظام الملل وعلاقة هذه الأخيرة بسياسات الحماية الأجنبية والتجارة والتعليم، نظام القضاء في مراكز الولايات وسناتها وأقضيتها. إن ما ستطرحه هذه التنظيمات من سياسات في هذه القطاعات بالذات سيطل كما سنرى، مضمون علاقات السلطة ومواقعها ورموزها في البيان الاجتماعي القائم.

إن قراءة لـ «خط كلخانة» الصادر عام ١٨٣٩ و «الخط الهمايوني» الذي صدر عام ١٨٥٦ بخصوص «الاصلاحات»، تشير بشكل واضح إلى أن الهم الأساسي الذي كمن وراء استصدار هذين الخطين هو الرغبة في إلغاء نظام الالتزامات، نظراً إلى ما جرّ هذا النظام على الخزينة وعلى ألقاحين معاً من إفقار ومظالم^(٥)، والرغبة أيضاً في إنشاء إدارة وقضاء يستوعبان «التنوع المحلي» على قاعدة المساواة الحقوقية بين الملل في الإدارة والقضاء والجيش والتعليم، وعلى قاعدة التوفيق بين مصالح الملة والوطن» في إطار التبعية العثمانية الواحدة^(٦)، التي

(٣) انظر: عبد العزيز محمد عوض، الأداة الضمنية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، تقديم أحمد عزت عبد الكريم (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩)، ص ١٦، ومحمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، ١٥١٤ - ١٩١٤ (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨١)، ص ٢١٥.

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفي، في أصول التاريخ العثماني (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ١٨٨. (٥) ورد في خط كلخانة ما يلي: «ويعلم أن هذا الأمر (حاجة الدولة إلى المال) لا يدرك إلا بالأموال ولا يدرك المال إلا من عطائه الأهالي، كان التبصر في صورة حسنة له من أهم الأمور، ومع أن أهالي ممالكنا المحروسة قد تخلّصت قبل الآن ولله الحمد والمنة من بلية اليد الواحدة... لم تزل أصول الالتزامات التي هي من آلات الخراب، ولم يحن منها ثمر نافع في وقت من الأوقات، جارية حتى اليوم، وكأنها هي عبارة من تسليم مصالح أحد البلاد السياسية وأمورها المالية لإدارة أحد الناس وربما إلى مخالف جبره وتغلبه... ولذلك يلزم بعد الآن أن يتعين على كل فرد من أهالي البلاد ويروك ومنسب بالنسبة إلى أملاكه ومقدرته كيلا يؤخذ من أحد شيء زائد عن قدرته». انظر: الدستور، ترجمة نوبل افندي، نعمة الله نوفل (بيروت: المطبعة الأدبية، ١٣٠١ هـ)، ج ١، ص ٣.

(٦) واضح كيف تربط مفاهيم الدولة والوطن والملة في كيانية سياسية واحدة في صياغة التنظيمات. ففي سياق الكلام عن ضرورة الاستئمان على النفس والمال لدى الفرد تقرأ: «وعندما تفقد الأمانة على المال لا يعود (الفرد) يفتل إلى إالى الدولة ولا إلى الملة... وبالعكس ذلك، إذا كان بحالة الأمانة الكاملة من جهة أمواله وأملاكه، فإنه يكون مهتماً بأشغاله وتوسيع دائرة معاشه، وتزايده غيرته يوماً فليوماً على دولته وملكته ومحبته لوطته». انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣.

جاءت في صياغة التنظيمات تمثلاً لمفهوم «الناسيونالتي» (Nationalité) في الدولة الغربية الحديثة. هذا مع الإبقاء على الامتيازات القديمة التي أعطيت للملل غير الإسلامية^(٧).

لقد فتح هذا الإعلان السلطاني مرحلة جديدة من تاريخ الدولة العثمانية، إذ سترافق هذا الإعلان مع تدابير خاصة في شأن تحديد الضرائب وأشكال جبايتها، وتعيين مساحات الأراضي المزروعة، وفي شأن تنظيم الإدارة والقضاء والمجالس في الولايات. ذلك أن مشروع إدارة عثمانية جديدة كان يحضر له في منتصف القرن التاسع عشر وسيكون جاهزاً بوجهته العامة ابتداء من إعلان نظام الولايات عام ١٨٦٤^(٨). غير أن المسار العملي لهذا التحضير لن يقتصر على الجانب الفقهي والنظري من قبل المركز، ذلك أن ثمة أحداثاً ستعصف في المنطقة في سياق اتخاذ هذه التدابير التنظيمية، فيأخذ بعضها منحى التجاوب مع هذه التنظيمات، وكأنه استجابة اجتماعية للتحريض الذي حملته على الملتزمين والمقاطعية، كما حصل في الانتفاضات الفلاحية في منتصف القرن التاسع عشر في سوريا، وعلى وجه التحديد في انتفاضة فلاحية كسروان عام ١٨٥٨^(٩).

ويأخذ بعضها الآخر منحى مقاومة هذه التنظيمات. ولن يكون هذا المنحى الأخير مقصوراً على فئة الملتزمين وحلفائهم من أعيان ولاية ومفتين وقضاة^(١٠)، بل يشمل فئات شعبية في المدن هي فئات أصناف الحرفيين التي كانت تعيش في «مرحلة التنظيمات» عصر مازفها التاريخي، وذلك من حيث استشارها بخطر الغزو السلعي الأوروبي من جهة، وبخطر تهديد بنيتها التنظيمية من جهة أخرى^(١١). ذلك أن بنيتها كانت جزءاً من بنية نظام المدينة وسلطاتها

(٧) يقول السلطان: «وأمّا الامتيازات والمعافيات الروحية جميعها التي أعطيت من طرف أجدادي العظام، أو أحسن بها في السنين الأخيرة إلى جماعة المسيحيين وباتّي التهمة الغير المسلمة الموجودين في معالكي المحروسة الشاعلية فقد صار تقريرها وإيقاؤها الآن». المصدر نفسه، ج ١، ص ٥.

(٨) لن نتناول في هذا البحث موضوع التنظيمات بحد ذاته، أي النصوص والمؤسسات والأجهزة التي تضمنتها، بل سنكتفي بمتابعة تأثيراتها على القوى الاجتماعية السياسية المحلية ومدى علاقتها بنشوء أنماط جديدة من العمل السياسي. ولا بد من التنويه بأن دراسة جلية كانت قد تناولت للتنظيمات من ناحية أجهزتها ومؤسساتها في سوريا، هي: عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م.

(٩) انظر حول الانتفاضة في كسروان:

Dominique Chevalier, «Aux origines des troubles agraires libanais en 1858», *Annales* (Paris), vol. 14 (1959), pp. 35 - 64.

أنظر أيضاً مرضة الفلاحين حيث تبدو العودة إلى التنظيمات العثمانية مرجعاً لتأكيد شرعية المطالب في مخطوطة: انطون ضاهر المقيتي، ثورة وفتنة في لبنان: صفحة مجهولة من تاريخ الجيل من ١٨٤١ - ١٨٧٣، نشرها وشرحها وعلق حواشيها يوسف إبراهيم يزبك (بيروت: مطبعة الاتحاد، ١٩٣٩)، ص ١٦١ - ١٦٢.

(١٠) انظر عن مواقف هؤلاء من التنظيمات في دمشق: فيليب شكري خوري، «طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق، ١٨٦٠ - ١٩٠٨»، ورقة قُدمت إلى: المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، ج ٢ (دمشق: منشورات جامعة دمشق، ١٩٨٠)، ج ١، ص ٤٣٧ - ٤٥٣.

(١١) يقول دومينيك شيفالييه في وصف حالة المقاومة لذلك الجسم الاجتماعي للحرف ما يلي: «إن استمرار العمل الحرفي كانت بشكل من الأشكال مؤثراً للمقاومة، فالانخفاض في النشاط الحرفي وفي نوعية

التقليدية الموروثة المتمثلة بالطرق وشيوخ الحرفة والنقباء والأشراف، فجماعت التنظيمات بدعوتها إلى استحداث أطر إدارية جديدة تغفل وجود هذا التنظيم الأهلي وفعاليته في الحياة السياسية المدنية^(١٢)، كما جاءت بدعوتها المساواتية بين الملل على صعيد «الدواوين المختلطة»، وتؤكد المجالس المليية^(١٣)، وتكرس الامتيازات السابقة، وكأنها تثبت امتيازاً جناء التاجر المنتمي إلى ملة غير إسلامية على حسابها، وعبر منافسة السلعة الأجنبية للنتاج الحرفي المحلي^(١٤).

وفي هذا السياق تقاطعت العوامل التالية :

١ - اتساع حركة التجارة مع أوروبا لاسيما على أثر معاهدة التجارة عام ١٨٣٨، التي حملت بمضمونها تشجيعاً جمركياً واضحاً لدخول السلع الأجنبية للداخل العثماني^(١٥).

٢ - التنظيمات العثمانية التي شجعت على تنظيم هذه التجارة، وفسحت المجال أمام القوى الاجتماعية التجارية الجديدة ذات الانتماء الملي غير الإسلامي، أن تحتل مواقع مهمة في الهيكلة الإدارية الجديدة^(١٦).

= انتاجه كان احد مظاهر الخلل الاقتصادي والهيكل الاجتماعي العميق اللذين سادا في حلب ودمشق، ومع ذلك لم يمتد ذلك اختناقاً كاملاً، وهو لم يكن يمكن أن يكون اختناقاً للمجتمع بكامله. ان مراقباً فرنسياً كتب عام ١٨٤٤، أن انتاج حلب كان يتوجه بصورة خاصة للنسيج الذي كان يجد تصريفه بين العرب، ومرد ذلك أن رابطة قوية من الحضارة والحلجات التي وحدت الحرفي والمستهلك، عبرت عن نفسها بالذوق وبطريقة استخدام بعض الأشكال. إن الأشياء بقيت شهادة على شخصية ثقافية قوية، وأن المنافسة التي قامت بها هذه الأخيرة وجدت ضلعها في انجاز نموذج معين من العمل، وتمامت بالنتيجة مع عملية الدفاع الاقتصادي الاخلاقي لجسم المجتمع بكامله. «Un exemple de résistance technique de l'artisanat syrien au XIV siècle.» dans: Dominique Chevallier, *Villes et travail en Syrie Larose (Paris: Maisonneuve; Larose, 1982), p. 90.*

(١٢) انظر حول فعالية هذا التنظيم في المجتمع المدني:

«Les Corps de métiers et la cité islamique.» dans: Louis Massignon, *Opera minora*, textes recueillis, classés et présentés avec une bibliographie par Y. Moubarac sous le patronage du Centre d'études Dar El - Salam, 3 vols. (Beyrouth: Dar Al - Maaref, 1963), vol. 1, p. 377.

انظر أيضاً الفصل الأول من الدراسة، ص ٤٧ - ٥٢.

(١٣) انظر حول ذلك تصور خط همايوني ١٨٥٦، في: للمستور، ج ١، ص ٧. «وأما جميع الدعاوي التي تحدث فيما بين أهل الإسلام والمسيحيين وبقي النبعة الغير المسلمة، أو بين النبعة المسيحية وبين باقي تابعي المذاهب المختلفة الغير المسلمة، تجارية كانت أو جنائية فحال إلى دواوين مختلطة».

(١٤) انظر حول موجة التآزم الاجتماعي الحرفي التي شهدتها المدن السورية الداخلية (حلب، حمص، دمشق...) بين ١٨٥٠ و ١٨٦٠ في:

Dominique Chevallier, *La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*, Institut Français d'Archéologie de Beyrouth, bibliothèque archéologique et historique, t. 91 (Paris: Librairie orientale Paul Geuthner, 1971), pp. 200 - 201.

Charles Philip Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914* (١٥) (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966), p. 46, and Maxime Rodinson, *Islam et capitalisme* (Paris: Seuil, 1966), pp. 135 - 136.

(١٦) خوري، «طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق، ١٨٦٠ - ١٩٠٨»، ص ٤٧٥.

٣- تبت الامتيازات الأجنبية القديمة وتوسع إطارها في مجال الاقتصاد والخدمات الاجتماعية والتعليم^(١٧). وكل هذا أدى إلى مزيد من «التغريب» الذي أفادت منه فئات اجتماعية غير إسلامية.

وأما على المستوى الداخلي، فقد كانت المجتمعات المحلية في بلاد الشام تعبر سياسياً عن استقباليها وتلقيها لهذه العوامل عبر بناها التقليدية ومؤسساتها، التي أرساها نظام الولاية والالتزام ونظام الأصناف، أي عبر علاقات السلطة التي قامت على الاستيعاب في محور الجباية الضرائبية، وعلى الولاء والتعاقد في إطار العائلة والحارة. أما الفلاحون فوجدوا في التنظيمات مرجعاً لتأكيد المطالبة بالمساواة في توزيع الضرائب، والحد من سلطة المقاطعةيين والملزمين^(١٨). أما المقاطعةيون في الريف والأعيان في المدن، فإنهم وجدوا في هذه التنظيمات حداً لغزوهم وأشكال ممارسة سلطتهم، فافتعلوا الأزمات الداخلية لحرقة تطبيق هذه التنظيمات^(١٩). وأما الحرفيون فقد شكّلوا قاعدة التحرك في مواجهة كل ما اعتبر في تجربتهم المعاشة مصبر خلل للحياة الحرفية المدنية، بمدلولاتها الاقتصادية والثقافية والمدنية، فاختلطت في المواجهة الامتيازات والتنظيمات والتجارة في موقف واحد، هو مواجهة الاختراق الغربي للدولة والمجتمع والاقتصاد والثقافة^(٢٠).

Albert Habib Hourani, *Minorities in the Arab World* (London: Oxford University Press, 1947), pp. 42 - 47.

(١٨) العتيقي، ثورة وفتنة في لبنان: صفحة مجهولة من تاريخ الجبل من ١٨٤١ - ١٨٧٣، ص ١٦١ - ١٦٢.

(١٩) يرى الفصل الفرنسي هنري غيز أن بعض هؤلاء من الأعيان والمقاطعةيين، كان مرتبطاً بالأمير عبد العزيز الذي كان يقود تياراً ورجعياً معارضاً في استمبول، ضد سياسة إخميد الاصلاحية. قارن: Henri Guys, *Esquisse de l'état politique et commercial de la Syrie* (Paris: [s. n.], 1862), pp. 17 - 22.

ويكتب الكونت (De Lallemand)، الموفد في بعثة فرنسية إلى لبنان وسوريا، إلى السفير الفرنسي في القسطنطينية تقريراً يصف فيه وقع التنظيمات محلياً: «ننمنا نقول لهم (للأهالي) أن السلطان يريد مصلحتكم، يجيبون: إننا نؤمن بذلك، ولكن الأوامر التي يصدرها في القسطنطينية تفقد كل فعاليتها عندما تصل إلى هنا». أنظر: Le Comte De Lallemand, chargé de mission au Liban, à l'ambassadeur de France à Constantinople, Beyrouth 1847, dans: Adel Ismail, *Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche - Orient du XVIII^e siècle à nos jours*, 32 vols. (Beyrouth: Editions des œuvres politiques et historiques, 1975 - 1983), vol. 9: *Consulat général de France à Beyrouth (1846 - 1853)*, pp. 148 - 149.

(٢٠) ينمكس هذا الموقف في كتّاش أبو السعود الحسيني، وهو من أبناء الأشراف في دمشق وشاعداً عيان لأحداث ١٨٦٠، وهو على الرغم من تأكيده على برائة الأعيان (أهل العرض) من المشاركة في الأحداث، نلاحظ في سياق نصه الذي تناول أسباب العداوة بين النصارى من جهة، والدروز والمسلمين من جهة أخرى تشديداً على لجوء النصارى إلى القنصليات الأجنبية، وعلى سلوك تجار زحلة مسلحاً يصف بأنه يضر بالناس... . أنظر: «المحات من تاريخ دمشق في عهد التنظيمات: كتّاش محمد أبو السعود الحسيني»، تحقيق كمال سليمان الصليبي بمساعدة عبد الله أبو حبيب، الأبحاث (الجامعة الأمريكية في بيروت)، السنة ٢١، العدد ١ (آذار/مارس ١٩٦٨)، ص ١٣٦ - ١٣٨، رجا البرير، «مصادر حادثة دمشق، ١٨٦٠»، (رسالة كفاية في التاريخ، الجامعة اللبنانية، كلية التربية، ١٩٧٨)، ص ٥٤ - ٦٩، وألبرت حوراني، «الاصلاح العثماني والشرق العربي»، الواقع، السنة ١، العدد ٤ (شباط/فبراير ١٩٨٢)، ص ٦٤ - ٦٥.

ولم تكن أحداث جبل لبنان واضطرابات المدن السورية على امتداد سنوات ١٨٤٠ - ١٨٦٠، معزولة عن سياقات هذه العوامل في تدخلها الأوروبي والعثماني والمحلي، فهي إذ عكست أزمة «سياسات الأعيان»^(٢١)، والأصناف في مواجهتها للغزو السلعي الأوروبي على مستوى الداخل المحلي، عكست أيضاً وقدر أكبر أهداف الدول الأوروبية الكبرى في تعميق تدخلها في الداخل العثماني، واكتساب مواقع اقتصادية واستراتيجية وسياسية ومعنوية فيه^(٢٢)، كما عكست أهداف الإصلاحيين العثمانيين الموجودين في مواقع السلطة المركزية في إنقاذ السلطنة، وتحويلها إلى «دولة تنظيمات» من خلال «استباق» التدخل الأوروبي وانتزاع مبررات قيامه، من خلال الإسراع باتخاذ عدد كبير من التدابير التنظيمية التي طالت شتى مجالات الاجتماع والسياسة والاقتصاد. ولعلّ تدابير فؤاد باشا عام ١٨٦٠، وعلى أثر أحداث دمشق وجبل لبنان التي استهدفت في جملة ما استهدفته تقليم أظافر المقاطعيين في الجبل، واضعاف أعيان دمشق بحجة إشراك بعضهم أو مساهمته في التهيئة للمذابح أو سكوتها عنها أو عجزه عن منعها^(٢٣)، كانت (التدابير) استباقاً لتدابير الحملة الفرنسية التي نزلت شواطئ بيروت، ودخلت عمق الجبل تحت شعار «حماية كاثوليك سوريا»^(٢٤).

وهذا التجاذب بين التدخل الأوروبي ومشاريعه المتضاربة بشأن تنظيم سوريا وجبل لبنان^(٢٥)، وبين موقف فؤاد باشا ممثل التيار الإصلاحي والتنظيمي للدولة آنذاك، انعكس بدوره على أعمال اللجنة الدولية التي عقدت اجتماعاتها الأولى في بيروت ثم استكملتها في استامبول. وإذا كانت هذه الأخيرة قد وصلت عبر توازناتها الدولية إلى تسوية أقرتها في صيغة النظام الأساسي الذي قامت على قاعدته متصرفية جبل لبنان، والذي يلخص نوعاً من «الاستقلال الذاتي» المضمون من قبل الدول الخمس الكبرى آنذاك^(٢٦)، فإن قانون تنظيم الولايات الذي

Kemal H. Karpat, *Social Change and Politics in Turkey: A Structural - Historical Analysis*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East, v. 7 (Leiden: E.J. Brill, 1973), pp. 35 - 38.

(٢٢) تبرز هذه الأهداف واضحة في الوثائق التي اعتمدها د. عادل اسماعيل في دراسته:

Adel Ismail: *Histoire du liban du XVII^e siècle à nos jours* (Paris: Maisonneuve, 1955 - 1958), vol. 4: *Redressement et déclin du féodalisme libanais (1840 - 1861)*, et *Documents diplomatiques et consulaires*, vols. 8, 9 et 10.

(٢٣) انظر وصفاً لتدابير فؤاد باشا حيال أعيان دمشق والتي راحت بين الاعداء والسجن والنفي، في: عبد الرزاق بن الحسن بن ابراهيم البيطار، حلية البشر في تلويح القرن الثالث عشر، ١٢٥٣ - ١٣٣٥ هـ، حققه ونسّقه وعلق عليه حنيفة محمد بهجة البيطار، ج ٣ (دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٦١)، ج ١، ص ٢٦٧ - ٢٧٩.

(٢٤) انظر بشأن خلفيات هذا الشعار الذي حيا الرأي العام الفرنسي لتبرير الحملة الفرنسية، وبشأن الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية الأخرى:

Marcel Emerit, «La Crise syrienne et l'expansion économique française en 1860», *Revue historique*, vol. 207 (1952), pp. 211 - 232.

(٢٥) انظر حول مشاريع الدول الأوروبية المشاركة في اللجنة الدولية، محاضر اجتماعات هذه اللجنة في: Ismail, *Documents diplomatiques et consulaires*, vol. 10, pp. 285, 456 et vol. 11, p. 17.

(٢٦) انظر نص النظام الأساسي ولا سيما البروتوكول الملحق به، في: المصدر نفسه، ج ١١، ص ١٠٩.

صدر عام ١٨٦٤، والذي اشترك بوضعه فؤاد باشا ومدحت باشا، جاء ليحتوي هذه الصيغة الجزئية في صيغة تنظيمية أوسع للولايات والألوية (السناجق) والأقضية. وتقوم هذه الصيغة على هيكلية إدارية واحدة، سواء على مستوى المجالس الإدارية أو القضاء أو الضبطية أو مكاتب الإدارة المختلفة. فاعتبرت متصرفية جبل لبنان «منجقاً» من سناجق الدولة العثمانية، إلا أنه سنجق خاص، أو «ممتاز»، فالتصرف فيه لا يتبع لوالي الولاية شأن بقية حكام السناجق، بل يتبع للباب العالي في استامبول مباشرة كالوالي نفسه^(٢٧). وتجسد هذا «الامتياز» أيضاً في بنود أخرى كمواقفة الدول الكبرى على تعيين المتصرف، واستقلالية الموازنة التي تصرف على الإدارة والائتماء، وحصر المهمات الأمنية في الضبطية المحلية^(٢٨). وسيكون لهذه المفارقة بين الجهد التنظيمي العثماني للاحتواء والمركزة، وبين خصوصية الوضع الذاتي الذي ينزع إلى مزيد من الاستقلالية والمدعومة دولياً ولا سيما فرنسياً^(٢٩) آثار بعيدة المدى في إرساء نمط من العمل السياسي الداخلي إلى الخارج، ونموذج من العمل الإداري الذي سيعمّ تدريجياً في الأوساط المدنية في عواصم الولايات والألوية فكرة جديدة عن الدولة، وأشكال ممارسة السلطة فيها عبر المواقع الإدارية «الجديدة»^(٣٠).

لقد شكّلت المرحلة الفاصلة بين إعلان خط كلخانة (عام ١٨٣٩)، وبين إعلان قانون الولايات (عام ١٨٦٤) مرحلة تأزم مجتمع كان مطالباً بـ «التكيف» مع واقعات جديدة:

- واقعات الضغط الأوروبي المتزايد، والتي تمثّلت بشكل أساسي باستفثار الدول الكبرى حيال مشروع محمد علي باشا في سوريا (١٨٣٩ - ١٨٤٠)، ثم بالانزاع الفرنسي عام ١٨٦٠، وإغراق السوق بالسلع الأوروبية وقيام مشاريع الاستثمار المختلفة^(٣١).

(٢٧) المصدر نفسه، ج ١١، «البروتوكول الملحق بالنظام»، ص ١٠٩.

(٢٨) المادتان (١٥) و(١٦) من نظام ١٨٦١، في: المصدر نفسه، ج ١١، ص ١٠٤-١٠٥.

(٢٩) من مواقف هذه النزعة «الاستقلالية» امتناع أعضاء مجلس الإدارة، لاسيما المسيحيين منهم، عن اشتراك مندوبي متصرفية جبل في مجلس المبعوثان عام ١٨٧٦، بحجة «امتيازات الجبل» إلا إذا «واقفت فرنسا» على ذلك. يقول القنصل الفرنسي (Tricou) في رسالة موجهة إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٧٦:

«Les Membres chrétiens, qui forment la majorité du conseil, m'ont déclaré qu'ils ne céderaient que sur un désir formel du gouvernement français, mais sans vives appréhensions et sans profonde répugnance», dans: Ismail, Ibid., vol. 13, p. 393, M. Tricou, consul général de France à Beyrouth au Due Decazes, ministre des affaires étrangères, Beyrouth, le 20 décembre 1876.

(٣٠) حصّرنّا بحثنا في كتاب الانتماءات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان، في تأثير تشكل الإدارة الجديدة على العمل السياسي في جبل لبنان، وقد كان للوضعية الخاصة في الجبل تأثير فيما بعد على بعض اتجاهات العمل السياسي وبرايمجه في المناطق المجاورة في بلاد الشام كما سنرى. انظر: وجيه كوثرائي، الانتماءات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي، سلسلة التاريخ الاجتماعي للوطن العربي، ١ (بيروت: معهد الائتماء العربي، ١٩٧٦)، ص ١٦٧ - ١٧٩.

(٣١) انظر حول هذه المشاريع وولائها على الاقتصاد والمجتمع السورين:

- واقعات الضغط العثماني المتمثلة بسلسلة من التدابير الهادفة إلى مركزية السلطة العثمانية، عبر إضعاف وسائل السلطة الأهلية المحلية فيها، وتحويل هذه الوسائط إلى وظائف إدارية متخصصة ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقرار المركزي الصادر عن استامبول. وكان ذلك يعني على الصعيد العملي، توسيع شبكة والهيئة الحاكمة في الولايات من حيث العدد والاختصاص والمهام، وإلزام «السلوك الإداري» بلوائح تنظيمية، والاستغناء عن المواقع والأدوار المحلية والأهلية التي كان يقوم بها المقاطعيون والأعيان والعلماء ومشايخ الحرف والنقباء. إن مرحلة الانتقال التي نشير إليها حملت اضطراباً اجتماعياً وسياسياً حاداً، ولكنها حملت أيضاً حركة التفاف واحتواء للتنظيمات العثمانية من قبل القوى المحلية القائمة.

ومستأنول بالمعالجة اتجاهات وأشكال هذا الالتفاف، وصيغ التقاطع بين هياكل السلطة التي أدخلتها التنظيمات، وبين أنماطها المستمرة في بنية المجتمع الأهلي، بدءاً من الإدارة الجديدة والنظام القديم ومسألة الأرض، وصولاً إلى الوضع المأزقي للتنظيمات مروراً بإشكالية تعددية السلطات سواء في المدن أم في الأرياف.

ثانياً: الإدارة الجديدة والنظام القديم

ما يلفت النظر في نظام الولايات الصادر في عام ١٨٦٤، ليس هيكلية الوحدات الإدارية - الجغرافية بحد ذاتها، فهي هيكلية قديمة تعود إلى ما قبل المرحلة العثمانية^(٣٢). فالوحدة الكبرى التي هي الولاية انقسمت إلى وحدات أصغر هي السناجق، والسناجق إلى أقضية والقضاء إلى نواح، والناحية هي مجموعة من القرى^(٣٣). هذا التقسيم الذي استمر واعتمد في نظام الولايات الجديد. من حيث التقسيم الإداري - الجغرافي، أنشئ مع التنظيمات على قواعد إدارية جديدة، وهو الأمر الذي يستوجب التوقف عنده والانتباه له. ذلك أن «الهيئة الحاكمة» لم تكن في «الولاية القديمة» تتعدى عدد الأصابع. أما في «الولاية الجديدة» فثمة مشروع يقضي بتحويل هذه الهيئة إلى مؤسسات وأجهزة إدارية وقضائية ومالية وإلى أقلام ومكاتب موظفين، لمتابعة شتى شؤون الحياة في الولاية من زراعة وصناعة وتجارة وتعليم وطرق وعمران وشؤون خارجية وبلدية. «فالإدارة العمومية المركزية» في الولاية، استعادت صيغة الوالي والذندردار والوظائف الأخرى، لتعطيها امتداداً وظيفياً مباشراً في المجتمع مستغنية عن وسطاء السلطة الأهلية من نقباء وقضاة ومشايخ حرف وملتزمي ضرائب، وقبل التطرق إلى هذا الامتداد نعرض أولاً بعض بنود نظام الولايات:

Dominique Chevallier, «Lyon et la Syrie en 1919: Les Bases d'une intervention», *Revue historique*, vol. 224 (1960), pp. 41 - 71.

(٣٢) أحمد المرمي الصفصافي، «الدولة العثمانية والولايات العربية»، بحوث المؤتمر الخامس للجنة العالمية للدراسات العثمانية ما قبل العهد العثماني والفترة العثمانية، المجلة التاريخية المغربية، السنة ١٠، المجلد ٢٩ - ٣٠ (تموز/ يوليو ١٩٨٣)، ص ٣٣٠.
(٣٣) الدستور، ج ١، ص ٣٨٢.

- «الوالي هو مأمور بتنفيذ جميع أوامر الدولة، كذلك هو مأمور بإجراء ما هو داخل في حدود المأذونية المعينة له من أحكام ولايته الداخلية»^(٣٤).

- «والدفتردار هو «مأمور مالية الولاية يكون مرجعاً إلى كل مصالح الولاية المالية، ومع أنه يوجد بمعينة الوالي يكون مسؤولاً في الأمور الحسابية رأساً لدى نظارة المالية»^(٣٥).

- «وأمر الولاية الحسابية تحال إلى قلم محاسبة يكون تحت إدارة الدفتردار، وتجري حركاتها في الأصول المعينة من طرف نظارة المالية الجبلية»^(٣٦).

- «وأمر تحريرات الولاية عموماً تحال إلى مأمور منصوب من طرف الدولة بعنوان مكتوبي الولاية يوجد بمعينه قلم تحريرات...»^(٣٧).

- «ينصب مأمور من طرف الدولة بانتخاب نظارة الخارجية... لينظر في جريان الأحكام المهدية والأمور الخارجية، ويكون واسطة للمخابرات فيما بين الحكومة ومأموري الأجانب»^(٣٨).

- «ويكون في الولاية مأمور للأمور النافعة ينصب من طرف الدولة العلية ويتعين بانتخاب نظارة الأمور النافعة الجبلية، ويكون مأموراً بأن يكشف مع مهندسين يوجدون بمعينه على الطرق والمعابر المتعلقة بالأبنية والمذاكرة بها وإجرائها»^(٣٩).

- «ويوجد مأمور للنظر في أمر الزراعة وتسهيل إدارة التجارة وتقدير محصولات الولاية وضبط إخراجاتها وإدخالاتها، وينصب ويتعين من طرف الدولة بانتخاب نظارة التجارة والزراعة الجبلية أيضاً»^(٤٠).

- «ويكون بمعينة الوالي مجلس إدارة واحد، ويكون مركباً من مفتش الأحكام الشرعية والدفتردار والمكتوبي ومدير الخارجية وأشخاص منتخبة من الأهالي اثنان منهم مسلمون واثنان غير مسلمين»^(٤١).

- «ومجلس الإدارة يكون مأموراً بالمذكرات الماثلة لاجراءات مواد تختص بالأمور الملكية والمالية والخارجية والنافعة والزراعة، ولا يتدخل في الأمور الحفوقية...»^(٤٢).

- «وأمر ضابطة الولاية تكون تحت إمرة والي الولاية... ويكون ضابط كبير بعنوان الأي بك بدرجة ميرالاي للقوة الضابطة عموماً، يكون تحت أمر الوالي ومأموراً بإجراءات نظمات عساكر الضابطة»^(٤٣).

هذه الهيكلية المنصوص عليها على مستوى الولاية تجد صورة لها أيضاً على مستوى السنجق، ولكن في حدود صلاحيات أضيق ومشدودة إلى مركز الولاية، بالقدر نفسه الذي ترتبط فيه مهمات وظائف أجهزة الولاية بمركز السلطة في استامبول وعبر «نظاراتها المختلفة»^(٤٤).

(٣٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٢، الملة (٦) من نظام الولايات.

(٣٥) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٣، المادة (٧).

(٣٦) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٣، المادة (٨).

(٣٧) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٣، المادة (٩).

(٣٨) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٣، المادة (١٠).

(٣٩) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٣، المادة (١١).

(٤٠) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٣، المادة (١٢).

(٤١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٣، المادة (١٣).

(٤٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٣-٣٨٤، المادة (١٤).

(٤٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٤، المادة (١٥).

(٤٤) انظر مواد تنظيم السناجق والأقضية في: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٩-٣٩٤.

وأشد ما يلفت الانتباه في نظام الولايات المواد المتعلقة بتنظيم «الأمور الحقوقية»^(٤٥)، فهذه الأمور التي شملت في نظام «الولاية القديمة» شتى أمور الاجتماع البشري، وتركزت أحكام البت فيها لدى القاضي الذي هو الحاكم الشرعي، أي السلطة العليا من حيث المبدأ^(٤٦)، توزعت مع تنظيم «الولاية الجديدة» على مؤسسات قضائية متخصصة، تمتاز فيها القضايا التي تعود إلى المحاكم النظامية عن تلك التي تعود إلى المحاكم الشرعية والمالية، وعن تلك التي تعود إلى المحاكم التجارية (مجلس التجارة)^(٤٧).

تنص المادة الثامنة عشرة: «يكون في الولايات ديوان تمييز، ووظيفة مأموريته الدعاوى الحقوقية المتعلقة بالأموال والأموال والدعاوى المنبثقة عن الجنائية».

وتنص المادة التاسعة عشرة: «ديوان التمييز يكون تحت رئاسة مفتش الحكم، ويتركب من ستة أعضاء ثلاثة مسلمين وثلاثة غير مسلمين».

وتنص المادة العشرون: «ديوان التمييز مأمور برؤية الدعاوى التي تفصل وتحسم قانوناً ونظاماً والتفتق عليها عدا عن الدعاوى المنصوصة المائدة لأهل الاسلام اللازمة رؤيتها في المحاكم الشرعية والمائدة كذلك للأهالي غير المسلمة التي ترى في إدارتهم الروحانية وعن الخصوصات المتعلقة في الأمور التجارية صرفاً التي ترى في مجالس التجارة»^(٤٨).

واضح من خلال هذه المواد الانتقاص الحاصل من صلاحيات القاضي، فصحيح أن هذا الأخير يمين من قبل السلطان مفتشاً للمحاكم الشرعية^(٤٩)، ويعتبر حكماً عضواً في مجلس إدارة الولاية، غير أن الموقع الذي حازه القاضي في النظام الشرعي والعرفي القديم يقلص هنا إلى «وظيفة إدارية» (مفتش)، ولا يبقى من صلاحيته «الشرعية» الواسعة سوى حق النظر في الأحوال الشخصية للمسلمين. وهذا الانتقاص سيصيب بالدرجة جسم العلماء الذي يشهد في مرحلة تطبيق التنظيمات انحساراً ملحوظاً عن الحياة السياسية في المجتمع^(٥٠)، وعن مواقع السلطة التي ارتبطت بدورها بموقع القاضي^(٥١)، والمراكز الدينية. كما أن مجالس التجارة ومحاكمها المعنية بإجراء الأحكام المتعلقة بالشؤون التجارية، ستشكل منافساً مؤسسياً قوياً لتنظيمات الأصناف، حيث كان يجري في إطارها أو في إطار العلاقة بين شيخ الحرفة والقاضي أمور البت في الخلافات القائمة بين أهل السوق من حرفيين وتجار^(٥٢).

(٤٥) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٤-٣٨٥.

(٤٦) انظر حول موقع القاضي ووظيفته قبل مرحلة التنظيمات، الفصل الثاني من البحث.

(٤٧) وقد صدرت قوانين خاصة بكل مجال من هذه المجالات. انظر أبواب الدستور: «قانون الأراضي»، ج ١، ص ١٤؛ «قانون التجارة البحرية»، ج ١، ص ١٩٢؛ «قانون التجارة البرية»، ج ١، ص ٢٦٦؛ «قانون الجزاء»، ج ١، ص ٣٢٣، وقوانين أخرى تتعلق بكل مجال في مجالات العمل الإداري، ج ٧.

(٤٨) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٤-٣٨٥.

(٤٩) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٤، المادة (١٦).

(٥٠) خوري، «طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق، ١٨٦٠-١٩٠٨»، ص ٤٥٧-٤٦٥.

(٥١) سبق وبحثنا هذا الموضوع في الفصل الأول من هذا الكتاب، ص ٤٣-٤٦.

(٥٢) انظر الفصل الأول من هذا الكتاب، ص ٤٧-٥٢.

لقد أدى اتساع العلاقات التجارية مع الغرب إلى خلق مشكلات ووضعيات اقتصادية معقدة، لم تألها أعراف وتقاليد الحرفيين والتجار المحليين في المدن، الذين اعتادوا على فض خلافاتهم في إطار التنظيم الاجتماعي للكل، أو لدى القاضي مباشرة في المحاكم الشرعية^(٥٣)، بينما كانت هذه الوضعيات المستجدة التي انخرط فيها التجار والوكلاء تستدعي فتاوى فقيهة، ونصوصاً قانونية تندرج في معطيات التجارة العالمية وقوانينها الدولية، وتستجيب إلى ما آلت إليه أوضاع المدن التجارية الساحلية والداخلية في علاقتها بالتجارة العالمية^(٥٤). يعلق شارح القانون التجاري العثماني «تيوفيل بيات» (الأفوكات) و مترجمه الشيخ اسكندر الدحداح، على إصدار القانون التجاري العثماني ونتائجه على أوضاع العمران والتجارة في المدن السورية خلال خمس عشرة سنة من تاريخ إصداره، بالعبارات التالية :

«... قد شعرنا بتقدم عصرنا في سبيل التمدن والتجّاح، لأن الإرادة الملوكيّة قد ضربت صفحاً عما مضى، وألغت تلك العادات والإصطلاحات القديمة، ومحت رسوم المحاكم الجارية إدارتها وأحكامها على أهواء وأغراض أعضائها، وأنها قد عرفت خير معرفة أن لمالكها المحروسة مقاماً رفيعاً بين أسم السمكوتة، وأن رعاياها مقبلة إلى التمتع بما لا يحصى من مآثر التمدن... وحسبنا دليلاً في إثبات صحة هذه الحقيقة أن نوجه نظرنا إلى ما حبر منذ عشرين أو خمس عشرة سنة أو عشر سنوات، فنرى أن الفقر الشديد قد عقبه المني والسعة والحركة، وأن التجارة والصناعة قد بلغتا من التجّاح والتقدم مقدراً لم يعرف له أثر فيما مضى، وإن مدناً كثيرة من الشطوط والداخلية التي لم يكن فيها في أوائل المدة المذكورة أكثر من اثني عشر أو ثلاثة عشر ألف نسمة من السكان، قد تكاثرت عدد أهلها حتى أناف الآن عن لويصين ألفاً»^(٥٥).

ومهما يكن من أمر هذا التوسّع التجاري الذي ساعد عليه قانون التجارة، كما يشير إلى ذلك شارحوه في بيروت، فإن سلسلة من التدابير التي قامت بها الدول الغربية لبناء الهيكلية التحتية لهذا التوسع (شق الطرقات : طريق بيروت - دمشق على سبيل المثال، تأهيل المرافئ من الاسكندرون حتى حيفا مروراً ببيروت لاحقاً، بناء السكك الحديدية...)، هي التي كانت في أساس انتعاش بعض المدن الساحلية وبعض المدن الداخلية ذات الموقع الوسيط في حركة السلع، دمشق وحلب على سبيل المثال، ولا سيما في الربع الأخير من القرن التاسع عشر

(٥٣) تشير الباحثة شيري فاتر، أن هذه الوثائق جمعت في مجلدات يحتوي كل منها على خليط من السجلات بما فيها سجلات البيع والإيجار والخصومات والقروض والدعوى وبعض صكوك حصر الإرث. انظر: شيري فاتر، «وثائق البيع الميثقة في المحاكم الشرعية بدمشق»، ورقة قُدمت إلى: المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، ج ١، ص ١٠١.

Rodinson, *Islam et capitalisme*, pp. 158 - 159

(٥٤)

(٥٥) تيوفيل بيات (الأفوكات)، شرح القانون التجاري العثماني، ترجمة الشيخ اسكندر الدحداح (مخطوط يعرود لعام ١٨٧٦)، ص ٦٠٥ ويوجد في مكتبة المؤلف صورة عنه. ويصف حاجي بيرزاه مدينة بيروت عام ١٨٨٨، العام الذي حوّلت فيه إلى عاصمة لولاية، فيقول: «قلما يوجد في الامبراطورية العثمانية الآن مدينة بعمران بيروت وكبرها. وقد عمرت بيروت خلال عشرين سنة فقط. ذلك أنني كنت منذ عشرين سنة وما شاهدت إطلاقاً هذا العمران... وقد أنشأوا الآن أبنية ومكاتب ومستشفيات ومدارس عسكرية على الطراز الفرنسي... انظر: حاجي بيرزاه، سفرنامه، ترجمة طوني الحاج (بيروت: جامعة القديس يوسف، ١٩٨٣)، ص ٣٧. (اطروحة دكتوراه غير منشورة).

إن اتساع حركة التجنير سيكون له هذه المرة أيضاً (وكما في حالة دوره في تكريس نظام الالتزام مع ازدياد الامتيازات الأجنبية) نتائج اجتماعية مهمة. فستنشأ علاقة مؤسسية بين المواقع الثلاثة: الأرض والإدارة والمال، علاقة نفعية متبادلة بين الإدارة كمصدر للسلطة وبين الأرض كمصدر للثروة، وسيكون احتواء التنظيمات ومفاعيلها في نظام مفكك للسلطة، أحد أخطر مظاهر نتائج العلاقة التي نسجت بين الإدارة من جهة، وفرصة وضع اليد على الأرض من جهة ثانية.

إن نظرة سوسيولوجية لمراكز الإدارة الجديدة التي أنشأتها التنظيمات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في المدن الرئيسية السورية الساحلية والداخلية، تتيح لنا معرفة من هم الذين تسلموا المناصب الإدارية الجديدة في مرحلة التنظيمات.

إن البيوتات الدمشقية التي يذكرها الحصني على سبيل المثال، تعطينا فكرة عما آلت إليه الزعامة الدمشقية الإدارية بعد عام ١٨٦٠، وفي سياق مرحلة تأسيس الوظيفة في الإدارة العثمانية.

إن الأسماء التي تتردد في مجلس الإدارة والوظائف الإدارية في لواء دمشق هي آل العجلاني^(٥٧)، وقد حافظت على استمرارية سلطتها القديمة المبنية سابقاً على الرتبة العلمية (منصب النقابة) من خلال الوظيفة الإدارية الجديدة^(٥٨)، وعائلة العمري، وقد تسلم أفراد منها عضوية المجلس البلدي وعضوية المجلس الإداري للواء الولاية^(٥٩)، وآل الجيلاني، التي يبرز

(٥٦) انظر توسعاً لهذه المسألة في: وجيه كوفراتي، بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين: قراة في الوثائق (بيروت: معهد الأتماء العربي، ١٩٨٠)، ص ١٠١ - ١٥٠. انظر أيضاً: علي الحسني، تاريخ سوريا الاقتصادي: الاقتصاد روح الحرية والاستقلال (دمشق: مطبعة بدائع الفنون، ١٩٢٣)، ص ١٤٧ - ٢٥٠، و

Richard Lodols Thoumin, *Histoire de la Syrie* (Lille: Desclée, 1929), pp. 301 - 302.

(٥٧) يبرز من آل العجلاني بعد عام ١٨٦٠ مثلاً السيد محمد الذي تولى رئاسة البلدية في دمشق، وصار نائباً عنها في مجلس الأمة في دار الخلافة، وكان قبلها عضواً في مجلس إدارة الولاية. انظر: محمد أديب آل تقي الدين الحصني، مستغبات التواريخ لدمشق، تحقيق وتقديم كمال الصليبي (بيروت: دار الأفاق الجديدة، ١٩٧٩)، ص ٨١٠، ومحمد جميل الشطي، تراجم اعيان دمشق في نصف القرن الرابع عشر الهجري، ١٣٠١ - ١٣٥٠ هـ (دمشق: دار الألفظة العربية، ١٩٤٨)، ص ٥٥.

(٥٨) الحصني، المصدر نفسه، ص ٨١٠.

(٥٩) ويذكر الحصني أن واحداً منهم واسمه فريد أفندي تسلم منصب متصرف لواء حوران. ويضيف ويؤكد ادركنا أيضاً ابن عمه عبد اللطيف أفندي ابن السيد سعيد العمري، تقلد وظائف كثيرة مثل ابن عمه المذكور، منها عضوية المجلس البلدي ثم محكمة البداية والاستئناف. كان عضواً بها ثم تقلد عضوية مجلس إدارة الولاية الكبير. وكان رفيقاً فيه وقد رحل إلى الأستانة لأجل تولية الأوقاف في يافا. وقد ترك ذرية نخبية وهم رفيق أفندي ونسيب أفندي وشريف بك من أعضاء مجلس إدارة لواء دمشق وسعيد أفندي وجميعهم مثال الوجهاء ورووا المعجد كابراً عن كابر... انظر: المصدر نفسه، ص ٨٢٣، والشطي، المصدر نفسه، ص ١٠٨.

منها سعيد أنندي الذي تقلد رئاسة بلدية دمشق، وعضوية مجلس إدارتها الكبير^(٦١)، وعائلة الكزبري، التي تسلم منها أفراد وظائف أمنية وعسكرية وبلدية^(٦٢)، وعائلة الأيوبي^(٦٣)، وعائلة العظم^(٦٤)، والعظمة^(٦٥)، وآل اليوسف^(٦٦)، وآل العابد^(٦٧) والقوتلي^(٦٨)، وبنو المزالق^(٦٩)، والمهاني^(٧٠)، والمورة لي^(٧١)، وبنو العسلي^(٧٢) وبنو الأدلبي^(٧٣)، وبنو مردم بك^(٧٤)، وبوظو^(٧٥)، وشملين^(٧٦). وفي المدن السورية الأخرى، برزت عائلات عديدة تقلدت

(٦٠) توفي عام ١٣١٦ هـ (١٨٩٨ م) وقد تقلد آخرون من هذه العائلة مناصب في العلية. الحصني، المصدر نفسه، ص ٨٢٦.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٨٣٠.

(٦٢) يذكر الحصني في ترجمته لهذه العائلة: «وقد أدرنا من مشاهير رجال هذا البيت محمد علي أنندي بن عطا الله أنندي بن سعيد أنندي، كان أحد أعيان دمشق، خطيبه العالي واحترمه الحكام والأمراء. تقلد عضوية الاستئناف في المحاكم العلية ثم عضوية مجلس إدارة الولاية الكبير وأحسن إليه الدولة العثمانية رتبة البلاد الخمس مع الوسام المجيدي الثاني، مات سنة ١٣٢٣، وقد احب نجله عطا الله بك من خيرة رجال الحكومة الملكية. تقلد وظائف عالية في زمن الأتراك ثم تولى وزارة الداخلية والعلية بدمشق بعد الاحتلال، وهو شريف أيضاً من جهة والدته من بني الحصني». المصدر نفسه، ٨٣٣، انظر أيضاً أسماء أخرى، ص ٨٣٤-٨٣٥.

(٦٣) تولى منهم في مرحلة التنظيمات: رئاسة البلدية، نظارة النفوس، عضوية مجلس الإدارة، مديرية الأشغال العامة... المصدر نفسه، ص ٨٤٧-٨٤٨، والشطي، تراجم أعيان دمشق في نصف القرن الرابع عشر الهجري، ١٣٠١-١٣٥٠ هـ، ص ٢٩.

(٦٤) المصدر نفسه، المصدر نفسه، ص ٨٤٩.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٨٥١، والشطي، المصدر نفسه، ص ٥٩-٦٠.

(٦٦) ويذكر الحصني في ترجمته لبعض أفراد هذه العائلة ومنهم مصطفى باشا: «تقلد وظائف كبيرة أولها القاتنمقية، ثم المتصرفية ثم ولاية الموصل، وهو من ذوي الأخلاق الحميدة. وأما الوزير أحمد عزت الشهير المجلد لمجد هذه الأسرة، مات في مصر ونقل إلى دمشق سنة ١٣٤٣، إذ لم يكن له في زمن إقباله من الأعمال المبرورة تجاه الأمة سوى سعيه الحثيث لمد الخط الحديدي الحجازي، وإيصال السلك البرقي من الشام إلى الحرمين الشريفين، لكفاه ذلك فخراً وذخيراً بعد أن كان ذلك من المستحيلات. وقد ترك ثروة للريثة تبلغ المليون من الذهب، وتبرع بخمسة آلاف ليرا لبناء مدرسة أهلية بدمشق، وقد انجب ولدين نجيبين هما محمد علي بك الذي كان في زمن الدولة العثمانية سفيراً لها في أميركا أيام إقبال أبيه، ثم بعدها كان المثير العام لمالية الاتحاد السوري». المصدر نفسه، ص ٨٥٣-٨٥٤. انظر أيضاً: الشطي، المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٦٧) الحصني، المصدر نفسه، ص ٨٦١، والشطي، المصدر نفسه، ص ١٠٥-١٠٦.

(٦٨) المصدر نفسه، المصدر نفسه، ص ٨٦٣.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٨٦٤. ويذكر الحصني أحد زعمائهم (صالح أغا) الذي كان مثال الزعامة والشهامة ذو كلمة نافذة عند الحاكم والأمراء... تقلد عضوية المجلس الكبير.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٨٧٠.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٨٨٣.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٨٨٤. ويعلق الحصني على ترجمة أعيانهم: «وقد نفع من رجال هذا البيت جماعة كثيرون من موظفي الأوقاف والعلية وغيرهما من دوائر الحكومة»، ص ٨٨٥.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٨٩١.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٨٩٧.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٨٩٩، والشطي، تراجم أعيان دمشق في نصف القرن الرابع عشر الهجري،

١٣٠١-١٣٥٠ هـ، ص ٨٨-٨٩.

الوظائف الجديدة العثمانية كالكيلائي والبارودي والشيشكلي والحدوداني^(٧٦) والأناسي والزهرائي في حمص^(٧٧)، وآل الرفاعي وهنانو والكوراني والكيالي في حلب^(٧٨).

هذه الأسماء التي نجدها تتردد مع غيرها في مناصب الإدارة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين^(٧٩)، نجدها أيضاً في مواقع الأسر المالكة للثروات العقارية في سوريا، لدرجة أنه يمكن أن نلاحظ خط علاقة متبادلة بين السلطة الإدارية الجديدة في هيكلية التنظيمات، وبين تملك الأراضي على قاعدة قانون الأراضي الذي أعلن عام ١٨٥٨، واستصدرت نظاماته وقامت أجهزته لاحقاً وفق نظام الطابو عام ١٨٧٢^(٨٠).

إن المسألة المركزية التي يدور عليها نظام الأراضي المستحدث، هي في حصر مسؤولية الأرض في يد المتصرفين بها كأفراد لا كمثلاثات أو جماعات قبلية أو قروية، وبالتالي، حصر وتحديد مسؤولية الجباية الضرائبية بصورة فردية. وقد ساد الاعتقاد في استامبول، بأن مثل هذا الإصلاح الزراعي من شأنه أن يوسع قاعدة المشاركة الفلاحية الفردية في التصرف بالأرض الأميرية واستثمارها، وتثبيت هذا التصرف بموجب «سندات طابو» لقد نصّت المادة الثامنة من قانون الأراضي عام ١٨٥٨، على أن «كامل أراضي القرية أو القصبة لا يمكن أن نحال وتتفوض إلى هيئة مجموع أهلها قسماً واحداً، ولا إلى شخص واحد أو اثنين وثلاثة يتخبون منهم، بل تحال الأراضي لكل شخص من الأهالي على حدة، وتعطي سندات الطابو لأيديهم يبين كيفية تصرفهم»^(٨١).

أما بشأن فراغ الأرض أي تسجيلها في سجلات الطابو على اسم شخص معين، فإن المادة الثالثة من نظام الطابو تنص على أنه: «إذا أراد أحد أن يتفرغ عن أراضيه لآخر، فينبغي أن يأخذ علماً وخبراً مختصراً بإختام إمام ومختاري حارته أو قريته، مبيناً أن المتفرغ يتصرف حقيقة بتلك الأراضي مع صحة مقدار المبلغ الذي تفرغ به، ويأيد القضاء والقرية الداخلة بها وحدودها وتخومها ومقدار دونماتها، ثم يحضر المتفرغ مع المفترغ له أو وكلاهما الشريعون إلى مجلس المدينة، وعند ذلك يؤخذ منهما العلم والخبر الذي أحضره ويحفظ، وبعد أن يؤخذ ويستوفي خرج الفراغ تؤخذ تقاريرهما بحضور مدير البلدة إذا كانا في رأس القضاء، أما إذا كانا في رأس اللواء أو مركز الولاية فيحضر مأموري المال الموجودين هناك، وبعد ذلك تجري معاملة قيده، ثم إذا كان ذلك في رأس القضاء يرسل بمضبطة مع الخرج المذكور إلى رأس اللواء الملحق به... وإذا كان المتفرغ ليس له سند قديم يلزم أن تبين كيفية تصرفه في المضابط التي تنظم على المتوال السابق»^(٨٢).

وكان هذا التنظيم القانوني الذي يعطي الإدارة صلاحية الجانب الاجرائي في عملية تسجيل الأرض للمتصرف بها، كان قد جاء في سياق الاستمرار بصيغة الالتزام والمالكات

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٩٢٤-٩٢٥.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٩٢٦-٩٢٧.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٩٢١-٩٢٢.

(٧٩) انظر: «الناظمة ولاية سورية»، حيث نجد فصلاً عن أسماء السلاطين والولاة وأسماء الموظفين في المعارف والناظمة والتجارة والزراعة وتحرير الأملاك والأوقاف والمليدية والبريد.

(٨٠) «المستور»، ج ١، «قانون الأراضي»، ١٨٥٨، ص ١٤-٤٤، ونظام الطابو، ١٨٧٢، ص ٤٤-٦٤.

(٨١) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٦-١٧.

(٨٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٤.

للأراضي الأميرية، وهذا السياق يتسم بالتغلب الذي كانت قد نهت إليه المادة الحادية والعشرون والثانية والعشرون من قانون الأراضي، وذلك عندما أشارتا إلى إمكانية استرداد الأراضي المضبوطة والمزروعة قسولاً وتغلباً^(٨٣).

لكن التنبّه إلى هذا الأمر على مستوى النص شيء، ومسار التطبيق الذي سلطت فيه هذه النصوص شيء آخر. ولعل مفتاح فهم هذه المفارقة بين النظرية والتطبيق بين نيات المشرعين العثمانيين في استمابول، وبين الممارسة العملية على الأرض، نجده في متابعة أشكال التحول في نظام السلطة من موقع ملتزمي الضرائب ومسؤولية جبايتها، إلى موقع الموظفين الإداريين المنوط بهم تطبيق أنظمة السلطة ومن بينها تسجيل الأرض وحصر الاستثمارات الزراعية الفردية فيها.

إن سلوكاً سياسياً واحداً يقوم على الاستتاع والحماية والخدمات التي تجري في إطار الحي والعائلة وسيطرة المدينة على القرية، استمر في الحياة المدنية في سوريا. وهذا السلوك نفسه الذي ساد في مرحلة ما قبل التنظيمات اخترق الإدارة الجديدة في مرحلة ما بعد التنظيمات، ومرحلة ما بعد صدور قانون الولايات (عام ١٨٦٤). بل أكثر من ذلك، إن منصب الإدارة أصبح الموقع الأساسي الذي يؤمن الواجهة السياسية من جهة، ولكن أيضاً وبشكل متوازٍ يحقق تثبيت التملك وتوسيعه، وتحصيل المنافع وممارسة سياسة الاستتاع والحماية تجاه سكان الحي وقلاحي القرية^(٨٤). لذلك كانت العائلات الكبرى في المدن الرئيسية (في مراكز الولايات والألوية)، تحرص حرصاً شديداً على انتشار أبنائها في مختلف المجالس والإدارات الحكومية، وحتى على إيجاد حقوق وراثية غير رسمية في بعض المناصب، ولو اقتضى الأمر استخدام الرشوة والمال^(٨٥).

ويمكن أن نلاحظ أن تسجيل الأراضي كملكيات خاصة واستثمارات فردية، كان يمر عبر عملية إدارية تحكمت في سيرها العائلات القوية ابتداء من شهادة المختار في القرية، وإلى مرحلة فراغها لدى مأموري الطابو. ولقد استطاع المتنفذون وأهل الواجهة أن يتحكموا في هذه العملية الإدارية من خلال جملة أوضاع تاريخية منها: تخوف الفلاحين من أن يكون مسح الأراضي مدعاة لمزيد من الضرائب، وقوعهم في الديون المستمرة والمتراكمة للملتزمين، حاجتهم الدائمة للحماية من هجمات البدو التي كانت تؤمنها بعض العائلات العسكرية (الأغاوات)، حاجتهم لوساطة الإتصال بالإدارة القائمة في المدينة^(٨٦)، وأن تقديرات لتوزع

(٨٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٨.

(٨٤) انظر وصفاً غنياً لملاحة إيمان المدن بالإدارة في: محمد رفيع التميمي ومحمد بهجت، ولاية بيروت (بيروت: مطبعة الأقبال، ١٩١٦)، ج ١، القسم الجنوبي، ص ٩٩-١٠٠ و ١٠٩-١١٠.

(٨٥) خوري، «طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق، ١٨٦٠-١٩٠٨»، ص ٤٧٦-٤٧٧، ويوسف

الحكيم، سورية والمهد للمشامي (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦)، ص ٩٠-٩١. Jacques Weulersse, *Payans de Syrie et du Proche - Orient* (Paris: Gallimard, 1946), p. (٨٦)

= 95, et A. Latron, *La Vie rurale en Syrie et au Liban: Mémoires de L'Institut français de Damas*

الملكية في سنوات ما قبل الحرب الأولى تشير إلى حصول تركز واضح في عملية تسجيل الأراضي في سوريا. هذه التقديرات تشير إلى التوزيع التالي: ملكية كبيرة ٦٠ بالمائة، ملكية متوسطة ١٥ بالمائة، ملكية صغيرة ٢٥ بالمائة^(٨٧).

ويشير محمد كرد علي أيضاً إلى واقع هذا التوزيع في التصرف بالأرض في سنوات ما قبل الحرب الأولى فيقول: «يتصرف الشاميون اليوم بالأرض على نسبة غير عادلة، ومعنى هذا أن أرباب الوجاعة والثروة على قلتهم يتصرفون بمساحات واسعة جداً في كثير من المناطق، بينما الفلاح يعمل في الأرض دون أن يكون له في تملكها نصيب، ففي أطراف حمص مثلاً ١٢٤ قرية منها ثمانون في المائة لأرباب الوجاعة من عيال لا تتجاوز عدد الأصابع، والباقي وهو عشرون في المائة يتصرف به الفلاحون ورجال الطبقة المتوسطة من الشعب، وفي أرجاء حمص ١٧٦ قرية منها ثمانون في المائة للوجهاء دون غيرهم، وعشرون في المائة مشاع بين هؤلاء الوجهاء والفلاحين، إلا بضع قرى لم تمتد إليها أيدي المتغلبن فلبثت للفلاحين وحدهم»^(٨٨)، كما أن الملاحظة نفسها ترد في الحديث عن وجهاء دمشق، فما من بيت من بيوت دمشق الكبيرة إلا ويملك مساحات واسعة في الغوطة^(٨٩)، ويشير «A - Latron» إلى هذه الظاهرة نفسها، ويتحدث عن توسع «ملكيات» الأعيان على حساب تصرف الفلاحين بالأرض في السهول المحيطة بالمدن، في بيروت ودمشق وحمص وحمص، ويذكر أمثلة من عائلات حمص هي الكيلاني والبرازي والبارودي^(٩٠).

إن هذا الترابط بين الأرض والإدارة والسلطة كان له تأثير حاسم في أشكال العمل السياسي، الذي انخرطت به العائلات المدنية القوية في بلاد الشام. إذ يصبح الموقع الإداري، ومهما كانت تراتبيته في سلم الإدارة، مصدراً لنفع لزيادة ثروة أو تأكيد سلطة، وبالتالي، محور صراع سياسي بين العائلات المتنافسة، ويقدم صاحباً كتاب ولاية بيروت في مطلع القرن العشرين، ملاحظات وصفية دقيقة لـ «الممارسة السياسية» التي ميزت سلوك العائلات المدنية المتفصلة (الأعيان) تجاه الإدارة الجديدة، وانطلاقاً من وصف عيني لسلوك ما يسميه الكاتبان «الخواص» في نابلس، يعممان رأيهما في شأن الإدارة في بقية مدن سوريا. إذ يلاحظان في مطلع القرن العشرين: «إن أفراد هذه الزمرة متمسكون بأعقاب وظائف صغيرة في الحكومة لا تزيد رواتبها على بضع مئات من الفروش، مع أن ثروة أحدهم تزيد على ألوف الليرات، فيندسون في أفلام الحكومة ويلاذمونهم من الصباح إلى المساء. والسبب في ذلك أن منافع كثيرة تتحقق من خلال هذا الموقع فالرجل منهم [كما يقرآن] ينجز أولاً أشغاله الشخصية التي تقع له بأسهل طريقة وأحسن وجه، ثم إنه يكون محلاً لمراجعة أصحاب الحاجات أكثر من مراجعتهم للأمورين الأغراب بسبب أنه وجه معروف في البلدة، وتراه يقبل الهدايا من جهة، ولا يتحاشى من جهة أخرى عن استعمال كافة ما يمكن إجراؤه من الوسائل بواسطة نفوذ وظفته لسلب جميع

(Beyrouth: [L'Institut], 1936), p. 130.

Louis Cardon, *Le Régime de la propriété foncière en Syrie et au Liban*, Préface de m. (٨٧) Edmond Philppar (Paris: Librairie du Recueil Sirey, 1932), p. 105.

(٨٨) محمد كرد علي، خطط الشام، ٦ ج (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩ - ١٩٧٢)، ج ٤، ص ١٩٤ - ١٩٥.

(٨٩) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٩٥.

Latron, *La Vie rurale en Syrie et au Liban: Mémoires de l'Institut français de Damas*, p. (٩٠) 213.

ما بيد القروي وما يملكه. وهم من جهة ثالثة يحلون مشاكل انحصارهم الأقرب فالأقرب بصورة مستعجلة وعلى أحسن طريقة^(٩١).

وأما بالنسبة إلى المأمور الغريب^(٩٢)، أي الموظف القادم من مدينة أخرى أو ولاية أخرى، فإن العائلات الكبرى في المدينة تتنافس في استمالاته حتى تستطيع أن تشكل حجاباً بينه وبين «العامّة»، وبالتالي، مرجعاً وسيطاً للفلاحين. ويصف صاحباً ولاية بيروت هذا الواقع الذي آلت إليه الإدارة الجديدة في مطلع القرن العشرين: «ولا يحق للفلاحين ولطبقة العوام مراجعة الحكومة أو المداخلة مع مأموري الحكومة مباشرة، فهم مجبورون على الرجوع إلى الأغا أو الأفتي الذي يتسبون إليه، فإن ذلك الأغا أو الأفتي أو البك هو وكيل الفلاح وحليمه واسطته والقوة الاجرائية أيضاً»^(٩٣).

وهذه المرجعية في الخدمات كانت تنجسد في تحالفات عائلية محصورة في عدد من العائلات التي يطلق عليها مؤلفا ولاية بيروت «شركات انحصارية»، إذ يشير إلى أن «الخواص» قد شكلوا «شركات انحصارية مؤلفة من عدة أسر للاستغلة والربح بهذه الطريقة» ويضيفان: «ويقلب أن يرأس هذه الشركة الانحصارية الملمور الوطني الأكثر نفوذاً، فتعمل هذه الشركة لستر كافة مماثل هذا الملمور وإخفاء نقائصه وإظهاره والنهوض به في نظر الأهلين، وتعمل الأسر التي تبقى خارجة عن هذه الشركات إلى الدخول فيها وتسعى وراء ذلك، فإن لم تنجح في سماعها، تتدفع حينئذ بما عندها من سلاح العقل والمنطق والحق وجميع ما يمكن الاستعانة به من المقننات، وتأخذ بالصراخ والشكاية من ارتكاب هذا المأمور، وتشر قبائحه وتشهرها، ولقد كانت هذه المشاحنات على النفوذ تؤدي أحياناً إلى مصاصات دموية»^(٩٤).

إن هذا الوصف لما يمكن أن نسميه «عملاً سياسياً» في المدينة السورية^(٩٥) التي خضعت لتنظيمات الدولة العثمانية، يفسر إلى حد كبير أشكال التحول في السلطة من نظام أعيان يندرجون في سلطة الالتزام والموقع الديني (الرسمي)، إلى نظام «بيروقراطية» وجهاء يندرجون في سلطة الإدارة وما تدره هذه الأخيرة من منافع. صحيح أن هؤلاء الوجهاء اتسعت شرعيتهم الاجتماعية فشملت إلى جانب عائلات «العلماء» والأعيان القدامى عائلات جديدة، صعدت عن طريق سلطة الإدارة وتسجيل الأراضي. بيد أن هذا الاتساع الاجتماعي لم يكن يعني اتساعاً في المشاركة السياسية وتعديلاً لطبيعتها، بقدر ما كان يعني تجديداً للعلاقات السياسية القديمة، ولكن بصيغ متمحورة حول الإدارة التي يتحكم بها الوالي محلياً^(٩٦).

(٩١) التميمي وبهجت، ولاية بيروت، ج ١، ص ١٠٩-١١٠.

(٩٢) على حد تعبير صاحبي كتاب: ولاية بيروت.

(٩٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ١١٠.

(٩٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ١١٠-١١١.

(٩٥) انظر وصفاً مثالاً للسلوك السياسي لمائلات دمشق، في: خوري، «طبيعة السلطة السياسية وتوزيعها

في دمشق»، ١٨٦٠-١٩٠٨، ص ٤٧٧-٤٨٣.

(٩٦) يروي محمد كرد علي في مذكراته بعض القصص عن تهافت بعض أعيان دمشق على الوالي نقلاً عن شيخه الجزائري فيقول: «وشبخنا هذا كان مرة في زيارة والي سورية ناظم باشا، وقد ورد عليه الأعيان يحجزونه، فمنهم من كان يقبل يده، ومنهم من يلثم خيله وركبته، وكلهم متماوتون في حضرة، متهاكون على الغلوفي تمجيداً. ٤٠. محمد كرد علي، المذكرات، ج ٣ (دمشق: مطبعة التراث، ١٩٤٨-١٩٤٩)، ج ١، ص ٣٩٣-٣٩٤.

لقد حدث أن التلف الأعيان على قانون الأرض من خلال النفوذ الإداري . وكان هذا الالتفاف يحتاج إلى استمرار النفوذ العائلي ، بما يحمله هذا الأخير من قوة تحالفات ومدى اتباع في الحي والقرية ، ولكنه كان يحتاج أيضاً إلى وحدة الملكية العائلية وعدم تجزئتها ، وهو أمر كان يتناقض مع قانون الأراضي الذي دعا إلى التسجيل الفردي للأرض . فكيف استطاع الذين قاموا بهذا الالتفاف على الإدارة والتمكّن من السيطرة عليها ، أن يتجنبوا الطابع الفردي للاستثمارات الزراعية التي يدعو إليها قانون الأرض؟ وبعبارة أخرى كيف استطاعت عائلات «الأعيان» أن تتجنب تجزؤ «أراضيها» عبر سندات الطابو الفردية والميراث الفردي؟

إن الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، شهد في مدن سوريا الكبرى حركة تحويل لأراضي الميري المسجلة بأسماء زعماء العائلات إلى «وقف ذري» أو وقف أهلي ، وهي «حيلة فقهية» لجأ إليها المتغلبون للاستحواذ على وقف الأرض التي تعود رقبته للدولة من جهة ، ولتجنب تفتيت «حق المتصرف» بالأرض ، إلى حقوق جزئية للوارثين من جهة أخرى ، وهذه الوجهة سمحت بالتفاف العائلة حول مصلحة مشتركة ، ولكنها فسحت المجال لسوء استخدام الوقف «الذري» على حساب «الوقف الخيري» ، مما دفع محمد كرد علي إلى أن يكتب في مطلع القرن العشرين عن «مصائب الأوقاف» فيقول : «إن غلو الواقفين بالنهايات على الوقف ، واتخاذ الظلمة المتجربين بالدين الوقف ذريعة لصيانة أموالهم المخصصة من المصادرة . . . وتساهل مفتقة السوء ابتداءً حيل الأوقاف لاسم جويهم وإشباع بطونهم النهم . . كل ذلك كان من أعظم البواش على إضاعة الأوقاف الإسلامية في الشام»^(٩٧) .

هذا ، وإذا كان هذا «الالتفاف الفقهية» قد ضمن استمرارية النفوذ العائلي على قاعدة تجنب تفتيت استثمارات الأراضي الأميرية ، فإن أسلوب الجباية الضرائبية وتخمين هذه الضرائب ، بقيا رغم التنظيمات مدعاة للتلاعب وممارسة أنماط من السلطة الجائرة التي تستحضر سلطة الالتزام هذه المرة على صعيد علاقة الإدارة بالفلاحين عبر تخمين ضريبة العشر^(٩٨) ، وعبر تلزيم جبايتها بصورة مباشرة لأفراد بالمزايدة بإشراف المجالس الإدارية^(٩٩) .

ويحدثنا يوسف الحكيم في مذكراته : سورية ، والمعهد العثماني عن نتائج هذه السياسة الإدارية في مطلع القرن العشرين ، فيورد خبر الحادثة التالية : «كان استيفاء عشر الحاصلات الزراعية في ذلك العهد قائماً على أساس وضع عشر كل قرية بالمزاودة العلنية في موعد الحصاد ، فإذا لم يقدم راغب فيه بسبب الجذب وغيره ، التزمه أهل القرية بالبدل المخمن في السنة السابقة على وجه التكمّل والتضامن ، وذات يوم

(٩٧) كرد علي ، خطط الشام ، ج ٥ ، ص ١١١ .

(٩٨) عن القانون العثماني نوعين من الضرائب على الأرض الأميرية : ضريبة ٤ في الألف من ثمن الأرض وضريبة ١٠ بالمائة من محاصيل الأرض غير الصافية . . . ويمتلك محمد كرد علي على ضريبة العشر : «والمعشرين المصائب المزمّنة في هذا القطر ، لأنه يصعب جداً تخمين الغلات على وجه الضبط لأخذ هذا المقدار منها ، فقد حاربت حكومات الشام في طريقة استيفاء العشر أو ثمنه ولا تزال حائرة لأنها إذا خشعت الغلات تخميناً ، فقد يفضل المختمون أن يتمدّدوا الخطأ أحياناً ، فيظلّ الفلاح إذا جله التخمين زائداً عن الحقيقة» . المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ١٩٣-١٩٤ .

(٩٩) للمستور ، ج ٢ ، ص ٣٦٠-٣٧٠ .

تقدم إلى بعض القرويين بعريضة تتضمن إلى ذوبهم ومدهم ثلاثون ملقون في السجن منذ أيام لإكرامهم على التزام عشر القرية ببدلها السابق، مع أن الموسم السابق كان نصيباً، التزم عشرة أصحاب الثروة والتوخذ من ملاك القرى الاقطاعيين فجئوا من التزامهم أرباحاً طائلة، فلا يجوز في سنة الجذب والنفط أن يتحمل فقراء الفلاحين الغرم بعد أن فاز الأثنياء وحدهم بالغنم». ويذكر الحكيم بأن التوقيف كان قد تمّ بأمر من المتصرف ويلعاز من محاسب اللواء، وذلك بحجة «الحرص على أموال الدولة»^(١٠٠).

غير أن ما كان يجري من سياسات مالية تجاه «قرى الفلاحين» على حد تعبير محمد كردعلي، لم يكن ليطبق على «قرى الوجهاء»، فهذه الأخيرة كانت بمنأى عن عمليات «المزاودة» بفعل رعاية مجالس الإدارة لها^(١٠١)، فلقد حلت سلطة الإدارة محل سلطة المتسلم أو الملتزم، ولم يغير شيء يذكر بالنسبة إلى الوضع المالي للدولة والمجتمع الريفي^(١٠٢).

ثالثاً: التعددية في السلطات الإدارية والأهلية

ولا يفوتنا في سياق معالجة موضوع التنظيمات وتأثيرها على نظام السلطة وأشكال ممارستها، أن نذكر مؤسسة حديثة اقتبسها أهل التنظيمات العثمانية عن النموذج الأوروبي^(١٠٣)، هي مؤسسة البلدية (Municipalité)، والتي أول ما طبقت أنظمتها في استامبول، وما لبثت أن عمت على مراكز الولايات والألوية والأقضية والنواحي في منطقة المشرق العربي، بين عامي ١٨٦٤ و ١٨٧٧^(١٠٤).

إن أول ما يلفت الانتباه في موضوع صلاحيات المجلس البلدي ورؤسائه المنصوص عليها في نظام البلديات، إنها تتناول عدداً من الصلاحيات التي كانت تنوزع بين النقيب والمحاسب وشيخ الحرفة، مضافاً إليها شؤون عمران المدينة وتنظيمه^(١٠٥). وكان مصير هذه المؤسسة كشأن مصير بقية قطاعات الإدارة. إذ لم تلبث أن أصبحت مطية لأعيان المدينة واسطة علاقة

(١٠٠) الحكيم، سورية والعهد العثماني، ص ٢٥٨-٢٥٩.

(١٠١) كردعلي، خطط الشام، ج ٤، ص ١٩٤-١٩٥.

(١٠٢) يملأ محمد كردعلي على هذا الأمر بقوله إنه كان من نتائج هذه السياسة الادارية «ضرر مزدوج على

الفلاح وبيت المال معاً». المصدر نفسه، ص ١٩٥.

(١٠٣) Bernard Lewis, «Baladiyya» in: *Encyclopédie de l'Islam, nouvelle édition* (Leiden: Brill, 1960 - 1985), vol. 1, p. 1002.

R.L. Hill, dans: *Ibid.*, vol. 1, p. 1005.

(١٠٤)

انظر أيضاً نصوص التنظيمات التي صدرت تبعاً بشأن تنظيم البلديات في: الدستور، ج ٢، ص ٣٩-٤٨٠.

(١٠٥) أنظر تعليمات بحق عموم وظائف مجلس الدائرة البلدية، إضافة إلى تنظيم الشوارع والأحياء والعمل على نظافتها وإعطاء رخص البناء بناءً على تخطيط مسبق، أعطي مجلس البلدية صلاحية الاشراف على الأسواق والمتاجر ومراقبة سير العمل فيها. ينص البند الثامن من هذه التعليمات: ويحصل التحقيق دائماً على وزونات الخبازين والخضرجية وباقي أمثالهم من الأصناف، وعلى موازينهم وقياسيهم وباقي أوزانهم، وعلى كيفية ما يبيعونه من الأرزاق والأشياء والنظر أحياناً في أشياء باقي الأصناف مثل الأذرع والكبول أيضاً لكي، إذا وجد ما هو ناقص الوزن والعيار أو شيء متلوث أو متعفن في الأشياء التي يبيعونها، تجري المعاملة المقتضية لذلك قانوناً ويؤخذ الجزاء التقاضي من المتجاسرين على هذا العمل». الدستور، ص ٤٣٧.

بالإدارة الممثلة بالوالي أو المتصرف أو القائمقام أو مدير الناحية، ومصدر منفعة وتنفيذ للاتباع والنايبيين^(١٠٦). الأمر الذي جعلها حلقة في شبكة الاستيعاب والتحالف في الصراعات العائلية القائمة داخل المدينة أو البلدة، وهذا المنحى الذي اتخذته البلدية كوسيلة لتمكين النفوذ السياسي العائلي في سياق تفكك وضعف المؤسسات «البلدية» القديمة (الحسبة، النقابة مشيخة الحرف)، لفت نظر المراقبين في مطلع القرن العشرين فكتب صاحباً ولاية بيروت للذئان خصصاً في كتابهما وصفاً للبلديات وموازنتها وأعمالها: «إننا نحن الشرقيين، لا نزال يمينين عن فهم المعنى الحقيقي لكلمة بلدية. إن المعنى الذي نفهمه من كلمة بلدية، هي أنها دائرة رسمية جعلت رياستها لتقوية وتحكيم مراكز الأعيان أصحاب النفوذ أو لإملاء جيوب البكوات الفقراء، لم نر في محل من المحلات دليلاً أو إمارة تثبت لنا المفهوم الحقيقي أو الرسمي لكلمة بلدية، فربس البلدية والموظفون معه يتعرفون لأنفسهم بأنهم موظفون يقومون بإتخاذ أوامر مدير الناحية أو القائمقام أو المتصرف حرقياً بلا اعتراض ولا توقف... ولم نقدر أن نشاهد في كافة المحلات التي طقنا بها تقريباً المعنى المقصود في البلاد الغربية من كلمة بلدية»^(١٠٧).

تلك هي بعض الأمثلة التي تشير إلى نمط من علاقة الاحتواء بين مجتمع يمر بحالة من التأزم في مؤسسته التقليدية التاريخية، تحت ضغط من حاجات أوروبا التوسعية ومن حاجات السلطة لمركزية إدارتها وتحديثها من جهة، وبين بنى إدارية ومؤسسية جديدة اقتبست عن الدساتير الغربية وأنظمتها من جهة ثانية. إنها تشير إلى احتواء المجتمع لهذه المؤسسات في مضامين سلطة من شأنها أن تنفذ سلطة الأعيان المهددة، وتوجهها في أفتية جديدة هي أفتية الإدارة. وإذا كان الأمر كذلك على مستوى الأعيان والوجهاء، فكيف سارت مجريات التنظيم على صعيد السلوك الشعبي في المدينة؟

لقد نصّت الأنظمة الجديدة على تكوين «ضابطة» تسهر على الأمن الداخلي وتنفذ قرارات الوالي أو المتصرف^(١٠٨)، فهل استطاع هذا الجهاز الأمني الجديد أن يقوم بوظيفته الأمنية - الاجتماعية في ظل العلاقات الاجتماعية الأهلية السائدة في الأحياء المدنية والأرياف؟ إن مراقباً دقيقاً من عائلة حرفية يصف الإدارة الحكومية الجديدة في مطلع القرن

(١٠٦) يورد صاحباً كتاب ولاية بيروت، ارتقاماً عن ميزانيات بلديات ولاية بيروت، تعود إلى سنوات ما قبل الحرب الأولى، ويمكن أن نستنتج من خلالها أن «الثلاثين تقريباً من الأموال التي تجبى تصرف على الرواتب للمأمورين وللجسرة المنسوين للأميان وعلى الزينة والمهرجانات... انظر: التميمي وبهجت، ولاية بيروت، ج ١، ص ٩٤-٩٥ و ٩٥ و ١٥٩.

(١٠٧) المصدر نفسه، ج ١، ص ٩٣. وتجدد الإشارة إلى وضع البلديات من ناحية ازدهارها أو تدهورها كان يعود إلى طبيعة الوالي، فكانت البلديات تزدهر في عهد وال مجيد للتبذيرات، وكانت تتدهور في عهد من هو معارض لها، ومثل ازدهارها يقدمه وحده عهد محدث باشا في بغداد (١٨٦٩ - ١٨٧٢)، وفي دمشق (١٨٧٨ - ١٨٨٠) حيث شهدت المدينتان في هذا العهد تجربة ناجحة في التنظيم البلدي - ولو كانت قصيرة - لقد شهدت نمواً عمرانياً وتنظيماً مخططاً للشوارع وبناء أسواق مسقوفة وإشادة مباني عامة. ومن ناحية أخرى، استطاعت المؤسسات البلدية أن تلعب دوراً ما اثر انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، إذ ملأ التنظيم البلدي العثماني الفراغ الذي تركته الحكومة العثمانية في الولايات العربية، فلعبت مجالس البلديات في المدن الرئيسية دوراً حكومياً. انظر: R.L.Hill, dans: *Encyclopédie de l'Islam*, vol. 1, pp. 1005 - 1006.

(١٠٨) المستوى، ج ٢، ونظام إدارة الضابطة، ص ٦٤٧-٦٨٦.

العشرين يقول: «لم يكن للإدارة الحكومية تأثير يذكر في ضبط الأمن، فكان أكثر المخالفين يوصلون مخالفهم بعد الغروب ويبقى كذلك إلى الصباح، وكانت قوى الأمن تعرف باسم (الضابطية)، وكان هؤلاء مضرب الأمثال بقلة المروءة والجن، فكان يقال للرجل الجبان قليل المروءة ويلعن تاموسك ناموسك ضابطية)، وهذا المثل كان على ألسنة الجميع، ومن هنا تدرّك مبلغ الإهانة والصغار والتحقير في أنظار الناس، والأسباب أن هؤلاء يحافظون فقط على مركز مخالفهم وأنفسهم، وإذا دعاهم مستغيث بهم تلاكوا، وإذا صحروه جبنوا، وإن تداعلوا ارتشوا من خصمه واقتروه وهكذا» (١٠٩).

هذا النص الذي يكتبه معاصر لأواخر المرحلة العثمانية مضيئاً إليه عدداً من الحكايات الشعبية التي تروى عن أفراد الضابطية في علاقاتها بحوادث جرت في دمشق، يرسم صورة «هزلية» لشخصية - رجال «الضابطية» ودورها الهامشي في المجتمع^(١١٠)، والملاحظ أن المراقب الدمشقي يبرز في مواجهة رجال «الضابطية» وطائفة الزكزية أو «القبضيات»، كفته لها «مكانة مرموقة في الحي»^(١١١)، ومعوضة عن الفراغ الذي كان يحدثه غياب السلطة الأمنية من قبل الدولة العثمانية، ولعل ما يذكره المؤلف في تحليل أسباب هذه الظاهرة التي تضخمت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ما يؤكد مثل هذا الافتراض، يقول: «كل هذه المراسيم وأشياءها مما نذكره في مختلف أبحاثنا السابقة عند الأنظمة العرفية بين الأحياء، ما كان إلا نتيجة لفساد الإدارة واضطراب حيل الأمن وإعمال الحكومة والقضاء، وضياح حية السلطة الحاكمة، وضعف العلم والعلماء، وفقدان المدارس»^(١١٢).

(١٠٩) - أحمد حلمي المؤلف، دمشق في مطلع القرن العشرين، اعده للطبع وعيّن عليه ووضع فهرسه وقّم له له جميل نسيمة (دمشق: وزارة الثقافة والأرشاد القومي، ١٩٧٦)، ص ٢٥٢.

(١١٠) - المصدر نفسه، ص ٢٥٢ - ٢٦٧.

(١١١) - المصدر نفسه، ص ٢٤٤. وقد وجدنا تعريفاً لكلمة «زكزية» تورد كما هو. «زكزية: كلمة تركية وهم طبقة الشجعان في الأحياء الذين تجلّت فيهم عادات الفروسية من شهامة ونجدة للمضيف وصدق في القول وبسالة في مواجهة الصعاب، وكل حي فيه عدد من هؤلاء ولعل اسمهم أت من عصبية يعضون على رؤوسهم وتمييزهم. والزكزية ليس من زمران الحي، على العكس هو صاحب مهنة يعتاش منها ويتفق على عياله ويعطي منها للفقير وهو صاحب دين ونخوة ومروءة ونجدة، وهو فوق ذلك يحترم الحياة الإنسانية، فإذا حدث أن ضرب رجلاً عند الضرورة القصوى - والسلاح المألوف هو الخنجر - فإنه «يعلم عليه» كما يفعل المتبارزون بالسيف في المباريات الرياضية، والزكزية لديه إيمان قوي بأن النفس محرّم قتلها إلا بالحق، فإذا ثارت منه ضربة قاتلة لم يتنج من خجله مدى الحياة، فوق المسؤولية والعقوبة». وكانت الزكزية معادة تنتقل بالتقاليد، ومثل كل شاب يطعم إلى أن يكون مثله، وعلى رغم أن السيادة السدت الكثيرين من الزكزية في الأحياء حين حولهم إلى مرتزقة، فإن الكثيرين لا يزالون في دمشق يمثلون هذه الشهامة الشعبية الأصيلة. نقلاً عن: مجلة الصمران (عدد خاص عن مدينة دمشق ١٩٦٧)، في: المؤلف، المصدر نفسه، ص ٢٤٤، ماش للمحقق علي جميل نسيمة. ونناء على هذا التعريف، يمكن الافتراض أن هذه الظاهرة هي استمرار لما عرف في المدينة الإسلامية بجماعة الفترة والشطارين والعبارين. انظر حول ذلك: عبد العزيز النوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ٧٢. انظر أيضاً مقالة:

Fr. Taeschner, «Putuvua», dans: *Encyclopédie de l'Islam*, vol. 2, pp. 961 - 969.

(١١٢) - المؤلف، المصدر نفسه، ص ٢٤٧. ويذكر صاحب الوثيقة عدد من أسماء الزكزية الذين يبرزوا في أحياء دمشق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في الصالحية، والشافور، والسكة، وسوق ساروجة والعقبة، وباب السريعة وقنوات... انظر: المصدر نفسه، ص ٢٤٧ - ٢٥١.

والواقع أن استمرار الأعراف الاجتماعية التي يتحدث عنها المراقب الدمشقي، كانت بمثابة استمرار لسلطات أهلية في الأحياء تعايشت مع سلطة التنظيمات، وكانت في أحيان كثيرة تفوقها في النفوذ والقوة.

ومن ذلك مثلاً اعتماد الأهالي على تسجيل عقود بيع الأراضي في المحاكم الشرعية، على الرغم من أن نظام الطابو كان قد نقل منذ عام ١٨٦١ صلاحية تسجيل بيع الأراضي إلى دائرة الطابو. وإن الحاح الأهالي على هذا التسجيل اضطر قاضي دمشق مثلاً إلى إجازة ذلك وشرط أن يقوم الأهالي بتسجيل الأملاك في دائرة الطابو أولاً^(١١٢).

ويمكن أن نذكر أيضاً في سياق غلبة العادة في اللجوء إلى مؤسسات السلطات الأهلية القديمة، ما سبق وأشرنا إليه وهو أن تأسيس المحاكم التجارية وقرعة التجارة، لم يحل دون لجوء التجار الصغار والحرفيين وأصحاب الدكاكين إلى الأطر التي كانوا قد اعتادوا عليها في الأسواق والحارات. ومن ذلك ما يذكره المستشرق لويس ماسينيون في عام ١٩١٩ في مشاهداته آنذاك لسلوك الحرفيين والتجار في حلب، أثناء نقاش كان يجري في أحد أسواق المدينة بين «تجار عرق السوس». فهو يلاحظ «أن هؤلاء الذين يتنظمون في طائفة لها قانونها الذي يرجع إلى قرون من الزمن، لا يذهبون إلى المحكمة ولا إلى قرعة التجارة، لمجرد أن تم استيراد هذه المؤسسة الجميلة إلى الشرق. بل كانوا يرجعون إلى قانونهم الخاص ويتناقشون في موضوع خلافاتهم وفق قواعدهم الخاصة»^(١١٣).

هذه التعددية في السلطة والتي نلاحظها داخل المدينة السورية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، لا تقتصر على الوضع المدني فحسب، وعلى القوى الاجتماعية التي يتركب منها هذا الوضع، بل تعداه لتشكّل تعددية أكبر في السلطات على مستوى الأرياف، وعلى مستوى طبيعة العلاقة التي قامت بين الأرياف من جهة، والمدينة من جهة أخرى، فثمة أرياف سهلية تابعة للمدينة، وثمة أرياف جبلية ممتنعة عنها، وكما هناك أرياف متجانسة المذهب والدين في سكانها، هناك أماكن ريفية أخرى متعددة المذاهب.

رابعاً: العلاقات بين سلطة المدينة والريف: أمثلة من واقع العلويين والدروز والبدو

ربما كيف أن القرى الواقعة في السهول المجاورة للمدن كانت قد وقعت تحت نفوذ بعض العائلات المدنية بفلاحيتها كلياً لسلطة أعيان المدينة، وقامت بين هؤلاء والعائلات الفلاحية شبكة علاقات يمثلها في القرى الوكلاء والمختارين وبعض الوسطاء الريفيين المتنفذين. وكانت الشروط التي تضمن استمرار هذه الشبكة القائمة على تبعية الفلاح الكاملة هي تراكم الديون

(١١٣) عرض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، ص ١١٥. ويعتق المؤلف على هذه الظاهرة: «ولا استطيع أن أفسر تعلق الأهالي بتسجيل أملاكهم في المحكمة الشرعية، إلا بأنهم ألفوا النظام القديم واعتادوه فصعب عليهم التكيف مع النظم الجديدة».

(١١٤) «Les Corps de métiers et la cité islamique» dans: Massignon, *Opera minora*, p. 377.

على هذا الأخير، وحاجته إلى الحماية من عسف رجال الحكومة ومن تعديات البدو والخدمات المختلفة التي يحتاج إليها الفلاح في مركز السلطة أي المدينة^(١١٥).

ثم إن أنواع أراضي المشاع لم تغلت من هذا الشكل من السيطرة من طرف الأعيان. وفي هذه الحالة لم يكن الأفراد هم الذين يتنازلون، بل مجموع سكان القرية الذين قد يكونون بحاجة لتدخل زعيم من المدينة لتخفيف الضريبة عن القرية، أو للتوسط في تخمين العشر، أو للدفاع عن القرية في وجه تعديات قرية مجاورة على مزروعاتها أو مرعاها، وفي بعض الأحيان للتخلص من تسلط قبيلة بدوية تفرض ضريبة الخوة على القرية. وكل هذه الخدمات المطلوبة من المتنفذ في المدينة يقابلها تنازل عن حصة من الأملاك العامة للقرية، لمصلحة هذا الأخير^(١١٦).

إن هذه التجهية التي تشدد بفعل الملكيات الكبيرة الريفية التابعة لعائلات المدن، كانت أيضاً تقوى بفعل صيغ الاستثمار المختلفة والتي تركز جميعاً على الزراعة على اختلاف أشكالها (بالقسم)^(١١٧)، وفي إطار الجماعات القروية وتقسيماتها العائلية. فكما يقول (Latron): «لم تزد سيطرة الأعيان إلى إلغاء الجماعات القروية، وإنما أدت إلى استخدامها واستيعابها»^(١١٨).

ومن الملاحظ أن نظام السلطة المدنية على الريف المجاور تبدو وفق هذه الأشكال من الاستيعاب هيمنة قسرية ومفروضة فرضاً^(١١٩)، إنها وكما يلاحظ (Weulersse) هيمنة «جسم غريب» فرض فرضاً على ريف للسيطرة عليه واستغلاله. ويقدم (Weulersse) تفسيراً للعلاقة القائمة على هذا النمط من السيطرة، هو أن المدن في المشرق كانت دائماً نقاط ارتكاز للحكام. ولذلك، كان هؤلاء في معظم الأحيان يستقدمون لسكن المدن عناصر من خارج المنطقة الريفية المحيطة بالمدينة. وهذه سمة خاصة في رأي (Weulersse) من سمات «الديمقراطية الاجتماعية» في الشرق. فإذا سئل أهل المدن عن أصل عائلاتهم، أجاب عدد قليل جداً منهم بأنه من أصول

(١١٥) انظر حول هذه المسألة مع امثلة:

Latron, *La Vie rurale en Syrie et au Liban: Mémoires de l'Institut français de Damas*, p. 213.

(١١٦) المصدر نفسه، ص ٢١٣-٢١٤.

(١١٧) كرد علي، خطط الشام، ج ٤، ص ١٩٦. يقول محمد كرد علي في هذه المسألة: «إذا استثنينا الفوطنة والبرج وبعض ما يسقى حوالى المدن من المزارع، حيث يستغل بعض أرباب الزراعة أراضيهم مباشرة، ويدفعون إلى الفلاحين المشتغلين بها أجوراً مقطوعة سنوية أو شهرية، فإن الأرض في سائر الأحياء تستغل على طريق المزارعة بشرائط مختلفة (بالقسم). ففي حمص وجناب يأتخذ صاحب الأرض ربع المحصول، فيدفع منه العشر ويبقى الثلاثة الأرباع للفلاح، وفي هذه الحال يلزم الفلاح بجميع النفقات والأعمال، ولكن صاحب الأرض قد يقرضه البذار بربا في الغالب على أن يستوفيهما من البذر، ويأخذ أصحاب الأرض ربع المحاصيل في بعض قرى حوران ويدفعون منه العشر وضريبة الأرض، ويكون الباقي للفلاح مقابل النفقات والالتزام. أما إذا أحب صاحب الأرض أن يكون رأس مال الاستثمار منه، فالفلاح الذي يشتغل في أرضه يسمى مراباً... ويأخذ ربع المحصول أو خمسة بعد دفع العشر». المصدر نفسه، ص ١٩٦-١٩٧.

Latron, *Ibid.*, p. 213.

Xavier de Planhol, *Les Fondements géographiques de l'histoire de l'islam* (Paris: ١١٩)

Flammarion, 1968), p. 59.

ريفية قرية. فالقاعدة العامة أن ينسب الأصل إلى مدينة أخرى. وفي الحالات الشائعة أن يؤكد على الانتماء إلى قبائل جاءت من الصحراء^(١٢٠).

وهذا الاغتراب عن الريف يتعمق رغم أشكال التبعية التي تربط الريف بالمدينة باختلاف التركيب السكاني المذهبي والاثنى لقطاع المدينة وريفها. ويأخذ (Weulersse) ثلاث مدن كأمثلة على اختلاف التوزيع السكاني على مستوى المذاهب الدينية والأقوام (انطاكية، حماء، اللاذقية). فانطاكية ذات غلبة عددية تركية (١٨٠٠٠ تركي من مجموع ٣٠٠٠٠ نسمة)، بينما نجد ريفها المحيط بها والذي يسمح لها بالعيش يقطنه عرب سنّيون وعلويون، أما حماء فهي سنّية بينما ريفها علوي ويدرعي. واللاذقية تقدم وضعا دقيقا: فحجم المدينة يتألف من سنة (١٨٥٠٠)، يضاف إليهم الأرثوذكس (٤٠٠٠)، الأرمن (١٨٠٠)، والموارنة (٦٠٠)، أما ريف المدينة فعُلوي كلي^(١٢١).

ونضيف إلى هذا التنوع الذي يعمق الاغتراب الاجتماعي بين المدينة وريفها، حركات الاستيطان التي تلجأ إليها الدولة في بعض المراحل لأغراض اقتصادية وسياسية، بحيث «تغرس» في الريف على أراضي السلطان أو أراضي «الموات» عناصر مجبولة من خارج المنطقة لإحياء الأرض على شكل استثمارات فردية أو جماعية، ولا تلبث الملكيات الصغيرة أو الجماعية هذه أن تصطدم بالملكيات الكبيرة المدنية، التي لا تلبث أن تستوعبها في إطار الأسباب التي أشرنا إليها (الربا، الحماية، المخلعات). ويشير (Latron) إلى بعض هذه الحالات:

في عام ١٨٩٦ نقل السلطان مجموعة من مسلمي كريت إلى املاكه الخاصة في سهل عكار، كذلك أسست قرى الحميدية وعين الزرقاء ومنطار، وقد قسّمت أراضيها إلى قطع مفروزة ووضعت في حيازة المستوطنين الجدد، لكن هؤلاء صمدوا بصعوبة حيال المناخ وتعديلات الملاكين الكبار في جوارهم. ثم إن عناصر من الجركس القادمين من القفقاس وطنت بشكل مشابه في بعض مناطق السهل السوري في عام ١٨٧٩ - ١٨٨٠، وبصورة خاصة نذكر أن جالية جركسية وطنت في خان عسل عام ١٩٠٠ قرب حلب. إلا أن الملكيات الكبيرة استمرت تهدد عبر النفوذ العائلي المدني والملكيات الصغيرة بالابتلاع^(١٢٢).

والخلاصة أن السيطرة المدنية على الأرياف السهلية المجاورة، أدت إلى التحاق اقتصادي كامل للفلاحين بأعيان المدن وإلى التجاء سياسي^(١٢٣)، ارتكز على قاعدة الحماية

Weulersse, *Peasants of Syria et du Proche - Orient*, p. 87.

(١٢٠)

(١٢١) التقديرات الاحصائية تعود إلى السنوات الأولى من عهد الانتداب. المصدر نفسه، ص ٨٧.

Latron, *La Vie rurale en Syrie et au Liban: Mémoires de L'Institut français de Damas*, (١٩٢٢) p. 211.

(١٢٢) نستخدم هذا التعبير «التجاء السياسي» بالمعنى الذي تزكبه صيغة «الالجوء»، وهي صيغة عرفت منذ العهد الأموي، وكانت تدلّ عن لجوء بعض المالكين الصغار للإحتماء بأحد المتطلّين في الدولة، وتسجيل الأرض باسمه تجنباً لدفع الضرائب للجباة. انظر: الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ص ٦٢.

والحاجة، ثم ما لبث أن تحول مع اعتماد صيغة التمثيل الانتخابي لعضوية مجلس الإدارة على مستوى القضاء واللواء والولاية، إلى صيغة علاقة سياسية استخدمت في تثبيت العضوية العائلية في مجلس الإدارة ثم لاحقاً في مجلس المبعوثان^(١٢٤)، ارتكازاً على قاعدة «الحي» في المدينة وقاعدة الفلاحين التابعين في الريف.

هذا، في حين شكّلت المجموعات السكانية في الأرياف الجبلية ذات الخصائص المذهبية غير السنيّة، والقبائل البدوية المتنقلة في البادية على أطراف سهول المدن، مراكز ممانعة عن الالتحاق بسلطة المدينة وأحيائها.

ويقدم العلويون والدروز أمثلة بارزة على امتناع الطوائف الريفية - الجبلية عن سلطة المدينة، أي السلطة العثمانية المتمثلة بأعيان المدن. وتاريخ هاتين الطائفتين في جبال النصيرية وجبل حوران، يكاد يكون تاريخ سلسلة من أشكال المقاومة ضد التدخل العثماني المتمثل في اصرار الولاة العثمانيين على إلحاق هذه المناطق ضمن نطاق الالتزام الضرائبي، الذي كان يقوم به غالباً مرابو وتجار المدن، وفي مرحلة التنظيمات ضد سيطرة الإدارة الجديدة التي حملت إلى السلطة الفئات الاجتماعية نفسها، والتي حاولت أن تلحق بها المناطق الممانعة إلحاقاً مباشراً بمعزل عن دور الوسطاء المحليين (الزعماء)، ويمعزل عن إجراء أي إصلاح أساسي قادر على الجذب والارضاء^(١٢٥).

إن مقارنة بين وضع السلطة المحلية في تلك المجتمعات الريفية وبين النتائج العملية التي آلت إليها سياسة التنظيمات العثمانية، تتيح لنا فهماً لعلاقات السلطة في تلك المرحلة في ضوء التقاطع، أو التنافر بين السلطة المحلية والمشروع التنظيمي العثماني. فماذا كان وضع العلويين في هذا السياق؟

عرّفت الوثائق الفرنسية «بلاد العلويين» بتلك المناطق الجبلية التي تنطلق من خلف المدن الساحلية التالية: طرابلس، طرطوس واللاذقية حتى العاصي والجبل الأعلى. أما خارج هذا الامتداد فثمة مجموعات علوية مبعثرة نجدها في سهل كيليكيا (من مرسين حتى أضنة) وفي وادي العاصي. أما بلاد العلويين «الأساسية» فهي تنقسم وفق رؤية «ماسينيون» للوثائق التي جمعتها حملة نيجر إلى قسمين: القسم الجبلي المركزي المستقل، والأطراف التي يقطنها فلاحون علويون تابعون لكبار الملاك. ففي عكاك يقدر عدد العلويين (في أعوام ١٩١٦ - ١٩١٩) بـ ١٢ ألفاً يخضعون لبيكوات عكاك من السّنة. وفي منطقة صافيتا حوالي ٢٥ ألفاً يخضع

(١٢٤) من الملاحظ أن أسماء العائلات المدنية التي سبق وذكرنا بعضها في مواقع الإدارة وملكية الأرض، هي نفسها التي تتكرر في عضوية مجالس الإدارة كما يتكرر بعضها في عضوية مجالس المبعوثان.

(١٢٥) انظر بشكل عام حول هذه المسألة: تقرير ملحت باشا عن أحوال ولاية سورية عام ١٨٧٩، في: عروض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، ص ٣٥٢ - ٣٦٠.

انظر أيضاً حول مآزق التنظيمات في اصطلاحها ما يعلم القدرة على تنفيذ مشاريع إصلاحية أساسية، في: Edouard Philippe Engelhardt, *La Turquie et le Tanzimat: Ou Histoire des réformes dans l'Empire ottoman depuis 1826 jusqu'à nos jours* (Paris: Cotillon, 1882 - 1884), p. 48.

معظمهم لملوك الأراضي، وفي شرق العاصي «الأوسط» وشرق جسر الشاغور حوالي ١٠ آلاف، وفي الجبل الأعلى حوالي ٥ آلاف. والملاحظ وفق دراسة «ماسينيون» لهذا التوزيع، أن العلويين محاصرون في الشمال يسكن من أهل السنة من الأتراك والأكرد والعرب، ومن ناحية الشرق والجنوب بعرب من أهل السنة. هذا فضلاً عن وجود للطائفة الاسماعيلية انطلاقاً من مركز هذه الطائفة الأخيرة في السلمية، وعن وجود لطوائف سنية ومسيحية في اللاذقية، ومارونية (في زمرين وتنتيا) وأرثوذكسية في (المرقب).

أما التجمع العلوي الكبير في الجبل فيقدر بحوالي ٨٠ ألفاً و ١١٠ آلاف، وهو يمتد من الناحية الدينية تحت سلطة زعيم أعلى يقيم في القرداحة، يسمى «رئيس الدين وخادم العالم الشريف». أما من الناحية السياسية، فينقسم العلويون إلى عشائر تنافست فيما بينها على زعامة الجبل^(١٢٦)، وانتظمت في تحالفات أربعة هي: الكلييون، الخياطون، الحدادون، المناورة^(١٢٧). ولقد درج التقليد الجاري على لسان أفراد الطائفة أن يرجع نسب هذه العشائر إلى قبائل عربية يمنية كبرى أمثال: حمدان، كنده، غسان، بحرة، وتونخ^(١٢٨). وقد انقسمت المجموعات العشائرية بدورها إلى بيوت وعائلات توزعت أراضي الجبل في مساحات متفاوتة الحجم، وكانت عملية الاستثمار تتم في إطار البيت الذي يشكل بدوره «مجموعة قروية» تدن لزعيم محلي^(١٢٩).

والملاحظ في مسألة الاستثمار الزراعي في جبل العلويين، غياب أثر الإنسان في الأرض، فعلى خلاف ما كانت تشاهد العين - وفق ملاحظة (Weulersse) - في جبل لبنان من قرى وطرق وجرار، لا تشاهد العين في جبال العلويين إلا أراضي بوراً وادغلاً. والأراضي الصالحة للزراعة أو المزروعة قليلة ومتباعدة عن بعضها ويصعب الاتصال فيما بينها. لذلك، يتبعثر السكان بدورهم حول هذه الحقول، فليس هناك قرى كبيرة، وإنما شتات من ضيع صغيرة لا تضم الواحدة منها أكثر من مائة شخص، وبعضها لا يصل عدد سكانها إلى خمسين شخصاً^(١٣٠)، وهذا التبعثر يؤثر بدوره في النظام الزراعي للأرض، فعلى عكس ما يحصل في

(١٢٦) نقبس هذه المعلومات عن:

Louis Massignon, «Les «Noseirits» de Syrie: Leurs origines, répartition actuelle de leurs clans», *Revue du monde musulman*, no. 38 (1920), pp. 276 - 277.

Nieger (colonel), «Choix de documents sur le territoire des alaouites», (١٢٧) اعتماداً على: *Revue du monde musulman*, no. 49 (1922), pp. 9 - 55.

(١٢٨) انظر لمحات تاريخية في اصول عشائر العلويين، في: محمد أمين غالب الطويل، تاريخ العلويين (بيروت: [د. ن.], ١٩٧٩)، ص ٤١٢ - ٤٦١.

(١٢٩) قارن عن هذا التوزيع للمجموعات القروية المتكاملة في بيوتات عشائرية، الخريطة التي وضعتها حملة الكولونيل نيجر. انظر:

Massignon, «Les «Moseirits» de Syrie: Leurs origines, répartition actuelle de leurs clans», pp. 272 - 280.

Jacques Weulersse, *Le Pays des alaouites* (Tours: Arrault, maîtres imprimeurs, 1940), (١٣٠) p. 317, et Planhol, *Les Fondements géographiques de l'histoire de l'Islam*, p. 97.

السهول المتاخمة للمدن والقرى الكبيرة، حيث تتمركز الملكيات وتكبر تنجزاً هنا الملكيات. والتجزؤ هنا يتم بصورة عفوية ودون أي تخطيط، إذ تلجأ كل عائلة لاستصلاح قطعة ممكنة من الأرض وتستثمرها في إطار عائلي، ويتبع عن ذلك أن الملكيات الكبيرة تصبح محدودة، وتنتشر الملكيات العائلية الصغيرة والمتوسطة^(١٣١).

وفي حال تشكل ملكيات كبيرة لشيخ العشائر لا تطرح هذه الملكية، كما هو الحال بالنسبة إلى السهل وإلى «الملاك» المدني، شكلاً من أشكال علاقة الاستغلال المرحقة للفلاح^(١٣٢)، ولا شكلاً من أشكال التناقض الحاد بين الطرفين، ففي الجبل لعب عنصر «التبعية الانسانية» الدور المهيمن. فالفلاح هنا سواء أكان مالكاً صغيراً أم مرابعاً، يشعر أنه «سيد أرضه»، فهو يعمل لدى الشيخ «الذي هو» رجل دينه أو زعيم عشيرته، والجميع يتسب إلى المذهب نفسه والعشيرة نفسها والقرية نفسها^(١٣٣).

وكان الانتاج الزراعي في الجبل يركز على زراعة الحبوب (قمح وشعير)، في إطار اقتصاد مغلق وظروف طبيعية غير ملائمة، لذلك كان الانتاج رديئاً وضعيفاً. وصحيح أنه كان في الجبل امكانات زراعية أخرى كزراعة الزيتون والتين والكرمة والتبغ، لكن اضطراب الأمن وانعدام وسائل المواصلات والحلو من سيطرة ملاكي وتجار المدينة، كانت جميعاً تؤكد على الاقتصاد المغلق للجبل^(١٣٤).

لكن هذا الانغلاق كان يؤدي إلى ضيق اقتصادي يلغ الأهمالي اما باتجاه الامتناع عن دفع الضرائب المتوجبة للدولة، أو نحو غزو السهل المجاور^(١٣٥). والتاريخ العلوي خلال القرن التاسع عشر مليء بأخبار الحملات «التأديبية» العثمانية، التي غالباً ما كان يتخللها الاعدامات واحراق القرى^(١٣٦). وهذه الأحداث ما كانت إلا لتزيد من عزلة الجبل وتدفع بسكانه إلى مزيد من الشعور بالاضطهاد والحرمان^(١٣٧).

Weulersse, Ibid., pp. 321 - 322.

(١٣١)

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٢.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٢٢.

(١٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٢٢-٣٢٣ و٣٢٦.

(١٣٥) عرض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، ص ٢٩٤ - ٢٩٥. ويذكر أنه بلغت الضرائب المترتبة على العلويين حتى عام ١٨٦٥ حوالي عشرة آلاف كيس.

(١٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٩٥. انظر أيضاً: الطويل، تاريخ العلويين، ص ٤٦٠، و Henri Lammens, *La Syrie: Précis historique* (Beyrouth: Imprimerie catholique, 1921), p. 179.

(١٣٧) يصف أحد الكتاب العلويين حالة الحرمان في عهد التنظيمات بالعبارة التالية: «لكن التنظيمات الجديدة أوجدت مجالاً لإنفاذ تصورات السامورين. وكان ذلك يكلف الحكومة ثمناً غالياً، ولكن هؤلاء لا يهمهم الاتفاق كاصحاب التيمار واصحاب الزعامة. فعند ذلك خلقت أذنان تسمع الشكايات والوشايات ضد العلويين حتى هوجم جبل العلويين مرات عديدة بقوات عسكرية...».

«واتخذ في المحاكم اصول المحاكمة الدقيقة مستورياً...» وما أن المحاكم لم تكن على الحياد، كان العلويون يخسرون حقوقهم وتعطى أموالهم للغير. كذلك المعاملات الادارية والطاوي تبليت لطرز حديث، وكان =

تلك هي الأحوال الاقتصادية التي أدت إلى عزلة الجبل وانكفاء الطائفة القاطنة فيه، لكن هذه الأحوال اندرجت أيضاً في النظام الاجتماعي القائم، فهذا الأخير يقوم على وحدات عشائرية كبرى تنقسم بدورها إلى عائلات ويوت.

والملاحظ في هذا التوزع أن العشيرة الواحدة ويوتاتها لا تتمركز في منطقة واحدة، بل تتوزع في أماكن متباعدة، فما الذي أَمَن عملية التلاحم للعشيرة الواحدة ولمجموعة العشائر التي تنسب إلى «أصل واحد»؟ يلاحظ أن «الزعيم» هو الذي «يؤمن» عملية الوحدة بين العشائر وذلك على أساس قانون «العصية»، ولم يكن من الضروري أن ترتكز هذه العصية في البداية على مدى اتساع الأرض التي تسيطر عليها «عائلة الزعيم»، أو درجة ترابطيتها في أهمية العلاقات القرابية، إن مدخل تشكّل الزعامة هو في قدرة صاحبها أن يؤمّن حماية ما للعشائر التي يتزعمها، لذلك، اختلف نوع الزعيم باختلاف المرحلة واختلاف موقف السلطة المركزية من مسألة السيطرة على الجبل واخضاعه. ففي مرحلة الاضطراب وضعف السلطة المركزية في السهل، تكون القوة والشجاعة والميزات العسكرية هي التي تؤهل بروز زعيم قادر على تجميع شبكة من الاتباع والمناصرين، للإغارة على السهل والإفادة من ضعف السلطة، وفي مرحلة السلم وقوة السلطة المركزية تصبح الحنكة السياسية أو القدرة على التعامل «الدبلوماسي» مع ممثلي السلطة المركزية، هي التي تلعب الدور الأساسي في تكوين وإبراز الزعيم المحلي (١٣٨). إن المخاوف من سلطة «المدينة العثمانية» أو دوافع العز في الافادة من ثرواتها الممتدة في الريف السهلي العلوي، كانت وراء تشكّل موقف سياسي لعشائر الجبل من السلطة العثمانية، وبالتالي، من تنظيماتها الأخيرة.

وقد تنبّه ملحدت باشا زعيم الإصلاح التنظيمي آنذاك أثناء ولايته على سوريا عام ١٨٧٩، إلى الخلل الذي تعانيه سياسة التنظيمات في تعاملها مع المناطق الريفية الفقيرة، فكتب في تقريره إلى السلطان: «وبينما كان جبل النصيرية الواقع بين لواتي حماه واللاذقية والغريب من جبل لبنان عامراً على سمته حتى وقت قريب، فإن أكثر أهله تفرقوا عنه نتيجة سوء الاستعمال في أمور الأموال الاميرية واجراء الفرقة، واضحى مكانه في حالة مزرية» ويضيف: «ومنذ زمن قريب قصصدت بنفسي منطقة النصيرية، ودعوت رؤساء النصيرية الباقين هناك واستمهم على اجراء تحرير النفوس والأموال والأراضي من جديد، فأقروا ذلك برضاهم لتأمين ادارة الجبل المذكور، وتنظيم أمواله الاميرية وتحصيل قسم مما هو متراكم على الجبل من الغليا التي تبلغ قيمتها خمسة عشر مليون قرش، وعلمت تنفيذ قرارهم على تأدية ذلك المبلغ، ولما كان ذلك يحتاج لمصرفات تبلغ ثلاثة يوكات من الفروش (اليوك ١٠٠ ألف قرش)، لكن جواب أمانة الضرائب البرقي أن الوضع

«مأمور الدوائر في الحكومة من السنين وخدمهم، فانتقلت اعظم الأموال الغير منقولة لغير أيادي العلويين ويقوامهم في جيلهم كالاساري. فاعتابر السندات المملكية والبيع الغير رسمية والشروط في المواضعة الغير معروفة عند العلويين وتركيب المحاكم من حكام سنيين. ومن حيث الاجمال نقول إن سوء الاستعمال في الدوائر انتج انقراض الف وثلاثمائة قرية مع اراضيها وأموالهم ومواشيها إلى ملكية السنيين والمسيحيين، وبقي ملاكها الأولون أي العلويون مراعين...». انظر: الطويل، المصدر نفسه، ص ٤٦٠.

Waelersse, *Le Pays des alaouites*, pp: 333 - 343.

(١٣٨)

المالي الحاضر لا يساعد على صرف هذا العبث، لذلك بقي الموضوع على حاله» (١٣٩).

إن عجز الإدارة العثمانية عن تأمين نفقات دخولها «السلمي» إلى الجبل، ابقى الوضع على حاله من القلق والتأزم في علاقات السلطة بين المدينة والريف الجبلي العلوي، فظرة المحذر من احتمال أن يحمل أي مشروع سياسي «مديني» أبعاداً تستدعي الجبابة الضرائية المهرقة، أو تعني التشهير في عبادات الطائفة واسلاميتها^(١٤٠)، ظلت هي التعبير عن هذا القلق والتأزم في استقبال أي مشروع سياسي قادم من «المدينة العثمانية»، التي استمرت في مرحلة التنظيمات تحمل سمات الدور الذي قام به مركز الولاية أو اللواء، وتحمل ذكرى ومضامين ممارسة الالتزام الضرائي، وتحمل أيضاً صيغة الرفض للمعتقد المذهبي الخاص^(١٤١). لقد كتب يوسف الحكيم الذي تقلّد منصب القضاء في اللاذقية في سنوات ما قبل الحرب الأولى، عن وضع العلويين في العهد العثماني: «ظل الشعب مضطهداً في كل العهد العثماني... فتمتعت عنه الوظائف الحكومية حتى الصغيرة منها التي لا تتطلب شيئاً من العلم والكتابة، وكان دوماً عرضة للإهتان من رجال الحكم والزعماء من أهل المدن. فإذا جئناها علوي لم يسمح له بدخول مساجدها وجوامعها، ولا يأكل السيّدون من ذبيحة العلوي»^(١٤٢). فكان من الطبيعي أن يشكّل الجبل ملجأً للمضطهدين ومركزاً للحماية والممانعة، في حين بقي السهل العلوي القريب من اللاذقية عرضة لسيطرة أعيان المدينة وتجارتها. ويشير يوسف الحكيم من موقع المراقب لهذه الحالة فيقول: «وطالما باع العلوي نصف ما ملكه من أرض ومزارع بشئ زهيد أو بلائمن لأهل المدن، ليمتنع بحياتهم من ظلم جبار متنفذ أو من قسوة جبلة الضرائب ورجال الدرك. فكان على وجه الأجمال محروماً من العلم والحريّة والكرامة، إلا إذا شق عصا الطاعة وابتعد عن مطاردة الحكومة ملتجئاً إلى أعالي الجبال، حيث ينتمس زعماء العشائر من أبناء جنسه ومذهبه بساتعة الموقوف، محافظين على عزة نفوسهم وشمم آبائهم»^(١٤٣).

إذا ثمة فارق في أوضاع الفلاحين العلويين وفي علاقاتهم بالسلطة بين السهل والجبل: فالصلاح العلوي الذي بقي في السهل وقع أسير التبعية للعلاقة التي تولدت عن سيطرة أعيان اللاذقية على الريف السهلي المجاور^(١٤٤)، فصحيح أن هذا الأخير كان يماثل إخاء السهلي

(١٣٩) من تقرير ملحت باشا المنشور في: عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، ص ٣٥٢ - ٣٥٣، عن أرشيف استامبول، رقم ٩٦٦، ملف ٦٢.

(١٤٠) إن هذه الأبعاد تقرأها في موقف صاحبي كتاب ولاية بيروت مثلاً. انظر: التميمي ويهجت، ولاية بيروت، ج ٢، ص ٩٨ - ٩٩. وتقرأها أيضاً في مواقف بعض كتاب المذكرات من أهل السنة حيال العلويين، انظر مثلاً: الشيخ محمد عبد الجواد القباياتي (١٨٣٨ - ١٩٠٢)، نقحة الشام في رحلة الشام، مخطوط نسخة الشيخ طه الولي، من إحدى مكتبات الأحياء القديمة قرب الأزهر في القاهرة، ص ٢٦ - ٢٧، حيث تقرأ في المخطوطة نهجاً متجنباً على معتقدات العلويين. انظر أيضاً عن موقف أهل السنة: كرد علي، خطط الشام، ج ٦، ص ٢٦٠ - ٢٦١.

(١٤١) انظر رأياً علوياً في هذه المسألة، في: الطويل، تاريخ العلويين، ص ٤٥٩ - ٤٦١.

(١٤٢) الحكيم، سورية والعهد العثماني، ص ٧٠.

(١٤٣) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(١٤٤) قارن من حجم ثروة الأعيان المالية والعقارية في اللاذقية، عشية سنوات الحرب العالمية الأولى

في: المصدر نفسه، ص ٩٤ - ٩٥، والتميمي ويهجت، ولاية بيروت، ج ٢، ص ٤٦٩ - ٤٧٠.

بالفقر، لكنه كان يمتأى عن سيطرة ملاك المدينة^(١٤٥)، أما الفلاح في الجبل فقد عاش عالمه الخاص في جبله، واستمر الدين، بالأشكال المعقّدة التي تتمثلها الطائفة وتمارسها في إطار البيت والعائلة والمجموعة القروية، يحيا عبر الشيوخ الذين يختزنون المعاني وتجاربهم، وينظمون الحياة العامة والشخصية في مسائل الزواج والطلاق والإرث والمشاكل الخاصة والمعاملات. انه إطار لممارسة نمط من الحياة ونظمه من العادات التي تربط الفلاح بقرينته وبمزاره وبـ«حجابه» وبالعالم العائلي الصغير، إنه إطار معتقدات وطرق من التفكير تربطه بماضيه عبر رموزه الحاضرة والمائلة أمامه في «عالمه المغلق»^(١٤٦).

يبد أن هذا «العالم المغلق» كان يفتح سياسياً على الجوار عبر شكلين من العلاقة: أولهما، عبر علاقة الاستغلال التي يمارسها ملاك وتجار المدينة على المجموعات القروية العلوية القاطنة في السهل وعلى أقدام الجبل، وثانيهما، عبر زعامة دينية أو عشائرية تبرز على مستوى الطائفة أو مجموعة عشائر قوية، فتلعب «دور الوسيط» بين الطائفة والسلطة المركزية. وضمن هذه الحدود كانت تتعبر أشكال العلاقة بين الطرفين (الطائفة والسلطة المركزية). وكانت هذه تبرز إما كأشكال حماية ومقاومة كثورة اسماعيل بك عام ١٨٥٤ ضد السياسة الضرائبية العثمانية^(١٤٧)، وثورّة الشيخ صالح العلي ضد السلطة الفرنسية^(١٤٨)، وإما كأشكال احتواء واستيعاب لوضعية الطائفة في منطق ومصالح السلطة المركزية الحاكمة، أو مشروع إقامة «دولة للعلويين» في أيام الحكم الفرنسي، وذلك ارتكازاً على العنف العسكري وعلى استغلال الحرمان المزمن الذي عاشته الطائفة العلوية في المرحلة العثمانية^(١٤٩).

ويتشابه وضع الدروز في جبل حوران من حيث نمط السلطة الداخلية وعلاقة هذه الأخيرة بالسلطة المركزية، فتجربة جبل الدروز مع إدارة إبراهيم باشا بين عامي ١٨٣١ و ١٨٤٠، كانت ذات مغزى للدلالة على عمق الحيز الاستقلالي في البنية الاجتماعية للطائفة الدرزية في الريف

Weulersee, *Le Pays des alaouites*, p. 322.

(١٤٥)

(١٤٦) المصدر نفسه، ص ٣٣٤ - ٣٣٦. انظر أيضاً نماذج من الحياة الروحية للجماعة من خلال وثائق مجلة «العالم الإسلامي»، في:

Nieger, «Choix de documents sur le territoire des alaouites», communiqué par le colonel Nieger, pp. 64 - 68, et E. Janot, *Notes sur le peuple alaouite* (Lyon: [s. n.], 1934), pp. 30 - 31.

(١٤٧) عرض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، ص ٢٩٥.

(١٤٨) انظر وصفاً تاريخياً لثورة الشيخ صالح العلي في جبال العلويين، في: عبد اللطيف اليونس، ثورة الشيخ صالح العلي، ط ٢، سلسلة رواد التحرير العربي، ١ (دمشق: دار البقعة العربية، [١٩٦١]).

(١٤٩) انظر مداخلة للكونولونيل نيجر حول محاولة اختراق الجبل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً وعن دور فرنسا خلال سنتين (١٩٢٠ - ١٩٢٢) والذي نجح كما يقول في الوقت الذي فشلت فيه كل محاولات الدولة العثمانية، في: Nieger (colonel), «Note sur la pacification du territoire des alaouites» *Revue du monde musulman*, no. 49 (1922), pp. 2 - 6.

وتمتكون هذه النقطة موضوع معالجة لاحقة في البحث الحالي. قارن أيضاً: Janot, *Notes sur le peuple alaouite*, pp. 8 - 26.

الجبلي . فمشروع المركزة في دولة محمد علي باشا كان يترجم نفسه في التطبيق العملي - وعلى الرغم من المنحى الاصلاحى الذى اتخذه على مستوى تنظيم المسألة الزراعية وجباية الضرائب في سوريا - سياسة قمعية لا تقم وزناً كبيراً للخصوصيات المحلية ولا لدور الزعماء المحليين . وكان الدور العسكري الذى لعبه دروز حوران في محاربة جيش ابراهيم باشا حاسماً من جهة ، و«نموذجياً» من جهة أخرى في الاستدلال على حجم «الممانعة الدرزية» ، عندما يتجاهل أي مشروع سياسى وإدارى خصوصياتهم الاجتماعية ، أو يحاول أن يستبعض استبعاداً وتسلطياً»^(١٥٠) .

والمشروع العثماني الذي حملته تنظيمات النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، كان يمارس في التطبيق مياسة «مركزية إلحاقية» تحاول أن تستكمل السياسة الضرائبية وحلقات سيطرة أعيان دمشق على أراضي حوران^(١٥١) .

وكان الجبل في عهد التنظيمات العثمانية جزءاً من لواء حوران الذي ضم اقصية عجلون وازرع والمسيمة والسويداء وصلخد وشها^(١٥٢) ، ويعلق يوسف الحكيم على هذا التقسيم العثماني بقوله : «وقد قيل أنه أن غاية ولاء الأمر العثمانيين من جعل جبل الدروز مجموعة اقصية مرتبطة بحوران ، هي الحيلولة دون إجماع كلمة سكانه أو أكثرتهم الدرزية على استقلال ادارياً ، كما جرى في جبل لبنان بالنسبة لأكثرته المارونية»^(١٥٣) .

(١٥٠) انظر نموذج هذه الصورة في أدبيات القيادة العسكرية الفرنسية ، مثلاً :

Charles Joseph André, *La Révolte druze et l'insurrection de Damas, 1925 - 1926* (Paris: Payot, 1937), pp. 29 - 30.

انظر أيضاً انطباعات أحد الكتّاب الفرنسيين عن دمشق ، حيث يشدد في وصفه على استقلالية سلطة جبل

الدروز :

Henry Bordeaux, *Dans la montagne des druzes* (Paris: Plon, 1926), p. 47, et Lammens, *La Syrie: Précis historique*, p. 194.

ومن وجهة نظر أحد الدمشقيين ، أنظر : قسطنطين الباشا (الأب المخلصي) ، ملكرات تاريخية ، تتضمن بيان ثورة دمشق والحررين الكبير فيها ، وقلوب ابراهيم باشا إلى الشام وحروبه فيها مع الدولة العثمانية ، وثورات فلسطين والدروز وأحوال حكومته فيها إلى أن خرج منها ورجع إلى مصر وعادت إليها لتركيا (حريصا ، لبنان : مطبعة القديس بولس ، [١٩٤٣] ، ص ١١٧ . ومن وجهة نظر درزية ، انظر : سعيد الصغير ، بنو معروف (الدروز) في التاريخ (بيروت : د. د. د. ت. ج.) ، ص ١٢٦ - ١٣١ .

(١٥١) انظر عن موقف الدمشقيين من دروز حوران ، في : كرد علي ، خطط الشام ، ج ٣ ، ص ١١٧ ؛ الصغير ، المصدر نفسه ، ص ١٤٦ . و Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche - Orient*, pp. 259 - 260 .

ويذكر فؤاد الأطرش ، ومن موقع مماثلة هذه السياسة ، أن صراع الدروز مع عشائر البلو كان يتم بتحريض من كبار ملاك وتجار دمشق ، يقول : «وقعت عدة أحداث دامية بين أبناء جبل الدروز وجيرانهم أبناء حوران ، وكثت كلها بتحريض من الرأسمالين السوريين وولاء بني عثمان ، والأمير غير العربية المتزعمة في بلادنا والمستوطنة على حسابنا . انظر : فؤاد الأطرش ، الدروز : مؤامرات وتاريخ وحقائق [د. م. د. ن. د.] ، ١٩٥٥ ، ص ٧٤ .

(١٥٢) عبد الله النجار ، بنو معروف في جبل الدروز (دمشق : المطبعة الحديثة ، ١٩٢٤) ، ص ٥٤ - ٥٧ . وتجدر الإشارة إلى أن عبد الله النجار كان آنذاك مديراً للمعارف في حكومة جبل الدروز أيام الانتداب الفرنسي .

(١٥٣) الحكيم ، سورية والمهد العثماني ، ص ٥١ .

والواقع أن الاستيطان الدرزي للجبل كان حديث العهد خلاف توطّن العلويين في «جبلهم»، فالاستيطان الدرزي يرتبط بشكل من الأشكال بصراع العصبية المحلية في العهد العثماني، وبحركة واللجوء والاحتفاء من غلبة العصبية المحلية المتحالفة مع السلطة المركزية في الولاية^(١٥٤)، ولا تزال مراحل التشكّل الديمغرافي في جبل حوران في القرون الأخيرة موضوعاً يكتشفه بعض الخوض، إذ تعود المراجع المكتوبة عن هذا الموضوع إلى مطلع القرن العشرين وتعتمد في معظمها على النقل الشفوي^(١٥٥). ويُلخص عبد الله النجار عام ١٩٢٤ هذه المسألة بقوله: «لا نستطيع أن نؤت تاريخ نزوح الدرّوز إلى هذا الجبل، بل جُلّ ما نعلمه هو أن أول من نزح إليه آل الحمدان، فإنهم نزحوا من لبنان على أثر بطش الأفراد المتنوعين بهم في الحروب القيسية - البينية وذلك منذ قرنين تقريباً، ثم تبعهم كل مغلوب على أمره في لبنان ووادي التيم وفلسطين وجبل الأعلى في حلب»^(١٥٦)، وقد ثبت آل حمدان وجودهم في الأرجاء الجبلية وتصدّوا لغارات البدو، فكانوا «نواة الدرّوز في حوران»^(١٥٧)، وقد استقطبت هذه النواة طوال فترة القرن التاسع عشر موجات من هجرات عشائر الدرّوز، ولقد تمازجت هذه الهجرات إثر أحداث ١٨٤٠ - ١٨٦٠ في جبل لبنان، وفي مجرى تحوّل قوى الامارة الدرّزية «التقليدية» في الجبل إلى سلطة مارونية، تأكّدت بانتصار الكليروس الماروني وتأسيس «الادارة» على قاعدة «النظام الأساسي» لعام ١٨٦١ - ١٨٦٤^(١٥٨).

وكان الدرّوز يتنقلون في الجبل كمشتات وعائلات، تعيش في القرى كوحدات اجتماعية - سياسية صغيرة، تتحالّف فيما بينها على صعيد مواجهة قوى الخارج. وتنقسم على نفسها إلى «بيوتات» لا حصر لها على مستوى العلاقات الاجتماعية الداخلية^(١٥٩).

(١٥٤) انظر: سليمان ابو عز الدين، «توطّن الدرّوز في حوران ووقائعهم مع الجيش المصري»، الكلية، العدد ١٢ (١٩٢٦)، ص ٣١٣. انظر أيضاً: حسن أمين البعيني، «التاريخ الاجتماعي والسياسي لجبل الدرّوز في الربع الأول من القرن العشرين»، (رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، قسم التاريخ ١٩٨٢)، ص ١٠-١٦، و Planhol, *Les Fondements géographiques de l'histoire de l'Islam*, p. 99.

(١٥٥) من أقدم من نقل من تقديرات إحصائية لتركيب سكان جبل حوران هو ما نقله نعمان قساطلي عام ١٩١٠. يقدّر قساطلي عدد سكان الجبل بـ ٤٨٨٠٠ نفس، يتوزعون على الشكل التالي: ٤١٠٠٠ دروزاً، ٤٠٠٠ نصارى (روم كاثوليك)، ٣٥٠٠ عربان، ٣٠٠ مسلمين) أصحاب مصالح وتجارة. ويعلّق قساطلي: «وكان عدد سكانه في عام ١٨٨٠ بحسب أدق تعديل ٢٧٤٥٠ فرداً في ثلاثين سنة زيادة عظيمة. وذلك ناشئ عن حسن مناخه وكثرة من هاجر إليه من دروز الجهات الأخرى». انظر: نعمان قساطلي، «جبل الدرّوز»، الهلال (كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٠)، ص ١٤٧.

(١٥٦) النجار، بنومعروف في جبل الدرّوز، ص ٧٩-٨٠.

(١٥٧) المصدر نفسه، ص ٧٩-٨٠، والصغير، بنومعروف (الدرّوز في التاريخ، ص ١٢٤ - ١٢٥.

(١٥٨) كان قد توسّعت في معالجة هذه النقطة في كتابنا: كورثاني، الاتّجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل

لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي، ص ٨٠-٨٩.

(١٥٩) حنا أبي راشد، صحفي زار حوران وجبل الدرّوز في السنوات الأولى من عهد الانتداب الفرنسي وكتب كتابين: جبل الدرّوز (القاهرة: مكتبة زيدان، ١٩٢٥)، وجبل الدرّوز: بحث عام... مع ضم الحلقة الثانية: حوران الدامية، ط ٢ (بيروت: مكتبة الفكر العربي، ١٩٦١)، ط ١ (١٩٢٤). انظر تعداداً للبيوتات المشتركة الدرّزية، في: جبل الدرّوز، ص ٢٩.

ويلاحظ هنا أي راشد هذا التعدد في الانتماءات العائلية فيقول: «كما أن لا نهاية لولية لاسماء قريابهم، هكذا لا نهاية لأولية لمشارهم»^(١٦٦).

وهذا التعدد الذي يطول للعشائر الدرزية، يشير إلى تفتت الوحدات العشائرية في الجبل، وتشكلها في بيوت متعددة ذات صلات قرابة، وتحمل أسماء مختلفة هي في الأرجح اسم والجدة المؤسس.

ويبدو أنه بقدر ما كانت تترسخ أقدام العشائر القادمة في الجبل، بقدر ما كانت سلطة آل الحمدان تضعف كعشيرة نواة وموزعة للاقطاعات على العشائر الوافدة، ثم ما لبثت أن بدأت تبرز منذ منتصف القرن التاسع عشر زعامة جديدة في الجبل، هي زعامة آل الأطرش على قاعدة التصدي لاستبداد أقطاع آل حمدان، وقيادة معارك «الحماية»، وفي معارك سيطرة أعيان دمشق واللاحق العثماني المركزي وغزوات البلوز في الجوار^(١٦٧).

على أن تسلم عشيرة واحدة زعامة الجبل لا يعني عدم وجود زعامات أخرى ذات نفوذ وسطوة في مناطقها، إن ثمة توزيعاً للسلطات العشائرية في المناطق والقرى، تتحالف وتتنافض في إطار الطائفة، وغالباً ما تتمحور في بعض المراحل حول زعيم أساسي. ويصف عبد الله النجار هذا التوزيع والتمحور للسلطات العشائرية في مرحلة سلطة الطرشان العامة كما يلي: «وفي الجبل عشائر كثيرة قوية... لها في منطقتها نفوذ مستقل عن سلطة عائلة الزعامة الطرشانية. وللطرشان الزعامة في التمثيل العام السياسي، وهذا لا يعني أنهم كانوا ينفردون بالرأي، فالأمر بين الدرزي شوري ولا سيما بعد سقوط آل الحمدان... وأن للأسر منازل كانت تقول إن آل علم يأتون في الدرجة الثانية بعد آل الأطرش وهم جراء»^(١٦٨).

وأما العوامل المجددة لهذا التراتب في المنازل، فقد اجتمعت في عاملين مترابطين: أولهما، حجم ملكية الاستثمار والناتج عن الاستيلاء على الأراضي^(١٦٩). ثانيهما، حجم الدور

(١٦٦) أي راشد، جبل الدرزي، ص ٢٩.

(١٦٧) شبلي الحيسي [وآخرون]، التعريف بمحافظة جبل العرب، مراجعة عارف النكدي، سلسلة بلادنا، ٢ (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٢)، ص ٥٧؛ البعيني، «التاريخ الاجتماعي والسياسي لجبل الدرزي في الربع الأول من القرن العشرين»، ص ١٧ - ١٨، والصغير، «بنو معروف (الدرزي) في التاريخ، ص ١٣٨ - ١٣٩. والملاحظ في مظاهر الصراع الناشب بين إدارة الولاية في دمشق ودرزي الجبل، تمحوره حول ملكية بعض القرى الواقعة على تخوم الجبل في أطراف سهل حوران، حيث طالبت الإدارة العثمانية في دمشق بإعادتها إلى الحوارة (وقد مبدأ التسجيل في الطابور)، بينما أصّر الدرزي على حق الاستيلاء عليها. توجه الشيخ أبو علي الحناوي، أحد زعماء الدرزي الناطقين بلسان الوفد الدرزي، إلى اللجنة العثمانية والدمشقية الآتية من أجل التفاوض بالبيارات التالية: «إننا ندفع الأموال الامرية باعتبارها زكاة أموال، أما إعادة القرى فهذا أمر لا يتناسب مع تقاليد العشائر، فكما أخذناها بالسيف فليأخذوها، وإذا شئت أخذها بالقوة فلن نسلها إلا بعد إرواء أرضها بالدم. وتقابلكم بالبارود واليوم المقروض». نقلاً عن: الصغير، المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(١٦٨) النجار، «بنو معروف في جبل الدرزي»، ص ١٠٩ - ١١٠.

(١٦٩) انظر خريطة والمائلات الدرزية، حيث تلاحظ أملاك العشائر ومناطقها بأشكال تقديرية كما يوردها: المصدر نفسه، منشورة في الملحق. ويبدو أن مسألة الاستيلاء على الأرض، على قاعدة إحياء الأرض الموات، ارتبطت بهجرة الدرزي وتوطئهم في الجبل وعلى أطرافه وحمايته هذا والاستيلاء من الحوارة والبلوز وأعيان دمشق. انظر: الصغير، «بنو معروف (الدرزي) في التاريخ، ص ١٢٣ - ١٢٦. والملاحظ أن هذه الحماية كانت =

العسكري الذي يمكن أن تقوم به العشيرة في حماية الأهل وقيادة العشائر. والأرجح أن العامل الثاني (الدور العسكري) المتمثل بكثرة أفراد العشيرة وشجاعتهم في القتال، كان العنصر الغالب في تعيين تراتبية المنازل بين العشائر، كما تثبت الوقائع والأيام التي خاضها الدروز في الجبل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين^(١٦٤).

والملاحظ من خلال خريطة العائلات ومناطق نفوذها تمرکز العشيرة في منطقة واحدة، الأمر الذي يعطيها وزناً سياسياً شبه مستقل، ودوراً «مميزاً» في حال تماسكها الداخلي، في مجالس العشائر والقرى، وهي «المجالس التي تجمع شيوخ الشعائر وشيوخ العقل وتشكل القيادات السياسية» للطائفة، في بيئة جغرافية وعرقية ومذهبية «شبه مستقلة». ففي هذه البيئة يتم تنظيم العلاقات وفق الأعراف العشائرية والمبادئ المذهبية. فـ«التوسط» بين العشائر المتنازعة، والدية والتأثر وتحريمه بعد الصلح، وتقليد «الوجه» وهو نوع من اللجوء والاحتشام، ومثله «التشديد» وهو أن يعرف الضيف الناس أنه متوجه إلى مضيفه، والتزام المضيف بـ«حماية ضيفة»، والدفاع عنه إلى أن تنتهي ضيافته. . . كلها بمثابة قوانين لـ «سلطة ذاتية» في الجبل، ونمط من «الحمل السياسي» الذي يتحكم في السلوك السياسي للعشائر الدرزية حتى مرحلة الانتداب الفرنسي^(١٦٥).

ولما لم تكن القيادات العشائرية تملك ثباتاً مستمراً في التراتبية أي في (المنازل)، فقد دخلت العشائر فيما بينها في منافسات وأحلاف حادة حول الزعامة وحدودها ودورها، ومدى سلطتها على العشائر الأخرى^(١٦٦)، وكانت الصراعات الداخلية، غالباً، هي المدخل

= تؤمنها - فضلاً عن طبيعة «السلطة» العسكرية للعشائر - الطبيعة الجغرافية الوعرة للجبل، فهذا الأخير «هو عبارة عن نجد تحيط به سهول خصبة واسعة، يحده شمالاً غوطة دمشق الخصبة بترتها وغرباً اللجاة الوعر المسلك وسهل حوران، وجنوباً الجفنة، والجبانة أرض قاحلة مقفرة تتصل بوادي الحجاز وشرقاً الصفا والرحبة وجبال الحارة. . . وكلها وديان في صدر بادية الشام. . .». انظر: أبي راشد، جبل الدروز، ص ٨.

(١٦٤) انظر حول هذا الاستنتاج: الصغير، المصدر نفسه، ص ١٣٦ - ١٤٥؛ أبي راشد، المصدر نفسه، ص ٥٨ - ٨٧، والتجارة، المصدر نفسه، ص ١٠٠ - ١٠٤.

(١٦٥) التجارة، المصدر نفسه، ص ١٢٨ - ١٣٢. ويذكر هنا أن لانتفاضة سلطان باشا الأتروش الأولى (١٩٢٢) علاقة وثيقة بخرق السلطة الفرنسية للأعراف العشائرية، ومن ذلك اعتقال أدهم خنجر وهو متوجه للإحتشام في بيت سلطان باشا. انظر توسيعاً لهذه الحادثة ونقلًا لرسائل أدهم إلى سلطان في: أبي راشد، المصدر نفسه، ص ١٤٦ - ١٤٨. لقد ورد في كتاب أدهم خنجر إلى سلطان أثر اعتقال السلطات الفرنسية للأول: «والآن أصبحت حياتي في يد الحكومة الفرنسية ولا يمكن تخليصها إلا بمساعدتكم. وعلى كل حال لكم في العادة أن تحموا وتخلصوا كل «مندانق»، وأنا لولا ما كنت أمين على حياتي بوجود عطفكم ما كنت أتيت جهوراً. . . والآن دخلت دياركم العامرة مستجيراً وداخل في حريمكم وفي أولادكم حتى وفي كل الطرشان. . .».

(١٦٦) انظر تفاصيل اجتماع بعض العشائر ضد الطرشان عام ١٨٨٥، في: الصغير، المصدر نفسه، ص ١٤١. يذكر المؤلف تسماً فقطعت العشائر التالية: عزام، قنطار، جريوع، زهر الدين، نصر، بطواني، حمزه، عريج، الزاقوط، هذا نصه: «وصفتنا أبناء عم من لحم ودم يستعاض بالله على أن كل منا يهجر دمه في سبيل تعزيز أي فرد من أفراد هذه العشائر المتضامنة بالدم والنار». ويشيف الصغير: «واخذوا يكتلون أفراداً لشعب المستام من استبداد المشايخ الطرشان وتصرفهم بالأملاك تصرفاً مطلقاً». المصدر نفسه، ص ١٤١.

لاختراقات السلطة المركزية العثمانية ولاحقاً الفرنسية، لعشائر الجبل، واستمالة بعضها واستفراد بعضها الآخر. وكان الصراع يطال أحياناً العشيرة الواحدة، حيث تنقسم هذه الأخيرة إلى بيوتات «متنافسة بين أبناء العمومة»، وأحياناً بين الأخوة على الزعامة الأولى، فتضطر زعامة عشائرية أن تركز على دعم السلطة المركزية، فتلجأ الزعامة الأخرى المنافسة إلى الارتكاز على مشروع سلطة أخرى، وإتينا لنلمس هذا المعطى الاجتماعي السياسي في انقسام الطرشان في «ثورة العامة» عام ١٨٨٨، والتي هي حلف من العشائر الفلاحية الضعيفة التي انبرت للتصدي لتفرد الطرشان في اقتطاع الأرض والاستئثار به^(١٦٧).

ويربط مؤرخ درزي بين «ثورة العامة» ضد الطرشان، وبين سياسة التنظيمات العثمانية كما مارستها ولاية دمشق بقوله: «تمكنت تركيا من نشر الأنظمة الحكومية بواسطة بعض الأعيان الذين استلموا المناصب الرئيسية فيه، ولكن الدررز استغلوا قوانين تركيا المخالفة لزعمتهم التحررية واشتركوا بالاستيلاء الزعماء المتعاونين مع الحكومة رغم اشتغالهم بالغيرة على الكرامة العامة، وكان بعض أعيان الأسرة الطرشانية مضطرين للاشتراك بالحكم، بحكم أوليتهم في الزعامة، فقم الرأي العام على الحكم العثماني وموقفه، خصوصاً عندما اتبع الأطرشة نظام الاقطاع الحمدي، واعتبروا القرى الموجودين فيها ملكاً لهم»^(١٦٨).

إن الدلالة التي يحملها هذا النص تتخطى المعنى الشائع الذي اعطي للتحرك الفلاحي الدرزي عام ١٨٨٨، من حيث انه «ثورة عامية» فحسب، قامت ضد «الاقطاع الطرشاني»^(١٦٩)، انها تشير أيضاً إلى عملية التداخل الذي حصل بين سياسة التنظيمات الحكومية، وبين السلطة المحلية «الطرشانية» في الجبل، وهو الأمر الذي سمح لبعض زعماء الطرشان أن يدمجوا موقعهم الاقطاعي - وكما فعل أعيان المدن - بالمكاسب المحتملة التي قد تقلدها التنظيمات في مجال الوظيفة في لواء حوران واقضيت. ثم ان النزوع الدائم لممارسة أشكال السلطة المحلية لدى بعض البيوتات «الطرشانية» أو لدى بعض الأخوة أو أبناء العمومة المبعدين، كان يدفع دائماً للتحالف مع القوى المعارضة والممتنعة عن سيطرة أحد «البيوت»

(١٦٧) المصدر نفسه، ص ١٤٠ - ١٤١. لعل إيراد نص الكاتب بحرفيته يبرز بشكل واضح أبعاد الصراع السياسي داخل البيوتات العشائرية، وأحياناً بين الأخوة وعلاقات السلطة في الداخل والخارج: ولما علم شيلي الأطرش بهذه الحركة - وكان يزاحم شقيقه إبراهيم شيخ السويلاء على الزعامة - انضم إلى المعسكر الشعبي وراح يجوب أنحاء الجبل داعياً إلى التمرد على الأنظمة الحكومية القائمة، متهمها على الاقطاعيين وتصفهم واستبدادهم. فتصالب الأطرشة ضد هذه الحركة، فنشبت في القرى التي يتزعمها الأطرشة معارك أهلية (١٨٨٥ - ١٣٠٧ هـ) ذهب ضحيتها عدة قتلى، واضطر بعض الزعماء للانتباه إلى الحكومة في قلعة المزروع، وكان الشيخ شيلي قد ابتعد عن غمرة هذه الفوضى عتلتها رأى بعض زعماء العامة يتزعمونه الرئاسة ويملكونها، فسار إلى قرية غيب. أما الشيخ إبراهيم الأطرش فقد ذهب إلى دمشق مستنجداً بالحكومة، فأرسلت ست كتائب مشاة وآلي فرسان مع مدافع، فعرض العامة لهذا الجيش قرب ثكنة المزروع، فقابلهم المعسكر بضرب المدافع، فانهزم الدررز بعد أن تحملوا خسائر كبرى، ودخل الجند السويلاء واسرعوا ببناء ثكنة عسكرية. المصدر نفسه، ص ١٤١، انظر أيضاً: كرد علي، خطط الشام، ج ٣، ص ١١٠ - ١١١.

(١٦٨) الصغير، المصدر نفسه، ص ١٤٠.

(١٦٩) انظر رايًا نموذجياً عن هذه الوجهة، في: هشم العودات، انتفاضة العامية الفلاحية في جبل العربية (دمشق: مطبعة الحجاز، ١٩٧٦)، ص ٣٧ - ٣٨.

ولمذ علاقات «مناصرة» مع قوى «خارجية» في بعض الأحيان. إن الصراعات الداخلية حول مركز السلطة المحلية، كانت تتقاطع أحياناً مع مداخلات السلطة المركزية في الولاية، بهدف الحاق جبل الدروز بإدارة الولاية، وكانت أشكال الامتناع عن هذا اللاحاق القسري، هي التي سادت في تاريخ العلاقات السياسية في جبل حوران في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

ومن هنا نتج ملاحظة أحد المؤرخين العرب المعاصرين: «أن دروز حوران كانوا في شبه ثورة دائمة ضد الدولة» وأنه عندما كانت الولاية تعرض عليهم برامج الإصلاح، وتطلب من زعمائهم مساعدتها في تطبيق نظام مجالس الإدارة، كان الزعماء يقبلون ذلك ثم يرفضونه وهكذا^(١٧٠). والواقع أن نظام السلطة السائد في التنظيم العشائري والمذهبي كان النظام الراسخ والثابت، الذي يمتنع عن «الالغاء» ويقاوم البدائل الإدارية الجديدة إذا لم تستطع هذه الأخيرة أن تستوعبه.

ومثل القبائل البدوية المنتشرة والموزعة من الجزيرة الفراتية حتى بادية الشام، والمتداخلة مع امتداد البادية في العراق وشرق الأردن والحجاز^(١٧١)، يعطي نموذجاً لوحدة سيامية - اجتماعية، استمرت في وجودها وتحركاتها على تخوم المناطق الزراعية في «الهلال الخصيب»^(١٧٢)، وبيت تنظم في علاقات سلطة تتأرجح بين التقاتل بين عناصرها وأفضاها على المرعى والماء، وبين الامتناع عن السلطة المركزية أو الخضوع لها مقابل «خدمة» أو «منفعة» متبادلة، أو بين إقامة علاقات «خوة» مع المجموعات القروية السهلية المستقرة، أو بين غارات تستهدف نهب هذه القرى وسبلها^(١٧٣).

(١٧٠) عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، ص ٢٩٢. ويرتكز المؤرخ في حكمه هذا على متابعة أرشيف استامبول، ولا بد من ملاحظة نسوقها هنا، وهي أن الموقف العثماني «الرسمي» كان ينظر إلى حركات الممانعة الدرزية نظرة «غير شرعية» ويعتبرها حركات تمرد وعصيان واعتداء... في حين لا بد في رأينا من أن ننظر إليها من خلال طبيعة السلطة العرفية السائدة في الجبل، وما تطرحه سياسة التنظيمات عملياً من تناقض بين «أعراف» السلطة المحلية وبين «قوانين» التنظيمات العثمانية. هذا فضلاً عن «سوء» تطبيقها.

(١٧١) ثمة مجموعتان من القبائل في سوريا: قبائل العترة وقبائل شمر. وتحتل قبائل عترة معظم الجزء الغربي من الصحراء السورية وتصل حتى الهضاب الشمالية الغربية لتجد، كما أن قسماً منها يصل كريلاء على بعد ٩٠ كلم من بغداد. وتنقسم هذه القبائل إلى مجموعات: عترة العراق، عترة حلب، والرولة أو عنزة الجنوب، وهي أقوى قبائل عترة ومناطق نرحالها تقع بين تلك (شمالي شرقي دمشق) في الشمال إلى جبل الدروز ويتابع وادي حوران. وفي الصيف تحتل المراعي الواقعة جنوب دمشق. وهي من أكثر القبائل التي شغلت حيزاً في السياسة العثمانية، وفيما بعد في السياسة الفرنسية، لقرىها من مراكز الولايات والآلوية والمناطق الزراعية (حوران، الغولقة) ولسيطرتها على طريق الحج. انظر:

Ed. C. Achard, «Notes sur l'élevage des moutons», *L'Asie française*, supplément (juin 1922), p. 98.

(١٧٢) ويذكر محمد كرد علي تفاصيل عن فروع هذه القبائل وعشائرها في: *عسل الشام*، ج ٦، ص ٣٠٩ - ٣١١. انظر أيضاً:

Planhol, *Les Fondements géographiques de l'histoire de l'Islam*, p. 77.

Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche - Orient*, pp. 61 - 63.

(١٧٣) انظر:

وليس هناك خط ثابت يعيّن السلوك السياسي لهذه القبائل، سوى مدى ما يصدر عن السلطة المركزية من مظاهر قوة أو ضعف، فعندما تكون السلطة المركزية ضعيفة تقوم القبائل بالاستيلاء على الأراضي بالغزو أو بجمع جزية الخوة. أما عندما تكون السلطة قوية، فإن القبائل تجبر على الدفع للحكومة أو أنها تتراجع إلى البادية^(١٧٤).

ولقد شهد القرن الثامن عشر فترة ضعف شديد في البنية العسكرية العثمانية، سمحت لموجات متتالية من القبائل البدوية (عزّة وشمر) القادمة من نجد، أن تغزو بلاد الشام على امتداد القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر، وشكّلت بادية الشام وتخومها الزراعية «مجتمعا سياسيا» له قوانينه البدوية القائمة على الغزو والثأر واللجوء وأعراف الحلف أو الحرب. وكان لهذه الموجات آثار سيئة على الوضع الفلاحي والمدني، وعلى طرق المواصلات وقوافل الحج. وهو أمر دفع الفلاحين إما إلى ترك قراهم المتاخمة للبادية وهجرها، أو إلى دفع «الخوة» للقبائل المجاورة، كما دفع الولاة العثمانيين إلى استرضاء مشايخ بعض القبائل، وإلى استخدام بعضها في حماية القوافل وطرق المواصلات^(١٧٥).

أما في مرحلة التنظيمات فقد جهدت السياسة العثمانية على حل مشكلة البدوي في بادية الشام بأساليب أخرى: حماية الريف الفلاحي بواسطة عساكر نظامية، تشجيع البدو على الاستقرار وتعاطي الزراعة، إقامة جاليات زراعية عازلة بين مناطق الترحال البدوي والسهول. ومن بين هذه الجاليات نذكر الشراكسة الذين استقدمتهم الدولة العثمانية ابتداء من عام ١٨٧٠، ووزعتهم في قرى تقع على تخوم البادية من الجزيرة حتى عمان، وقد شغل هؤلاء الأرض وزرعوها وكانوا فعالين أيضاً كمناطق عازلة في وجه القبائل البدوية^(١٧٦).

وعلى الرغم من هذه السياسة الإصلاحية العثمانية، استمر المجتمع البدوي في سوريا يقدم، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كتلة بشرية قائمة بذاتها، تضغط بأعرافها وتقاليدها وأنماط السلطة لديها على الحيلة السياسية والاقتصادية في المدن والأرياف الزراعية^(١٧٧).

(١٧٤) ضحى شطي، «توسع البدو في بلاد الشام وانحسارهم»، ورقة قُدمت إلى: المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، ج ١، ص ٤٠٤.

(١٧٥) المصدر نفسه، ص ٤٠٧.

(١٧٦) المصدر نفسه، ص ٤٠٩، وعرض، الاخرة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، ص ٢٩٩ - ٣٠٠.

(١٧٧) يقدر محمد كرد علي نسبة اعداد البدو إلى سكان بلاد الشام (بما فيها فلسطين) ثمن أو سبع أهل القطر الشامي، أي نحو خمسمائة ألف نسمة بادية أو قبائل رحالة. انظر: كرد علي، خطط الشام، ج ٦، ص ٣٠٧. ويقدر Weulersse نسبة البدو بعشر السكان، أي حوالي ٢٥٠ ألفاً أو ٣٠٠ ألفاً في سوريا التي وضعت تحت الانتداب الفرنسي، فإذا ما أضيف إلى هذا الرقم الاعداد الموجودة على الأراضي العراقية، وفي فلسطين وشرق الأردن، ارتفع الرقم إلى نصف مليون. وهو رقم قل أن تتجاوزه اعداد البدو في المراحل التاريخية السابقة، ولا سيما المرحلة العثمانية وفق ما يرى المؤلف. انظر:

Weulersse, *Payans de Syrie et du Proche - Orient*, pp. 60 - 61.

خامساً: المآزق التطبيقي للتنظيمات

إن ميابسة التنظيمات استطاعت أن تحمي إلى حد ما الريف الزراعي من غزوات البدو، في حين عجزت أن تحمي فلاحيه من استغلال أعيان المدن. وفي الوقت الذي استطاعت فيه أن تقيم إلى حد ما أجهزة إدارية وحكومية في الولايات، متخصصة ومرتبطة بالمركز الإداري الذي هو حكومة استامبول، لم تستطع أن تقيم هذه الأجهزة في الأرياف الجبلية، ولم تستطع أن تخترق البنية البدوية للقبائل لتعُدّل من سلوك هذه الأخيرة نحو الاستقرار والانخراط في مجتمع سياسي منضبط في تنظيمات وإدارة.

ولعلّ المسألة كانت تتمعدى النيات والعزائم الفردية التي تظهر جلّية في الجهد القانوني الكبير، الذي بذل لاستصدار سلسلة القوانين والأنظمة التي شملت سيااسة التنظيمات (١٧٨)، لتطرح في الواقع العملي مدى القدرة وحجم الامكانيات الفعلية على ممارسة الإصلاح وتطبيق تلك التنظيمات. إن ما يطرحه (Edouard Engelhardt) في عام ١٨٨٢ حول المآزق التطبيقي للتنظيمات، يعبر عن وجه من وجوه المشكلة الإصلاحية العثمانية في جانبها التطبيقي، فهو يشير إلى «أن أحد الشروط الأساسية لأي هيئة حكومية، يكمن في قدرة السلطة المركزية أن تتواصل بصورة منتظمة ومتابعة مع مختلف السلطات التي تتدبها حيال السكان». والسلطة المركزية العثمانية كانت تعاني على حد ما يرى (Engelhardt) صعوبات مادية مثقلة لأي مبادرة تتخذها إدارة مقترضة لامبراطورية واسعة كتركيا، وفاقلة لطرق المواصلات ووسائل الاتصال (١٧٩)، فالأمر الصادر عن الديوان المركزي لا يحمل الموقع نفسه والتأثير نفسه المفترضين في أي إجراء له طابع «المنفعة المالية»، والموظفون الذين يتلقون الأمر لا يخضعون لأي رقابة إدارية مباشرة (١٨٠).

فالمشكلة في تطبيق التنظيمات لم يكن لها وجه محلي أهلي معارض أو معيق أو ممتنع فحسب، لقد كان لها أيضاً وجهها «الحكومي» الكامن في العجز عن بناء إدارة واسعة وقادرة على تلبية اتساع السلطنة، وعلى بناء «عساكر نظامية» قادرة على تغطية أمن كل الولايات، وعلى إقامة شبكة من المواصلات التي لا تؤمن سرعة انتقال السلعة فحسب، وإنما أيضاً وبشكل أساسي سرعة وصول القرار الإداري وتنفيذه.

ولعلّ العجز الحكومي عن إيجاد تلك الشروط المادية والبشرية للتنظيمات هو سبب المعاناة الدائمة التي كان يصريح بها رجل التنظيمات مدحت باشا. وتشكّل تقاريره الرسمية التي بعثها إلى استامبول عندما كان والياً على سوريا عام ١٨٧٩، مصدراً مهماً للكشف عن مظاهر المآزق التطبيقي للتنظيمات في جانب القصور الحكومي المركزي فيه. فهو إلى جانب شكواه

(١٧٨) فارن: محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط ٣ (بيروت: دار الجيل، ١٩٧٧)، ص

٤٠٦-٤٠٧.

(١٧٩) Engelhardt, *La Turquie et le Tanzimat: Ou Histoire des réformes dans l'Empire ottoman depuis 1826 jusqu'à nos jours*, p. 48.

(١٨٠) المصدر نفسه، ص ٤٨.

من سوء التطبيق والبطء في الاتصال وفساد الادارة، يشدد على عنصر من عناصر أزمة التنظيمات، وهو خلوها من أخذ التنوع في البلاد بعين الاعتبار. يقول في أحد تقاريره: «مما لا يحتاج للبيان والتعريف لديكم أن ولاية سورية أوسع من غيرها من ولايات الدولة. وإن أهلها من العرب والآثراك والتركمان، والدرز والصيرية والروم والموارنة والكاثوليك والبروتستانت والسرمان والأرمن، ويتألف من هؤلاء شعب عدده أربعة وعشرون نوعاً من الملل والأديان والمذاهب، ينضم اليهم الجزائريون والشراسة والنتار وغيرهم من المهاجرين، ومن جهة أخرى، فإن أطوار وأحوال العرب والمشار معلومة لديكم، وإن إدارة هذه الأجناس المختلفة على قاعدة واحدة وما تتركه من مشاكل غني عن التعريف والايضاح» (١٨١).

ثم لا يلبث الوالي أن يفصح في تقاريره وبينة أكثر حلة عن الجوانب الأخرى في المشكلة التنظيمية، وهي الجوانب التي أشار إليها (Engelhardt) في بحثه عن التنظيمات، والتي يلخصها في غياب هيكلية ادارية موصلة ومنفذة للقرار. يقول مدحت باشا في تقرير آخر بعثه إلى استامبول: «إن فرمان الذي كتب لي عند توجييه منصب ولاية سورية، يعترف صراحة بوجوب ما طلبته وسأطلبه وهو مراعاة عوائد سكان الولاية ومشاريعهم ومصلحتهم، ولكننا لم ننظر إلى هذه الواجبات بل أصدرنا اللوائح، حاولنا اجراءها في جميع البلدان ولم نصلح بعضها اصلاحاً جزئياً، بل لم نسمع بعض الشكايات، وقد انعمنا مواد القوانين في بعض البلاد ولم ننفذها في بعضها، وتركنا القديم ولم نتبع الجديد، فظهرت البلاد بمظهر غريب، وزاد للعبور نعمة هذا الخلاف القائم بين دوائر الحكومة الملكية والعسكرية، فإذا طلب الوالي مقدراً من العساكر لإعادة الأمن إلى نصابه في ولاية مثل سورية ورفض القومندان، وإذا أرسل مقدراً إلى الجنود إلى بلدة وأراد إعادتها امتنعت عن العودة، وإذا كتب إلى القائد عن أمر تأخر الجواب، فإذا كان هذا الفعل الشخصي، فكيف تصير البلاد على نتيجته الوخيمة، وإذا أقام الوالي ببلدة ولم ير المشير مرة في ستة أشهر، فما يكون حال هذه البلدة وقد قلتم عدد عساكر الجندرية فضعت قوتها، وانزلتم مرتبات موظفي الحكومة فاستأثروا بالرشوة والتهب والسلب، واتبع رجال المحاكم خطة غير مرضية فأصبح الأمن مهدد الأركان في طول البلاد وعرضها» (١٨٢).

والواقع أن أزمة التنظيم الإداري التي يشير إليها مدحت باشا في معظم تقاريره، تكشف عن عجز مالي واضح في الخزينة، قلة عدد الموظفين والعساكر وخفض المرتبات وغياب

(١٨١) تقرير مدحت باشا عن أحوال ولاية سورية عام ١٨٧٩، ملحق منشور في: عوض، الاحارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤-١٩١٤ م، ص ٣٥٢.

(١٨٢) رسالة برقية من مدحت باشا إلى استامبول، وثيقة ٣٩ في ملحق كتاب: نادر المطار، تاريخ سورية في المصور الحظية (دمشق: مطبعة الانشاء، ١٩٦٢)، ص ٣٣٣. ولقد فسرت معارضة مدحت باشا لمركزية التنظيمات المرتبطة بقرار استامبول ولتتأية السلطة الموزعة بين الوالي والمشير (قائد الجيش في الولاية)، تفسيراً يذهب إلى تأويل معارضة على أنها حركة استقلالية تبغي إقالة نوع من خديوية على الطريقة المصرية في سوريا. وقد انعكس هذا التأويل في تقارير القنصل الفرنسي (M. Sienkiewicz) الذي اعتبره مشروماً أنكليزياً أو أنه يصب في السياسة الانكليزية.

ويذكر القنصل في أحد تقاريره أن مشروع مدحت باشا المتلوع بالاصلاحات اللامركزية هو نسخة من مشروع Dufferin (مستوب بريطاني في اللجنة الدولية عام ١٨٦٠)، ولكن هذه المرة من دون أن تضطر بريطانيا إلى انتاع الدول الكبرى به. فهي الآن لديها «عميلها» Dufferin مدحت باشا الذي يحكم سوريا كوالي، وليس أمامها إلا منح مزيداً من السلطات لكي تخلق الولاية التي سبق أن حلم بها اللورد «Dufferin». أنظر: M. Sienkiewicz, *consul général de France à Beyrouth, à M. Freyinet, ministre des affaires étrangères, Beyrouth, 15 septembre 1880, dans: Ismail, Documents diplomatiques et consulaires, vol. 14, p. 222.*

الاتفاق على المواصلات والخدمات العامة أمور تتردد في تقاريره (١٨٣)، وتعكس خلفية الأزمة التنظيمية التي هي في أساسها «أزمة مالية» بالدرجة الأولى، فالمقارنة كانت أيضاً في التفاوت الحاصل بين «المؤسسات السياسية المعلنة» والإصلاح الاقتصادي «المتوخى الذي هو شرط الإصلاح الاجتماعي» (١٨٤)، والدولة العثمانية كانت تعاني في مرحلة التنظيمات، وبالتحديد بدءاً من عام ١٨٦٠، أخطر أزماتها المالية التي كانت تتصاعد ستة بعد ستة. ففي عام ١٨٦٩، كانت الدولة العثمانية تشهد افلاساً رهيباً، فقد ارتفع الدين العام العثماني إلى ما يقارب المليار فرنك. وكان هم سياسات الموازنة كل عام أن تغطي انكشاف الموازنة السابقة وتسديد العجز السابق. الأمر الذي ادخل مالية الدولة في حركة انهيار دائم، صعب إيقافه في وقت شحت فيه الموارد الداخلية والضرائب، وتوجهت الحلول نحو مزيد من الديون من أوروبا، ونحو التقليل من الاتفاق على الإدارة والجيش، فانعكس هذا بدوره سلبياً على سلوك الموظفين والمسؤولين (١٨٥).

أما الاتفاق الاقتصادي على الخدمات العامة والمواصلات والإنماء، فقد تركته الدولة لسياسة «التكليف» ومنح «الامتياز» (Concessions) للأفراد والشركات الخاصة (١٨٦)، وهو أمر تلففته السياسات الاقتصادية الأوروبية آنذاك بكل رضى وحماس، يقول (M. Touvenel) «ولا يمكن أن ننقل تركيا المبادئ الاجتماعية الكبرى التي هي مفخرة الحضارة. إن القوى العظمى الأوروبية مطالبة بما لها من رصيد من ذكاء وتصالح تقدمها ديبلوماسيتها، بأن توجه جهودها نحو إتمام الثروة العامة بتسهيل ازدهار زراعتها وصناعاتها وتجارتها، فهذا هو الثمن الذي يؤمن لتلك القوى الأمساك بالروح التي تهرب من ذاك الجسم الكبير» (١٨٧).

لكن هذه الوجهة في العمل الاقتصادي والانمائي، من جهة أوروبا والتي تركّزت عليها الجهود الدبلوماسية ابتداء من الربع الأخير من القرن التاسع عشر، لن تردم الهوة بين المؤسسات السياسية التي انتهجت التنظيمات وبين الوضع الاقتصادي الحاصل في ظل تضخم الدين العثماني، وازدياد الاستثمارات الأجنبية ومشاريعها (١٨٨)، إذ لن يحصل ذاك التوافق بين

(١٨٣) وثيقة رقم ٢٥، تقرير ملحت باشا عن أحوال ولاية سورية عام ١٨٧٩، في: المطار، المصدر نفسه، ص ٣٢٣-٣٢٥.

Engelhardt, *La Turquie et le Tanzimat: Ou Histoire des réformes dans l'Empire ottoman depuis 1826 jusqu'à nos jours*, p. 56.

(١٨٥) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(١٨٦) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(١٨٧) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٥٦.

(١٨٨) يصف Pinon الوضع الاقتصادي للدولة في السنوات الأولى من القرن العشرين، «الموازنة المركزية للدولة لم تتجاوز ٣٠٠ مليون فرنك. وأن مئة مليون تمتصها وحدها خدمات الدين. أم موازنة الأشغال العامة جينية. فاجانب هم الذين يبنون السكك الحديدية، والرافى، والتراموي، والطرق المعبدة ثم هم الذين يبيعون المدافع، والبنادق وكل المواد الضرورية للجيش، وهم الذي يستثمرون المناجم ويؤسسون شركات الملاحة...» انظر:

René Pinon, *L'Europe et l'empire ottoman: les Aspects actuels de la question d'Orient* (Paris: Perin, 1908), p. 312.

«الاصلاح السياسي» و«الاصلاح الاقتصادي» الذي يتحدث عنه (Engelhardt)، والذي ينتظر منه تقارباً بين شعوب السلطنة العثمانية وقتاتها^(١٨٩). فمن وجهة نظر اصلاحية عثمانية، ان الخلل الذي اصاب مرحلة التطبيق في التنظيمات فسخ في المجال لمدخلات اجنبية كان من شأنها زيادة اوضاع البلاد تفككاً، وهو امر كان قد أثار المخاوف لدى مدحت باشا حين كان والياً على سوريا، فكتب إلى استامبول يبيّنه إلى مخاطر التدخل الأوروبي على وحدة البلاد، ويدعو إلى اصلاح سياسي واقتصادي عثماني بديل: «كنت قد حضرت إلى هنا منذ ثمان وثلاثين سنة بوظيفة كاتب تحريرات، وأقيمت بشعب سنين، وحضرت أيضاً منذ سبع وعشرين سنة بوظيفة مؤقف، ولهذا، فإني أعرف البلاد السورية وطباع سكانها، ومع سابق معرفتي بهذه البلاد، فقد وجدت الحالة متغيرة عن ذي قبل، فقد صفت أحوال الولاية الملكية والسياسة بصيغة غير صفتها الأولى، لأن الانكليز والافرنسيين يبدلون مساهمهم من أربعين سنة لتقوية نفوذهم في هذه البلاد، وقد أوصلوا جبل لبنان إلى حالك الحاضرة، وهم يحاولون ايصال بقية البلاد الشامية إلى ما وصل اليه أهل الجبل والدول تنظر إليهم بعين المقلد، فالأمريكان يريدون اعلان حمايتهم لجبل النصيري، فيفتحون المدارس ويشقون الأهالي إلى قبول الحماية الأميركية، والالمان يرسلون مهاجرينهم إلى سواحل القدس لاسكانهم في القرى المجاورة، والخلاصة، فإن كل حكومة تريد وضع يدها على قطعة من بر الشام، فالاسياتول قد اتشاوروا كنيسة ومدرسة بجهة يافا للوصول إلى نصيبهم من الاستعمار، ولذا، فإن أبناء المسيحيين قد انقسموا إلى احزاب، فمنهم من يحاول الالتحاق بالكلترا ومنهم المتزلف إلى فرنسا، وحاول الدروز أيضاً تأسيس حكومة درزية اعتماداً على دولة الكلترا» ويختم: «لقد أخذت في الاصلاح من يوم حضوري إلى هنا لايقاف هذه الحركة... الولاية محتاجة إلى اصلاح أحوالها المالية ومحاكمها ومنع الرشوة التي تورث الخجل، وتجعل الوطني متخفّض الرأس أمام الأجانب»^(١٩٠).

كانت نداءات مدحت باشا عام ١٨٧٩ المنطلقة من ولاية سوريا، تعبّر في حقيقة أمرها عن محطة انعطاف أساسية في مسار حركة التنظيمات، فهي تأتي على أثر فشل التجربة الأولى في الحياة الدستورية في السلطنة العثمانية عام ١٨٧٦، وفي وقت كان السلطان عبد الحميد الثاني يخطط فيه سياسة جديدة تتواصل مع سياسة التنظيمات على المستوى الإداري ولكن دون أن تعبر انتباهاً إلى تحذيرات مدحت باشا^(١٩١)، في مجال اعتبار تنوع شعوب المنطقة وتوزعها قوميات ومللاً وفي مجال اعتبار الحاجة إلى الحريات السياسية في دولة تنتقل من مرحلة الحكم القائم على مفهوم «الولاية السلطانية»، إلى مفهوم التمثيل على مستوى «مجالس الادارة» في الولايات.

Engelhardt, Ibid., p. 56.

(١٨٩)

(١٩٠) ورد في وثائق: المطار، تاريخ سورية في العصور الحديثة، ص ٣٢٤-٣٢٦.
(١٩١) انظر حول مواقف عبد الحميد من آراء الاصلاحين: عبد الحميد الثاني، السلطان عبد الحميد الثاني: مذكراتي السياسية، ١٨٩١-١٩٠٨ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٧)، ص ٥٤-٧١. وعندما فكر السلطان باستحداث ولاية بيروت التي اعلنت عام ١٩٨٨، لم يكن ذلك بدافع ايجاد نوع من اللامركزية الادارية في ولاية سورية، بل لتشديد الرقابة على الساحل انطلاقاً من مدينة بيروت التي اصبحت مركزاً رئيساً للنشاط الاقتصادي والدبلوماسي الدولي، ولاحداث نوع من الحصار السياسي على مصرفية جبل لبنان. ويعلق الفصل الفرنسي (M. Sienkiewicz) عندما تراسى إليه تفكير السلطان بهذا المشروع منذ عام ١٨٨١، وإن هذا الاصلاح لا يمكن أن يؤدي إلا لمزيد من التعقيدات والصعوبات من كل نوع». انظر: M. Sienkiewicz, consul général de France à Beyrouth au ministre des affaires étrangères, Beyrouth, le 15 janvier 1881, dans: Ismail, Documents diplomatiques et consulaires, vol. 14, p. 273.

ولعل المأزق الذي عانته الدولة العثمانية بصيغتها التعددية على مستوى القوميات والأديان والمذاهب في السنوات الأولى من تسلّم السلطان عبد الحميد، هو في مزيد من المركزية على قاعدة الفردية، وفي مزيد من التنظيم الإداري للولايات، ولكن على قاعدة رقابة بوليسية مرتبطة به شخصياً^(١٩٦).

وفي مقابل هذا الخيار السلطاني الفردي، ستتشكّل أدوات جديدة من العمل السياسي سواء على مستوى القوميات والملل، أم الإطار الكلي للسلطة العثمانية الذي مسماه العثمانيون الجدد «الوطن العثماني»، أم على مستوى الاسلام السياسي الذي لجأ إليه السلطان عبد الحميد من جانب، والإصلاحيون المسلمون من جانب آخر، وسيبرز هذا العمل شعارات فكرية وسياسية شتى تراوح بين الاقتباس عن التجربة القومية الليبرالية الغربية، وبين العودة إلى الأصول الإسلامية، وبين التوفيق والانتقاء بين المصدرين. وكل هذا لن يتم كما سنرى بمعزل عن سياق التطور الدولي المتمثل بتأزم علاقات الدول العظمى فيما بينها وبردود الفعل العثمانية حيالها.

(١٩٦) لمزيد من التفاصيل حول استحداث هذه الولاية، انظر: وبييه كولراني، «الحياة الاقتصادية في ولاية بيروت عشية الحرب العالمية الأولى: من خلال كتاب ولاية بيروت»، الباحث، السنة ٦، المجلدات ٣٣-٣٤ (أيار/مايو-آب/أغسطس ١٩٨٤)، ص ٦٩-٨٤.

الفصل الثالث

بدايات العمل السياسي "الحديث"
في ظلّ التّظلمات والسُّلطان الفرديّ

أولاً: الظروف الدولية لنزعتي الاستبداد والمعارضة في الدولة العثمانية

بدأت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر مرحلة جديدة في تاريخ علاقة الدول الكبرى بالسلطة العثمانية. ذلك أن التوازن الدولي الذي قام في السابق على قاعدة التسوية بين السياستين الأوروبيةتين المتنافستين: فرنسا وبريطانيا، عدلته ابتداء من هذه المرحلة عوامل جديدة، اطلقت العنان للدول الكبرى لتدخل فيما بينها في سباق محموم نحو السيطرة واللاحق واقتطاع مناطق النفوذ في العالم. ففتح قناة السويس والأفاق الاقتصادية والاستراتيجية التي سمح بها، أمام أوروبا لربط مستعمراتها الأفريقية والآسيوية، وتضخم الدين العثماني، وخضوع الدولة خضوعاً تاماً للاضطبوط المالي لمؤسسات أوروبا المصرفية، ثم بروز ألمانيا دولة موحدة قوية ومنافسة على المسرح الدولي، شكّلت جميعاً ظروفاً جديدة لولادة استراتيجيات أوروبية جديدة تجاه الدولة العثمانية^(١).

وفي بداية هذه المرحلة، كان قد تسلّم عرش السلطنة عبد الحميد الثاني (٣١ آب/ أغسطس ١٨٧٦) عبر انقلاب ضد أخيه السلطان مراد، وكان وراء الانقلاب ممثلو الاتجاه الاصلاحى في ادارة الدولة وعلى رأسهم مدحت باشا^(٢). وكان البرنامج الذي أعده الانقلابيون ينطلق من هاجس حماية السلطنة أمام أطماع الدول الكبرى. ولما كانت هذه الاطماع تتلزع

(١) انظر حول هذه العوامل وتأثيراتها على العلاقات الدولية: عادل اسماعيل واميل خوري، السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨ (بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ، ١٩٥٩-١٩٦٤)، ج ٤، ص ٢٩-٧٧ و١٠٧.

(٢) ارنست احمونسون وامزور، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ترجمة صالح أحمد العلي، قدّم له وراجعه نقولا زيادة (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٠)، ص ٤٢-٤٣.

دائماً بسوء الادارة العثمانية وأوضاع الاقليات الدينية والاثنية، فإن اصلاحاً سياسياً في البلاد كان يمكن أن يؤدي - في رأي الاصلاحيين العثمانيين - إلى اقبال باب التدخل الاجنبي، وأن يضع حداً للتحركات الداخلية التي تشجعها الدول الكبرى في الولايات^(٣). وضمن هذه الحسابات، كان اعلان الدستور في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٧٦، وهو الدستور الذي عرف باسم «المشروطية الأولى».

لكن السلطان عبد الحميد كان يستعد، منذ الأيام الأولى لحكمه، للانقلاب على من أتى به وللتخلص من «وصاية» الدستور الذي اضطر أن يعلنه كضمن لدعم الاصلاحيين له. ففي ٥ شباط / فبراير ١٨٧٧، وبناء على أمر السلطان، ترك مدحت باشا استامبول، وتمت انتخابات مجلس «المبعوثان» في الولايات في جو من الازهاق والتدخل الرسمي لمصلحة مرشحي السلطان. وفي ١٤ شباط / فبراير ١٨٧٨ علق عبد الحميد الدستور وحل المجلس وأمر النواب بالعودة إلى بلادهم، إلا من احتفظ بهم ضيوفاً في سيواس^(٤)، وكانت حجتة في ذلك اندلاع الحرب الروسية - العثمانية^(٥).

ما الذي كان يمدد السلطان عبد الحميد كبديل لبرنامج أنصار الدستور داخلياً وخارجياً؟

لقد جاءت نتائج الحرب الروسية - العثمانية عام ١٨٧٨، لتفتح أمام بريطانيا وفرنسا طريقاً لبدء مرحلة من التقاسم على تقاسم بعض الحصص من السلطة العثمانية، فكشعن لموقف بريطانيا في معارضتها، كانت معاهدة سان ستيفانو المذلة والمرهقة للدولة العثمانية وتعديلها في

(٣) تردد هذه الوجهة كما رأينا في تقارير مدحت باشا المرسله من سوريا، وكانت قد شاعت هذه الوجهة في العمل السياسي العثماني لدى جماعة والعثمانيين الجدد الذين يعتبرون طلائع لحزب «تركيا الفتاة» وأصحاب فكرة الوطن العثماني بالمعنى الغربي لتعبير «Patrie». انظر:

Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, 2nd ed. Oxford paperbacks, no. 135 (London: Oxford University Press, 1968), p. 243 ff.

ويقول مارسيل كرومبول في الموضوع نفسه: «إن العثمانيين الجدد اعتقدوا أن بإمكانهم إيجاد علاج للمشاكل التي تعانيها الإمبراطورية بإطلاقهم فكرة «الوطن»، بحيث يمكن أن تتمتع العناصر المختلفة المتباينة فيه، من الآن فصاعداً، بالحقوق ذاتها ويكون عليها الواجبات نفسها، بهذا لا تعود هذه العناصر ترفع مطالب خاصة وتبحث عن دعم لها... وفي الواقع كان المقصود الوقوف في وجه تدخلات الدول الكبرى من خلال انتزاع خريصة تدخلها في شؤون الإمبراطورية». انظر:

Marcel Colombe, «Islam et nationalisme arabe à la veille de la première guerre mondiale» *Revue historique*, vol. 223 (Janvier - mars 1960), p. 86.

Lewis, *Ibid.*, pp. 163 - 165.

(٤)

(٥) رامزور، تركيا الفتاة وقورة ١٩٠٨، ص ٤٤. وعلق عبد الحميد على إلحاح الاصلاحيين في اعلان الدستور وانتاح مجلس «المبعوثان» بالمباراة التكمية التالية: «هؤلاء يصرون على تسميتي بصاحب الشوكة من جهة، ويدعون أنهم بهذا الدستور سيكسبون الإمبراطورية العثمانية»، ويتابع: «وإذا كنت في كتاب فعليك العراء، ويفض النظر عن المحاسن والمساوي» يجب أن انتح مجلس المبعوثان وأعلن الدستور لكي أظهر أنني أقوم بأمر هام». انظر: عبد الحميد الثاني، السلطان عبد الحميد الثاني: ملكراتي السياسية، ١٨٩١ - ١٩٠٨ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٧)، ص ٣٢.

مؤتمر برلين (عام ١٨٧٨) وتنازل السلطان لبريطانيا عن جزيرة قبرص، وكشمن لسكوت فرنسا، أوعزت بريطانيا لهذه الأخيرة باحتلال تونس، فتم ذلك في عام ١٨٨١، وفي عام ١٨٨٢ (كانت بريطانيا قد اشترت اسهم مصرفي قناة السويس)، احتلت بريطانيا مصر متذرعة بخطر ثورة عرابي على المصالح الأوروبية فيها^(٦).

إذا لم يعد بوسع السلطان العثماني أن يراهن على الموقف البريطاني السابق في الدفاع عن وحدة الدولة العثمانية في وجه مطامع روسيا أو أهداف فرنسا. لقد انتظمت بريطانيا منذ احتلال قبرص في منطق سياسة الالحاق والتقسيم. وفي الوقت الذي بدأت السياسة العثمانية تلاحظ هذا الوفاق الدولي على اقتطاع اطراف منها، كانت قوة أوروبية جديدة وقوية تنهض على المسرح الدولي، وتعمل من أجل «مكان» لها في سياسة مناطق النفوذ، وذلك عبر البوابة الاقتصادية الكبيرة التي احتكرتها بريطانيا سابقاً^(٧)، وعبر «البوابة الثقافية والأدبية» التي كانت فرنسا تشدد عليها على امتداد القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين^(٨)، تلك هي الدولة الألمانية.

يشير تقرير الماني رسمي رفع إلى غليوم الثاني عام ١٨٨٨ إلى هذه الوجهة في السياسة الألمانية بالصيغة التالية: «ولا يزال الشرق المنطقة الوحيدة البعيدة عن سيطرة الدول الأوروبية المباشرة [...] وإمكاناته الاقتصادية والبشرية من السعة بحيث تجعله حقلاً مثالياً للاستعمار الألماني، لذا يجب أن نجد للسيطرة عليه قبل أن تمتد إليه يد الغير، لقد نالت فرنسا قسماً من العالم الإسلامي في أفريقيا الشمالية وإفريقيا الغربية، ونالت بريطانيا نصيباً منه في مصر والسودان وإفريقيا الشرقية والهند، كما نالت روسيا المناطق الإسلامية الواقعة على البحر الأسود وفي القفقاس، وللشعب الألماني الحق كله ليداعي نصيبه من هذا العالم، والدول الأوروبية تحاول اليوم أن تنقسم ما تبقى من الامبراطورية العثمانية يعطى العراق لبريطانيا، وأرمينيا لروسيا مع القسم الشرقي من آسيا الصغرى، وتمنع سورية لفرنسا وطرابلس الغرب لإيطاليا. وعلى ألمانيا بالاتفاق مع النمسا أن تحيط هذه المساعي بجميع الوسائل السلمية وغير السلمية، ومن هذه الوسائل التدخل الاقتصادي في المنطقة،

(٦) اسماعيل وخوري، السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨، ج ٤، ص ٢٣، ٤٠، ٤١ و ٧٧.

(٧) في منتصف القرن التاسع عشر وفي أزمة عام ١٨٦٠، لعبت بريطانيا الدور التقليدي الداعم لمعروف السلطان في وجه السياسة الروسية والسياسة الفرنسية، وكانت تراهن بشكل أساسي على الامتيازات الاقتصادية والسيطرة على السوق التجاري في الشرق ومواصلاته وبياناته، في حين ركزت السياسة الفرنسية على المشاريع السياسية الداخلية في سوريا. يقول اللورد دوفرين مندوب بريطانيا في اللجنة الدولية عام ١٨٦١ «جميع البعثات التي سفكت في سورية في مدى الـ ٢٥ سنة الأخيرة، كان في الوسع حثها لوسط سلطة الأتراك على لبنان مباشرة، لأن الطوائف المتعددة القاطنة فيه عاجزة عن حكم بعضها البعض أو تولي شؤونها الذاتية». انظر: فيليب الخازن وفريد الخازن، مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية من سوريا ولبنان من ١٨٤٠ إلى ١٩١٠، ج ٣، (جنوة، لبنان: مطبعة العصر، ١٩١٠ - ١٩١١)، ج ٣، ص ١٩١. وقلوب:

Dominique Chevallier, *La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*, Institut français d'archéologie de Beyrouth, bibliothèque archéologique et historique, t. 91 (Paris: Librairie orientaliste Paul Geuthner, 1971), p. 285.

(٨) أنظر حجاج فرنسا في الدفاع عن «حقوقها الأدبية» في سوريا: Auguste Isaac et Ennemond Morel, *Les Droits de la France dans le Levant* (Paris: [s. n.], 1915), pp. 3 - 6.

والعمود الفقري لهذا التغلغل أن ينشأ خط حليدي يمتد بسوريا والعراق عبر آسيا الصغرى، وعليها ضماناً للنجاح أن تقترب من الشعوب التركية والعربية، وأن يكون فتحنا لهذه البلاد فتحاً أدبياً واقتصادياً يصون مصالحنا بصورة أكيدة وسليمة»^(٩).

هذا التوجه الألماني كان يقدم في مواجهة «الوفاق الدولي»، الذي كان قد بدأ يرتسم مع احتلالات ١٨٨١ و ١٨٨٢ لقبرص وتونس ومصر، فرصاً للسياسة العثمانية الرسمية في أن تواجه مخاطر هذا الوفاق بالاعتماد على السياسة الألمانية. فدخل المانيا من باب «التقرب للشعوب العربية والتركية» ومن باب «تنفيذ المشاريع الكبرى» (كخط سكة الحديد الذي قدم من قبل السلطان فيما بعد خطاً للحج)، ساعد السلطان عبد الحميد على إيجاد حليف أوروبي قوي في مواجهة السياستين الفرنسية والبريطانية^(١٠).

أما على الصعيد الداخلي، فإن هاجس الانقلابات الذي شغل بال عبد الحميد الثاني، أعطى لسياسة الداخلية طابع الحذر والتربص والمحيط، الأمر الذي أدى به إلى الاعتماد على جهاز الجاسوسية والاستخبارات^(١١).

وعلى صعيد التوازن السياسي الداخلي للتركيب الديني والقومي للسلطنة، فقد اعتمد السلطان على سياسة احتوائية للمؤسسات المحلية، ولشيوخ العصبية والأقوام أتاح له أن يحقق التوافق حول سياسته، قائماً على قوى الأعيان والعصبية في المجتمعات العثمانية^(١٢).

وأما على صعيد الإسلام السياسي فقد ارتكز عبد الحميد على «خطاب إسلامي» في دعوته، شدد فيه على منصب الخليفة و«وحدة المسلمين» وخطر «الأفكار المستوردة

(٩) ورد التقرير في: اسماعيل وعجوري، السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨، ج ٤، ص ١١٣. انظر أيضاً في موضوع المصالح الألمانية في المشرق العربي وبدايات التغلغل الألماني فيه: علي محافظة، العلاقات الألمانية - الفلسطينية، ١٨٤١ - ١٩٤٥ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ١١ - ١٢.

(١٠) انظر تليقاً سياسياً فرنسياً على هذه السياسة وعلى زيارة غليوم الثاني (Guillaume II) لسوريا وفلسطين وصداته للسلطان عبد الحميد، في:

René Finon, *L'Europe et l'Empire ottoman: les Aspects actuels de la question d'Orient* (Paris: Perin, 1908), pp. 317 - 318.

(١١) انظر حول هذا الحذر، مذكرات عبد الحميد نفسها. وما يقوله عن أهمية الاستخبارات: «علينا أن نعرف قبل أي أمر بأن جهاز المخابرات شيء مهم لنا، مع التنبيه على عدم الإفراط فيه... لا يمكن القول بأن جهاز الجاسوسية عندنا على درجة كبيرة من السوء، بالرغم من أنني أريد عمل كل شيء للاطلاع على ما يدور في الخفاء وما يحاك من مؤامرات». انظر: عبد الحميد الثاني، السلطان عبد الحميد الثاني: مذكراتي السياسية، ١٨٩١ - ١٩٠٨، ص ٨٠ - ٨١ ثم ٧٩. انظر أيضاً: سليمان البستاني، عبرة وذكرى: أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق ودراسة خالد زيادة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨)، ص ٩٠ - ٩٦.

(١٢) درج عبد الحميد على استمالة رؤساء الطوائف غير الإسلامية، والزعماء ورؤساء العائلات المتنفذة في المدن، ومشايع القبائل، وزعماء المجموعات القوية كالأكرد والأرناؤوط. انظر: عبد الحميد الثاني، المصدر نفسه، ص ٧٥ - ٧٦.

الأوروبية»^(١٣)، واستكمالاً لهذا الخط شجع عبد الحميد التعبيرات الصوفية الشعبية، فقرأ مشايخها والتزم بإحدى طرقها^(١٤)، واستطاع بذلك أن يخلق في السلطنة العثمانية تياراً شعبياً معادياً للغرب، ومعادياً في الوقت نفسه للأفكار التحررية والعقلانية ذات المنحى «الليبرالي الغربي»، أو ذات المنحى الأصولي الإسلامي الذي تمثل بالفقهاء «المجتهدين». وبهذا بدأت طرق الصوفية تنسلخ عن هموم المجتمع ومشاكله، وتتحصر في حركات شكلية من الرقص والغناء^(١٥)، أو كقوى سياسية من العامة تدافع عن السلطان وتتصدى للمشاريع الفكرية والسياسية المعارضة له، وكان أن قاد هذه القوى في سوريا شيخ الطريقة الرفاعية أبو الهدي الصيادي الحلبي، الذي تصدى للعديد من الفقهاء المجددين والمفكرين الإسلاميين في سوريا^(١٦).

واشتد الأروهاب الحميدي في داخل تركيا وفي شتى ولايات السلطنة. فعام ١٨٨٣ اغتيل مدحت باشا، واندثر دستور عام ١٨٧٦، ولحق أصحاب الاتجاه المعارض على اختلاف مذاهبهم الفكرية، وراحت المعارضة العثمانية تنشط في الداخل والخارج ضد الاستبداد الفردي ومن أجل إعادة الدستور. ذلك أن الجانب الاستبدادي في سياسة عبد الحميد، شكل الجانب الرئيسي الأكثر حدة والأكثر تأثيراً في مواقف وإبرام الفئات الاصلحية والليبرالية والاسلامية المجددة على اختلاف انتماءاتها الحلية والقومية^(١٧). بيد أن السياسات الأوروبية

(١٣) المصدر نفسه، ص ٨٠، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦-١٧٧. ومن عبارات عبد الحميد التي وردت في مذكراته: «علينا أن نعتبر أنفسنا مسلمين قبل أن نكون عثمانيين، وأن تكون صفة خليفة المسلمين فوق صفة السلطان العثماني»، ص ١٧٧. ومن عباراته أيضاً حول الأفكار الأوروبية، «أن الأفكار المستوردة من أوروبا تشكل خطراً كبيراً علينا وكارثة اليم». أرى من حولي المسلمين فاجدهم فطرين سعداء، فلا أملك إلا أن أقادهم هذه الأفكار الأوروبية بكل ما أوتيت من قوة، إنها سموم تخرب العقول والقلوب»، ص ١٩٦.

(١٤) يرى أن السلطان عبد الحميد انتسب إلى الطريقة الشاذلية التي كان شيخها محمود أبو الشامات يقم في دمشق. انظر: حسان علي حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ - ١٩٠٩ (بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٨)، ص ٣٣٣.

(١٥) انظر وصفاً لمجالس طرق الصوفية وموقفها إسلامياً فقهاً منها في مذكرات رشيد رضا، في: شكوب ارسلان، السيد رشيد رضا أو إخاه ٤٠ سنة (دمشق: مطبعة ابن زيدون؛ القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٧). يذكر رضا أنه شاهد مجلساً للمولوية في طرابلس ويقول أنه توجه للناس قائلاً: «أيها الناس أوالمسلمون، إن هذا منكرو لا يجوز النظر إليه ولا السكوت عليه، لأنه إقرار له وأنه يصدق على مقترفيه قول الله تعالى: «واتخذوا دينهم هزواً ولعباً» وانتني قد أدبت الواجب علي فخرجوا رحمكم الله، وخرجت راجعاً من المكان...» ص ٩٥. ثم لا يلبث رشيد رضا أن يكتب في «مناره» في مصر سلسلة مقالات منكرة على أهل الطرق وأهل الدولة سلوكهم ومواقفهم، ص ٩٥ - ٩٦.

(١٦) أمثال عبد الرحمن الكواكبي ووشيد رضا وآخرين. انظر حول مواقف أبي الهدي الصيادي من رشيد رضا: محمد رشيد رضا، مختارات سياسية من مجلة المنار، تقديم وجيه كورتاني (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، ص ١٤ - ١٥. وعن مواقف من عبد الرحمن الكواكبي، انظر: عبد الرحمن الكواكبي، الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي، دراسة وتحقيق محمد عمارة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، ص ٢٥ - ٢٦. وسنأتي على ذكر هذه النقطة في السياق اللاحق.

(١٧) انظر: فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، ج ٤ في ٢ (بيروت: المطبعة الأدبية، ١٩١٣ - ١٩٣٣)، ج ١، ص ٦٤.

والمواقع الاجتماعية المختلفة التي كونتها عملية التغلغل الاقتصادي والثقافي في داخل البنية السكانية في الداخل، لم تكن لتغيب عن تلك المواقف والبرامج سواء من ناحية وجهتها المعادية للغرب، أم من ناحية وظيفتها التي تصب ضمناً أو صراحة في مشاريع الغرب الهادفة إلى السيطرة أو التقسيم في الولايات العربية وفي سوريا على وجه الخصوص.

ثانياً: مقولة «الوطن السوري»

من بيروت: ظاهرة المناشير

شهدت سنوات ١٨٧٦ - ١٨٨٢ أحداثاً سياسية كبرى على مستوى الدولة العثمانية وولاياتها العربية، بدءاً بإعلان الدستور وانتخاب مجلس «المبعوثان»، وانتهاء بهزيمة السلطنة أمام روسيا، واحتلالات قبرص وتونس ومصر بعد مؤتمر برلين، مروراً بتعيين مدحت باشا والياً على سوريا، وإشاعته أثناء حكمه جواً من الحرية السياسية وتشجيعاً لمبادرات التنظيم والاجتماع.

في سياق هذه الظروف، تشهد المدن السورية «لغظاً» سياسياً وفكرياً بعضه سري أو خافت، ويضعه الآخر علني ومكشوف، وقد نقلت الكتابات المحلية وتقارير القناصل آنذاك هذا «الجيشان» الفكري والسياسي بصورة متفاوتة في حجم تقديرها لأهمية ما يجري، وفي أمانة نقلها لما يحدث أو في تفسيرها لأسباب ما يحصل.

وفي بيروت بالذات، شهد المراقبون الأجانب عام ١٨٨٠ - ١٨٨١، مظاهر لموقف سياسي اتخذ شكل دعوة سرية عنيفة للثورة على الأتراك، فقد ظهرت مناشير لا تحمل توقيعاً، كتبت باليد وعلقت على الجدران في بعض المدن (بيروت، صيدا ودمشق)، وهي تحمل على ظلم الأتراك وتندد بالفساد وتدعو «السوريين» للثورة والاستقلال.

وما يلفت النظر في هذه المناشير تضمنتها مفاهيم سياسية جديدة لا عهد للجماعة بها، إذ تبرز فكرة «الوطن السوري» على موازاة ما طرحه «العثمانيون الجدد»^(١٨) عن فكرة «الوطن العثماني»، وتطالعتنا المناشير بتعابير مستقاة من مجلة «نغير سورية» التي أسسها بطرس البستاني^(١٩)، فتبدأ بالتداء «يا أبناء سورية»، «يا أهل الوطن» وتذكر بـ «النخوة العربية» و«الحماية السورية»، وتدوج المطالب التالية:

- «استقلال نشترك به مع اخواننا اللبنانيين بحيث تضمنا جميعاً الصوالم الوطنية».

- «أن تكون اللغة العربية رسمية في البلاد، وأن يحق لابنائها الحرية التامة في نشر افكارهم ومؤلفاتهم

(١٨) «العثمانيون الجدد»: تعبير أطلق على الاصلاحيين العثمانيين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بما فيهم رموز الحركة الفكرية التي استخضمت تعبير «الوطن العثماني». وكان من هؤلاء نافع كمال. انظر: Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, pp. 154 - 155.

ودرامزور، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ص ٣٩-٤٠.

(١٩) طرازي، المصدر نفسه، ج ١، ص ٦٤.

وجزنا لانهم بمقتضى واجبات الانسانية ومقتضيات التقدم والعمران».

.. «ان تنحصر عساكرنا في خدمة الوطن».

ويتهيأ أحد المناشير بإيراد بعض الآيات من القصيدة البائية المنسوبة لابراهيم اليازجي :
تنبهوا واستيقظوا أيها العرب^(٢٠).

ما هي خلفية هذا التوجه؟ ومن كان يقف وراءه؟ ان شهادة فارس نمر - وهو أحد أبرز المسؤولين عن هذا التوجه، وأحد المشاركين في صياغة وكتابة المناشير بخط اليد - تلقي ضوءاً على حقيقة ما حدث. يقول فارس نمر^(٢١)، إن المسؤول عن عملية كتابة المناشير والصاها كان جمعية سرية تأسست حوالي عام ١٨٧٦، وتألّفت من مجموعة من المثقفين المسيحيين (يدعواهم الشاهد «نخبة مفكرة»)، درسوا في الكلية السورية الانجيلية (جامعة بيروت الأميركية لاحقاً)، وأبرز هؤلاء: فارس نمر باشا (الشاهد)، ابراهيم الحوراني، يعقوب صروف، ابراهيم اليازجي وشاهين مكاربوس.

أما الدافع الاساسي لمثل هذا العمل، فهو على حد التعبير الذي يورده المؤلف نقلاً عن الشاهد: «احترار الأتراك لهم واعتبارهم أئمة شائناً منهم» وشعورهم أنهم «غرباء» في السلطنة العثمانية. أما لجوؤهم إلى الايديولوجية القومية التي انمكست بالمناداة بسوريا وطناً، وبالعروية انتماء لغويّاً وثقافياً وتاريخياً، فسببه حاجة هذه المجموعة لتأليف «جبهة عربية موحدة» (من المسلمين والمسيحيين) تقوم على فكرة العروية وتستطيع أن تقف في وجه الأتراك. أما الوسائل التنظيمية التي يشير إليها الشاهد - وهي إشارة ذات دلالة كما سنرى - فهي المحافل الماسونية في بيروت التي عمل اعضاؤها على إدخال بعض الوجهاء المسلمين إليها. بيد أن هذه العلاقة مع المسلمين لم تتطور، لأن هؤلاء اتفقوا مع أعضاء الجمعية «على محاربة الظلم التركي واستبداده [..] وعلى مبدأ المساواة بين العرب والأتراك، غير أنهم اختلفوا على الهدف الأعلى للجمعية وهو طرد الأتراك من ولاية سورية»^(٢٢).

واضطرت الجمعية السرية أن توقف عملها بين عامي ١٨٨٢ و ١٨٨٣، فامام تصاعد الاستبداد الحميدي والقمع البوليسي الداخلي، اضطر ابرز مؤسسي هذه الجمعية فارس نمر وشاهين مكاربوس ويعقوب صروف أن يلجأوا إلى القاهرة في عام ١٨٨٥، ليؤسسوا هناك جريدة سياسية يومية هي جريدة «المقطم»، ويتابعوا اصدار «المقطم» التي سبق وظهرت في بيروت، ولينشروا من خلالها افكارهم في خط «ليبرالي» ذي صلة أكيدة بتلك البداية التي نشأت في بيروت.

(٢٠) انظر نماذج مصورة عن هذه المناشير المخطوطة بخط اليد، في: زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨)، نقلاً عن أوشيف وزارة الخارجية البريطانية.

(٢١) وذلك في مقابلة أجراها معه زين نور الدين زين ونقلها في: المصدر نفسه، ص ٦٠ - ٦١.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٦٠ - ٦١.

ماذا عن أهمية هذه الظاهرة في العمل السياسي العربي والحديث؟ ثمة رأيان متعارضان حول هذا الموضوع: رأي جورج انطونيوس الذي ينطلق من مفهوم وجداني للقومية العربية، وهو مفهوم كان قد ميز الوعي القومي العربي بين الحريين، فبرأها «فكرة» فاعلة في التاريخ الاجتماعي - السياسي العربي في بلاد الشام، ويعطيها أهمية خاصة بذاتها وبمعزل عن القوى الاجتماعية التي تحملها، ويعتبرها «أول محاولة منظمة لبحث الحركة العربية القومية»، مشيداً جسراً «ذاتياً» بينها وبين الدعوة القومية بالصيغة التي تبلورت أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها^(٢٣).

أما الرأي الثاني فهو لزين نور الدين زين، فهو إذ يقف موقف ردة الفعل العنيفة في وجه الرأي الأول، وإذ يقع تحت هاجس شهادة شفوية قدمت له في ظروف زمنية وتاريخية مختلفة (وأواخر الأربعينات أي قبيل وفاة فارس نمر بسنوات قليلة)^(٢٤)، فإنه يعتبر هذه الظاهرة مجرد ظاهرة «مسيحية - لبنانية». وهو يفترض «أن الحركة المناوئة للأتراك في لبنان في القرن التاسع عشر كانت برجة الأجمال مارونية - لبنانية، ولا يمكن اعتبارها عربية وطنية في الشرق العربي ضد الحكم التركي»^(٢٥).

والحقيقة أن رأي المؤلفين يثيران النقاش ويستدعيان إعادة للنظر في فهم هذه الظاهرة، فهي بالطبع ليست كما يفترض انطونيوس مقدمة لحركة القومية العربية التي تبلورت لاحقاً بين الحريين على قاعدة مواجهة الاستعمار الغربي بشعارات «الوحدة»، وليست هي - وبالقدر نفسه - «مسيحية - لبنانية». إنها في واقع الأمر نتاج وضعية ثقافية لنخبة من المسيحيين المذنبين (أرثوذكس وبعض العناصر المعتنقة للبروتستانتية) الذين درسوا في الكليات الانجيلية فتشبعوا بثقافة غربية «ليبرالية وعلمانية» وتمثلوها في وضعتهم السياسية «المليّة»، كما في وضعتهم الاقتصادية التي كانت تغطي نشاطات المدن التجارية السورية (اللاذقية، حلب، دمشق، بيروت)^(٢٦)، فكانت فكرة «العروبة» حلاً لأشكال الوضع «الملي» الذي حاولت التنظيمات أن تستوعبه على قاعدة المساواة التمثيلية في المجالس. وكانت فكرة «الاستقلال السوري» في صيغة «وطن» صورة لمشروع سياسي تجد فيه النخب المعائلة في المدن السورية صورة لتطلعاتها وأحلامها.

إن رأي زين نور الدين زين باعتبار «جمعية بيروت» ودعواتها المعادية للأتراك، مجرد تعبير عن واقع مسيحي - لبناني رأي جزئي ومجانِب إلى حد كبير للواقع التاريخي. فالمؤلف

(٢٣) جورج انطونيوس، يلفظ العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، تقديم نيه أمين فارس (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢)، ص ١٦٠ - ١٦١.
(٢٤) توفى فارس نمر عام ١٩٥١.

(٢٥) زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، ص ٤٧.
(٢٦) ثمة أصوات مشابهة صدرت من الداخل السوري ومن قبل مثقفين مسيحيين أمثال فتح الله مراه ووزق الله حنون... انظر: أنيس الخوري المقدسي، الاجتماعات الأدبية في العالم العربي الحديث: وهي دراسات تحليلية للعوامل الفعّالة في النهضة العربية الحديثة ولظواهرها الأدبية الرئيسية (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٣)، ص ٣١، وطرزاي، تاريخ الصحافة العربية، ج ١، ص ١٠٥ و ١٤١ و ١٤٢.

عندما لا يرى من بين الاتجاهات التي نشأت في أوساط المثقفين المسيحيين في الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلا الاتجاه اللبناني - الماروني، فإنه يغفل - في رأينا - عن واقع هو أن هذا الاتجاه نشأ في الجبل في إطار المتصرفية وعلى قاعدة التبعية الاقتصادية والثقافية والسياسية لفرنسا وفي ظل هيمنة الكنيسة المارونية^(٢٧). أما في بيروت وفي بقية المدن الشامية فقد نشأ في الوسط الثقافي المسيحي، (وهو ذو انتماء أرثوذكسي غالب) اتجاه سوري معاد للأتراك، لكنه مختلف في مضمونه السياسي ومواقفه الاجتماعية عن الموقف اللبناني - الجبلي (الماروني). إن ذكر فارس نمر للبنان بالصيغة التالية: «كان في لبنان جماعة صغيرة من الشبان تطالب أولاً بتحرير لبنان من الحكم التركي»، يعكس موقفه في أواخر الأربعينات أي بعد أن كان قد اكتمل تكوّن «لبنان الكبير» على قاعدة الميثاق الوطني عام ١٩٤٣، وليس له أي صلة بتوجه فئة المثقفين المسيحيين المدنيين (وكان فارس نمر من بينهم) في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. إن هؤلاء كانوا قد تربّوا ونشأوا في المدن السورية التجارية، وتغذّوا من مصادر ثقافية غربية، كانت أهم مكوناتها ما تنسب من فكر القرن الثامن عشر الفرنسي وبعض مصادر الثقافة الانكلو اميركية^(٢٨).

هذا فضلاً عن أن المحافل الماسونية التي كانت قد تأسست في بيروت حتى ذلك الحين، شكلت أطراً لتبادل هذه الأفكار ونشرها^(٢٩). ذلك أن الحياة الداخلية للمحافل التابعة للمحفل الشرقي الفرنسي الذي أسس فرعاً له في بيروت باسم «محفل لبنان»^(٣٠) كانت قد أضحت خلايا ثقافية نشيطة، إذ «اهتمت هذه المحافل بالمشاكل الاجتماعية وأولت عناية فائقة بتنشيط اعضائها»، وقامت بنشر أفكارها بين الأعضاء على أساس «الأخاء والمساواة بين البشر من كل الطبقات دون تمييز للهيئة والقرمية والدين»^(٣١).

إن مثل هذا النشاط الماسوني الذي نجد نموذجاً له في كتاب فضائل الماسونية لشاهين مكاربوس - أحد أعضاء جمعية بيروت السرية - شكّل الإطار الفكري للعمل السياسي المناهض

(٢٧) حول التكوّن التاريخي لهذا الاتجاه وتطوره في مرحلة المتصرفية وحتى عام ١٩٢٠، انظر: وجيه كورثاني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠: مساهمة في دراسة اصول تكوينها التاريخي، سلسلة التاريخ الاجتماعي للوطن العربي، ١ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦) ٢٢٥، ٢٣٦، ٢٤٣، ٣٦٥.

(٢٨) ثمة اشارات إلى اعضاء جمعية بيروت كانوا قد قرأوا بعض كتابات فولتير ومونتسكيو أثناء دروس اللغة الفرنسية التي كان يعطيها في الكلية الياس حبالين في السنوات (١٨٧١ - ١٨٧٤). انظر: زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، ص ١٩٦. كما أن ثمة اشارات إلى أن أفكار داروين كانت تروج من قبل بعض الاساتذة، الأمر الذي أدى إلى طرد أحد الاساتذة الأمريكيين وإلى اضراب طلابي قام احتجاجاً على ذلك عام ١٨٨٢. انظر حول هذه الحادثة:

Nawaf Salam, «L'Histoire et le rôle de la pénétration et de l'influence française et anglo-américaine dans l'enseignement au Liban, 1840 - 1914», (Mémoire de D.E.A., Paris, 1975), pp. 145 - 147

(٢٩) انظر حول ذلك: جرجي زيدان، تاريخ الماسونية العام (بيروت: د. ن.، ١٩٨٢)، ص ١٤٠ -

١٤٣، و زين، المصدر نفسه، ص ٦١.

(٣٠) تأسس في عام ١٨٦٩، زيدان، المصدر نفسه، ص ١٤١.

(٣١) «La Franc - Maçonnerie», dans: La Grande encyclopédie, vol 17, pp. 1185 - 1191. (٣١)

السيطرة التركية، والذي قامت به الجمعية عبر مناشيرها السرية.

إن ما يلفت النظر في هذا المجال ويؤكد على واقع ما نشير إليه، أن شاهين مكاربوس كان يشغل عام ١٨٨١ مهمة «كاتب سر محفل لبنان»، وكان إضافة إلى ذلك مؤسس محفل اللطائف في مصر ومحفل فينيقية في بيروت عام ١٨٩٢^(٣٢).

ومهما يكن من أمر هذه الظاهرة، فإن دلالتها تكمن في مرجعيتها النظرية الغربية، وفي «نخبوتها» الثقافية، وفي خصوصية انتمائها الاجتماعي «الملي» وفي طابعها المدني التجاري. أما على المستوى السياسي، فإن نمطاً من ذلك العمل السياسي «النخبوي» لم يقدم برنامجاً «استقلالياً» محدداً لمشروع «دولة سورية». جل ما هنالك أن كاتب المناشير أشاروا إلى نموذج استقلالي كان قد حصل في المنطقة هو نموذج «متصرفية جبل لبنان». وفي صيغة المطلب الوارد في المنشور «استقلال نشترك به مع اخواننا اللبنانيين، بحيث تضمننا جميعاً الصالح الوطنية» استدلال واضح على النزوع لدى بعض المثقفين المسيحيين نحو تعميم هذا النموذج في المنطقة^(٣٣).

ويبقى أمر يستوقفنا وهو جانب التركيز على اللغة والتراث العربيين في التوجه التمويهي الذي نلاحظه في المناشير والقصائد والمقالات العائدة إلى من وردت اسمائهم في «جمعية بيروت السرية» كاليازجي، وصروف ونمر... الخ. ويمكن أن نفترض هنا أن هذا التوجه كان نتاج نوع من ثقافة عربية تكونت عبر جهود المبشرين الانجليبيين ومن تعاون معهم من الأدباء المحليين أمثال ناصيف اليازجي ويطرس البستاني هذا من جهة^(٣٤)، ومن جهة أخرى كان صبغة إيديولوجية للبحث عن انتماء تاريخي اثني (Ethnique) ولتأكيد هذا الانتماء في وجه الهيمنة التركية^(٣٥).

صحيح أن هذا التوجه «العروبي» المبكر الذي ميّز تحرك افراد يتممون إلى أقليات غير اسلامية قد استمال بعض المسلمين في المدن، غير أن هؤلاء لم يعاؤوا ضد الأتراك إلا في حدود مصالحهم في المشاركة والاصلاح ضمن إدارة واحدة. هذه الحدود هي ذاتها التي أبقت على المسافة القائمة بين هذا التوجه «النخبوي» المسيحي المعادي للأتراك والنزاع نحو الاستقلال من جهة، والتحرك الاسلامي (النخبوي) المعارض للاستبداد الحميدي والمنافس للعنصر التركي في الإدارة الواحدة من جهة ثانية.

ولعل تعليق مارسيل كولومب على هذه الحدود له دلالة موضوعية على فهم الظاهرة

(٣٢) شاهين مكاربوس، فضائل الماسونية (القاهرة: مطبعة المقتطف، ١٨٩٩)، ص ٦٢-٦٣.

(٣٣) وهو أمر كان يشهده مدحت باشا أثناء ولايته على سوريا وبنه إلى مفه حلوته. انظر ما سبق بحثه ص ١٣٠-١٣١.

(٣٤) انظر: انطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ص ١١٢-١١٦.

(٣٥) وهذا واضح في نصوص المناشير، حيث نقرأ استشهاداً بأبيات قصيدة ابراهيم اليازجي البائية:

تنهوا واستغفروا أيها العرب فقد طمى الخطيب حتى غاصت الركب... انظر صورا عن المناشير في: زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، ص ١٦٤-١٦٥.

وحجمها ووقعها على المحيط الثقافي الاجتماعي في مدن سوريا. يقول: «إن المسلمين العرب ما كان بإمكانهم أن يسيروا على غير هدى وراء تعليمات مسيحي سورية الذين يحرضونهم للشوة على الأتراك، اخوانهم في الدين. ذلك أنهم بقدر ما كانوا عرباً كانوا أيضاً مسلمين، بل ربما شعروا أنهم مسلمون أكثر من كونهم عرباً، فالفكرة القومية لم يكن لها أن تنتشر بينهم إلا بالقدر الذي يسمح به الاسلام ويطيعه شرعية وحققاً. ويتعير أعر: إن العرب المسلمين ما كان بإمكانهم أن يكونوا قوميين إلا بشرط أن يقراسلمين»^(٣٦).

ثالثاً: فكرة الاستقلال السوري وصدى ذلك

في تقارير القنصل الفرنسي في بيروت

الوثيقة التي تحدثنا عن هذه الحركة شهادة شفوية معاصرة لمنح الصلح نقلها ونشرها ولده عادل الصلح بعنوان «سطور من الرسالة: تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة ١٨٧٧»، ومن خلال هذه الشهادة نستنتج أن مجموعة أعيان بيروت وصيدا ودمشق (ملاك أراض وتجار)، قامت بالتعاون مع علماء من الطائفة الاسلامية - الشيعية في جبل عامل، بعدد من الاتصالات والاجتماعات للبحث في مصير البلاد الشامية. يقول صاحب الشهادة: «كان وضع الدولة المضطرب والوعي القومي النامي في سورية، حافزين أهاباً بأهل البلاد ليتداولوا في ما يجب عمله لتجنب وطئهم المصير السيء ومن ألهج صوره وقوع احتلال اجنبي»^(٣٧).

كانت بيروت مهد الفكرة، والمبادر لها الوجهي أحمد الصلح، وقد بأشر هذا الأخير بإجراء اتصالات سرية في بيروت، ثم في صيدا، وجبل عامل وتردد في اطار الاتصالات الاسماء التالية: الحاج إبراهيم آغا الجوهري (وجهي صيداوي)، السيد محمد الأمين والشيخ علي الحر (من علماء الطائفة الاسلامية الشيعية)، الأستاذ الشيخ أحمد عباس الأزهرى صاحب المدرسة الخاصة التي كانت تحمل اسمه آنذاك في بيروت، والحاج حسين يهيم (من أعيان وتجار بيروت).

وأسرفت الاتصالات الأولى والنقاشات الأولية عن تشكيل وفد للتباحث مع زعماء دمشق وعلى رأسهم الأمير عبد القادر الجزائري، كذلك أرسلت رسل ووفود إلى حمص، وحمص وحلب واللاذقية وحروران، وتم الاتفاق على اجراء اجتماعات سرية في بيروت لوضع «الخطط اللازمة»، ثم انتقل المجتمعون إلى دمشق «لإكمال البحث والمداولة» في دار السيد حسن تقي الدين الحصري، وانتهت هذه الاجتماعات بعدد من المقررات:

- اختيار الأمير عبد القادر ليكون رأس هذه الحركة.

- الاعتراف بالخلافة العثمانية أي «أن يبقى السلطان العثماني خليفة للمسلمين».

- وبالنسبة إلى ماهية الاستقلال المنشود اتفق المؤتمرون على «اقرار مبدأ السعي لتحقيق

Colombe, «Islam et nationalisme arabe à la veille de la première guerre mondiale», p. (٣٦)
85.

(٣٧) عادل الصلح، سطور من الرسالة: تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة ١٨٧٧ (بيروت: [د. ن. د.]، ١٩٦٦)، ص ٩٢.

استقلال بلاد الشام وتأجيل البت في مدى هذا الاستقلال، إلى انتهاء الحرب الروسية - العثمانية، وانتجلاء وضع الدولة ومصيرها» (٣٨) .

ويطلق صاحب الشهادة على هذه اللقاءات صيغة «مؤتمر دمشق» ويتابع وصف أعماله : «وكان على رجال مؤتمر دمشق أن يراقبوا ما يجري في مؤتمر برلين ليتخلوا على ضوء ذلك موقفهم الأصوب، وكان يروج بين الممثلين أنه إذا تبين أن إحدى الدول الأجنبية تهدف إلى الاستيلاء على بلادنا، كما كانت نية النمسا في البوسنة والهرسك، وروسيا في بعض الولايات الشرقية من الأناضول، وكما هي نية بريطانيا في قبرص، فلا بد من طلب الاستقلال التام، أما إذا تبين أنه ليس ثمة من عزم على احتلال البلاد فتكون الغاية تحقيق الاستقلال الذاتي كما هي الحال في مصر وفي بعض بلدان البلقان» (٣٩) .

لا بد ونحن نقرأ هذه الشهادة المتقولة شقوياً بعد الحرب العالمية الأولى عبر منح الصلح، والمسجلة خطأً من ولده عادل في سياق ظروف بدايات تبلور الوعي القومي الغربي بعد الحرب العالمية الثانية من أن نسجل بعض الملاحظات:

١ - على الرغم من تسجيل الشهادة في مرحلة لاحقة، كان الوعي القومي العربي فيها قد تبلور في سياق انفجار التناقض مع الأتراك، ووضوح مخاطر الاحتلال الأجنبي، فلا نلصق في مضمون الشهادة التي تحكي فصول هذه الحركة أي إشارة لعداء يكنه القائلون بالحركة نحو الأتراك، بل على العكس، إن الإشارات جميعها تسجل العداء للأجنبي، وتشدد على الحلز من وقوع البلاد العثمانية في سياسة الاقتطاع التي تنتهجها الدول الكبرى تجاه الدولة العثمانية .

٢ - إن الاستقلال «لم يكن يعني بالنسبة إلى القائمين بالحركة انفصلاً عن الأتراك كما عني بالنسبة إلى «أعضاء بيروت السرية»، بل على العكس كان «الاستقلال» يعني الحيلولة دون وقوع البلاد تحت الاحتلال، والا فمضمون الاستقلال «إمارة عربية» في إطار «الخلافة العثمانية» .

٣ - إن ما حرك هذه الأطروحات وأعطاهها مبرر الطرح سواء على مستوى «الاستقلال التام» أم على مستوى «الاستقلال الذاتي»، هو نتائج الحرب الروسية - العثمانية، وما دار حولها في الأوساط السياسية والدبلوماسية والاقتصادية الأوروبية من لغط حول مصير الدولة العثمانية ومشاريع تقسيمها، لذلك بقيت أهداف القائمين بالحركة مجرد إصداء لهذا اللغط، ولذلك أيضاً لم تكن الحركة تملك أي مخرج بعد مؤتمر برلين (صيف ١٨٧٨)، ونجاح الدبلوماسية البريطانية في إطالة عمر الدولة العثمانية مقابل التخلي لها عن جزيرة قبرص، غير التلاشي أمام هجمة السلطان عبد الحميد على كل معارضة مهما صغرت، وعلى كل هامش استقلالي في الولايات مهما كان ضئيلاً .

وبالفعل هذا ما حصل، يقول صاحب الشهادة وقامت السلطات في سورية باتخاذ تدابير احترازية كثيرة، ففرضت الإقامة الجبرية على زعماء الحركة في مناطق نائية ونفت بعضاً منهم، وأخذت تحت الرقابة الشديدة الأشخاص الذين أيدوا الحركة، ثم منعت هذه السلطات الاختلاط بين الأمير وأحمد الصلح [...] ونفت

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٠٠ .

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٠١ .

السيد محمد الأمين أحد أركان الحركة إلى طرابلس»^(٤٠).

هذا وإذا كنا لا نملك مصدراً آخر عن هذه الحركة لسكوت المصادر المحلية الأخرى عنها (المذكرات وتراجم الأعيان)^(٤١)، فإننا نستنتج على قاعدة متابعة أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية المتضمن مراسلات قنصلي بيروت ودمشق، أن جيشاً فكرياً وسياسياً قد عمّ الأوساط المدنية في سوريا بين ١٨٧٨ و ١٨٨١، حيث تقاطع عدد من العوامل منها: الحرب الروسية- العثمانية وتنازعها حتى احتلال مصر (عام ١٨٨٢)، وولاية ملحدت باشا في سوريا (عام ١٨٧٨) التي أطلقت كما قلنا عدداً من المبادرات التنظيمية كالجمعيات والبلديات والمكتبات والمدارس ثم تجربة الدستور عبر اعلانه والغائه^(٤٢).

هذا الجيشان الفكري - السياسي كان لا بد وأن يتيح في سياق تلاقي هذه العوامل آراء وحلقات واتجاهات وافكاراً تصب جميعها في عمل سياسي أولي، يستحيل أن تنقل في المذكرات والتراجم المعاصرة آنذاك بسبب تصاعد موجة الاستبداد الحميدي عبر جهاز الاستخبارات والجاسوسية^(٤٣)، وإذا ما نقلتها تقارير القناصل الأجانب جاء النقل بسبب الاعتماد على مخبرين غير ثقة وعلى السماع المشتت وغير المباشر مشوشاً، وفي كثير من الأحيان حاملاً ذاتية دبلوماسية، تعكس رغبات الدبلوماسية الرسمية للدولة الأجنبية أكثر مما تعكس صورة الواقع بالفعل^(٤٤).

ومما بلغت النظر في تقارير القنصل الفرنسي العام في بيروت، انه يدمج بين حركة

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٤١) انظر رأياً لملي الزين المؤرخ الاخباري الملغلي حول نفي وقوع هذه الحادثة المدعوة «بمؤتمر دمشق السري». يقول ملغلاً: «إن قادة العرب المسلمين في تلك الأيام العصية لم يكن فيهم من يفكر باستقلال سوريا أو فصل أي قطر عربي عن جسم الدولة العثمانية وتجزئة البلاد إلى إمارات ودويلات صغيرة يسهل على الدول الأجنبية الطامعة في بلادهم أن يستولوا عليها قطراً بعد قطر». علي الزين، للبحث عن تاريخنا في لبنان (بيروت: د. ن.)، ١٩٧٣، ص ٢٨.

(٤٢) انظر حول هذه التحولات: محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط ٣ (بيروت: دار الجبل، ١٩٧٧)، ص ٤٠٨ - ٤٠٩. ومن وجهة نظر القنصل الفرنسي العام في بيروت يتردد في سلسلة تقاريره هذا التأكيد على التحولات الفكرية والسياسية في المدن السورية بتأثير اصلاحات ملحدت باشا والحرب الروسية العثمانية، قارن: *Rapport de M. Sienkiewicz, Beyrouth, le 31 octobre 1880, dans: Adel Ismail, Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche - Orient du XVII^e siècle à nos jours, 32 vols. (Beyrouth: Editions des œuvres politiques et historiques, 1975 - 1983), vol. 14, p. 236.*

(٤٣) يذكر سليمان البستاني انه كان لهذا الجهاز «فروع مشعبة داخل البلاد وخارجها تشعب العروق في الجسم، إذ كان عمالها مبشرين في كل دوائر الحكومة من الباب العالي إلى النظارات المنفصلة على إلى كل فرع من فروعها... وهناك شعبة منها لقراءة الكتب والبرقيات وترجمة ما كان منها باللغة الأجنبية... انظر: البستاني، هيرة وتذكرى أو الفولة العثمانية قبل الدستور وبعده، ص ١٤٥ - ١٥٠.

(٤٤) يبرز في تقارير القنصل العام الفرنسي في بيروت هم البحث عن مظاهر استقلالية في سوريا في الاعوام ١٨٧٩، ١٨٨٠ و ١٨٨١، وحذر الخوف من أن تكون بريطانيا هي التي تقف وراء هذه المظاهر. انظر: Ismail, Ibid., vol. 14, pp. 180, 193, 221 et 222.

الأعيان المسلمين وبين جمعية بيروت السرية التي كان قوامها نخبة من الأساتذة والطلاب المسيحيين في الكلية السورية، والتي كانت مسؤولة وفق شهادة فارس نمر (أحد أعضائها) عن المنشآت المعادية للحكم التركي.

والواقع أن ثمة أسئلة تطرح نفسها على الباحث: هل كان هناك ثمة علاقة بين أعيان المسلمين القائمين بالحركة وأعضاء جمعية بيروت؟ وما كان دور عبد القادر الجزائري في هذه الحركة؟ وهنا لا بد من إثارة أمر ملفت للنظر أيضاً: أن ثمة عدداً من الرسائل والتي تلقاها الأمير من يوسف كرم تحمل أفكاراً ومشاريع سياسية للمنطقة، ومن المعروف أن يوسف كرم كان ينتقل في ذلك الوقت بين الدوائر الأوروبية ساعياً لنفسه بحكم جبل لبنان^(٤٥)، فما هي طبيعة العلاقات القائمة بين الرجلين والمشروعين؟

في شهادة فارس نمر تأكيد على أن أعضاء الجمعية اتصلوا ببعض وجهاء المسلمين (لا يسمي أحداً منهم) في إطار المحافل الماسونية، غير أن هؤلاء لم يوافقوا على الأهداف الانفصالية للجمعية^(٤٦)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المنشآت قد أثارت احتجاج بعض العائلات الإسلامية في بيروت، إذ نقرأ في تقرير القنصل الفرنسي العام في سوريا: «أن عائلة بيوم البيروتية أرسلت إلى الوالي رسالة موقفة من وجهاتها، تدین ما جاءه في المنشآت من أفكار دامية وتدعو لملاحقة صارمة لهذه الألاعيب المجرمة»^(٤٧).

وما يستوقفنا حيال هذا الموضوع أيضاً ما ورد في تقرير القنصل الفرنسي عن الحالة السياسية في سورية خلال فترة (١٨٨٠ - ١٨٨١)، ذلك أن ثمة فكرة تتكرر في التقرير مفادها أن «الجمعية الخيرية الإسلامية» هي المسؤولة عن ظهور المنشآت «الثورية» في عدد من المدن السورية، ولا نعرف كيف عرفت هذه الفكرة طريقها إلى دوائر القنصليات الأجنبية في بيروت^(٤٨). فمن المعروف أن الجمعية الخيرية الإسلامية تأسست عام ١٨٧٨، وكان في طبيعة أركانها الشيخ عبد القادر القبانى^(٤٩)، وقد انطلقت فكرة التأسيس من موقف الاستجابة

(٤٥) انظر تحركات يوسف كرم في أوروبا واتصالاته المختلفة هناك، في: أحمد طربين، لبنان منذ مهد المتصرفية إلى بداية الانتداب، ١٨٦١ - ١٩٢٠، محاضرات القاها على طلبة قسم الدراسات التاريخية (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨)، ص ١٨٣ وما بعدها.

(٤٦) زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في الملفات العربية التركية، ص ٦١.
(٤٧) France, Ministère des affaires étrangères [M.A.E.F.], «Archives diplomatiques: Tur- quie», vol. 23, R. no. 48, M. Sienkiewicz, Consul général de France à Beyrouth au ministre de affaires étrangères, Beyrouth, le 30 décembre 1881, le 2 janvier 1881.

(٤٨) يذكر القائم بأعمال السفارة البريطانية في استامبول، أن رجلاً مسيحياً محلياً من صيدا اتصل بالوالي وإتهم الجمعية الخيرية بالمنشآت التي ظهرت. انظر: زين، المصدر نفسه، ص ٦٤. ولعل مصدر الخبر الذي جاءه إلى القنصل الفرنسي هو نفسه، وقد يكون يث مثل هذا الخبر هو نوع من التعمية السياسي الذي لجأ إليه الشبان الذين يتحدث عنهم فارس نمر في شهادته.

(٤٩) Hisham Nashabi, «Shaykh Abd Al - Kadir Al - Qabbani and Thamarat al - Fu'un», in: Marwan Buheiry, ed., *Intellectual Life in the Arab East, 1890 - 1939* (Beirut: American University of Beirut, Center for Arab and Middle East Studies, 1981), p. 87.

الاسلامية لتحدي النشاط التعليمي الارشالي، وفي سياق تشجيع «رسمي» من الوالي العثماني مدحت باشا نفسه إقامة اصلاحات داخلية وأهلية تقطع الطريق امام المداخلات الأجنبية بذريعة العلم أو الخدمات^(٥٢). فلا نعرف بالتحديد ما الذي حدا بالقنصل الفرنسي أن ينسب «المناشير الثورية» إلى الجمعية الاسلامية؟ ولعل استناده هذا قام على ترافق ظهور المناشير مع حادثة حصلت في صيدا، خلاصتها كما يرويها القنصل الفرنسي لوزير الخارجية، أن القائم مقام التركي في قضاء صيدا رفض طلب ترشيح أحد أفراد عائلة المجذوب لمعضية محكمة القضاة العليا في القضاء، كذلك رفض طلبات ترشيح أخرى لحنا لطوف (روم كاثوليك)، والشيخ الحر (شيعي)^(٥٣)، وجبور نمور (ماروني)، فكان ذلك سبباً في شغب بدأت أول مظاهره في صيدا. يقول القنصل أن مجذوب المرشح السني الصيداوي، نظم عريضة احتجاج ضد سلوك الحاكم التركي، وأخذ يزرع الشغب في البلاد بفضل مساعدة أقربائه من آل الجوهري^(٥٤)، وهم أعضاء نافذون في الجمعية الخيرية الاسلامية في صيدا، ويتابع القنصل: «كان يمكن أن يفيى الحوادث محلياً لولا ظهور مناشير تطالب بطرد الاتراك وتمين قائم مقام عربي، ولما كانت قد وصلت اخيراً هذه المظاهرات الانتاجات العربية إلى الباب العالي، أرسل هذا الأخير إلى والي بيروت يولوه بحدة على عجزه عن اكتشاف من هم وراء هذه المناشير، التي كانت منذ فترة تعلق بصورة سرية على جدران مدن دمشق وبيروت وصيدا ومدن أخرى. وحصل أن أوقف الجوهري، وجبور نمور، ومجذوب، واقتيدوا إلى بيروت حيث اجري تحقيق معهم حضره الوالي بنفسه^(٥٥).

ويستتج القنصل من خلال هذه الحادثة رابطاً اياها بحادثة المناشير: «ما يستخرج من هذه الوقائع هو تدخل هذه الجمعية الخيرية الشهيرة التي تأسست في عهد مدحت باشا في الشؤون العامة [...] وبالنسبة لي، فإني مقتنع أن مؤسسي الجمعية الخيرية يطمعون أمامهم هدفاً سياسياً بحتاً، انهم ذور نزعة معادية للاتراك والمسيحيين معاً، انهم يطمعون للاستيلاء على حكم البلاد، وتسلم المراكز المهمة فيها»^(٥٦).

ويؤيد القنصل تقريره بملاحظة كتبت في ٢ كانون الثاني / يناير ١٨٨١ حيث يقول: «اتخذت قضية صيدا طابعاً أكثر خطورة. ذلك أن عائلة يهم التي تحتل المركز الأول بين العائلات الاسلامية في بيروت توسطت لدى الوالي من أجل المجذوب [...] غير أن حمدي باشا رفض هذه الوساطة، وفي نهار ٣١ كانون الأول [ديسمبر] ظهرت في بيروت مناشير أكثر عنفاً من سابقتها تطالب بالاستقلال الاداري والعسكري لسورية شبيهة بإدارة لبنان... الخ، طلب الوالي من الباب العالي السماح له بإعلان حالة الطوارئ في سورية، مما دفع وجهاء مختلف الطوائف ومن بينهم زعماء عائلة يهم أن يقدموا عريضة للوالي يرفضون فيها الاكثار

(٥٠) انظر تقرير مدحت باشا عن احوال ولاية سورية عام ١٨٧٩، في: عبد العزيز محمد عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، تقديم أحمد عزت عبد الكريم (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩)، ص ٣٥٢-٣٥٣.

(٥١) والأرجح أنه الشيخ علي الحر الذي تردد اسمه في شهادة الصلح حول مؤتمر دمشق السري، وعلى كل أن ثمة علاقة بين حادثة صيدا والنقط السياسي الذي تردد حول مشاريع سياسية مرتقبة لسوريا.

(٥٢) كما ورد أيضاً في شهادة الصلح اسم الحاج ابراهيم آغا الجوهري كمشارك في حركة الأعيان المسلمين. انظر: الصلح، مطبوع من الرسالة: تاريخ حركة استقلالية قشت في المشرق العربي سنة ١٨٧٧، ص ٩٢.

(٥٣) M.A.E.F., «Archives diplomatiques: Turquie», vol. 23, R. no. 48, p. 199.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

الهدامة التي تتضمنها المنشائر ويطلبونه بملاحقة صارمة لأصحاب هذه الألاعيب المجرمة»^(٥٥).

أما رأي القنصل في الرواية التي نسبت يومذاك المنشائر لمجموعة من الشبان المسيحيين، فعمل من المفيد عرضه كما ورد في نص التقرير: «الافتراضات الأكثر غرابة أخذت في الشروع، فمثلاً جريدة فرنسية (Les Debats) نشرت ترجمة لأحد المنشائر الأخيرة وجعلتنا في وضع يعتقد المرء معه أن لنامة مصلحة في تلك المظاهر».

«يبحث اليوم عن تفسير آخر: يزعم أن المنشائر صدرت عن مجموعة من الشبان المسيحيين الذين تخرجوا من الكليات السورية واستلهموا أفكارهم من روسو وجماعة الموسوعيين (Les Encyclopédistes). لذلك، فهم يطمحون للقيام بثورة اجتماعية وبذلك المجهود لرفع مستوى مواطنهم إلى المستوى الذي نحن فيه الآن خلال سنتين من الزمن».

«هذه التفسيرات المختلفة تجعلنا - إلى حد ما - مسؤولين مباشرة عن التحرك الذي يحرض عليه في هذه البلاد، غير أنني أسارع لأضيف أن هذه التفسيرات غير مقبولة أبداً، فمن المحتمل أن يكون بعض المسيحيين قد لعبوا دوراً ما في المنشائر الأولى التي ظهرت في دمشق، غير أن مجموع المسيحيين في سورية لا ينقصهم الوعي حتى يعمدوا طريق الحكم إلى مسلمي سورية ويعملوا براحة بال من أجل استباحهم بالذات».

«لا، بل لعله من الجائز أن يكون بعض أعضاء الجمعية الخيرية الإسلامية قد لجأوا إلى وسيلة المنشائر المغفلة باعتبارها أقل ترميماً للخطر، ليثيروا مشاعر الحقد على الأتراك»^(٥٦).

في رأينا أن تقرير القنصل الفرنسي لا يعكس كلياً وبالثام الواقع السياسي السائد آنذاك في سوريا واتجاهاته المختلفة. أنه ينقل مجمل الأخبار والشائعات التي وصلت إلى القنصلية عن طريق المخبرين المحليين، لذلك يتردد خبر مسؤولية «الجمعية الخيرية» عن صدور المنشائر ما كـ «مظلة» إسلامية للتحرك المسيحي المعادي للأتراك، وأما لأن الأمر التيسر على المخبرين والقناصل^(٥٧)، عندما توافق ظهور المنشائر مع حادثة صيدا التي ورد ذكر لتفاصيلها في تقرير القنصل الفرنسي. وعلى كل حال، إن شهادة فارس نمر بصدد ظهور المنشائر تحسم نهائياً مسؤولية صدورهما.

وفي رأينا أيضاً أن حادثة صيدا شأنها شأن الحوادث الجزئية التي كانت تنتج عن تضارب صلاحيات الموظفين الإداريين في ظل التنظيمات مع السلطة العائلية المحلية السائدة، لا تعبّر إلا عن تناقض جزئي بين الأعيان المحليين في نزعتهم لاحتواء التنظيمات وبين صلاحيات بعض الوظائف التي انحصرت بيد أتراك أو عرب موالين للإدارة المركزية^(٥٨).

وفي إطار هذه التناقض نفهم حادثة صيدا وغيرها من الأحداث المشابهة، كذلك نفهم

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

(٥٦) المصدر نفسه.

(٥٧) ورد خبر الجمعية الخيرية (جمعية المقاصد) بشأن مسؤوليتها عن المنشائر في تقرير القنصل البريطاني أيضاً، كما أورده: زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، ص ٦٢-٦٦.

(٥٨) انظر ليوسف الحكيم: سورية والمهد العثماني (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦)، ص ٧٦-٨٣، وبيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ج ٢ (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٤)، ص ٢٦.

طبيعة وحركة الاستقلال الذاتي» التي ورد ذكرها في المذكرات التي نقلها عادل الصلح، فهي (الحركة) وإن طرحت صيغة «الامارة العربية» في اجواء الحرب الروسية - العثمانية، واجواء المؤتمرات التي أسفرت عنها (معاهدة سان ستيفانو ومؤتمر برلين)، لم تخرج عن مفهوم «الاحكام السلطانية» أي (امارة عربية في اطار خلافة يتبوأ مركزها الأتراك العثمانيون).

أما عن دور الأمير عبد القادر الجزائري في الحركة، فليس لدينا بشأنه إلا ما ورد في مذكرات الصلح، وهو أن القائمين بالحركة اتصلوا به في دمشق ليكون زعيماً للحركة وأميراً مرتقباً على بلاد الشام.

والواقع أن غموضاً كبيراً يكتنف هذه النقطة، وهي تحتاج على كل حال إلى مزيد من التحقيق الوثائقي^(٥٩)، غير أننا نعلم مع هذا، ان اسم الأمير تردد منذ عام ١٨٦٠ في التقارير الفرنسية بصفته صديقاً لفرنسا وكشخصية عربية - اسلامية مرموقة^(٦٠)، كذلك يتردد اسمه كمتعاطف مع الماسونية في كتابات أحد الماسونيين المحليين الذين اشتركوا في جمعية بيروت السرية التي أصدرت المنشائر وهو شاهين مكاريوس. يقول هذا الأخير في وصف علاقة الأمير الجزائري بالماسونية: «وكان قد سمع كثيراً عن الجمعية الماسونية وما لها من صحب المبالغة وفعل الخير، فالتفت نفسه إلى الانضمام إليها، واغتنم فرصة مروره بالاسكندرية أثناء عودته من الحجارة سنة ١٨٦٤، فالتزم في سلكها في ١٨ يونيو [حزيران] بمحفل الأهرام التابع للشرق السامي الفرنسي ووافقت مشاريه من كل الرجاء، فأحبها وأحب أهلها ومال إليها واليهم كثيراً وكان لا يخفي نفسه، وطالما جاهر أنه من أعضائها»^(٦١).

وتشير بعض المصادر أن الأمير تلقى عدداً من الرسائل الموجهة من يوسف كرم أثناء اندلاع الحرب الروسية - العثمانية، وتكشف الرسائل عن مشروع استقلالي عربي - سوري يطرحه يوسف كرم على الأمير بعد فشل هذا الأخير في اقناع الحكومة الفرنسية بتبني تسميته

(٥٩) ورد اسم عبد القادر الجزائري في تقرير الفصل الفرنسي العام في سياق حديثه عن «المنشائر الثورية» التي نسبها إلى الجمعية الخيرية الإسلامية، ويورد الفصل خبر العلاقة عبر هذا التأكيد: «ومن الطبيعي أن عائلة عبد القادر ليست غريبة عن هذه الحركة». انظر:

M.A.E.F., «Archives diplomatiques: Turquie», vol. 23, R. no. 48, Beyrouth, le 2 janvier 1881.

Marcel Emerit, «La Crise syrienne et l'expansion économique française en 1860», (٦٠)

Revue historique, vol. 207 (1952), pp. 211 - 232.

وفي سياق متابعة الفصل الفرنسي العام في بيروت للحركات السياسية في سوريا، واهتمامه بمسألة احتمال قيام تحرك ما منازي للأتراك عام ١٨٨١، يقول Sienkiewicz: «وإذا ما قدر لهذا التحرك أن يترجم نفسه على مستوى الواقع، أي إذا ما انفجرت ثورة ما - وهو أمر غير محتمل حتى هذه اللحظة كما يبدو لي - فإن الجزائريين سيكون لهم بكل تأكيد دور فيها، إذ يمكن أن نقدر عدد الجزائريين بـ ٨٠٠٠ نفس منتشرين في دمشق، عددا الجاليات المنتشرة في عكا وحيفا...». ويعد أن يذكر أن مشاريع هجرة جديدة من الجزائر إلى سوريا قد تحصل، يستنتج الفصل: «إن الجزائريين الذين يزداد عددهم بصورة بطيئة ولكن ثابتة، يستطيعون بما أوتوا من شجاعة وحمية أن يستلوا في وقت ما قيادة الحركة، وعبد القادر يمارس عليهم سلطة كبيرة ونحن نعرف أنه متاصر كبير لتحرك العرب». انظر: Ismail, Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche - Orient du XVII^e siècle à nos jours, vol. 14, p. 273.

(٦١) مكاريوس، فضائل الماسونية، ص ١٧٨.

حاكماً على جبل لبنان، فلقد كتب كرم فير إحدى الرسائل الموجهة إلى الأمير عبد القادر يعرض مشروعاً كونه قنصلًا عربيًا، ويشير فيه ضمناً إلى إمارة جبل لبنان، يقول: «بينما حكومة روسيا منهكة بالحرب الحاضرة، فإن حكومتنا فرنسا وانكلترا لا يتفقان على إسقاط الحكومة العثمانية القريب قد حياتنا الرسائل الأيالة إلى تجزئة الديار العربية إلى أقاليم تلجأ إلى حمايتها» لذلك يقترح كرم «إذارات خضاعتكم أن نعين على الأقاليم العربية امرء مستقلين يدفعون إليكم أموالاً مقررة ويحذون صفوفهم تحت رايتكم ضد كل عدو قبل أن تتدخل بأمرنا الدول الأجنبية، فذلك كما يترامى لي هو أحسن سياسة»^(٦٢).

وفي رسالة مخفية موجهة إلى يوسف كرم - ويبدو أنها من صديق لهذا الأخير كان يقوم بدور ضابط الاتصال بين الرجلين - كشف للرهبان الذي بنى عليه يوسف كرم طموحه وهدف اتصالاته بالأمير عبد القادر، ويقوم الرهان على اعتبار وإن الانكليز أصبحوا أكثر اضطراباً لفض المسألة الشرقية من سائر الدول [...] على حد تعبير نص الرسالة [وإن] أهم فطر لهم في المملكة العثمانية هو سورية لا مصر، لأنهم يعتبرونها كمنطقة هندية نظراً لمركزها الجغرافي الممتد من خليج المعجم إلى السويس»^(٦٣).

وكما في رسالة أخرى من الصديق نفسه، ثمة إشارة إلى قبول الأمير عبد القادر بمشروع كرم وتأجيل التحرك بانتظار دخول اليونان الحرب. لقد ورد في الرسائل: «وخامة الأمير يهديكم بحياته وهو مباشر بالمتقضى من جهته كما نوهتم وباتفاق الرأي معه» فتقول: «إنه وإن تكن الظروف الحاضرة أصبحت موافقة بداية العمل فمن الضرورة انتظار اليونان الذين بالاشتراك مع السفن الروسية التي امرت بالدخول لبحرنا، لا بد أن يشغلوا قوة الأتراك البحرية ويقطعوا وصلوهم إلى بحرنا، فبعد دخولهم مع ما لا بد من ظهوره بذلك الوقت من سياسة أوروبا، نستتبع نوعاً عن كيفية نهوضنا، وحينئذ كل تأثير من انتمام وإجابتنا الوطنية يكون خطاً، وأما سفري، بكل تأكيد أكون إن شاء الله عندكم حالاً بعد دخول اليونان مصحوباً بالتحارير اللازمة من الأمير»^(٦٤).

فمن خلال ما ورد في الرسائل وما نعرفه عن شخصية كرم المغامرة، نرجح أن المشروع المطروح بالاتفاق مع الأمير عبد القادر ليس له أي صلة بما طرحه الوجهاء المسلمون على الأمير حول ضرورة إنفاذ سورية من الاحتلال الأجنبي عن طريق اعلان «الاستقلال». إن مشروع كرم وإن وافق عليه الأمير عبد القادر على لسان الوسيط، يرتكز في الأساس على تحرك متلازم لرستم باشا، متصرف جبل لبنان آنذاك، وكان قد قام بهذا التحرك بعض المطارنة والرهبان الموارنة في المتصرفية^(٦٥)، وكان المشروع بمجمعه مشروع معارضة تحكمت فيه حدود التناقضات التي برزت بين الحاكم «المدني» العثماني (المتصرف) من جهة، وركائز السلطة الكليركية المارونية من جهة ثانية^(٦٦)، أما في بقية أنحاء سوريا، فلم يكن لطموح كرم،

(٦٢) سمعان الخازن، يوسف بك كرم في المنفى: صفحة رابعة من تاريخ لبنان المجيد في القرن التاسع عشر (طرابلس: مطبعة الانتشاء، ١٩٥٠)، ص ٣٤٦.

(٦٣) أسطفان البشملاتي، لبنان ويوسف كرم (بيروت: [د. ن.].، ١٩٢٤)، ص ٥٧٠-٥٧٢.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(٦٥) انظر توسيماً لهذا الصراع ومظاهره في: طرين، لبنان منذ عهد المتصرف إلى بداية الانتداب، ١٨٦١-١٩٢٠، ص ٢٩٦-٣٣٤.

(٦٦) انظر تقرير القنصل الفرنسي العام في بيروت Patrimonio حول اشكالات هذا الصراع بين المتصرف والكنيسة المارونية:

ولا لطموح عبد القادر، إذا صحت موافقة هذا الأخير على أطروحات كرم، أي مخرج تاريخي سواء على المستوى الشعبي أم على مستوى السياسة الدولية.

وعلى كل حال، فإنه بعد مؤتمر برلين (عام ١٨٧٨) واستتار بريطانيا بقبصرص، ثم احتلالها لمصر (عام ١٨٨٢) وقيام فرنسا باحتلال تونس (١٨٨١ - ١٨٨٣)^(٦٧)، أصبحت سوريا مسرح صراع بين الدول الكبرى، وبخاصة بعد دخول ألمانيا حلبة هذا الصراع، أما على صعيد مصير العلاقات العربية - التركية في سوريا، فلقد تأثرت هذه الأخيرة بالصراعات الدولية واتخذت مساراً سياسياً تجاذبه عاملان:

- اشتداد القبضة الحميدية.

- تصاعد ونمو حركة «البرالية» قوية في صفوف الأتراك، تطالب بالدستور وإنصاف حقوق الولايات والأجناس والملل.

رابعاً: السياسة في النشاط الثقافي: حركة المجتهدين في دمشق

منذ عام ١٨٨١ وحتى عام ١٩٠٨، لا تشهد المرحلة أي عمل سياسي بارز في المدن السورية، ولعل السبب هو في سياسة السلطان عبد الحميد في مظهرها الفعلي والاحتوائي في آن واحد. ولكن على الرغم من ذلك تحلثنا المصادر عن تأسيس ونشاط جمعيات ثقافية وأدبية مختلفة، تأطر في حلقاتها ومتلياتها مثقفون وأدباء وجهاء عائلات مدنية عديدة.

وعلى سبيل المثال نذكر «الجمعية العلمية السورية» التي كانت قد تأسست في بيروت عام ١٨٤٧، وتوقفت أثناء الحرب الأهلية ثم استأنفت نشاطها ابتداء من عام ١٨٦٨، لتعرف فيما بعد امتداداً واسعاً تجلّى بانضمام أكثر من ١٥٠ عضواً إليها، ومن انتماءات طائفية مختلفة لكن مع غلبة عديدة مسيحية واضحة. وأهم الشخصيات الالامعة في الجمعية: حسين بهيم، حنين الخوري، سليم البستاني، عبد الرحيم بدران، سليم شحادة، سليم رمضان، موسى فريخ، حبيب جليخ، رزق الله خضرة، ابراهيم اليازجي، حبيب بسترص ومحمد أرسلان. كما انضوى تحت لواء هذه الجمعية كثير من الوزراء والأعيان وحملة الأقلام في: بيروت والاسانة ودمشق وحمص وحماه ولبنان وطرابلس واللاذقية وعلبك وصيدا وصور وعكا وحيفا وبافا والقدس وحلب والقاهرة^(٦٨).

M. Patrimonio, consul général de France à Beyrouth au ministre des affaires étrangères, Beyrouth, = le 5 avril 1883, dans: Ismail, *Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche - Orient du XVIIe siècle à nos jours*, vol. 15, pp. 26 - 29.

(٦٧) انظر: اسماعيل وعوري، السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨، ج ٤،

ص ٥٦-٥٧.

(٦٨) انظر أيضاً بأسماء المتتبعين إليها في: نقولا زيادة، أبعاد التاريخ اللباني الحديث (القاهرة: جامعة =

أما غرض الجمعية فهو «تشيط المعارف وتعزيز شأن الآداب وزيادة انتشار المدارس لتتوير انعاش الشعب وارتقاء الأمة في معارج الفلاح»^(٦٩).

والواقع أن هذا الغرض يتجلى بموضوعات المجلة التي أصدرتها الجمعية بعنوان «مجموعة العلوم»، وبالمباحث والمحاضرات التي نظمتها والتي تدور موضوعاتها حول مفاهيم: التقدم والتأخر (محاضرة لفسانديك)، تعليم النساء (محاضرة بطرس البستاني)، الشرائع الطبيعية (محاضرة لسليم نوفل)، تاريخ التمدن الأوروبي (محاضر لحنين الخوري). هذا إلى جانب موضوعات تتناول التجارة والصناعة والزراعة والمظاهر الحضارية المختلفة^(٧٠). صحيح أن هذه النشاطات العلمية كانت بعيدة عن هموم «السياسة» بمضمونها المباشر، ولكنها كانت في منهجيتها تطرح تمثلاً لمفاهيم التطور التاريخي في أوروبا منذ عصر النهضة وحتى القرن التاسع عشر، وذلك من خلال «نخب» صعدت في المجتمعات المدنية - السورية، وتآلفت من شرائع من التجار (أغلبهم من مسيحي المدن) ومن الصحفيين وخريجي «العلوم الحديثة» (أطباء ومحامين)^(٧١). وهذه النخب تبني «تغيير» المجتمع بـ «العلم»، وعبر تمثل أفكار ومنهجيات سبق أن شكّلت قوانين التجربة التاريخية في أوروبا. إن الجانب «السياسي» لا تقدمه وسائل العمل السياسي «القديم» (عصية، أو طريقة، أو طائفة)، أو وسائل العمل السياسي «الحديث» (الحزب أو الجمعية السياسية أو المنشور) وإنما منهجية في التفكير تطل على رغبة أكيدة في التغيير السياسي وفق نموذج من «التقدم» يقدمه التاريخ الأوروبي الحديث.

إضافة إلى هذه الجمعية، تأسست جمعيات ثقافية وعلمية أخرى ذات أهداف إنسانية وخيرية وتعليمية في كل من طرابلس وصيدا وبيروت. من هذه الجمعيات زهرة الاحسان، شمس البر، زهرة الآداب^(٧٢)، إضافة إلى «جمعية المقاصد الخيرية» التي كانت قد تأسست عام ١٨٧٨، بدافع تعليمي مناهض للنشاط التعليمي الارشالي، وهي الجمعية التي كان قد شجع على تأسيسها مدحت باشا، وترأسها الشيخ عبد القادر القبانى صاحب جريدة «ثمرات الفنون»، ونذكر أن الجمعية كانت قد أثارت أيضاً شكوك الدبلوماسية الغربية، فنسبت إليها - كما سبقت الإشارة - مسؤولية المناشير «الثورية»، اعتقاداً إن مدحت باشا كان يعمل من أجل الاستقلال بولاية سوريا اعتماداً على دعم بريطاني^(٧٣).

^{٦٩} = الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية العالية، قسم البحوث والدراسات التاريخية والجغرافية، ١٩٧٢، ص ٢١١-٢١٣.

^(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢١١.

^(٧٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٢-٢٠٣.

^(٧١) استنتاج من خلال الأسماء التي يوردها زيادة في: المصدر نفسه، ص ٢٠٥-٢٠٨.

^(٧٢) توفيق بزو، العرب والترك في العهد العثماني، ١٩٠٨-١٩١٤ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠)، ص ١٩.

^(٧٣) المصدر نفسه، ص ١٩.

والواقع أن عرض البيان التأسيسي للجمعية (الفجر الصادق) وسلسلة المقالات التي ظهرت في «ثمرات الفنون»، يؤكدان على أهداف علمية واجتماعية لا علاقة لها بالعمل السياسي المباشر المعادي للهيمنة التركية. إن «الهم» الذي يعبر عنه في أدبيات الجمعية هو كيفية الدخول - كمسلمين - في السباق التعليمي الذي اطلقتها المدارس الأجنبية^(٧٤)، وكيفية تلافي خطر التعليم الأجنبي الذي كان ينظر إليه كمصدر لتعبئة سياسية من أجل مصالح أوروبا^(٧٥).

من هنا يمكن أن نعتبر أن النظرة الإسلامية إلى التعليم والثقافة، والتي تشكلت ابتداء من الربع الأخير من القرن التاسع عشر، تحكمت فيها «نظرة سياسية ضمنية إلى واقع الأمر، نظرة تحاول أن تجنب التعليم أن يكون بوابة سياسية للغرب، وفي أن يكون في الوقت نفسه وسيلة ترقى وتقدم في سلم الاقتصاد والوظيفة في الدوائر الشماني، وفي ظل إدارة تقوم على التنظيمات وما تستدعيه من علوم حديثة»^(٧٦).

هذا على أن أبرز النشاطات الثقافية التي كانت تعبر عن مواقع المثقفين المسلمين الفكرية والسياسية، تلك التي ظهرت في دمشق في السنوات العشرين الأخيرة من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، والتي شكّل محورها ومحررها الشيخ طاهر الجزائري. ومن المفيد أن نقفيس هنا، ما ورد عن نشاط الشيخ في كتاب القومية العربية للأثير مصطفى الشهابي: «في تلك الفترة التي قضاهما الشيخ طاهر الجزائري بالشام في السنوات العشرين الأخيرة من القرن التاسع عشر، والسنوات الخمس الأولى من القرن العشرين، كان يتحلق حوله في دمشق صفوة المعلمين، والنهال والمفكرين العرب، فالتفت من جوامعهم أكبر حلقة أدبية وثقافية كانت تدعو إلى تعليم العلوم العصرية وملازمة تاريخ العرب وتراثهم العلمي وأداب اللغة العربية، والتمسك بمحاسن الأخلاق الدينية، والأخذ بالصالح من المدنية الغربية». وكان من الرجال الأوائل في هذه الحلقة علماء ومصلحون ومؤلفون معروفون كالشيخ جمال الدين القاسمي، والشيخ عبد الرزاق البيطار، والشيخ سليم البخاري وغيرهم، ثم التحق بها عدد كبير ممن كانوا «وذهب في السن: رفيع العظم، ومحمد كرد علي، وفارس الخوري، وعبد الحميد الزهراوي، وشكري العسلي، وعبد الوهاب الملهي، وعبد الرحمن الشهبندر، وسليم الجزائري»^(٧٧).

M. Sienkiewicz, consul général de France à Beyrouth, à M. Frucinet, ministre des (٧٤) affaires étrangères, rapports du 7 et 14 août 1880, dans: Ismail, *Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche - Orient du XVII^e siècle à nos jours*, vol. 14, pp. 208 - 214.

(٧٥) من نصوص ثمرات الفنون: «أن أهل البلاد ادركوا أن الذين يتتقون في المدارس الأجنبية يحتلون مراكز اجتماعية مرموقة ومناصب حكومية رفيعة. ولما ظهر هذا الأمر للمعاني وتأثر فيه كل إنسان تلوت حمية في قلوب شعوب شتى من الأمة وأرادوا تلافي هذا الأمر». انظر: ثمرات الفنون، المجلد ٢٣٦ (١٨٧٩)، ص ٤. وورد في أحد أعداد ثمرات الفنون: «أن أوروبا لم تتجسم هذه المشاق وتصرف تلك المبالغ رحمة بالشرق ولا رافة بأهل الشام، وإنما رغبتي في أن تجعل لمشربها السياسي حزباً يتغذى بصحتها صخيراً، فإذا كبر وانتشر في البلاد كان لها عوناً على مساهمتها». ثمرات الفنون، المجلد ٣٧٢ (١٨٨١)، ص ٣. كما يشار أيضاً إلى أن تأسيس المدارس المسيحية الأهلية الخاصة كان بدوره ردة فعل على المدارس الأرمنية الأجنبية.

(٧٦) ثمرات الفنون، المجلدان ٢٣٦ و ٣٧٢، كما أن الفصل العام الفرنسي يؤكد الصفة السياسية للتعليم في سوريا، فيقول: «أن المواطنين يجهدون في متابعة التمتع التي تردهم من الخارج... وإن مسألة التعليم في سورية أصبحت بشكل من الأشكال مسألة سياسية».

M. Sienkiewicz, consul général de France à Beyrouth, à M. Barthelémy - St. Hilaire, ministre des affaires étrangères, Beyrouth, le 10 mars 1881, dans: Ismail, *Ibid.*, vol. 14, pp. 298 - 302.

(٧٧) مصطفى الشهابي، القومية العربية: تاريخها وتكوينها ورمائها، محاضرات ألقاها على طلبة المعهد، =

ويعلق المؤلف على الجانب السياسي الذي تؤكد عن طبيعة نشاط الحلقة يقول: «ومن الطبيعي أن يتوكل في هذه الحلقة الأدبية وخارجها شعور قوي بالوضع السيء الذي كانت عليه شعوب الدولة العثمانية عموماً، والشعب العربي فيها خصوصاً، وقد نتج عن هذا الشعور قيام حلقة أو جمعية علمية سرية سياسية في دمشق مؤلفة من أعضاء عرب وأتراك هدفها: السعي للقضاء على استبداد السلطان عبد الحميد وحكمه المطلق بجعل الحكم شورى في الدولة، أي بنشر الدستور المعلق» (٧٨).

وإن كان لا بد من تعليق على الخلفية السياسية لهذا النشاط، فإننا نكتفي بالإشارة إلى أن إعجاب هذه المجموعات بـ «الصلح من المدينة الغربية» على حد تعبير الشهابي، لم يدفع إلى تمثّل كامل لصور هذه المدينة في موقف سياسي معاد للأتراك من زاوية «قومية»، كما نلمس في المناشير الثورية التي ظهرت في بعض المدن السورية. وأما الدعوة إلى إحياء التراث العربي - الاسلامي وممارسة هذا الإحياء في حلقة «الشيخ طاهر الجزائري» في دمشق، فإنما تأتي جواباً على وضع ثقافي يتصف بالجمود على مستوى علوم الدنيا والدين، وكانت معاناة بعض مثقفي دمشق المسلمين لهذا الوضع تصدر عن همّ توفيق بين تجديد العلوم الوضعية المتقهقرة آنذاك، وبين إحياء علوم الاسلام التي لم تعد إلا أشكالا جاملة يفيد منها السلطان عبر فتاوى تكرر من الجهل، وثبتت علاقات السلطة في أجهزة إدارة الدولة (٧٩).

ويشير أحد الباحثين في موضوع «حلقة الشيخ طاهر الجزائري» إلى هذا الوضع بقوله: «وزاد الحال سوءاً فترى اصدها بعض كبار علماء الدين في الدولة العثمانية بدوافع عديدة منها، جر المنافع للأهل وذوي القربى في عصر طغى فيه الجهل واستبد فيه السلطان، ومآل الفتوى جواز خلافة ابن العالم أباه في وظائفه ولو كان طفلاً رضيعاً. وهكذا أصبحت الوظائف الدينية في الدولة تورث كما تورث الأموال والمقارنات، مما أدّى إلى ضعف في طلب العلم فتصدى للتدريس والخطابة وإمامة المسلمين الجهال وانصاف المتعلمين بحكم الوظائف التي ورثوها عن آبائهم، ولم يقصر أبناء المسلمين بمثل في طلب مختلف العلوم التي تشعهم في دنياهم فحسب، بل قصروا في طلب علم الفقه وما يتفهم في آخرتهم، فإذا كان الناس في عصر الإمام الغزالي مثلاً كما سجل التاريخ، انصرفوا عن العناية بالعلوم الدينية ليأخذوا بنصيب كبير من علوم الفقه والدين يقرّهم من السلطان، فإن الناس في هذا العصر الذي عت تنكلم، انصرفوا حتى عن علوم الدنيا والدين معاً، وهم لا يعنون بتعلّم الفقه فضلاً عن الطب والعلوم الأخرى، لأن مثل هذه العلوم قد لا يتيسر الوصول بها إلى تقلد القضاء أو أي منصب من مناصب الدولة» (٨٠).

وهذا الواقع هو الذي حدا بالشيخ طاهر الجزائري - العالم الديني ومفتش عام المعارف في ولاية سوريا آنذاك - أن يوجه اهتمامه لحل إشكال العلاقة بين العلوم الوضعية والعلوم الدينية في بعدهما السياسي تجاه الغرب من جهة، وتجاه الدولة العثمانية من جهة أخرى.

= ١٩٥٨ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩)، ص ٥١.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٥١، ورامزور، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، مقدمة نقولاً زيادة، ص ١٩.

(٧٩) انظر رأياً لأحد تلامذة هذه الحلقة، في: محمد كرد علي، أقوالنا وأفعالنا (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٤٦)، ص ١٠٧.

(٨٠) عدنان الخطيب، الشيخ طاهر الجزائري رائد النهضة العلمية في بلاد الشام وأعلام من خريجيه مدرسته (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية العالية، ١٩٧١)، ص ١٧.

لقد شغل الشيخ ولفترة طويلة منصب مفتش علم للمعارف في ولاية سوريا ومن خلال هذا الموقع، وهو موقع ديني وعثماني رسمي، استطاع بموافقة الوالي أن يفتح عدداً من المدارس الحكومية التي تدرس العلوم بالعربية، وتعتنى بتدريس آداب هذه اللغة، وأن ينشئ جمعية شبه رسمية (الجمعية الخيرية) تمول وتساعد من قبل الدولة، لها مدارسها ومطبعتها الخاصة. بل أكثر من ذلك استطاع الشيخ الجزائري أن يجمع آلاف الكتب والمخطوطات الموقوفة على المساجد في قبة الملك الظاهر في دمشق، فكان بذلك مؤسساً للمكتبة الظاهرية الشهيرة^(٨١).

وإن اهتمام الشيخ طاهر بدراسة التراث وجمع مصادره وإحياء اللغة العربية وآدابها، ينبع أولاً من موقفه المعارض للنشاط الارشالي الغربي، ومن حرصه على سلامة الدولة العثمانية وضرورة إصلاحها، وإن حجته التي اقنع بها المسؤولين الأتراك بضرورة توسيع ميدان التعليم الرسمي وتدريس اللغة العربية وآدابها، تنبع من قناعة استخدام طرائق المدارس الغربية نفسها لتحقيق أهداف سياسية معاكسة لأهداف التعليم الأجنبي يقول: «إن مدارس الاوسليات الأجنبية من بروتستانتية وكاثوليكية كلها تدرس العربية وآدابها خلافاً لمدارس الحكومة العثمانية، فإذا طالت هذه الحال نشأ في المدارس الأجنبية نشء له تفكير خاص ومذهب سياسي لا تسر النولة، ولذلك يجب مقاومة هذه النزعات بالطريقة التي يتجها الأجانب»^(٨٢).

هذا ويحدثنا مصطفى الشهابي اعتماداً على وثائق أخيه عارف الشهابي أحد تلامذة حلقة الشيخ طاهر، عن حلقة سياسية سرية تألفت في دمشق عام ١٩٠٣. ومن المفيد متابعة نشأة الحلقة ومسار تطورها مع المؤلف: «كان في الصفوف الأخيرة من مدرسة الحكومة الثابتة بدمشق وفي خارج تلك المدرسة، شبان نهضوا في معة الصبا يتردد بعضهم على حلقة الشيخ طاهر الجزائري، ويصفرون في انتباه وتواضع إلى ما كان يدور فيها من أحدث ومباحثات في اللغة العربية وقواعدها وآدابها وفي حضرة العرب والأسلام، وفي ذلك التراث العلمي العظيم من المخطوطات التي خلفها لنا الأجداد، وفي الجهل الضارب أطباعه بالبلاد العربية وفي الوسائل التي يجب التوصل بها لرفع مستوى التفكير والتعليم»^(٨٣).

وما لبث هؤلاء الشبان أن ألفوا حلقة خاصة نعتت بـ «حلقة دمشق الصغيرة»، وكان لولب هذه الحلقة محب الدين الخطيب، ومن أعضائها البارزين عارف الشهابي وعثمان مردم، ولطفي الحفار، وصالح قباز، وصلاح الدين القاسمي. وإن الأطروحات للسرية لهذه الحلقة تسجل خطوة مهمة على طريق «تسييس» الاهتمامات الثقافية لحلقة الشيخ طاهر الجزائري، وذلك باتجاه الدفع سرى نحو الدعوة لبرنامج سياسي يقضي بـ «مطالبة الدولة العثمانية باتخاذ نظام لا مركزي يضمن للعرب حقوقهم في الحكم، ويجعل لنهزم في الولايات العربية لغة رسمية في مدارس الحكومة ومواطنها ومحاكمها»^(٨٤). وهذه الأطروحات شكّلت قاعدة توسيع الاتصالات بين شبان دمشق وبيروت، وكان من بين الذين اتصل بهم في بيروت: عارف النكدي، عبد الغني العربي، محمد

(٨١) الشهابي، القومية العربية: تاريخها وتطورها ومراحلها، ص ٥٠، والخطيب، المصدر نفسه، ص ١٠٥-١٠٦.

(٨٢) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٥٢، ورايزور، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، مقدمة نقولاً زيادة، ص ١٩.

(٨٤) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٥٣.

المحمصاني، وعادل ارسلان^(٨٥).

هذا وفي عام ١٩٠٥، انتقل بعض شبان دمشق للدراسة في مدارس استامبول العالية، فتقلوا معهم إليها اهتماماتهم الثقافية - السياسية، ففي عام ١٩٠٦، أسس محب الدين الخطيب وعارف الشهابي وعبد الكريم قاسم الخليل وشكري الجندي، «جمعية النهضة العربية»، واتفق على أن يكون مركزها الثالث في دمشق، وانتخب محب الدين الخطيب رئيساً لها في استامبول ثم في دمشق، وانتخب صلاح الدين القاسمي أول أمين لها^(٨٦)، وهكذا أصبحت الجمعية اطاراً يضم العديد من الشبان المتشربين في المدن المشرقية العربية والذين سببرز اسمائهم بعد عام ١٩٠٨، سواء في حزب اللامركزية أم جمعية «العربية الفتاة» أم جمعية «المهدة»، وفي غير ذلك من النشاطات السياسية والمواقف.

إن نموذجاً من النشاطات الثقافية للجمعية يستوقفنا لدلالته على الخلفية الايديولوجية والسياسية لأصحابه. ففي حفل غداء أقيم في ١٧ آب/أغسطس ١٩٠٧ في أرض الوادي بدمشق ضم أغلب أعضاء الجمعية، ألقى رشدي الحكيم خطاباً في التقدم الذاتي، وزكي الخطيب خطاباً في «الانسان والتربية»، وصلاح الدين القاسمي خطاباً عنوانه «العلم والاجتماع»، ولطفي الحفار خطاباً في «اللغة العربية»، ومحب الدين الخطيب خطاباً عنوانه «الدين والاصلاح»^(٨٧).

ومهما يكن من أمر الأهمية السياسية لهذه النشاطات، فمن المؤكد أن وجهة الموضوعات المطروحة والاهتمامات التي تدور حولها تنمكس وعياً انسانياً واهتماماً ثقافياً يذكران بتعبيرات عصر «النهضة» الأوروبية وبهموم مفكرها وأدبائها، ولكنه في الحالة التي نذكرها يأتي التعبير عن هموم «النهضة العربية» خليطاً من مفاهيم أوروبية عصرية، ومن قيم تلالرانية تشدّ إلى الجلود وتحذر في الوقت نفسه من الخطر التوسعي للغرب.

وعلى كل حال، يبقى الجانب الأساسي في هذه النشاطات هو اشاعتها في دمشق جواً من «روح التكتل» الاجتماعي السياسي على حد تعبير جاك بيرك^(٨٨).

ولكن مهما قيل عن أهمية هذه الجمعية في بلورة وعي قومي عند العرب، عبر اشاعة روح تنظيمية «عصبوية»، يبقى الاسلام اطار لقاء تاريخي مهم مع الأتراك، ويبقى بالتالي خط دفاع

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٥٤. وقد كان لهذا النشاط الثقافي نتائج سلبية على علاقة الشيخ طاهر بالحكم العثماني، فنعرض الشيخ إلى مضايقات الجاسوسية العثمانية، فاضطر أن يهاجر إلى القاهرة سراً عام ١٩٠٧. انظر أيضاً: الخطيب، الشيخ طاهر الجزائري رائد النهضة العلمية في بلاد الشام وأعلام من خريجي مدرسته، ص ١١٢.

(٨٦) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٨٧) صلاح الدين القاسمي، صفحات من تاريخ النهضة العربية في أوائل القرن العشرين، قدّم له وحققه محب الدين الخطيب (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٥٩)، ص ٤-٦. وورد أيضاً في: رامزور، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، مقامة نقولا زيادة، ص ٢١.

Jacques Berque, *Les Arabes d'hier à demain* (Paris: Souil, 1960), p. 17. (٨٨)

أساسي وأولي ضد السياسات التوسعية الأوروبية. لقد كانت التطلعات القومية العربية الأولية التي ولدت في سياق هذا النشاط الثقافي، تعبر عن نفسها لدى النخب الإسلامية في إطار الدولة العثمانية نفسها. إنها حركة معارضة ضد الفساد والاستبداد ومن أجل المشاركة العربية والإصلاح على قاعدة إحياء التراث العربي، وإعطاء قيمة للغة العربية في التعليم والإدارة والقضاء.

وإلى جانب التشديد على المضمون الاتي - الثقافي الذي نلمسه في هذه البدايات، يعبر الإصلاح السياسي عن نفسه في منهج البحث لدى بعض علماء وفقهاء الإسلام في بعض المدن السورية، عن تفسير مستقل عن وصاية السلطان وفقهائه للنصوص الدينية. إنه منهج «الاجتهاد» في الإسلام الذي كانت قد اقلته الدولة السلطانية منذ قرون، وجهدت سياسة عبد الحميد القائمة على الاستخبارات، وتشجيع طرق المصوفية أن تحاربه وتلاحق كل من اشتبهت به بتهمة ادعاء ممارسته.

وبحثنا جمال الدين القاسمي أحد علماء دمشق عن «حادثة المجتهدين» عام ١٣١٣ هـ/ ١٨٩٥ م وخلاصتها أن جماعة من علمه دمشق^(٨٩)، اتفقوا فيما بينهم على اجتماعات اسبوعية تعقد عند أحدهم دورياً ويتم فيها التباحث في «محاضرة لطيفة أو مباحث علمية شريفة»، وقد اتفق أن اجتمعوا مرتين واكتشف أمرهم عبر قدوم اثنين من الوجهاء عليهم ومن يفسدون في الأرض» على حد تعبير جمال الدين القاسمي. وكان المجتهدون قد بدأوا بمداكرة كتاب كشف الغمة عن الأمة، للشيخ عبد الوهاب الشعراني^(٩٠)، وكان الشيخ قاسمي قد باشر بكتابة حاشية على الكتاب يخرج فيها احاديثه ويشرح بعض معانيها^(٩١).

وما لبث أن فشا أمر الاجتماع «وطار صيته في أقطار دمشق وانتشر ولقيوه جمعية المجتهدين»، ونسبوا مذهبهم إلى جمال الدين فقالوا المذهب الجمالي^(٩٢).

وما لبث هؤلاء أن احيلوا إلى مجلس محكمة شرعية على رأسه القاضي وأعضاء المفتي والمفتشون، وكانت التهمة الموجهة إلى جماعة العلماء هي تهمة الاجتهاد. ونص الاستجواب الذي ينقله القاسمي يحمل دلالات سياسية على المنحى الفكري الذي اتخذته إدارة السلطان عبد الحميد في مواجهة التيارات الفكرية الإسلامية المجددة. فالمفتي الذي قام بالتحقيق يسأل

(٨٩) هم: الشيخ عبد الرزاق البيطار، الشيخ سليم سمارة، الشيخ بلال الدين المغربي، الشيخ توفيق أنندي الابوي، الشيخ أمين السفرجلاني، الشيخ سعيد الفرا، الشيخ مصطفى الحلاق، والشيخ جمال الدين نفسه.

(٩٠) عبد الوهاب الشعراني، فقيه وأصولي ومحدث صوفي مصري (١٤٩٣ - ١٥٦٥ م): انظر نبذة عنه في: عمرو رضا كحلة، معجم المؤلفين: تراجم مصغي الكتب العربية، ١٥ ج (دمشق: مطبعة التراثي، ١٩٥٧)، ج ٦، ص ٢١٨.

(٩١) ظافر القاسمي، جمال الدين القاسمي وعصره (دمشق: مكتبة أطلس، ١٩٦٥)، ص ٥١-٥٢.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٥٢.

القاسمي: «بلغنا أنكم تطالعون كتاب كشف الغمة للشمراني وأنك وضعت عليه حاشية وتبين فيها ما نتجده من المعاني»، ويجب القاسمي: «أما الكتب فنطالعها لأنه من كتب الحديث ولا يزال يقرأه أئمة الحديث». ويقول المفتي: «وما لكم ولقراءة الحديث انه يلزم قراءة الكتب الفقهية والحجج على قراءة الكتب الحديثية والتفسيرية»^(٩٣).

وواقع الأمر أن أجهزة السلطان كانت تخشى من مثل هذه المبادرات المستقلة في العمل الاسلامي، فحاول أن تجنبها عن طريق التهويل والتهديد وتلفيق التهم المؤدية إلى النفي والابعاد.

ويكشف جمال الدين القاسمي هدف أجهزة السلطان من افتعال هذه الحادثة فيقول: «... كان يودهم أن يقرّ أحدنا بصريح الاجتهاد أو أن يزل واحد منا فيلحقه الحق منهم والناد، فيبلغوا ما يريدون من نفهم من الشام كما صمم عليه المفتي وقال: ما لهم في هذه البلدة من مقام»^(٩٤).

والواقع أن ارهاصات الفكر الاسلامي المستقل عن وصاية أجهزة السلطان لم تستطع - رغم حرص اصحابها على الدولة العثمانية كدولة للمسلمين - ان تتعايش مع أشكال الرقابة الشديدة التي تندمج فيها مجموعة مصالح الادارة الجديدة (أعيان مجالس الادارة وموظفو الاقتاء والفضاء)، وصيغ الفقه الرسمي المقنن بأحكام المجلة^(٩٥)، وأشكال طرق الصوفية التي ابتذلت على صعيد تمثيلات العامة لها^(٩٦)، فكانت استحالة هذا التعايش سبباً في لجوء العديد من العلماء والمفكرين المسلمين إلى الهجرة خارج سوريا، شأنهم شأن الكتاب الآخرين من

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٥٤ - ٥٥. ومن التهم التي وجهت إلى الشيخ بدر الدين المغربي أنه وشع على الحيل في الربا التي تجري في المحاكم وأنه قال: «والخلافة صارت ملكاً لغيره». المصدر نفسه، ص ٤٩. (٩٤) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٩٥) إن الجهد الذي بذل من أجل تجميع الأحكام الفقهية على المذهب الحنفي في مواد واضحة ومبسطة بنم من جهة عن «عمل اصلاحي» استمر العمل به لمدة سبع سنوات من عهد السلطان عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦). انظر: عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، ص ١٢٨ - ١٢٩. لكن هذا العمل نفسه يشكل من جهة أخرى اجراءً سلطوياً يتعارض مع الضرورة الاسلامية التي تستدعي في أن يبقى باب الاجتهاد مفتوحاً بحيث يستطيع الفقه أن يواكب حركة التطور. وهذا الاجراء في منحه السلطوي يستكمل خطورة اقفال باب الاجتهاد التي ابتدأت مع الخليفة العباسي القادر (٩٩١ - ١٠٣١ م)، والتي حاولت أن تحصر المذاهب بأربعة، فلم تستبعد بذلك مذهب الامامية فحسب، بل قطعت الطريق على حرية الفكر، أيّاً كان مذهبه، أن يجتهد بالتفسير حتى في اطار مذاهب أهل السنة. قارن عن هذه المسألة: محمد مهدي شمس الدين، «الاجتهاد في الشريعة الاسلامية»، المرفان، المجلد ١٣ (آذار/ مارس ١٩٨٤)، ومحمد حسين فضل الله، «حركة الاجتهاد امام قضية التطور»، المرفان، المجلد ٣ (١٩٨٤). وفي هذا السياق يأتي تقنين المذهب الحنفي عملاً تبسيطياً على مستوى الصياغة القانونية، لكنه يأتي في ظل مركزية الدولة وسلطانها والوحيدة عملاً حصرياً مقيماً للتطور الذي يتطلب بدوره حرية في الرأي والاجتهاد.

(٩٦) يصف طاهر القاسمي في تقديم مذكرات والده جمال الدين بعض تعبيرات طرق الصوفية في مرحلة انحطاطها فيقول: «وذكرت بنفسي في جامع بني أمية مدرّساً يبحث هذا الموضوع للامة في رمضان، كما أدركت البحوث الطويلة التي قامت حول: هل تعليم الجغرافيا حلال أم حرام؟ وهل تتلمذ اللغات الأجنبية والعلمون المعاصرة حلال أم حرام؟ وشهدت انشاء مدارس خاصة لبعض الحشوية والجامدين من رجال الدين حذفت من برامجها هذه العلوم». القاسمي، جمال الدين القاسمي وعصره، ص ١٧.

ذوي الاتجاهات الليبرالية والعلمانية أمثال فارس نمر ويعقوب صروف وشاهين مكاربوس وآخرين^(٩٧).

ويقدم ثلاثة علماء مسلمين أمثلة ذات دلالة على استحالة التعبير الاسلامي المستقل عن الهيمنة السلطانية وامتداداتها الاجتماعية والتنظيمية والفكرية. فرشيد رضا لم يربدا من الهجرة إلى مصر وهو المسلم الحريص على وحدة الدولة. فلقد جاءت هجرته كرد على التدابير البوليسية والاستبدادية التي لجأ إليها السلطان عبد الحميد، وعلى استحالة التعبير عن الآراء والأفكار التي بدأ رشيد رضا يتشبع بها من خلال اطروحات «العروة الوثقى» في فهم الاسلام وتمثله. فلقد كانت طرق الصوفية من حلقات ذكر وطقوس دراويش قد أصبحت من ركائز الاستلاب الشعبي الواسع التي تدعمها قوى السلطان عبد الحميد، وكان أبو الهدي الصيادي الذي لعب دوراً مهماً في استدراج جمال الدين الأفغاني إلى الاستانة وفي تحجيمه هناك، يتسبب إلى هذه الطرق ويدافع عنها ويشجع أشكال ممارستها الشعبية، ويستخدم رسوخها في الوعي الجماهيري كدابة للتعمية، وتشديد الارتباط بالسلطان والطاعة له عبر الوسطاء والشفعاء وأصحاب الكرامات^(٩٨)، وكان رشيد رضا قد أخذ قبل سفره إلى مصر يتصدى لظواهر الصوفية الشعبية، فألف في ذلك كتاباً بعنوان: «الحكمة الشرعية في محاكمة القادرية والرافعية، غير أنه في هذه الحدود، حلود التصدي لمسائل اصلاحية اسلامية شرعية، لم يستطع رشيد رضا أن ينشر كتابه هذا في بلاد الشام، ولم يجرؤ على الكتابة بما يجول به صدره من أفكار^(٩٩)، فكانت هجرته إلى مصر عام ١٨٩٨، وتأسيسه لمجلة المنار التي ستكون بحد ذاتها منبراً لاتجاه مهم في العمل السياسي العربي المقبل من سوريا.

وعبد الرحمن الكواكبي الذي تقلد في حلب بعض الوظائف الرسمية، وحاول أن يبعث أجواء من حرية الفكر عبر جريدته: «الشهباء» والاعتدال»، لم يستطع امام ملاحقة جواسيس السلطان له وحيال تضيق أبي الهدي الصيادي عليه، أن يستمر في نشاطه الفكري في حلب،

(٩٧) انظر ترجمات عن هؤلاء في: طرازي، تاريخ الصحافة العربية، ج ٢، ص ١٢٤ - ١٢٥ و ١٣٨ - ١٣٩. انظر أيضاً ثبأ بأسماء الكتاب الذين هاجروا، ص ٨.

(٩٨) ويعلق ظافر القاسمي على واقع الطرق كما عاصرها والده: «وقد كانت الطرق في ذلك العصر في أوج انتشارها، يعتنقها بعض رجال الدين ويجمعون العامة حولهم، ويشغلونهم عن العمل النافع لإقامة المجتمع الاسلامي الصالح، وقد تعددت هذه الطرق تعدد الاحزاب السياسية في هذه الايام، وقامت بين زعمائها خصومات واتهامات لا يكاد يصدقها العقل». القاسمي، المصدر نفسه، ص ١٧.

(٩٩) يورد رشيد رضا في ترجمته حواراً دار بينه وبين عبد القادر القباقي صاحب جريدة ثمرات الفنون، الذي عرض عليه بعد أن علم بعزمه على السفر يتولى رئاسة تحرير ثمرات الفنون. يجيب رشيد رضا على ما عرضه عبد القادر القباقي: «وان الحرية التي في بيروت لا نسعي»، فقال عبد القادر: «أول تريد أن تنتقد جلالة السلطان عبد الحميد أو تخوض في سياسته؟»، ويجيب رضا: «إنما أريد اصلاح الاخلاق والاجتماع والفترية والتعليم»، قال: «وان لك أوسع الحرية في هذا»، ويستدرك رضا: «إذا اردت أن أكب في فضيلة الصدق ومغفار الكذب ومفاسده قباين أن اكبر اسباب فشو الكذب في الامم الحكم الاستبدادي أنتشر ذلك في جريدتك؟» فقال له القباقي: «ولا، لا، عجل بالذهب إلى مصر ولا تغير أجداء». ورد في: ارسلان، السيد رشيد رضا أو اخاه ٤٠ سنة، ص ١٢٩.

فهاجر إلى مصر عام ١٨٩٩، حيث أصدر هناك أهم كتاباته السياسية طبائع الاستبداد وأم القرى^(١٠٠).

وظاهر الجزائري رغم خدمته في وظائف الدولة، لم يتمكن من الاستمرار بخطفه الاصلاحى في دمشق، فقد ضيق عليه رجال الاستخبارات، ودخلوا سكنه عنوة وعائلوا فيه فساداً، الأمر الذي اضطره للهجرة إلى مصر عام ١٩٠٧^(١٠١).

خامساً: اشكال واتجاهات العمل السياسى فى الخارج: أوروبا - مصر

لم يستهدف الاستبداد الحميدى الفئات الاصلاحية «الليبرالية» غير التركية وحدها، بل لعل الاصلاحيين والثوريين الأتراك كانوا أكثر من غيرهم عرضة للارهاب والملاحقة^(١٠٢).

لقد بدأت موجة الملاحقة بتفني مدحت باشا، ثم اغتياله في ظروف غامضة بعد أن وجهت اليه تهمة اغتيال السلطان عبد العزيز، ولم تلبث أن تصاعدت حملات الملاحقة الشديدة والاعتقالات ضد كل مناد بالاصلاح وتطبيق الدستور، وانتشرت في أنحاء البلاد شبكة واسعة من الجواسيس والمخبرين، لا سيما في المدارس والكلليات، مما اجبر عدداً كبيراً من احرار الأتراك أن يتركوا البلاد نحو أوروبا ويقيموا في عواصمها، لا سيما في باريس^(١٠٣).

وهناك كان قد أقام أحد الليبراليين المسيحيين من بيروت خليل غانم، الذي كان نائباً في المجلس العثماني عن ولاية سوريا أيام تطبيق دستور عام ١٨٧٦، ونزح إثر تعليق هذا الدستور ليؤسس في باريس عام ١٨٧٨ جريدة «تركيا الفتاة». وفي عام ١٨٨٩، وصل باريس أحمد رضا وهو أحد الليبراليين الأتراك الذي انكشف نشاطه المعادي لعبد الحميد، فاضطر أن ينزح إلى باريس وينضم إلى مجموعة «تركيا الفتاة». وفي عام ١٨٩٥، وبالتعاون مع خليل غانم وعدد من المنفيين الآخرين، بدأ أحمد رضا بإصدار صحيفة «مشورت» التي كانت تصدر مرتين في الشهر

(١٠٠) للتوسع في سيرة الكواكي، انظر: سامي الدعاه، عبد الرحمن الكواكي، ١٨٥٤ - ١٩٠٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤)؛ الكواكي، الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكي، المقدمة، وعائشة الدباغ، الحركة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٢)، ص ٩٣-١٢٤.

(١٠١) الخطيب، الشيخ طاهر الجزائري رائد النهضة العلمية في بلاد الشام وأهلام من غريبي مدرسته، ص ١١١-١١٢.

(١٠٢) كان أحمد رضا أحد قادة «تركيا الفتاة»، يرى أن لكل قومية في الامبراطورية العثمانية والواسعة الرقعة، حادياً ما عدا الترك اتفهمه فكان يشكى بصرارة من ترك التركي البائس يلا محام يدافع عنه وهو الذي يعني الألم من ظلم عبد الحميد، كما يعني أي فريق آخر من سكان دولة عبد الحميد. انظر: رامزور، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ص ٩١-٩٢.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٥٠-٥٢.

وباللغة التركية مع ملحق فرنسي، وهذه الصحيفة أصبحت فيما بعد الصحيفة الرسمية لجمعية الاتحاد والترقي^(١٠٤).

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٨٩٩، حرب الداماد محمود باشا صهر السلطان من تركيا مع ولديه البرنس صباح الدين والبرنس لطف الله، حيث أقاموا في فرنسا ونشطوا في محاربة السلطان وفوضه والتعبئة ضده، ويعد وفاة الداماد محمود عام ١٩٠٣، أكمل البرنس صباح الدين مهمة التصدي للسلطان، محاولاً أن يبلور خطأ سياسياً مستقلاً عن خط جمعية الاتحاد والترقي، فأنشأ منظمة أطلق عليها اسم «عصبة الادارة اللامركزية والمبادرة الخاصة»، وأنشأ صحيفة أطلق عليها اسم «ترقي»^(١٠٥).

وفي هذه الاثناء، كانت عناصر أرمنية وكردية وبالبانية وعربية تتوافد إلى أوروبا، وبالتحديد إلى جنيف وباريس ولندن وبروكسل، حيث تشكل هناك لجاناً وروابط وتصدر نشرات ومجلات^(١٠٦).

وبالنسبة إلى النشاط العربي المتعلق بسوريا، يذكر إرنست راهزور أن «النشاط» الوحيد الجدير بالذكر هو الذي قامت به منظمة تدعى «لجنة الاصلاح التركية - السورية» بزعامة الأمير أمين أرسلان. لقد كانت هذه المنظمة قائمة منذ زمن. ولكن يبدو أنه لم يكن لأعضائها دافع قومي حقيقي، بل كان دافعهم الرغبة في الاصلاحات التي قد تجعل حياتهم في الامبراطورية أسهل، أما خليل غانم، فكان سورياً نصرانياً لا يرقى الشك إلى اخلاصه لأهداف وتركيا الفتاة^(١٠٧).

إذاً، كان العمل المحوري والأساسي الذي انشأت إليه شتى العناصر الاثنية لا سيما العربية، حتى عام ١٩٠٨، هو الذي تمثل بتركيا الفتاة و«عصبة الادارة اللامركزية». فالعناصر العربية لا سيما تلك التي مرت بتجربة (١٨٧٧ - ١٨٨٠)، بشقيها الاسلامي والمسيحي، والعناصر التي بدأت تتعرف على أفكار أوروبا وتستنهض اوضاعها اما تقليداً أو تحدياً (الجمعية العلمية - السورية، حلقة طاهر الجزائري، جمعية النهضة العربية)^(١٠٨)، وجدت في برامج تركيا الفتاة وكتابات مجلة «مشورت» - التي كانت تدخل سرّاً أراضي الدولة العثمانية - وأفكار صباح الدين، استجابات لتطلعاتها وتعبيرات عن جزء كبير من مطالبها.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٥٦-٥٧.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٨٣-١٠٨-١١٠.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٩٠-٩١.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٩١.

(١٠٨) ورد في محاضرات مصطفى الشهابي أن حكومة السلطان عبد الحميد اتهمت الشيخ طاهر الجزائري «بالاشتراك في اذاعة نشرات كانت جمعية تركيا الفتاة تزعمها للطمع باستيلاء السلطان عبد الحميد فترح الشيخ إلى مصر ملجأ الأحرار، كذلك ورد أن أفراد حلقة الشيخ طاهر كان لهم اتصال سرّي برجال تركيا الفتاة». الشهابي، القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها، ص ٥٠-٥١.

فالبرنامج السياسي الذي نشرته «مشورت» في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٨٩٥، تضمن نقاطاً تلقي عندها بعض تطلعات العرب ومطالبهم في ولاية سوريا وبقيّة الولايات العربية، وأهم هذه النقاط :

«- إننا نطالب بالإصلاحات ولا نقصرها على هذه الولاية أو تلك، بل نطلبها للإمبراطورية كافة، لا لمصلحة قومية واحدة، بل لمصلحة العثمانيين كافة سواء كانوا يهوداً أو نصارى أو مسلمين .

«- إننا نريد أن نتقدم في مضمار المدنية، ولكننا نعلق بعزم إننا لا نريد أن نتقدم إلا بالطريق الذي فيه تدعم العنصر العثماني، واحترام ظروف وجوده الخاصة .

«- إننا مصممون على رعاية أصالة حضارتنا الشرقية، ولهذا السبب لا نأخذ من الغرب إلا النتائج العامة لتطوره العلمي، والا الأشياء التي يمكن هضمها حقاً، وهي ضرورية لتوجيه الشعب في سيرة نحو الحرية .

«- إننا نعارض أحلال التدخل المباشر للدول الغربية محل السلطة العثمانية، وهذا ليس ناجماً عن التعصب، لأن المسألة الدينية عندنا أمر خاص، ولكنه منبثق من الماطفة المشروعة للكرامة المدنية والقومية»^(١١٩).

ثم إن أفكاراً وبرامج كانت إلى جانب هذه الوجهة أكثر جذباً وتعبيراً عن مصالح اثنيات السلطنة العثمانية . تلك كانت أفكار وبرايمع البرنس صياح الدين، فقد ذهب هذا الأخير أبعد مما ذهبت إليه جمعية «الاتحاد والترقي» في التعبير عن خصوصيات المناطق والقوميات . ففي المؤتمر الأول للأحرار العثمانيين، الذي عقد في باريس من الرابع حتى التاسع من شهر شباط / فبراير عام ١٩٠٢، القى البرنس صياح الدين أمام سبعة وأربعين عضواً من الترك والعرب واليونانيين والأكراد والألبانيين والألمان خطاباً افتتاحياً جاء فيه : «ينبغي أن يكون مفهومنا جيداً أن الأتراك الذين يكونون الأكثرية في الإمبراطورية، لا يطلبون لأنفسهم إلا ما يطلبونه، وبغض المقياس لانحوائهم للمواطنين المسلمين وغير المسلمين كافة .

إننا نعيد القول: إن الإصلاحات التي نطلب تطبيقها في بلادنا والتي نعمل بكل قوتنا لتطبيقها، لا نطلبها للشعب دون آخر أو ملة دون أخرى، كالا إننا نطلبها لجميع العثمانيين دون استثناء»^(١٢٠).

وتأتي مقررات المؤتمر تأكيداً لأمكانية العمل المشترك، وأهمها ما يلي :

١٨ - «إننا نرفض الرعيين الشعوب العثمانية والنظام الذي عشنا فيه خمساً وعشرين سنة، فهو نظام ظالم وهو المصدر الوحيد للمساوئ، المقررة في الإمبراطورية، والتي تستثير احتقار الإنسانية جمعاء .

٢ - «إننا نريد أن نؤسس بين مختلف شعوب الإمبراطورية وأجناسها اتحافاً يضمن للجميع ومن غير تمييز تمتعهم بالتام بحقوقهم التي أقرتها إعلانات السلاطين وعزمتها المعاهدات الدولية، وأن توفر لهم الوسائل التي ترضي تماماً أمالهم الشرعية في الأسهم بالادارة المحلية، وتضعهم على قدم المساواة من ناحية الحقوق والواجبات المطلوبة من كافة المواطنين، وأن نستثير فيهم شعور الاخلاص والولاء للعرش ولال عثمان اللذين وحدهما يستطيمان المحافظة على الوحدة .

٣ - «سنوجه جهودنا في جميع الأحوال إلى تنسيق رغبات جميع الشعوب العثمانية وجهود جميع المواطنين من أجل هذا الهدف الثلاثي : أ. الحفاظ على وحدة الإمبراطورية العثمانية وعدم تفككها . ب. إعادة تأسيس النظام والسلم في

(١١٩) «رامزوري، المصدر نفسه، ص ٥٧ .

(١٢٠) «المصدر نفسه، ص ١١٠ .

الداخل وهما شرطان أساسيان للتقدم. جـ. احترام القوانين الأساسية في الاميراطورية وخاصة الدستور الذي ادخل في سنة ١٨٧٦، والذي هو بلا جدال أهم ما فيها والذي يقدم أقوى وأثمن ضمان للاصلاحات العامة ولحقوق الشعوب العثمانية وحرقاتها السياسية تجاه التحصيف^(١١١).

وكان من الطبيعي أن تشكّل هذه البرامج والتوجهات محور عمل سياسي رئيسي قادر على استقطاب شتى الاتجاهات المعارضة في الولايات العربية، سواء أكانت هذه المعارضة اسلامية أم ليبرالية أم قومية ضمناً. ومع ذلك، تبقى تمايزات هذه الأفكار واضحة في التعابير الفكرية السياسية التي انتجت في تلك الفترة على مستوى النصوص السياسية. فإذا كان العمل السياسي بمضمونه العملي قد تمحور حول الصيغة التركية في معارضة عبد الحميد وإعادة الدستور، فإن نماذج من النصوص السياسية عبرت بين ١٩٠٠ و ١٩٠٨ عن اتجاهات فكرية سياسية مختلفة في مرجعياتها النظرية الثقافية وفي مدلولاتها السياسية. ففي نصوص نجيب عازوري مثلاً دعوة لـ «إقامة دولة عربية»، وفي نصوص عبد الرحمن الكواكبي دعوة لإقامة «خلافة عربية»، ومع ذلك ثمة فارق في المنطلق النظري وفي مآل المشروع السياسي، لم يعم الباحثون من ذوي النزعة «العروبية» اعتباراً له، فقدّموا الكاتبين حلقة واحدة من حلقات الوعي القومي العربي في بلاد الشام الذي عبّر عنه في الخارج في مصر وباريس. ولعل وقفة عند هذين النموذجين تقدم معطى جديراً بالاعتبار في منهجية البحث.

الكواكبي (١٨٥٤ - ١٩٠٢)

يثار الجدل حول مكان وتاريخ كتابة مخطوطات كتابه طابعت الاستبداد وأم القرى^(١١٢)، والراجع أن الكواكبي قد حمل إلى مصر مخطوطات في هذين الموضوعين، ما لبث أن اضاف إليها ونقحها وبدأ لنوه بنشرها^(١١٣). وما يهمننا في سياق موضوعنا هو الفكر السياسي الذي عبّر عنه الكواكبي في مصر في مسألة «الدولة» ونظريتها، وهي المسألة التي بسطها في كتابة أم القرى، حيث يتصور عملاً سياسياً يتجسد في مؤتمر اسلامي يعقد في أم القرى (مكة). ان محاضر هذا المؤتمر تشكّل في الحقيقة مسرحاً سياسياً يمكن أن يرى من زوايا مختلفة. وانه لمن الأسلم علمياً أن يرى بشكل كلي وشمولي، كي لا نقع في انتقائية الاتجاه الواحد الذي يتم اسقاطه على فكر الكواكبي، تارة من زاوية القومية العربية العلمانية، وتارة من زاوية الدمج بين العروبة والاسلام.

إن قراءة شاملة لكتاب أم القرى، تسمح لنا بالاستنتاج أن معاناة مصدرا كانت وراء اطروحات الكواكبي:

(١١١) المصدر نفسه، ص ٩٢-٩٥.

(١١٢) انظر عرضاً لهذا الموضوع في: الكواكبي، الأعمال الكاملة لمبد الرحمن الكواكبي، المقدمة، ص ٢٨.

(١١٣) المصدر نفسه، ص ٢٩.

- معاناة الاستبداد ومعاشته «استبداداً تركياً» عبر صيغة الادارة المركزية المشلولة كلياً إلى استامبول^(١١٤).

- معاناة الاستبداد المحلي عبر «تسلط طبقة المعممين الجهلة الذين ينشرون الأوهام والأباطيل والخرافات»، الأمر الذي يراه الكواكي «انحرافاً عن الاسلام»، وسيقاً في انهيار المجتمعات الاسلامية^(١١٥).

إن المرجعية النظرية تبقى عند الكواكي نظرية الاسلام، وإطار العمل السياسي يبقى إطار المسلمين، لذلك يطرح الكواكي مؤتمراً اسلامياً، يضم ممثلين عن الأقطار الاسلامية في مكة في موسم الحج، ويدعو إلى جمعية دائمة تتابع مقررات المؤتمر. وهنا يستوقفنا في هذا الطرح أمران لهما دلالتهما في العمل السياسي المنطلق من متقف مسلم حلي يطلق على نفسه لقب الفراتي :

.. أهمية الحج كمؤسسة تاريخية وحلوية في الاسلام، كان الكواكي قد حاول أن يواجه بها مؤسسة السلطنة في استامبول، ويلاحظ (Hans Khon) ذلك فيقول: أن الحج «عامل توحيد يفوق اللغة أهمية، لذلك خطر لعبد الرحمن الكواكي أحد دعاة الوحدة المحمدية أن يطور هذه التجمعات السنوية إلى مؤتمر اسلامي»^(١١٦).

- التشديد على نقل مركز زعامة الرابطة الاسلامية من استامبول إلى مكة ومن الأتراك إلى العرب، وذلك في صيغة يستعاد فيها موقف فقهي قديم يقول: «الامامة في قریش»، ويسترجع فيه السجل حول الخلافة والملك والصراع بين عصبين «الشعوب» على أمانة الاستيلاء التي حلت في مهماتها محل الخلافة^(١١٧)، فيصبح سلاطين آل عثمان وفق صيغة «الامامة في قریش» التي يستعيدها الكواكي^(١١٨)، مقتضيين لحق العرب في الخلافة. إذ يضع الكواكي على لسان أمير عربي يحاور صاحبه الهندي في الموقف من السلطنة العثمانية: «إن إدارة الدين وإدارة الملك لم تتحدا في الاسلام تماماً إلا في عهد الخلفاء الراشدين وعمر بن عبد العزيز فقط رضي الله عنهم، واتخذنا زعماً

(١١٤) في الاجتماع السابع للمؤتمر الذي يتحدث عنه الكواكي، عرضت اسباب الفتور بين الأتراك والعرب، على لسان «السيد الفراتي» أي الكواكي، وتقرأ في جملة الاسباب المتعلقة بالسياسة والادارة العثمانيتين: «توحيد قوانين الادارة والمقررات مع اختلاف طبائع اطراف المملكة واختلاف الاحالي في الانجاس والعادات والتمسك بأصول الادارة المركزية مع بعد الأطراف عن العاصمة وعدم وقوف رؤساء الادارة في المركز على أحوال تلك الأطراف المتباينة». المصدر نفسه، «وأم القرى»، ص ٣٢٠.

(١١٥) المصدر نفسه، «طبائع الاستبداد»، ص ١٤٥، «وأم القرى»، ص ٢٦٣.

(١١٦) Hans Kohn, *A History of Nationalism in the East*, translated by Margaret M. Green (1929), pp. 41 - 42. (London: Routledge; New York: Harcourt).

انظر أيضاً في موضوع أهمية الحج في العمل السياسي:

Alphonse Gouilly, *L'Islam devant le monde moderne* (Paris: La Nouvelle édition, 1945), pp. 24 - 25.

(١١٧) انظر حول هذا الموقف الفقهي: محمد رشيد رضا، الخلافة أو الامامة العظمى (القاهرة: المنار،

١٩٢٣)، ص ٣٦ - ٣٨ (امامة الضرورة والتغلب بالقوة).

(١١٨) الكواكي، الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكي، «وأم القرى»، ص ٣٦١.

في عهد الأمويين والعباسيين ثم افرقت الخلافة عن الملك»^(١١٩).

وبعد أن بين عبر الأمثلة بعد السلاطين العثمانيين عن الشريعة، يقول الأمير العربي: «وعد حملتي اشارات السيد القراني [المقصود الكواكبي] في كلامه عن الجامعة الدينية تحت لواء الخلافة، أن افكر في القواعد الاساسية التي ينبغي أن يبنى عليها ذلك» ومن القواعد الثماني عشرة التي يذكرها:

١- إقامة خليفة عربي قرشي مستجمع للشرائط في مكة.

٢- يكون حكم الخليفة مقصوداً على الخطة الحجازية ومربوطاً بشورى خاصة حجازية.

٣- تشكل هيئة شورى عامة من نحو مائة عضو منتخبين مندوبين من قبل جميع السلطات والامارات الاسلامية، وتكون وظائفها محصورة في شؤون السياسة العامة الدينية فقط.

٤- انتخاب الخليفة يكون منوطاً بهيئة الشورى العامة.

٥- الخليفة يصدق على توليات السلاطين والأمراء التي تجري احتراماً للشرع على حسب اصولهم القديمة في وراثتهم للولاية»^(١٢٠).

ويجد الأمير أن مصلحة كل الشعوب الاسلامية ومصلحة حكامها وسلاطينها وأمرائها التسليم بأمر الخلافة للعرب^(١٢١). والكواكبي يورد الأسباب التي حدثت بالمؤتمر إلى هذا الاقتراح، فإذا هي ستة وعشرين سبباً، آخرها أن «العرب أنسب الأقوام لأن يكونوا مرجعاً في الدين وقادة للمسلمين، حيث كان بقية الأقوام قد اتبعوا هديهم ابتداء فلا يتفون عن اتباعهم أخيراً»، ويخلص إلى القول: «فهذه هي الأسباب التي جعلت جمعية أم القرى تعتبر أن العرب هم الوسيلة الوحيدة لجمع الكلمة الدينية، بل الكلمة الشرقية».

غير أن هذا «الامتياز العربي» الذي يدفع به بعض المحللين ليروا فيه موقفاً قومياً عربياً عصبياً، وينزع لتكوين دولة - أمة عصرية متحررة من الاستعمار العثماني^(١٢٢)، ليس إلا خاصة يراها الكواكبي عند العرب كما يرى بالتلازم معها خصائص ومزايا لغيرهم من الأقوام، فمن جملة قرارات الجمعية التي يسجلها ما يلي: «إن الجمعية بعد البحث والتدقيق والنظر العميق في أحوال وتخصال جميع الأقوام المسلمين الموجودين وخصائص ومواقعهم والظروف المحيطة بهم واستعداداتهم، وجدت أن لجزيرة العرب وأهلها بالنظر إلى السياسة الدينية، مجموعة خصائص وتخصال لم تتوفر في غيرهم، بناء عليه رأت الجمعية أن حفظ الحياة الدينية متعينة عليهم لا يقوم فيها مقامهم غيرهم مطلقاً، وأن انتظار ذلك من غيرهم عبث محض».

وتوزع الجمعية مهمات الأقوام بما يتلاءم مع «خصائصهم ومزاياهم» وفي وظائف الجامعة الاسلامية على الشكل التالي: «إن معانة حفظ الحياة السياسية ولا سيما الخارجية متعينة على الترك

(١١٩) المصدر نفسه، ص ٣٦٢-٣٦٤.

(١٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٦٤-٣٦٥.

(١٢١) المصدر نفسه، ص ٣٥٦-٣٥٨. انظر أيضاً حول ملاحظة باحث غربي لمسألة «امتياز العرب في حملهم الدعوة، وتشملهم لها وعلاقة ذلك بمسألة المصراع مع السلطة:

Louis Gardet, *L'Islam: Religion et communisme*, 3ème éd. revue et corrigée (Paris: Desclée de Brouwer, 1978), pp. 303-304.

(١٢٢) انظر رأياً مماثلاً لهذه الرؤية في: الكواكبي، المصدر نفسه، مقدمة محمد عمارة، ص ٣٥-٥٢.

العثمانيين [...] ومراقبة حفظ الحياة المدنية التنظيمية يليق أن تناط بالمصريين، والقيام بمهام الحياة الجندية يناسب أن يتكفل بها الأفغان وتركستان والخزر والقوقاس يميناً، ومراكش وإمارات أفريقيا شمالاً، وتدبير حفظ الحياة العلمية والاقتصادية خير من يتولاها إيران وأواسط آسيا والهند وما يليها» (١٣٣).

هذا التوزيع للوظائف في «الجامعة الإسلامية» الذي يقترحه الكواكبي، يحاول أن يتصالح مع الأمر الواقع الذي تركزت فيه قوى سلطات (سلطنات وإمارات وممالك وولايات في الأقطار والأقاليم الإسلامية)، وبرزت فيه نزعات قومية مختلفة.

هذه المصالحة تبرز على لسان الأمير العربي عندما يحاول أن يقتنع صاحبه الهندي بضرورة فصل الخلافة عن السلطة العثمانية بقوله: «إني أحب العثمانيين للطف شمالكهم وتمثيلهم للشعائر الدينية، ولكن التضييق للدين تلزم قول الحق، وعندني أن حضرات آل عثمان العظام أنفسهم، إذا تدبروا لا يجدون وسيلة لتجديد حياتهم السياسية أفضل من اجتماعهم مع غيرهم على خليفة قرشي» (١٣٤).

هذه الأفكار التي نشرها الكواكبي في السنوات الأولى من القرن العشرين، تنطلق من فهم داخلي محلي لأزمة الدولة العثمانية في عهد عبد الحميد الثاني، ولأشكال الاستبداد التي تمارس في ظل العلاقات السلطوية السائدة فيها.

وتجربة عبد الرحمن الكواكبي الإسلامية تلخص علاقة مثقف مسلم يستخدم معطيات الفقه الإسلامي والتجربة التاريخية السياسية للإسلام لمحاربة الاستبداد الفردي. إنه يستخدم هذه المعطيات، ودون أن يقع في الرهان على السياسات الأوروبية، في سبيل البحث عن صيغة تتلاءم مع معطيات الواقع المحلي ومع قوانين التاريخ الإسلامي، صيغة ليست هي بصيغة «الدولة القومية» الأوروبية (Etat - Nation) التي تنطلق من «العرق» أو «الجغرافيا» أو «الثقافة» بدائرتها الضيقة فتقيم لهذه الخصائص «حدوداً مقدسة وثابتة، بل هي صيغة واسعة تطمح أن تستوعب مجموعة من الأقوام في إطار من العلاقات المتوازنة التي تراعي مصالح الأقوام وخصائصها الذاتية وسلطاتها المحلية، دون أن تهمل القاسم المشترك الذي دخل في صلب ثقافتها وتمثلاتها القومية نفسها، والذي يدعو الكواكبي حركته الدينامية هذه بـ «الإسلامية» (١٣٥). فهل تتوافق أطروحات الكواكبي مع تلك التي طرحها نجيب عازوري حول صيغة الدولة العربية عام ١٩٠٥؟

نجيب عازوري: (٩ - ١٩١٦)

هو مسيحي من عازور (قرب جزين) التابعة يومذاك إلى متصرفية جبل لبنان. درس المرحلة الابتدائية والثانوية في مدرسة «الفرير» في بيروت وتابع دراسته الجامعية في باريس، شغل منصب نائب متصرف سنجق القدس بين ١٨٩٨ - ١٩٠٤، بعد أن ساعده الاخوان ملحمة،

(١٣٣) المصدر نفسه، «أم القرى»، ص ٣٥٥.

(١٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٦٦.

(١٣٥) المصدر نفسه، ص ٤٧.

عضوا مجلس «المبعوثان»^(١٢٦)، وصاحباً الخطوة المعروفة لدى السلطان عبد الحميد. وتتحدث بعض الروايات أنه عزل من منصبه فتوجه غاضباً إلى باريس^(١٢٧)، حيث أسس عام ١٩٠٤ «عصبة الوطن العربي» التي اصدرت بعض البيانات والنشرات، وفي عام ١٩٠٥، اصدر كتاباً بالفرنسية عنوانه: «يقظة الأمة العربية في آسيا التركية. Le reveil de la nation arabe dans L'Asie turque».

يتوجه نجيب عازوري في دعوته إلى الدول الأوروبية محاولاً اقناعها بمبررات مشروعه: «دولة عربية» على قاعدة تقسيم شعوب الدولة العثمانية إلى أمم (Nations)، وبحيث تكون لكل «أمة» دولة.

يقول: «نهتم أوروبا باستقلال هذه الشعوب وإزالة جذوة الخلاف المسممة بالقضية الشرقية [...] لقد رغبت الدول الأوروبية حتى اليوم في النظر إلى القضية من جانب واحد: التقسيم. ومن المستحيل توزيع امبراطورية غنية وواسعة كإمبراطورية السلطان بين دول متنافسة وحسودة، ولو عملت الدبلوماسية الأوروبية هذه قرون جديدة، فلن تتوصل إلى التوفيق بين مصالح الدول الكبرى المتناقضة في آسيا الصغرى فكيف في البلقان؟ منطوقاً إلى تبي الحل نفسه للجميع: لكل أمة البلاد التي تقطنها، وبكلمة أخرى يجب اتباع المجرى الطبيعي للتاريخ وتقسيم تركيا الآسيوية، كما قسمت تركيا الأوروبية إلى عدد من الدول المستقلة يوازي عدداً عدد العناصر المتميزة بلغتها، وتقاليدها، وأصولها التاريخية، وحدودها الطبيعية دون أن يؤخذ بعين الاعتبار الدين أو المذهب»^(١٢٨).

وهذا التقسيم على أساس «القوميات» الذي يقترحه عازوري هو كما يقول لمصلحة السلام العالمي وخير الإنسانية، لذلك يطلب «تعاطف الدول الأوروبية ودعمها الحركات الوطنية الانفصالية» وخصوصاً «الحركة العربية»^(١٢٩)، ومشروع هذه الحركة هو «امبراطورية عربية تمتد من الفرات ودجلة إلى خليج السويس من المتوسط حتى بحر عمان».

وهذا القطع الجغرافي - القومي الذي لا نجد تبريره في رأينا إلا في التوازن الدولي الذي أسفر عن الصراع على مناطق النفوذ بين الدول الأوروبية، يقتضي «التخلي» عن فكرة الجمع بين مصر والامبراطورية العربية في ظل ملكية واحدة، لأن المصريين، كما يقول، «لا يتمتعون إلى العرق العربي منهم من عائلة البرابرة الأفريقيين، واللغة التي كانوا يتكلمونها قبل الاسلام لا تشبه العربية قط»^(١٣٠). والواقع الذي يدفع بعازوري إلى استثناء مصر، أن هذه الأخيرة كانت حينذاك قد وقعت تحت الاحتلال البريطاني، وكانت بريطانيا تركز نفوذها في الوقت نفسه في شواطئ الجزيرة، وتتشبه امتيازات ملاحه لها في دجلة والفرات. لذلك يستلزم عازوري فيحاول التوفيق بين التقسيم الأوروبي من زاوية مصالح هذا الأخير، والتقسيم القومي من زاوية اعتبارات

(١٢٦) نجيب عازوري، «يقظة الأمة العربية، تحريب وتقديم أحمد أبو ملحم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨)، ص ١٧.
(١٢٧) محمد جميل بيهم، «قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، ٢ ج (بيروت: مطابع دار الكشف، ١٩٤٨-١٩٥٠)، ج ١، ص ١٩-٢٠.
(١٢٨) عازوري، المصدر نفسه، ص ٢١٧.
(١٢٩) المصدر نفسه، ص ٢١٨.
(١٣٠) المصدر نفسه، ص ٢١٩.

القومية كما يتصورها من خلال (اللغة والتاريخ والتقاليد) يقول: «ستحرم (الدولة العربية) مصالح أوروبا وكافة الامتيازات والمزايا التي منحها إياها الأتراك حتى اليوم، ستحرم أيضاً المحكم الذاتي في لبنان واستقلال إمارات اليمن ونجد والعراق»^(١٣١).

كما أن غازوري يطمح رجال الأعمال الأوروبيين في أن هذا المشروع العربي سيكون لمصلحتهم: «إن من مصلحة رجال المال الأوروبيين الذين يملكون وسائل في تركيا، ومن مصلحة التجار وأصحاب البنوك الذين تربطهم أعمال بلادنا أن يشجعوا هذه المشاريع، عندما تسقط السيطرة التركية متفتح آسيا بكاملها على التجارة الدولية، أما توظيف رؤوس الأموال الذي يعطي اليوم ثلاثة ٤٪ سيعطي يوم تحررنا ٥٠٪»^(١٣٢).

وهكذا يذهب مشروع غازوري من معاناة الاستبداد الداخلي وسوء الإدارة التي انتخرط فيها فترة من الزمن (وهي المعاناة نفسها التي مرّ بها الكواكبي في حلب) نحو صياغة «مشروع قومي» يقطع قطعاً نهائياً مع الأتراك، ويدعو إلى طردهم من البلاد: «وفي الواقع لا يحتاج اثنا عشر مليون عربي إلى أكثر من اثني عشرة ساعة لطرد ألف ومائتي تركي يستغلونهم بتجزئتهم»^(١٣٣).

هذا في حين أن الكواكبي الذي ينطلق من المعاناة الداخلية نفسها يذهب إلى صياغة مشروع «الجامعة الإسلامية»، حيث يرشح العرب إلى لعب دور قيادي فيها من خلال انتقال الخلافة إلى قريش، ومن خلال تكامل أدوار الإمارات والسلطنات والشعوب الإسلامية. وإن هذا الرهان على تكاملية أدوار هذه الشعوب وسلطناتها من خلال تبني «إيديولوجية إسلامية تاريخية»، والافتقار والحوار (مؤتمر مكة) يقابله عند الغازوري رهان على مساعدة الدول الغربية واقناع هذه الأخيرة أن توفق بين مصالحها ومنطق حتمية التشكل القومي في التاريخ: (لكل أمة أو قومية دولة). وتصبح الخلافة في الحجاز وفق هذا المنطق صيغة «بابوية» إسلامية^(١٣٤).

ولعل هذه الصياغة الاصطلاحية في نقل الخلافة إلى العرب والتي يشترك فيها الكواكبي وغازوري، وكل من موقع ثقافي وإيديولوجي مختلف، هي التي حدثت ببعض الباحثين عرباً وغربيين أن ينظروا إليهما نظرة «قومية» واحدة^(١٣٥)، أو أن يروا في الغازوري «نسخة فرنسية» عن الكواكبي في مسألة مشروع «الدولة القومية» المتوخى^(١٣٦).

والسؤال ماذا كان صدى صوت غازوري الذي استمعل مسألة مهمة الانفصال عن الحكم

(١٣١) المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٢١٨-٢١٩.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

(١٣٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٠. وحول الاشكالات السياسية التي يثيرها موضوع الخلافة وهل هي نظام «ثيوقراطي» أم مجرد سلطة «روحية» غير زمنية، انظر: Gardet, *L'Islam: Religion et communauté*, pp. 278 - 286.

(١٣٥) انظر رأياً لباحث عربي في: الكواكبي، الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي، مقدمة محمد عامرة، ص ٣٦-٥٣.

(١٣٦) انظر رأياً مماثلاً لباحث فرنسي:

André Brunet, *Traditions et politique de la France au Levant* (Paris: F. Alcan, 1931), pp. 189- 190.

التركي عام ١٩٠٥ في المدن السورية وفي وسط الجالية السورية في مصر؟ وهل حدث ثمة تواصل بين هذا الطرح واتجاهات العمل السياسي الذي كان يأخذ طريقه بالتشكّل التنظيمي على قاعدة الدستور والإصلاح الإداري؟

لقد أثار كتاب عازوري بعض الاهتمام في الأوساط الدبلوماسية والاقتصادية الأوروبية. لكن على صعيد الداخل، وفي أوساط المثقفين المسلمين بالذات بقي هذا الصوت بلا صدى ولم يثر أي انتباه. وإن من قدر له أن يقرأه أو يسمع به، فإنه إما لم يثر عنده أي اهتمام أو أثار استياء عبر عنه محمد جميل بيهم بقوله: «وبقي صوت العروبة يتصاعد حيناً بعد حين ومداره على الأكثر الخلافة وأنها للعرب دون آل عثمان. ومن المؤسف أن هذا الصوت لم يكن يصدر في أوروبا عن توميين مخلصين استندوا إلى منظمات كما فعل الأرمن، بل كان مصدره إما موتورين أو وصوليين استغلوا هذه الحركة في سبيل بلوغ منافعهم الخاصة، أو ماجوريين من الأجانب كانوا يرفعون عقيرتهم وفقاً لروح يوحى إليهم، فقد أصدر إبراهيم بك المويلحي جريدة «الخلافة» في نابولي (١٨٧٩) وهو يتوخى منها الانتقام للختوي اسماعيل باشا بمناسبة خلعهم عن عرش مصر، ونشر الدكتور لويس صايونجي في لندن جريدة أخرى تحمل اسم «الخلافة» (١٨٨١)، ومجلة «الاتحاد العربي» وكان يعتمد فيهما على أموال بريطانية، وأصدر الأستاذ خليل غانم في نفس المام باريس جريدة «البصير»، وكانت تنذرها الأموال الفرنسية [...] وقد حاول الأستاذ نجيب عازوري الليتاني إثارة القضية العربية في باريس في مطلع القرن العشرين [...] ويسوءنا القول بأن الظنون كانت تحوم أيضاً حول نشاط المشار إليه: ذلك أنه هبط باريس غاضباً من جراء عزله من الوظيفة التي كان يشغلها في فلسطين، فأخذ يمشورتها بوعاء الترك بالعرب» (١٣٧).

هذا التعليق الذي يقدمه أحد المؤرخين المسلمين الذين حملوا في عهد الانتداب لواء «الوحدة السورية» في لبنان وشاركوا في الجمعيات العربية، يعكس في الواقع خلافاً في الموقف تجاه مصير الدولة الشمانية ومستقبل العلاقات العربية - التركية في بلاد الشام، قبل أن يتحدد مصير هذا المستقبل في سياق الحرب العالمية الأولى. ولنا في شهادة أحد المشاركين في الجمعيات العربية في كتاب عازوري دلالة على أن ثمة موقفاً كان يصير على تمايزه عن أطروحات عازوري على الرغم من «قومية» الاتجاه. يقول مصطفى الشهابي أحد المشاركين في النشاط السياسي العربي في سنوات ما قبل الحرب الأولى: «ومن الطبيعي القول بأن نشاطاً قومياً كهذا النشاط مفره باريس ولغته الفرنسية، لا يمكن أن يبلغ حداء البلاد العربية في يسر، ولا أن يكون له تأثير يذكر في نفوس العاملين في الحركة القومية العربية، وإنما على يقين من أن كتاب العازوري لم يكن أحد من شباب جمعية «النهضة العربية»، ولا أحد ممن الفوا عقب اعلان الدستور العثماني الجمعيات والمؤسسات القومية العربية المختلفة، وفي سنة ١٩١١ وجدته يباع في إحدى مكاتب باريس فلتشرته ودلت بعض الرفاق من الطلاب العرب عليه، فلم يهتموا به، لأنهم كانوا قد شبعوا عن الطوق، وعرفوا من شؤون القومية العربية وإيجاباتهم فيها ما لم يعرفه غيرهم» (١٣٨).

ونخلص إلى القول: إن العمل المشترك التركي - العربي المناهض لأسلوب عبد الحميد في الحكم، كان العمل السياسي السائد خارج بلاد الشام والولايات الأخرى، وإن ارتفعت بعض أصوات فردية تطالب بالانفصال عن الأتراك. وأما في الداخل فثمة نزعة عميقة كانت تحرك

(١٣٧) بيهم، قوالل العروبة ومواكبتها خلال العصور، ج ١، ص ١٩ - ٢٠.

(١٣٨) الشهابي، القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها، ص ٥٩.

معظم النخب الثقافية مهما كانت انتماءاتها الملية نحو العودة إلى الدستور، وإطلاق الحريات السياسية وإصلاح الإدارات المحلية في ظل التنظيمات^(١٣٩)، وهذا ما كانت قد وعدت به الاتجاهات المعارضة التركية المتمحورة حول «تركيا الفتاة».

ولعل هذا اللقاء، وهذا الوعد بفسران لم استقبلت ثورة «تركيا الفتاة» في تموز/ يوليو ١٩٠٨ بحماس وفرح عظيمين من الجمع، وقوبلت عودة الدستور بابتهاج شديد غطى جميع المناطق والمدن، وشمل جميع الطوائف والاتجاهات^(١٤٠).

لكن «الثورة» كانت - على حد تعبير جورج سمعة - اضعف مما بدت عليه، فإذا كان الكل مسروراً للحالة الجديدة، فإنه ما من أحد كان مسروراً للأسباب ذاتها، وما من أحد كان ينتظر من المستقبل الانجازات نفسها^(١٤١).

هذه الملاحظة التي كتبت من قبل أحد ممثلي الاتجاه السوري الموالي لفرنسا، والناشط في الصحافة الباريسية من خلال مجلة (Correspondance d'Orient) تصف جيداً احتمالات الواقع كما سيتطور بعد عام ١٩٠٨.

(١٣٩) انظر: البستاني، صيرة وذكرى: أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، ص ٩٣ - ١٢٦. حيث يقترح يونانجاً سياسياً ديمقراطياً وإصلاحاً ادالياً قائماً على الدستور.

(١٤٠) انظر مقتطفات من تعبيرات أدب الفرحة بالدستور في: المقدمي، الاتجاهات الأدبية في العالم العربي الحديث: وهي دراسات تحليلية للعوامل الفعالة في النهضة العربية الحديثة ولظواهرها الأدبية الرئيسية، ص ٧٦ - ٨٣. انظر أيضاً حول رهان بعض المفكرين المسيحيين من ذوي «الزعة العثمانية» على انجازات الدستور المحتملة في نطاق انقاذ السلطنة العثمانية: البستاني، المصدر نفسه، ص ٩٣ وما بعدها.

Georges Samné, *La Syrie* (Paris: Bossard, 1920), p. 58.

(١٤١)

الفصل الرابع

نَزْعَةُ الإِصْلَاحِ وَالْإِسْتِقْلَالَ فِي الْعَمَلِ السِّيَاسِيِّ
فِي الْعَهْدِ الدِّسْتُورِيِّ : السِّيَاقُ الْمَحَلِّيُّ وَالدَّوْلِيُّ

١٩٠٨ - ١٩١٤

أولاً: البدايات

كان للنداء الذي أطلق اثر اعلان اعارة الدستور لإجراء انتخابات نيابية في الولايات العثمانية وقع جميل في النفوس، وقد قابله طلاب الاصلاح في المدن السورية بحماس كبير^(١). بيد ان اشتراط معرفة اللغة التركية التي اقتضتها احدى مواد الدستور، اثار لدى بعض المنخرطين في «العمل السياسي السوري» في باريس، من المثقفين المسيحيين، شيئاً من الاستياء والحلر. فلقد نصت المادة (٥٧) من الدستور ان «المقوضات في الهيئتين [هيئة المبعوثين وهيئة الأعيان] تجري باللغة التركية»^(٢)، فكتب جورج سمئة الذي كان يتابع ردود الفعل على اعلان الدستور في (Correspondance d'Orient): «خارج نطاق الموظفين لا نجد الا عدداً قليلاً من المرشحين يتوفر فيهم هذا الشرط [...]». ولقد كان هناك تيار قوي في الرأي العام قد طلب- لكن بدون احراز اي نجاح- ان يعترف باللغة العربية لغة رسمية. لذا بدأ ثمة شعور بالمهانة حيال تحيز الأتراك. فلم يسنم ذلك الحماس الجميل، حملاس البداية. ففي الوقت الذي كان فيه «الاتحاديون» يقودون حملتهم الانتخابية بحماس عظيم، كانت وجوه

(١) انظر وصفاً لهذا الاستقبال في: العتار، ج ٦ (١٩٠٨)، ص ٤١٩، ويوسف الحكيم، سورية والمعهد العثماني (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦)، ص ١٥٨. ويستثناء متصرفية جبل لبنان، حيث انقسم الرأي العام المحلي بين داعٍ للمشاركة في انتخاب مبعوثين الى استامبول، وبين ممتنع عن المشاركة فيه بحجة «امتنيازات» المتصرفية التي تستدعي استثناء لها عن الولايات العادية وتكراراً لازمة ١٨٧٦، لم تلبث المسألة ان دخلت اطار السياسة الدولية وطويت صفحتها. انظر تروسيماً لهذه المسألة في: وجيه كوزراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي، سلسلة التواريخ الاجتماعي للوطن العربي، ١ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٦٦)، ص ١٧٤ - ١٧٩.

(٢) المادة (٥٧) من دستور ١٩٠٨، منشور في: سامح الحصري [أبو خلدون]، البلاد العربية والدولة العثمانية، محاضرات ألقاها على طلاب معهد الدراسات العربية العالية (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٧)، ص ١٦٦.

التأخيرين يرتسم عليها موقف لا مبال ومقلق، لقد بدأنا نحس بولادة الخلافات العميقة وروطاة التناحرات المستعصية^(١).

فماذا كانت طبيعة التناحرات؟ كيف عبّرت عن نفسها على المستوى السياسي والتنظيمي؟ وعلى مستوى الخصوصية المالية بين المطالبين بالدمستور؟ ألم يجمع الجميع على المطالبة بإعادة الدستور؟

في الواقع لم تنحصر عقدة الخلاف عند «لغة المبعوثين» وحدها، بل تشعبت في مناح عديدة وذلك إما بسبب انكشاف الاتجاهات السياسية المضمرة والمقموعة تحت القبضة الحميلية^(٢)، وإما بسبب بروز عوامل دولية استجدت معها مواقف جديدة^(٣)، وإما بسبب تبلور موقف مركزي - من جانب الاتحاديين - متشدد إلى درجة «العثمنة» الكاملة أو التريك^(٤). إن كل هذه العوامل بدأت بالانكشاف منذ البداية، وأخذت تفعل فعلها في اتجاهات العمل السياسي الذي أطلقه الدستور بصيغة جمعيات وأحزاب^(٥).

ونلمس ذلك كمنطلق في «العصبة العثمانية» التي تأسست في باريس في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٠٨ من بعض رجال الأعمال والمتقنين المسيحيين المهاجرين من ولاية بيروت.

لقد ضم المكتب التنفيذي لهذه العصبة: شكري غانم، جورج سمعة، الفرد سرسق، نجيب طراد، وانطلقت «العصبة» من مبدأ «دعم ونشر الهدف السامي للعناصر الحرة في تركيا»، ومع ذلك لم يخف النداء الذي وجهته العصبة نزعة اقليمية سورية تسترت بالدعوة للارتباط بالعثمانية، وطموحاً «نخبوياً» للعب دور قيادي في الدولة والمجتمع المحليين في إطار ما يسميانه «سوريا» ودون تحديد جغرافي معين لهذا التعبير. فالبيان التأسيسي للعصبة يتضمن التوضيح التالي: «حتى ولو كان تأسيس هذه العصبة سورياً، فإنها - وكما يدل اسمها وهدفها - عثمانية في الأصل، مفتوحة بالتالي لجميع العثمانيين من ذوي الإرادة الخيرة»^(٦)، وإما التقرير الذي يقدمه البيان فهو: «أنه من الضروري، وذلك من أجل خير الامبراطورية أن يشعر السوريون المبعوثون بأعداد كبيرة على سطح الكرة الأرضية برابطة مشتركة تجمعهم، وأن يفيد رقيهم سواء في الخارج أو في الداخل الجماعة العثمانية»^(٧).

(١) Georges Samné, *La Syrie* (Paris: Bossard, 1920), pp. 59 - 60.

(٢) انظر حول هذه الوجهة: المصدر نفسه، ص ٨٥ وما بعدها.

(٣) انظر تشييداً على العمل الدولي، في: عادل اسماعيل واميل خوري، السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨ (بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ، ١٩٥٩ - ١٩٦٤)، ج ٤، ص ١٢٩ - ١٣٩.

(٤) انظر إبرازاً لهذا الجانب، في: توفيق برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٦٠)، ص ٧٥ وما بعدها.

(٥) المصدر نفسه، ص ٧٥ وما بعدها.

(٦) Samné, *La Syrie*, p. 62.

(٧) المصدر نفسه، ص ٦٢.

ويطالب البيان الحكومة العثمانية أن «تساعد في ذلك»، وأن تمهد للمبادرات الجريئة والمفيدة، وأن تفتح لها كل أبواب الانصهار الوطني، وأن تقول لكل شعب ولكل عرق: انتم في بيوتكم^(١٠).

ونلاحظ في هذا التوجه، ذي النزعة الاستقلالية التي تتجه اتجاهها وطنياً - إقليمياً بصيغة سورية، سمتين: اولاهما، ان أصحاب هذا الصوت هم من رجال الأعمال والمتقنين المسيحيين في ولاية بيروت التي فصلت عن ولاية سورية عام ١٨٨٨، وهم من أصدقاء فرنسا الذين يقيمون في باريس، والذين تواصلوا كما سنرى مع بعض الأوساط الاقتصادية والدبلوماسية الفرنسية^(١١). ثانياً، ارتفاعه في الخارج، وفي باريس بالذات حيث يتبع جوها الفكري وبعدهم عن ضغط الاتحاديين، الذين باشروا دعائيتهم الانتخابية في انحاء المدن السورية نزوعاً نحو «الاستقلال الوطني» والجهل بالنزعات «المضمرة» منذ أيام السلطان عبد الحميد.

لكن موقف الاصلاحيين المسلمين في سوريا أو في خارجها لم يكن ليذهب في هذا الاتجاه، لا سيما في العام الأول من اعلان الدستور. فالتنسيق الفعلي مع الأتراك ظل يعتبر العمل «الأمثل» الأكثر فائدة. أما فيما يخص الزام النواب معرفة اللغة التركية وهو الموضوع الذي شدد عليه جورج سمعة، فإنه أثار من دون شك استياء لدى الاصلاحيين المسلمين^(١٢)، لكن هذا الأمر لم يمنع على الأقل في السنة الأولى من العهد الدستوري إمكانية استمرار الرهان على البرامج التركية - العربية المشتركة^(١٣).

هذا وفي الوقت الذي تصيغ «العصبة العثمانية» (Ligue Ottomane) بيانها باتجاه النزعة السورية على أساس مفهوم «العرق» (Race) و«الشعب» (Peuple)، تصيغ جمعية الشورى العثمانية التي أسسها رشيد رضا بالتعاون مع محمد رفيع العظم في القاهرة مقالتها السياسية، انطلاقاً من مفهوم «الأمة العثمانية» التي هي الجنسية الجامعة، على اختلاف انتساب العثمانيين ولغاتهم وتباين مذاهبهم ودياناتهم^(١٤).

وتشير المقالة التي كتبت بقلم رشيد رضا والتي تلخص وجهة في العمل الاسلامي السياسي في العام الأول من الدستور، الى تبرير الانقلاب الدستوري على قاعدة الاسلام: «وفي هذا اليوم تفر في البلاد العثمانية عين الاسلام، بما يسره جميع أهل الأديان، من الحرية التي تظهر فيها الحجة

(١٠) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(١١) هذه الشخصيات هي التي ستؤسس بعد سنوات واللجنة المركزية السورية (Comité central syrien) بالتعاون والتنسيق مع وزارة الخارجية الفرنسية.

(١٢) برز، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤، ص ٢٥١ - ٢٥٥.

(١٣) انظر مقالة كتبها الشيخ أحمد طيارة بعنوان: «واجباتنا بعد اعلان الدستور»، الاتحاد العثماني (٢٢

ايلول/ سبتمبر ١٩٠٨).

(١٤) المنار، مج ١١، ج ٦ (٢٨ تموز/ يوليو ١٩٠٨)، ص ٤١٧.

وتدحض المشبهة، ويتميز بها صاحب السنة من صاحب البدعة^(١٥).

وتبلغ ثقته بالاتحاديين الأتراك في حركتهم الدستورية الانقاذية حد الثقة الكاملة التي تسمح له بالرد على «المشككين» في إخلاص هؤلاء. يقول: «يتساءل بعض الناس هل الدستور العثماني في هذه الكرة مكفول مضمون؟ هل السلطان متعبد بأن تنفيذه خير من تعطيله؟ هل طالب أولئك الضباط به لمحض المصلحة العامة أم لاغراض شخصية يسمعون إليها، فتبرد نيران حميتهم إذا هم نالوها، الا يخشى أن يفرق شطلمهم بعد أن يسكن الاضطراب، ثم يحال بينهم وبين أمكان التائب مرة أخرى، فقامن السلطة العليا من المعارضة بالقوة إذا هي ألغت الدستور مرة أخرى؟»^(١٦).

ويجيب: «نسمع هذا الكلام وأمثاله من بعض العثمانيين الناطقين بالعربية، بل نسمع من بعضهم ما هو أدل على سوء الظن باستمدادنا الحاضر ومستقبلنا الآتي [. . .] ولكننا لا نسمع مثل هذه الأقوال من الناطقين بالتركية وإن لم يكونوا تركاً، ذلك بأن هؤلاء اعلم بحال مجموع الأمة والدولة وبما وصلت اليه من الاستمداد الذي هو في الترك أقوى منه في سائر الشعوب العثمانية»^(١٧).

وفي جولة رشيد رضا الذي قام بها في سوريا (في طرابلس ودمشق) إثر اعلان الدستور وقبيل انتخاب «هيئة المبعوثان» كان يدعو إلى الاتحاد بالترك ونيزد التفرقة بين العنصرين. يقول: «وكنتم آيين لهم ولغيرهم أن تنفي العرب من الترك مفلسة من اضر المفاسد، وإننا في أشد الحاجة إلى الاتحاد بالترك والإخلاص لهم لأن مصالحنا ومصالحهم في ذلك، على أننا اخرج اليهم منهم الينا، فمن يسي إلى التفرقة بيننا وبينهم فهو حو لنا ولهم [. . .]، ويجب أن يكون الأساس الذي بني عليه في حاضرتنا ومستقبلنا الاخلاص لدولتنا والاتحاد بالترك وسائر العناصر العثمانية ما دامت هذه العناصر متحدة بالدولة مخلصه لها، وأن نكون الآن من أشد الأعوان لجمعية الاتحاد والترقي على بث روح الدستور في جميع الطبقات وزيادها على الحكومة في سيرها وأعمالها، حتى ترسخ فيها الديمقراطية وتسير بعد اجماع «المبعوثان» على الأصول الدستورية»^(١٨).

هذا ويمكن أن نمدح حلقات نماذج العمل الاسلامي المشابه والصادر عن مدن في ولايات بيروت ودمشق، إلى رموز عديدة من الشخصيات العاملة في الحقل الفكري والصحافي: احمد طيارة^(١٩)، شكيب ارسلان^(٢٠)، عبد الحميد الزهراوي^(٢١)، عبد الغني العريسي^(٢٢) وغيرهم.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤١٩.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٢١.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٢٢.

(١٨) المعتار، مع، ١١ ج، ١٢ (٢٢ كانون الثاني / يناير ١٩٠٩)، ص ٩٣٧-٩٣٨.

(١٩) انظر: طيارة، «واجباتنا بعد اعلان الدستور».

(٢٠) انظر: شكيب ارسلان، السيد رشيد رضا أو اخاه ٤٠ سنة (دمشق: مطبعة ابن زيدون؛ القاهرة:

مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٧)، ص ١٩٦.

(٢١) كان الزهراوي يعمل في الصحافة في مصر وعاد إلى سوريا إثر انقلاب عام ١٩٠٨ وانتخب مبعوثاً عن حماه. انظر: فهمي جعدان، اسس التقدم عند مفكري الاسلام في العالم العربي الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٥٦٤.

(٢٢) وحتى عبد الغني العريسي الذي كان أقرب المثقفين المسلمين إلى الفكر القومي «والحديث» كتب تحت عنوان: «ولا عرب ولا ترك»: وحداً بنا لتفصيل هذه الكلمة من يومنا هذا، ما جاء على ألسنة البعض من أن العرب والترك في نزاع لا يستقر له قرار، فندفعاً لما قد يخالف الأتكار من الرية نقول: ان استمساك هذين العنصرين لا يقدر أن يحله مقتدر، فروابط عديدة تجمع بين هذين الركتين، اولاهما رابطة الدين وثانيتهما رابطة الوطنية. =

والسؤال الذي يطرح بعد: متى بدأ المثقفون المسلمون في سوريا ممارسة عملاً سياسياً وتغليماً مستقلاً عن وصاية الأتراك؟

في رأينا أن التطور الداخلي في بنية حزب الاتحاد والترقي وتوجهه بعد الانقلاب الثاني عام ١٩٠٩، هو الذي حدّد بداية مفترق الطرق، فما هي طبيعة هذا التطور؟

ان تجرّبي الثورة في عامي ١٩٠٨ و ١٩٠٩، أظهرتا جيداً أهمية وزن العسكريين في حسم الخلافات السياسية عبر التصديّ لقوى السلطان القائمة على بيروقراطية الأعيان وشعبيته العامة الملتقّة حول مشايخ طرق الصوفية^(٢٣). ذلك أن حزب الاتحاد والترقي ضمّ في صفوفه منذ البدء عدداً كبيراً من الضباط الشباب. وهؤلاء كانوا من ذوي «الجنود الشعبية المتواضعة والثبات الأوروبية، والروابط المحدودة جداً، وكانوا ينظرون بمرارة إلى الرتب العالية، وكيف يستحصل عليها بأحقّ الأساليب البروليسية، هؤلاء هم الذين شكّلوا أداة التحرك الثوري»^(٢٤)، وفي عام ١٩٠٩ هم الذين أفضلوا الردة الحميدية... وكل هذا في ظل ظروف دولية تهدد باقتسام الولايات العثمانية وفي ظل هاجس الحكم الجديد في تشديد مركزته منعا لاحتمال قيام أي خطر «إقليمي» في الولايات. وقيل صعود الثلاثي العسكري (طلعت، أنور، جمال)^(٢٥) إلى واجهة الحكم كتب أحد المراقبين الفرنسيين مسجلاً تخوفه «من أن يستفيد الجيش من تنظيمه ومن دوره، وذلك في غمرة نشوئه بقوته ليمارس بواسطة قواد دكتاتورية عسكرية حقيقية»^(٢٦).

هذا التخوف ما لبث أن برهنت الأحداث القرية أنه في محله، فمنذ أن تسلّم طلعت باشا وزارة الداخلية في آب/ أغسطس عام ١٩١٠ بدأ نفوذ الضباط الاتحاديين يزداد أكثر فأكثر من كل ميادين الإدارة^(٢٧). وهذا الصعود العسكري التركي ترافق مع سياسة إبعاد الموظفين غير الأتراك. فالعرب مثلاً حرموا من حقهم التقليدي في وزارة الأوقاف وانتزعت منهم وظائف إدارية عديدة^(٢٨).

وكل هذا أيضاً ترافق مع السياسة اللاحقة العنيفة التي اتبعها طلعت باشا تجاه اليمن وحوّران^(٢٩). فحملة الفاروقي على جبل الدروز عام ١٩١١، والتي استهدفت الحاق الجبل

«المفيد، العدد ٦٨٦ (٨ أيار/ مايو ١٩١١)، وردت في: عبد الغني محمد المرسي، مختارات المفيد، تقديم ناجي علوش (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص ٤٧.

(٢٣) يصف ساطع الحصري تظاهرات الارتداد على الدستور في شوارع استمبول عام ١٩٠٩ فيقول: وكانت أفواج الجيش (التي قامت بردة ١٩٠٩) تطوف الشوارع، وفي مقدمة كل جيش جماعة من الدراويش حاملين أعلامهم المختلفة الألوان ويحسون الجنود على ترديد لأزمة نورتهن المتيلة: باشا سون شرعية حميدية (لتعش الشريعة المحمّدية). انظر: الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ص ١١١-١١٢.

(٢٤) Y.M.Goblet, *La Vie politique orientale en 1909* (Paris: [s.n.], 1910), p. 98.

(٢٥) Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, 2nd ed., Oxford Paperbacks, no. (٢٥)

135 (London: Oxford University Press, 1968), p. 225.

Goblet, *Ibid.*, p. 101.

(٢٦)

(٢٧) برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨-١٩١٤، ص ١٤٧.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٥٠-١٥٦.

بالقوة في ادارة دمشق واستتباعاً في وزارة الداخلية في استامبول، كان لها وقع سيئ في أوساط المثقفين العرب آنذاك^(٣٠). وعلى صعيد الصحافة التركية أيضاً تشهد فترة صعود العسكريين حملة عنيفة معادية للعرب، تنظمها جرائد جمعية الاتحاد والترقي: (طنين، تركيا الفتاة، اقدم) بهدف استثارة المشاعر القومية «التركية» أو الطورانية عند الأتراك، واستعداداً ببقية الشعوب الأخرى ذات الانتماءات الاثنية والقومية وعلى رأسها العرب^(٣١).

ونخلص من هذا القول: «إن التحول في خط «الاتحاديين» وهم في موقع الحكم والسلطة نحو الايديولوجية القومية ذات المنحى «المنصري» ونحو سياسة المركزية الحصرية ذات المنحى الديكتاتوري كان من شأنه أن يجعل من العمل المشترك على الصعيد التنظيمي بين المثقفين المسلمين العرب في سورية وغيرها من الولايات العربية، وبين الأتراك أمراً صعباً ومخوفاً بالمساجلات السياسية التي كانت تأخذ طرق التبريرات القومية في الدفاع والهجوم. وكان ذلك يدفع تدريجياً إلى اقتراب اطروحات الاصلاحيين المسلمين من موقف المثقفين المسيحيين، ولكن دون أن يعني ذلك تطابقاً في الرأي حيال الدعوة التي يحملها الاغبيرون لطلب مساعدة الدول الغربية في دعم الموقف المحلي، سواء كان هذا الموقف اصلاحياً أو «لامركزياً» أو «استقلالياً».

ويشير «ندرة مطران»، وهو من المسيحيين المتنادين بـ «الاستقلال السوري» وبالتدخل الفرنسي لدعم هذا الاستقلال، إلى موقف المسلمين كما استقر بعد اعلان الدستور واختلافه عن موقف المسيحيين بهذه العبارات: «إن المسيحيين والمسلمين اشتركوا سوياً في تحقيق الهدف

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢١٨.

(٣١) هذه الحملة كانت نتاج التحول في الخط الايديولوجي والسياسي لجمعية «الاتحاد والترقي» نحو الافكار العنصرية والاشوفينية، وانما اذ تطرح التساؤل حول اسباب هذا التحول نقول: هل هو مجرد تماثل ايديولوجي مع النزعة الاستعمارية الغربية حملة عسكريون اتراك درسوا في الكليات العسكرية الأوروبية، وشكل بالتالي ايديولوجية طبقة عسكرية حاكمة غير مؤهلة لتوحيد البلاد العثمانية وغير قادرة على فهم تعددية الاثنيات والمجتمعات التي احتضنها الاسلام وتعايشت معها السلطة العثمانية بمؤسساتها التقليدية عدة قرون؟ أم أن وراء هذه الايديولوجية التي عبّر عنها يومذاك العديد من الصحف السياسية التركية، أسباباً اقتصادية تتعلق بتطور المجتمع التركي نحو بكون نخب تركية بيروقراطية صاعدة وذات مصالح توسعية والحاقية في البلاد العثمانية؟ انظر: Kemal H. Karpat, *Social Change and Politics in Turkey: A Structural - Historical Analysis*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East, v. 7 (Leiden: E. J. Brill, 1973), pp. 70 - 71 and 89 - 90.

وانما اذ نرجع فرضية التماثل الايديولوجي للنخبة العسكرية نشير إلى أن نتائج السلوك السياسي كانت واحدة: فسياسة حكم الاتحاديين العسكريين وكذلك الحملة الاعلامية التركية اتصفتا بأشكال التوجه الاستعماري الغربي السائد آنذاك ولغته التبريرية. فموقف صحف الاتحاديين مثلاً، يرفض مطلب المشاركة العربية واعتماد اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية ولستخدامها في البرلمان العثماني ويتماثل مع السياسة الأوروبية، فتشهد الصحف التركية لتأكيد موقفها الرفض بمثل فرنسا حيال الجزائر وتونس، وبمثل بريطانيا حيال الهند، فتري أن الهند لا تتمثل في البرلمان البريطاني، كذلك فإن البرلمان الفرنسي يخلو من جزائريين وتونسيين.

وفي وجه هذه الأمثلة ذات الدلالة على النزعة الاستعمارية التركية وكالت الصحف الغربية تستشهد بمثل الاتحاد السويسي، حيث يعتمد ثلاث لغات رسمية، ويمثل بلجيكا حيث تعتمد لغتين رسميتين، وتعتبر أن علاقة العرب بالأتراك لا ينطبق عليها مثل فرنسا - الجزائر، ومثل بريطانيا - الهند، فهم (أي العرب) «عثمانيون» لهم حق المشاركة مع الأتراك في بناء الدولة العثمانية. انظر مقاطع من هذا السجل الصحفي، في: برو، المصدر نفسه، ص ٦٣ - ١٧٦، وأبعد داغر، ثورة العرب: مقدماتها، أسبابها، نتائجها، بقلم أحد أعضاء الجمعيات العربية (القاهرة: مطبعة المظلم، ١٩١٦)، ص ١٥٩ وما بعدها.

المرتبى (يقصد النضال من أجل الحكم الدستوري)، لكن وجهاً من أوجه الخلاف كان لا بد وأن يبرز في غضون هذه السنوات الأخيرة أي بعد أن منح «الاتحاديون» تركيا نظاماً دستورياً: بينما كان المسيحيون وهم يشعرون بخيبة الأمل وغموض الصورة يبحثون عن الخلاص عن طريق التدخل الأوروبي، كان المسلمون يستمعون في تعليق الأمل على رجال «تركيا الفتاة»، في أن يتمكن هؤلاء من تدعيم قوة الأباطورية التي تجسد عظمة الإسلام الخالدة وأن يتنحروا العرب في نفس الوقت حقوقهم المعدلة»^(٣٢).

غير أن باب الرهان على رجال «تركيا الفتاة» من قبل الاصلاحيين المسلمين، كان يفسد تدريجياً مع التحول في خط الاتحاديين السياسي نحو مزيد من المركزية والحصص، ونحو مزيد من الاستئثار التركي بمواقع السلطة الفعلية، وكان أن أدى ذلك إلى أزمة ثقة في العمل السياسي المشترك بين العرب والأتراك، وخلق حيزاً من الاستقلالية عن العمل التركي النازع نحو الهيمنة والمركزية^(٣٣)، ودفع نحو قيام مبادرات تنظيمية عربية مستقلة في بلاد الشام، تقدم برامج ومطالب تنادي بحقوق العرب «كأمة» في المشاركة في بناء الدولة الدستورية وتمسك بـ «العثمانية» كرابطة عامة في وجه «الترك» القومي^(٣٤). وأبرز مبادرة من هذا النوع قامت في باريس في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩١١، عندما باء عدد من الطلاب المسلمين الذين كانوا يدرسون في باريس إلى تأسيس جمعية سرية أسماها «العربية الفتاة» وكان على رأس المبادرين: محمد رستم حيدر (بعلبك)، عوني عبد الهادي (نابلس)، جميل مردم (دمشق)، محمد المحمصاني (بيروت)، رفيق التميمي (نابلس)، توفيق سويدي (بغداد)^(٣٥)، وكان أن أم باريس من بيروت عبد الغني العريسي للدراسة العالمية، فانتسب إلى الجمعية وكان من العناصر الناشطة فيها^(٣٦).

ويذكر مصطفى الشهابي أنه دخل لجمعية قبل الحرب العالمية الأولى وفي أثنائها كان يوجد ستين عضواً، وكان مبدأ الجمعية القومي الذي يقسم (العضو اليمين عليه): «بذل كل جهد لا يصلح الأمة العربية إلى مصاف الأمم الراقية الحرة المستقلة الكبرى. ومن القسم أيضاً التضحية في سبيل هذا المبدأ بالنفس والمال وكدمان أسرار الجمعية وإطاعة القرارات التي تصدرها هيئتها المركزية»^(٣٧).

(٣٢) Nadra Moutran, *La Syrie de demain*, 4ème ed. (Paris: Plon, 1916), p. 31.

(٣٣) انظر: مصطفى الشهابي، القومية العربية: تاريخها وقوامها وبرايمها، محاضرات القاها على طلبة المعهد، ١٩٥٨ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٥٩)، ص ٦٣-٦٧.

(٣٤) قامت عدة مبادرات في هذا السياق واتخذت طابع تأسيس الجمعيات السرية عام ١٩٠٩ (الجمعية القحطانية، جمعية العهد)، وتذكر الأدبيات الحرة والمذكرات تفاصيل عن تأسيس هذه الجمعيات بشأن الأسماء والتواريخ... غير أن البرامج السياسية يكتنفها الغموض، وتقتصر أدبيات البيانات المنشورة على استنهاض وجداني للمرب يتواصل مع الثقافة والحضارة واللغة والتاريخ.

(٣٥) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات، ج ٦ (صيدا: المطبعة العصرية، ١٩٥٠-١٩٥١)، ج ١، ص ٣٠-٣١.

(٣٦) يشير مصطفى الشهابي إلى أن تقدم العريسي إلى باريس كان في عام ١٩١٠-١٩١١، انظر: الشهابي، القومية العربية: تاريخها وقوامها وبرايمها، ص ٧٧. بينما تشير المفيد إلى وصوله في عهدها رقم ٨٩٣

(٢٨) كانون الثاني / يناير ١٩١٢، في: العريسي، مختارات المفيد، ص ١١.

(٣٧) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٧٣.

ومهما يكن من أمر هذا القسم الذي يشير صراحة الى استقلال «الأمة العربية» ولكن دون تحديد جغرافي واثني لهذا المفهوم، فإن النشاط العلني لهذه الجمعية ولغيرها من الجمعيات التي نمتها الأدبيات القومية العربية - لاحقاً - بالجمعيات السرية، لم يخرج عن نطاق المطالب الاصلاحية بشأن نيل حقوق العرب وتطوير البلاد على الصعيدين الثقافي والاجتماعي، وعلى قاعدة وحدة الدولة العثمانية^(٣٨). وكان أن جذبت هذه الجمعية اليها العديد من مثقفي المدن الشامية لا سيما في بيروت وصيدا وطرابلس ودمشق، بيد أن النشاط السياسي لهؤلاء (كعمل وبرامج واطروحات) لم يظهر إلا في اطار الشرعية التي نالها حزب علني، كان قد تأسس في القاهرة هو «حزب اللامركزية الادارية العثماني»، وفي اطار الحملة السياسية التي تولتها مجلة «المنار» ضد المركزية والتتريك.

كان هذا الحزب قد تأسس في كانون الثاني / يناير عام ١٩١٢، بمبادرة عدد من المثقفين المسلمين والمسيحيين المقيمين في القاهرة، وتشكلت نواة الحزب من: شبلي الشميل، اسكندر عمون، سمير جريديني، رشيد رضا، حقي العظم ومحب الدين الخطيب^(٣٩).

وما يلفت النظر في برنامج حزب اللامركزية كونه يشكل نقطة تلاقح بين مختلف الاتجاهات الليبرالية والإصلاحية في المشرق العربي. فاللامركزية الادارية^(٤٠) التي دعا إليها البرنامج شكلت القاسم المشترك بين المثقفين والمفكرين المسيحيين «الليبراليين» النازعين نحو الاستقلال عن الدولة العثمانية بصيغة الاستقلال «السوري» من جهة، والاصلاحيين المسلمين الذين يعارضون التتريك وينزع بعضهم لتبني مفهوم «أمة عربية» في اطار السلطنة العثمانية من جهة أخرى. وشكلت أيضاً مطلب الاصلاح العامل الموحد بين الطرفين، لكن دون أن تلغي عند الاتجاه الليبرالي المسيحي موقف النزوع نحو طلب مساعدة الغرب، ودون أن تلغي عند الاتجاه العربي - الاسلامي حذر الخوف من تفكك الاسلام السياسي المتمثل بالسلطنة العثمانية، وحذر الوقوع في قبضة السيطرة الغربية^(٤١) التي بدأت معالمها تبرز من خلال التحركات الأوروبية المختلفة على الساحة المشرقية كما سنرى.

ابتدأ الحزب نشاطه بحملة اعلامية واسعة تولتها مجلة «المنار»، ولعبت فيها سجلات

(٣٨) امين سعيد، الثورة العربية الكبرى، ٣ (القاهرة: مطبعة الباني الحلبي، ١٩٣٤)، ج ١، ص ٩.
(٣٩) انظر لائحة المؤسسين والرئيسيين للحزب، في: دروزة، حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات، ص ٣١.

(٤٠) تنص المادة الأولى من برنامج الحزب: «الدولة العلية العثمانية دولة دستورية نيابية، وكل ولاية من ولاياتها تعد جزءاً من السلطنة لا يتفك عنها بحال من الأحوال وإنما تبني ادارة هذه الولايات على أساس اللامركزية الادارية والسلطان الاعظم هو الذي يمين الوالي وقاضي القضاة. ويوسع البرنامج في مواده الأخرى، صلاحيات مجالس الادارة، بحيث تطل حقولاً واسعة من السلطات الاقتصادية والادارية، الى جانب مجالس معارف وأوقاف».

(٤١) يعبر رشيد رضا عن هذا الموقف في العديد من مقالاته، ويعود فيذكر بذلك في مقالة بعنوان: «محافظة مصالح العرب على الدولة»، المنار، مج ٢٠، ج ١، ص ٤٤.

رشيد رضا مع أنصار التريك دوراً مهماً في بلورة موقف اسلامي في سوريا، مناهض للمركزية وسياسة الاتحاديين. وكان أن خلقت هذه الحملة التي شاركت فيها صحف أخرى كـ «الأهرام» و«المقطم» و«المشير» أجواء سياسية معارضة للسياسة المركزية وحركة التريك، ما لبثت أن أدت إلى حركات مطلية منظمة في المدن كان أبرزها حركة بيروت الإصلاحية و«المؤتمر العربي الأول» الذي عقد في باريس. وكان أن جاء صعود حزب «الائتلاف والحرية» العثماني المعارض للاتحاديين في أواخر عام ١٩١٢ إلى السلطة، مناسبة في الوقت نفسه لإشاعة مناخ سياسي ملائم للدعوة إلى اللامركزية.

ثانياً: حركة الإصلاح في ولاية بيروت

في أواخر عام ١٩١٢ بعث والي بيروت أدهم بك إلى الصدر الأعظم كامل باشا في حكومة «الائتلافيين»، تقريراً عن الحالة السياسية في الولاية جاء فيه: «تتجذب البلاد عوامل مختلفة، ولقد ولّى قسم كبير من الأهالي وجههم نحو انكلترا أو فرنسا لأصلاح الحالة التامة التي هم فيها. فإذا نحن لم نأخذ بالإصلاح الحقيقي تفرج البلاد من بدنا لا محالة»^(٤٢).

وفي جواب الصدر الأعظم طلب مستعجل في أن يبادر الوالي لدعوة مجلس الولاية للاجتماع لدراسة الموقف وتقديم برنامج اصلاحي للحكومة^(٤٣).

ولم تكن هذه المبادرة من قبل حكومة الائتلافيين إلا أن تطلق وتشجع مبادرات جميع الأطراف الليبرالية والإصلاحية في بيروت من مسلمين ومسيحيين. فعلى اثر اجتماع مجلس الولاية، انعقدت جمعية عامة في مقر بلدية بيروت ضمت ٨٤ شخصاً (رجال اعمال، محامون وصحفيون)^(٤٤)، وفي نهاية الاجتماع تشكلت «لجنة عاملة» من ٢٥ عضواً تحددت مهمتها

(٤٢) محمد كرد علي، خطط الشام، ٦ ج (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩ - ١٩٧٢)، ج ٣، ص ١٢٩. وتجدد الإشارة إلى أن موقف كامل باشا كان ينلج في تبني سياسة اللامركزية، فقد سأل في حديث صحفي: «أية سياسة في الداخل مستبنة حيال مختلف اعراق الامبراطورية؟» وأجاب: «أن قوائنا لا تقيم أي فرق بين المسيحيين والمسلمين... اننا سنحترم التقاليد واللغات أيضاً، وسنزيد من حقوق ومبادرات الولايات». ورد الحديث في: *Correspondance d'Orient*, 16/12/1912, pp. 519 - 520.

(٤٣) في مذكرات سليم علي سلام تفاصيل مفيدة حول ظروف قيام هذه الحركة والشخصيات التي شاركت فيها والمطالب التي رفعت. انظر: سليم علي سلام، مذكرات سليم علي سلام (١٨٦٨ - ١٩٣٨) مع دراسة للعلاقات المشامتية - العربية والملفات الفرنسية - اللبنانية، قَدِّم لها وحققها وعلّق على موارثها حسان علي حلاق (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٢)، ص ١٢٨ - ١٦٦. وفي مكتبته الخاصة صورة عن المذكرات مأخوذة عن ميكرو فيلم في مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت.

(٤٤) عقد الاجتماع الأول بتاريخ ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩١٣، وضم ممثلين عن مختلف الطوائف الدينية التي تشكلت منها ولاية بيروت (٤٢) من المسلمين، و٤٢ من بقية الطوائف غير الإسلامية: ١٦ روم أرثوذكس، ١٠ مولودة، ٦ روم كاثوليك، ٢ سريان، ٢ عن الأرمن الكاثوليك، ٢ عن الطائفة اللاتينية، ٢ عن الأرمن الارثوذكس، و٢ عن الطائفة اليهودية)... ويورد سليم علي سلام في مذكراته عرضاً كاملاً بأسماء هؤلاء...

بصياغة لائحة المطالب الضرورية لإصلاح أوضاع الولاية ومتابعتها. ونكتفي هنا بالإشارة الى أهم المطالب التي وضعتها اللجنة :

- اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية داخل الولاية، أما اللغة التركية فتبقى اللغة الرسمية فيما يخص المراسلات مع استامبول.

- استخدام اللغة العربية في مجلسي الأعيان والمبعوثين.

- استشارة السلطات المحلية بشأن تعيين الموظفين المدنيين والقضاة وضباط الجندرية.

- تخفيض الخدمة العسكرية الى سنتين، وتقضى الخدمة أيام السلم في الولاية.

- تقسيم واردات الخزينة الى نوعين :

أ - حاصلات الجمارك والبريد والبرق وضريبة الخدمة العسكرية تعود الى الحكومة المركزية.

ب - ما عدا ذلك من واردات تعود كلها الى مالية الولاية (الرسوم البلدية ضريبة العقارات، العشور).

- تشكيل مجلس عمومي للولاية يتألف من ٣٠ عضواً نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من غير المسلمين لمدة أربع سنوات، يجري انتخابهم على قاعدة التمثيل النسبي العددي في دوائر الانتخابات، تكون صلاحياته بصورة أساسية إدارية وإلى حد ما تشريعية، شرط ألا تمس شؤون السلطة الأساسية (عقد قروض في حدود نصف واردات الولاية، إعطاء رخص لتأليف شركات مساهمة للمشاريع العمومية النافعة شرط ألا تتضمن امتيازاً، حق استجواب الوالي وطلب عزله). الأمور السياسية العامة (الدفاع، الخارجية، الامتيازات) تبقى من صلاحية الحكومة المركزية، كذلك تعيين الموظفين الرئيسيين (الوالي، حاكم الشرع، مدير المالية الدفتر دار، قائد الدرك وضباط الدرك)، شرط معرفتهم باللغة العربية (ما عدا الوالي). أما بقية الموظفين فيعينون من أهل البلاد بعد امتحان وإشراف لجنة المجلس العمومي.

- تعيين الحكومة المركزية مستشارين في الولاية لتنظيم إدارة الدرك والمالية والبريد والجمرك، ومفتشين في سناجق الولاية، يختار المستشارون والمفتشون من الاختصاصيين الأوروبيين شرط معرفتهم إحدى اللغات الثلاث: العربية أو التركية أو الفرنسية، وتكون مدة خدمتهم ١٥ سنة^(٤٥).

^{٤٥} المندوبين. انظر: سلام، المصدر نفسه، ص ١٣٣ - ١٣٧، ومن بين اعضاء اللجنة العاملة: سليم علي سلام، احمد مختار بيهم، خليل زينة، ايوب ثابت، أحمد حسن طيارة، ألبرت سرق، اسكندر عازار، رزق الله اوقش، سليم طيارة، كامل الصلح، محمد ابراهيم طيارة، جان بطرس، يوسف هاتي، محمد فاخوري، بترو طراد، جميل الحساني، حسن تالطور، وجيب فرعون. انظر: المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(٤٥) ملخص للائحة كما وردت في مذكرات سليم علي سلام، المصدر نفسه، ص ١٣٨ - ١٥٠، وثمة ترجمة لها الى الفرنسية في محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية :

كان قد اشترك في وضع هذا البرنامج المطلي أوساط ثقافية واقتصادية وسياسية تمثل مجمل فعاليات مدينة بيروت، هذه المدينة التي كانت قد اتسعت ديمغرافياً وازدهرت اقتصادياً، وأصبحت بعد توسيع المرفأ ومد خط سكة حديد بيروت - دمشق الواجهة المتوسطية للساحل السوري وداخله، فهي مرفأ سوريا الأول، وهي عاصمة الولاية التي تضم ألوية كانت قبل عام ١٨٨٨ جزءاً من ولاية سوريا القديمة^(٤٦)، وهي التي يتمركز فيها بشكل كثيف إلى جانب النشاط الاقتصادي العالمي النشاط الدبلوماسي، قرب متصرفية الجبل ذات «الامتياز الدولي». من هنا يكتب البرنامج الذي صدر عن الجمعية والذي نشرته صحف بيروت وصحف ومجلات القاهرة، أهمية في كونه يقدم نموذجاً تفصيلياً وعملياً لإدارة «ولاية» من ولايات بلاد الشام على قاعدة «اللامركزية الادارية»، فهو من جهة تطبيق تفصيلي لبرنامج «حزب اللامركزية الادارية العثماني»، وهو من جهة أخرى يقدم نموذجاً لعمل سياسي في بقية الولايات، سنرى أثره في مناقشات ومقررات المؤتمر العربي الأول الذي سيعقد بعد شهر في باريس، والذي سيضم ممثلين عن ولايات أخرى في سوريا والعراق.

وعلى الرغم من هذا اللقاء الواسع والكثيف بين الفعاليات المسيحية والاسلامية البيروتية، فإن الخلاف الضمني بين الموقفين الايديولوجيين السياسيين حيال الغرب من جهة، وحيال السلطنة من جهة ثانية، ظل يبرز بين الحين والآخر ويعبر عن نفسه بأشكال من التعليقات أو البود أو السلوك. فمحمد جميل بيهم وهو من القادرين على وصف الحدث بفضل اطلاعه على ما جرى في داخل الجمعية من نقاشات يحدثنا عن هذا الواقع بما يلي: «على أن وجهت نظر البيرونيين كانت مختلفة خصوصاً لوجود فئة ذات وزن كانت حريصة على التخلص من الحكم العثماني وللسعي لاستقلاله تحت حماية فرنسا، وكان المسلمون من جهة أخرى مع حرصهم على اللامركزية وثمين حقوق العرب في السلطنة، يفضون الدولة العثمانية ولا يرضون عنها بدلاً من الدول الأجنبية، ولما كان لا بد من تقارب وجهات النظر بين طلاب الاصلاح من أنصار فرنسا وأنصار اللامركزية، فقد جاءت اللائحة الاصلاحية التي وضعها تسعون مندوباً منهم في دار بلدية بيروت يوم ٣١ كانون الثاني / يناير عام ١٩١٣، تجمع بين شروط اللامركزية وبين وجود مستشارين اجانب في جهاز حكومة الولاية بالاضافة إلى مفتش اجني لكل لواء»^(٤٧).

كما أن سليم علي سلام الذي وافق تشكّل الجمعية الاصلاحية منذ بدايتها، يعبر في مذكراته عما يسميه اضطراب أفكار الأهالي، وانقسامهم في اجواء الظروف السياسية التي طرحت فيها الاصلاحات (اندحار الجيش العثماني في ليبيا سقوط الاتحاديين) يقول: «حتى أن صديقي المرحوم نخلة بك اللتوني قال لي: انه راجع تفصل فرنسا وانه وعده بالمساعدة وأن حكومته مستعدة أن تعمدنا بمشرين ألف جندي عند الاقتضاء إذا اعلنا الثورة». غير أنه يعلق: «ولكننا بالرغم من هذا وبالرغم من

Projet de réformes dans le Vilayet de Beyrouth, dans: France, Ministère des affaires étrangères = [M.A.E.F.], Archives diplomatiques: Turquie, vol. 119, p. 116.

(٤٦) ووجه كوثري، «الحياة الاقتصادية في ولاية بيروت عشية الحرب العالمية الأولى: من خلال كتاب ولاية بيروت»، الباحت، السنة ٦، المجلدان ٣٣-٣٤ (ايار/ مايو- آب/ أغسطس ١٩٨٤)، ص ٦٩-٨٤.
(٤٧) محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال المعصور، ج ٢ (بيروت: مطابع دار الكشاف، ١٩٤٨-١٩٥٠)، ج ١، ص ٢٢-٢٣.

ضعف الدولة واضطهاد الاتحاديين لنا ولعصرتنا، كنا نحرص قلباً وقالباً على البقاء في حظيرة الدولة» (٤٨).

بينما يعبر الموقف المسيحي المشارك في الحركة الإصلاحية عن موقفه الضمني من الإصلاحات بوجهة نظر يقدمها «سراً» إلى القنصلية الفرنسية في بيروت، يسادر عدد من الأعضاء المسيحيين المشاركين في اللجنة التنفيذية للجمعية الإصلاحية: بيار طراد، نخلة التويني، رزق الله أرقش، يوسف هاني، أيوب ثابت، إلى تقديم عريضة إلى القنصل الفرنسي تتناول موضوعات ثلاثة: وضع المسيحيين العثمانيين؛ مشروع الإصلاحات الذي صاغته اللجنة التنفيذية؛ أماني مسيحيي سوريا (٤٩). وفي نظر مقدمي العريضة: «إن وضع المسيحيين في الامبراطورية العثمانية كان دائماً بالأسوأ ويرثى له. وسيقلق هذا الوضع بشكل هائل على أثر الحرب البلقانية والهزائم التركية التي ستكون عواقبها المباشرة: ١ - زيادة الضرائب. ٢ - تشجيع هجرة المسيحيين السوريين. ٣ - تزايد التعصب الإسلامي». ويعد أن توسع العريضة هذه البنود ترى أن «مشروع الإصلاحات لم يكن ليستخدم فيما لو استخدم، إلا لشل التدخل الأوروبي عندما تطالب الدول الأوروبية تركيا بإدخال بعض الإصلاحات الحساسة والمحددة، وسيكون لتركيا عندئذ أن تجد في مشاريع الإصلاحات هذه والتي يزعم أنها من أعداد السكان أنفسهم، بينما هي من رعي الحكومة نفسها، حجة ومخرجاً لرفض الإصلاحات التي تقترحها الدول الأوروبية، متللة بأن هذه الإصلاحات لا ترد في المشروع الذي أعده أصحاب العلاقة أنفسهم» (٥٠) و«مع ذلك، فإن واقع مسيحيو بيروت على التعاون مع المسلمين في صياغة مشروع الإصلاحات، وإنما للمسيحيين التالين: ١ - أحباط مناورة الحكومة التركية وذلك بالحوّل دون صياغة المشروع بالاتجاه الذي تأمل الحكومة التركية أن يتخله. ٢ - العمل على تضمين هذا المشروع مبدأ الرقابة الأوروبية في فروع الادارة» (٥١).

ويستكمل مقدمو العريضة موقفهم بعد أن يصريحوا بدورهم في ادخال مطلب المستشارين الاجانب كصيغة لإحداث «الرقابة الأوروبية» في فروع الادارة في الولاية، عبر تقديم «أماني المسيحيين» الحقيقية في سوريا. هذه الاماني تتجاوز- في رأي مقدمي العريضة - الإصلاحات

(٤٨) سلام، مذكرات سليم علي سلام (١٨٦٨ - ١٩٣٨) مع دراسة للعلاقات العثمانية - العربية والعلاقات الفرنسية - اللبانية، ص ١٢٨ - ١٢٩.

(٤٩) يكتب القنصل الفرنسي العام في بيروت في ١٨ آذار/ مارس ١٩١٣ السيد (Couget) الي وزير الشؤون الخارجية في باريس (M. Jonnart): ولقد قدم الي السيد زينة مدير الجريدة العربية «النبات» بياناً باسم موقعي اري، نظراً لأهميته السياسية، أن ارفعه الي معاليكم مرفقاً بهذه الرسالة، هذا البيان المحرر بموافقة الاعضاء المسيحيين في لجنة المبادرة للإصلاحات في سورية التي كان لي شرف التباحث معها مراراً، موقع من قبل أهم الاعضاء وأكثرهم شهرة. ان السيد بيار طراد وهو محام، والسيد تويني، الترجمان في هذه القنصلية كلاهما روم ارتودكس، والسيد زينة وأرقش (وهذا الأخير هو ملاك) روم كاثوليك، أما السيد هاني (وهو ملاك) فماروني، والدكتور ثابت يروتستان، ولقد حرص هؤلاء السادة في الخطاب الذي يعثوا به الي باسم ابنائ طوائفهم على أن يرضحوا بدقة أماني مسيحي سورية، وعلى تأكيد ارتباطهم بفرنسا. وتشكّل هذه الوثيقة شهادة أخرى على التعاطف العميق الذي يشد البنا مسيحي هذه المنطقة، كما أنها تدل على مبلغ التأثير الذي أحدثته في نفوسهم الوعود الصادرة عن فرنسا، وعلى مدى عظيم الآمال التي ولتها لديهم.

M.A.E.F., Archives diplomatiques: Turquie, vol. 120, p. 59.

(٥٠) المصدر نفسه، ج ١٢٠، ص ٦٠.

(٥١) المصدر نفسه، ج ١٢٠، ص ٦٠.

المقدمة حتى في حال تطبيقها: «حتى في حال الافتراض بأن الإصلاحات ممكنة التطبيق مع أو بدون مؤازرة أوروبا، فإن هذا الحل لا يمكن أبداً أن يستجيب لأمني مسيحي سورية الحقيقية، فهؤلاء مرتبطون بفرنسا ارتباطاً نهائياً، وهم لا يمكنهم إلى الأبد أن يتسوا ما يدينون به من اكبار لمظمتها وحضارتها، ومن اعتراف بالشكر لمظمتها عليهم أيام الشدائد. ان الأمانة الكبرى لمسيحي سورية هي بسط الحماية الفرنسية على سورية»^(٥٦).

ويضع موقعه العريضة السياسة الفرنسية أمام أحد ثلاثة حلول وتناسب الوضع السياسي في سوريا، وهي «مرتبة لا حسب الأفضلية»:

١ - اما بسط الحماية الفرنسية على سوريا.

٢ - واما الحكم الذاتي لولاية بيروت تحت حماية فرنسا ورقابتها الفعليين.

٣ - واما ضم ولاية بيروت إلى لبنان على أن يوضعاً معاً تحت الرقابة الحقيقية الفرنسية^(٥٧).

ومهما يكن من أمر، فإن الحركة الإصلاحية البيروتية اصطلمت سريعاً بالانقلاب الحكومي الذي قاده الاتحاديون في الشهر نفسه الذي قدمت فيه اللائحة الإصلاحية^(٥٨).

لقد اعتبرت حكومة الاتحاديين الجديدة أن الحركة التي شهدتها بيروت مؤخراً ليست الا خيانة للدولة العثمانية، فبادرت الى عزل أدهم بك الوالي السابق المتعاطف مع حركة الإصلاح، وعينت بدلاً منه حازم بك الذي أمر بحل «اللجنة الإصلاحية» في ٨ نيسان / ابريل عام ١٩١٣، واحتجاجاً على هذا الاجراء، ظهرت الصحف البيروتية في اليوم التالي أوراقاً بيضاء مكللة بالسواد وحاملة نص قرار الحل في الصفحة الأولى دون تعليق^(٥٩).

وبعد ثلاثة أيام من اتخاذ هذا الاجراء عقدت الجمعية العامة اجتماعاً في القاعة الكبرى في «الكلية السورية»، وقررت الدعوة للاضراب العام في ١٢ نيسان / ابريل والاحتجاج على حل اللجنة^(٦٠).

وبالفعل استجاب تجار بيروت في اليوم المحدد، فأقفلوا مخازنهم وصدر في الوقت نفسه بيان صحفي يحمل توابع عدد من وجهاء ومثقي بيروت^(٦١). ولقد أكد البيان، بعد عرضه

(٥٦) المصدر نفسه، ج ١٢٠، ص ٦١.

(٥٧) المصدر نفسه، ج ١٢٠، ص ٦١.

(٥٨) استمر حكم الاتحاديين من ١٠/٧/١٩١٢ حتى ٢٣/١/١٩١٣.

(٥٩) انظر أيضاً صورة عن الصفحة الأولى من جريدة لسان الحال، في: زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨)، ص ٢١١ و Samné, La Syrie, p.85.

Correspondance d'Orient (1 mai 1913), pp. 418 - 419.

(٦٠)

(٥٧) الموقعون هم: كامل الصلح، اسكندر عازار، محمد ابراهيم طيارة، ايوب ثابت، جان بسترس، سليم علي سلام، رزق الله أركش، أحمد مختاريهم، أحمد حسن طيارة، ابراهيم حكيم، جوزف هاني، محمد

لظروف نشأة الجمعية الاصلاحية وموقف الوزارة السابق منها، مبدأ «حرية الاجتماع» و«الحرية الفردية» و«حرية الرأي»، واعتبر أن اجراء الوالي لا يتعارض فحسب مع مضمون الدستور العثماني، وإنما أيضاً مع نظرة «العالم المتمدّن»: ويخلص البيان الى «الاحتجاج بشدة» على عمل «الوالي» الذي عبث بمصلحة الوطن^(٥٨).

وفي الوقت نفسه ارسلت برقية الى الصدارة العظمى ووزارة الداخلية موقعة من ٥٠٠ بيروتى، يتألفون من «ملاكين وتجار وصيارفة وأطباء ومحامين وصحفيين وادباء». وتفتد البرقية الحجج التي استند اليها الوالي لحمل الجمعية الاصلاحية وتجب عنها: «ان الحقيقة هي أن الجمعية المشار اليها ليس في القانون ما يمنح تشكيلها وهي تألفت برضى الحكومة ونالت منها الاجازة الرسمية، وقد كان انتخابها من قبل المجالس المحلية، والرؤساء الروحين لجميع الطوائف في بيروت. وليست مطالبنا إلا مجرد حليجات وضعتها اللجنة اظهاراً لرغائب الأهالي وعرضها على حكومتكم، فبناء على ما تقدم يتضح لفخامتكم أن الأمر الذي استصدرته الولاية لحل الجمعية بني على افتراضات وأوهام لا أساس لها، ولذلك، فنحن نحتج على هذا العمل بكل قوتنا ونلتزم اصدار امركم الملجل إلى مقام الولاية لالغاء أمرها، بمنع الجمعية عن الاجتماع صوتاً صراحة القانون الاساسي الذي باسمه اجريت هذه المغايرة القانونية، ومحافظة على اسم الحكومة الدستورية وكرامة الأمة التي يؤسفها هذا العمل»^(٥٩).

ورداً على الاضراب الذي اعلنته المدينة ونقلته في ١٢ نيسان/ أبريل عام ١٩١٣، لم يكن من الوالي إلا أن اتخذ مزيداً من اجراءات القمع والتهديد، فقد أمر بفتح المحلات، وهدد من يذعن للاضراب بالسجن والتغريم. وألقي القبض بالفعل على خمسة أعضاء من اللجنة الاصلاحية، هم: زكريا طيارة، اسكندر غازار، رزق الله ارقش، سليم الطيارة، مختار ناصر^(٦٠).

وكان جواب الصدر الاعظم على برقية اصلاحيي بيروت قد جاء حاملاً موقفاً مشجعاً على التصلب برفضه شكل العمل الذي لجأت اليه الجمعية. فلقد ارتكز الوالي على برقية الصدر الأعظم التي جاء فيها: «ان تشكيل الأهالي جمعيات لهذه الغاية وتصديقهم لمثل هذه المطالب مغاير للقانون ومن الضروري عدم اصفاء الحكومة لذلك قطعياً [...] إذا كان الأهالي أفكار ومطالبات بحق الاصلاحات فيقتضي طبعاً أن يطلب ذلك المبعوثون في مجلس المبعوثان [...] فيكمال الأهمية توصيكم بأن تظهروا الكيفية لمن يلزم، وأن تدعوا لديوان الحرب العربي حالاً من يتجراؤن على القيام بحركات مغايرة للقانون»^(٦١).

= قانخوري، جورج رزق الله، بترو طراد، عبد الحميد غنغور، ألبرت سمرق، حبيب فرعون، جان نقاش، فؤاد خنس، سليم بواب، عبد الباسط فتح الله، جميل الحسامي، وحسن الناطور. المصدر نفسه، ص ٤١٩.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٤١٩. انظر أيضاً: سلام، مذكرات سليم هلي سلام (١٨٦٨ - ١٩٣٨) مع دراسة للعلاقات العثمانية - العربية والعلاقات الفرنسية - اللبنانية، ص ١٥٩ - ١٦٠.

(٥٩) سلام، المصدر نفسه، ص ١٦١.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

(٦١) المصدر الأعظم وناظر الحربية، محمود شوكت، في: المصدر نفسه، ص ١٦٣.

حيال هذه المواقف الصارمة من قبل الحكومة المركزية ووالي بيروت كانت الحركة الاصلاحية البيروتية تتراجع وتنسحب. ففي ٢٠ نيسان/ ابريل زار الوالي وفد من وجهاء بيروت للتوسط في أمر اطلاق سراح المعتقلين، وبعد ابراق الوالي الى استامبول، جاء الجواب، في المساء، بقبول اطلاق سراحهم، ولكن بعد أن توجه هؤلاء الى الرأي العام البيروتي بنداء يطالبون فيه من التجار فتح محلاتهم وعودة الحياة الطبيعية الى المدينة^(٦٢).

وهكذا كان. وكانت هذه النهاية نهاية الحركة الاصلاحية في بيروت في العهد العثماني، ونذكر أن عواصم الولايات العربية الأخرى كانت قد شهدت في عهد الائتلافين المظاهر الاصلاحية البيروتية نفسها، وإن لم تثر الحركة السياسية ذاتها التي أثارها بيروت، فلقد اقتصر تلك المظاهر على تقديم لوائح اصلاحية على قاعدة اللامركزية الادارية (دون ادخال مطلب المستشارين الاجانب)، ومع ذلك قوبلت من حكومة الاتحاديين العائلين بالرفض والتصلب^(٦٣)، وجاء قانون الولايات الجديد على عكس ما طالب به حزب اللامركزية الادارية، وعلى عكس النموذج المطليبي الذي قلّمته بيروت ودمشق، جاء يقوي صلاحيات الوالي ويقلّص من صلاحيات مجالس الادارة^(٦٤).

ثالثاً: المؤتمر العربي الأول (١٩١٣)

في الوقت الذي كانت فيه الحركة المطيلية البيروتية تتراجع مع بقية الحركات المطيلية في المدن الأخرى، بسبب اصرار الاتحاديين على رفض كل مطلب «لا مركزي»، وتحت ضغط التهديد والاجراءات البوليسية الرادعة، كانت باريس تشهد إعداداً لتحرك مطليبي عربي بديل.

فقد استطاع بعض دعاة الاصلاح من المسلمين: عبد الغني العريسي، محمد طيارة، توفيق فايد (بيروت)، جميل مردم (دمشق)، عوني عبد الهادي (نابلس)، أن يبقوا، مسرح الحركة المطيلية الى هناك، حيث يمكن أن تشهد اصداً أبعد وتأثيراً أشد.

وكانت باريس منذ زمن مركز اقامة عدد من المثقفين المسيحيين الذين تركوا بيروت وجبل لبنان وبعض المناطق المجاورة، ليتعاطوا بعض النشاطات الثقافية والسياسية في الصحف والاندية الباريسية، وكان من بين هؤلاء شكري غانم الذي طرح عام ١٩٠٢ «القضية العربية» من خلال مسرحية شعرية اسمها «عتر»، قلّمت على مسرح الاوديون في باريس، كذلك كان قد اختير رئيساً للجنة اللبنانية عام ١٩١٢، ورئيساً للجنة المركزية السورية عام ١٩١٦^(٦٥)، كما

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٦٣) انظر عرضاً لهذه المظاهر في دمشق، في: برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨-١٩١٤، وبالنسبة إلى العراق (بغداد والبصرة)، ص ٤٨٨-٥٠٢.

(٦٤) انظر نصوص هذا القانون في: المصدر نفسه، ص ٤٨٠-٤٨٧.

(٦٥) André Bruneau, *Traditions et politique de la France au Levant* (Paris: F. Alcan, 1931), (٦٥) pp. 190 - 191.

كان من بينهم أيضاً خير الله خير الله الذي انتقل بعد إقالته من وظيفته في إدارة جبل لبنان عام ١٩١١، إلى باريس حيث عمل محرراً لشؤون المشرق في جريدة (Le Temps)، وفي عام ١٩١٢ اشترك مع شكري غانم في تأسيس اللجنة اللبنانية واختير أميناً لها^(٦٦)، وكان هناك أيضاً نذرة مطران، وجورج سمعة الذي كان يدير مجلة (Correspondance d'Orient)^(٦٧).

في هذا الجو السياسي السائد في باريس، انطلقت فكرة الدعوة إلى مؤتمر عربي يمثل شتى الاتجاهات المعارضة للمركزية التركية على اختلاف جذورها الثقافية وانتماءاتها الأيديولوجية السياسية، وعلى هذا الأساس تشكلت «لجنة تحضيرية» تألفت من: عبد الغني العريسي، محمد طيارة، جميل مردم، عونى عبد الهادي، شكري غانم، نذرة مطران، شارل دبّاس، جميل معلوف^(٦٨).

ارتأت اللجنة أن يكون حزب اللامركزية الإدارية العثماني هو الحزب المشرف على المؤتمر، وفي ٤ نيسان / أبريل عام ١٩١٣، بعثت لجنة المؤتمر إلى اللجنة العليا لحزب «اللامركزية» رسالة تطلب فيها أن يختار الحزب من بين زعمائه ممثلاً يرأس جلسات المؤتمر، كذلك ارتأت أن تدور الأبحاث في المؤتمر حول المسائل التالية:

- حقوق العرب في المملكة العثمانية.
- ضرورة الإصلاح على قاعلة اللامركزية.
- الحياة الوطنية ومناهضة الاحتلال.

وبعد أخذ موافقة الحزب، توجهت اللجنة التحضيرية إلى «الأمة العربية» ببيان تدعو فيه إلى المشاركة في المؤتمر ودعمه وتأييده بشتى الوسائل^(٦٩).

وانعقد المؤتمر بين ١٧ و٢٣ حزيران / يونيو في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية في باريس، ومثلت اللجنة العليا لحزب اللامركزية عبد الحميد الزهراوي الذي ترأس المؤتمر بهذه الصفة. وتمثلت ولاية بيروت بعدد من الشخصيات التي شاركت في الحركة الإصلاحية (سليم علي سلام، أحمد مختار بيهيم، خليل زينة، أحمد طيارة، أيوب ثابت، ألبير سوسق)، كذلك تمثل العراق بوجيهين هما: توفيق سويدي وسليمان عنبر. وتمثلت ولاية دمشق بجميل بك

Toufik Touma, *Paysans et institutions féodales chez les druses et les maronites du liban du XVII^e siècle à 1914*, 2 vols., publications de l'Université libanaise, section des études historiques, 20 - 21 (Beyrouth: Librairie orientale, 1971 - 1972), vol. 2, p. 673.

(٦٧) كان هذان الكاتبان من ذوي النزعة السورية الفرنسية: استصدر مطران كتابه سورية الغد في باريس عام ١٩١٦، واستصدر جورج سمعة كتابه سورية عام ١٩٢٠.

(٦٨) محب الدين الخطيب، المؤتمر العربي الأول (مصر: اللجنة العليا لحزب اللامركزية، ١٩١٣)، ص ٥. ولقد أعيد نشر هذا الكتاب مع مقدمة لنا وملحق بالمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلّقة بالمؤتمر، بيروت ١٩٨٠.

(٦٩) المصداق نفسه، ص ١٠.

مردم، وحضرت المؤتمر أيضاً وفود أخرى مثلت لجاناً وروابط عديدة منها: اللجنة اللبنانية في باريس (شكري غانم)، والاتحاد اللبناني في القاهرة (أسكندر عمون)، وممثلون لجاليات لبنانية - سورية في الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، وعن الجالية العربية في استامبول: عبد الكريم خليل^(٧٠).

إن الكلمات التي أُلقيت في المؤتمر تعكس بوضوح مضامين الاتجاهات الموجودة على الساحة، إذ يكفي أن نورد بعض فقرات نموذجية لاستخلاص المواقف التي عبّر عنها في المؤتمر وتعيين خلفياتها الثقافية والسياسية.

افتتح المؤتمر بكلمة ألقاها عبد الحميد الزهراوي، رئيس المؤتمر ومتدوب اللجنة العليا لحزب اللامركزية، وأهم ما جاء فيها: «التأكيد على والأخاء العربي - التركي، في إطار الرابطة العثمانية، وإن المشاركة في الحكم على أساس اللامركزية هي الفاعلة التي تبت هذا الاتحاد». أما بالنسبة إلى الموقف من المغرب، فيتجنب الزهراوي طرح المسألة السياسية في جانب العلاقة معه، ويكتفي بإبراز المسألة الحضارية. يقول: «إن أوروبا ليست هي الغول، وإنما الغول هو سوء الإدارة وفساد السياسة [...] إن أردنا أن نحل مكاناً تحت الشمس علينا أن نستوعب بآدي الحضارة الغربية، إذ لا شيء أخطر من أن نبقي جامدين». أما عقدة التفوق الأوروبي فيواجهها الزهراوي بحق المبادلة: «عندما ننبت اليوم أفكار أوروبا، فلماذا نفعل ذلك على أساس حق المبادلة، أننا نتخرف بفضل أوروبا في ما نأخذ منها، كما هي اعترفت بفضل أجدادنا بشأن كل ما تدين به لهم»^(٧١).

أما عبد الغني العريسي وهو من عائلة بيروتية إسلامية ورئيس تحرير جريدة «المفيد» في بيروت، وكان قد حاز أثناءها على دبلوم في الصحافة من جامعة باريس^(٧٢)، فقد مثل اتجاهاً وقومياً استخدم في التعبير عنه المفاهيم الأوروبية السائدة آنذاك عن «الناصريين» (الأمة)، ولكن دون أن يستتبع مفهومه للامة العربية على أساس هذا المنهج، الدعوة للانفصال عن الأتراك، فالعرب رغم كونهم «أمة» ذات شخصية خاصة، هم «عثمانيون» أيضاً، لهم حقوقهم كعرب ولهم حقوقهم أيضاً كعثمانيين. ولقد ورد في خطابه: «إن الجماعات في نظر علماء السياسة لا تستحق هذا الحق إلا إذا جمعت على رأي علماء الألمان وحلة اللغة وحلة العنصر، وعلى رأي علماء الطليان: وحلة التاريخ ووحدة العادات، وعلى مذهب سياسة الفرنسيين: وحلة المطبخ السياسي. فلذا نظرننا إلى العرب من هذه الوجوه الثلاثة، علمنا أن العرب تجمعهم وحدة لغة، وحدة عنصر ووحدة تاريخ، ووحدة عادات، ووحدة مطبخ سياسي، فحق العرب بعد هذا البيان أن يكون لهم - على رأي كل علماء السياسة دون استثناء - حق جماعة، حق شعب وحق أمة [...] وإن العرب يطلبون حقهم كشركاء في هذه الدولة، شركاء في القوة الاجرائية، شركاء في القوة التشريعية شركاء في الإدارات العامة، أما في داخلية بلادهم فهم شركاء أنفسهم»^(٧٣).

لكن ندرة مطران وهو مسيحي من بعلبك، فقد عبّر عن طموحات استقلالية حثّها في

(٧٠) المصدر نفسه، وفود المؤتمر، ص ١٤ - ١٦.

(٧١) عبد الحميد الزهراوي، «تريبتا السياسية»، ورقة قُلمت إلى: المصدر نفسه، ص ٢٨ - ٣٩.

(٧٢) العريسي، مختارات المفيد، ص ١١.

(٧٣) عبد الغني محمد العريسي، «حقوق العرب في المملكة العثمانية»، ورقة قُلمت إلى: الخطيب،

المؤتمر العربي الأول، ص ٤٢ - ٤٣.

أطار «سوريا» دون أن يدعو صراحة للانفصال عن الأتراك، ففي الوقت الذي اعتبر فيه عبد الغني العريسي العرب «أمة»، نرى مطران يعتبر السوريين «أمة» كانت مستقلة في التاريخ العربي والإسلامي، ولم تخضع لسيطرة الأتراك إلا بعد أحداث عام ١٨٦٠، وفي كلامه هذا تشديد على رفض المركزية العثمانية التي ابتدأت مع التنظيمات، ومحاولة لاسترجاع الصيغة الاستقلالية لسوريا في المراحل السابقة مع بنائها في المرحلة الراهنة على صيغة إدارية جديدة، ولعل في استرجاع خطابه دلالات على تصويره لخصائص مراحل التاريخ العثماني ولطموحه الاستقلالي في كيان خاص لسوريا^(٧٤). يقول: «هذه سورية كانت منقسمة مقاطعات، وكانت كل مقاطعة تحت سيطرة بيت عربي يحكم في شؤونها ويدير أمورها في السلم والحرب، ولا تزال أخبارهم في هذا الخصوص متداولة بيننا، أما دمشق، فلأنها كانت مجمع الأشراف الذين دخلوها في يوم الفتح، وأقاموا فيها منذ عهد الأمويين متوارثين اللسان والأخلاق والعادات والتقاليد العربية على ما كانت في حضارة الدولة العربية، وكانت لهم السيادة في المدينة والكلمة النافذة في الدولة الحاكمة وعلى عموم السوريين». وهذا التشديد على نموذج السلطة القديم القائم على العصبيات المحلية، يقدمه ندرة مطران نوعاً من الاستقلال عن الحكم التركي حيث استمر حتى عام ١٨٦٠، ويقف عند هذه المرحلة ليقيم أحداث عام ١٨٦٠، في دمشق: وسيلة سياسية تركية للقضاء على هذا الاستقلال عبر إزالة «الأشراف الدمشقيين» من السلطة المحلية والقضاء على الاستقلال السوري: «وقفت حكومة الأمستة... فذهبت من أهل الشام وشغقت وكسحت سلطة الأشراف والمتنقلين وغرمتهم بأكثر من مليون ليرة، وزادت في إذلالهم بأن جعلت المسيحيين رؤساء إدارة في حكومة دمشق مدة بضع سنين، وتحقق لها في خلالها أنه لم يبق للأشراف الدمشقيين كلمة نافذة في سورية، فمادت إلى المسيحيين فأزاحتهم من مراكزهم شيئاً فشيئاً واضطرتهم ستة بعد ستة إلى ترك المأموريات لتربع فيها الأتراك» ويخلص إلى «أن الاستبداد الذي عهدناه نحن لم يتكون إلا منذ خمسين سنة، بعد ما ذكرناه من المذابح السورية»^(٧٥). وواضح ما لهذا الخطاب من وظيفة سياسية في استشارة أعيان سوريا الموجودين في المؤتمر ضد المركزية العثمانية التي بدأت مع التنظيمات، والتي تصاعدت مع استلام الاتحاديين بعد عام ١٩٠٨.

أما الشيخ أحمد طيارة ممثل جمعية الإصلاح البيروتية ومدير تحرير جريدة «الاتحاد العثماني»، فقد اكتفى بطرح موضوع الهجرة من سوريا. فبعد أن أشار إلى أن حوالي ٦٠ ألف سوري قد تركوا البلاد في غضون ربع قرن، تساءل لماذا تعجز سوريا اليوم عن تموين ٣ ملايين من السكان، بينما كانت في أيام الرومان تمون حوالي ١٦ مليوناً؟ وهو إذ يعتبر الهجرة سبباً لهذا الافتقار لأن «مناخ البلاد وطبيعة الأرض وبزات الشعب بقيت كما هي ولم تتغير»، يرى في الوقت نفسه أن سبب الهجرة كان في «النظام السياسي المركزي». لذلك يكفي في رأيه «إدخال الإصلاحات السياسية الإدارية على قاعدة اللامركزية إلى البلاد حتى يوضع حد لتيار الهجرة، وحتى يحمل المهاجرون إلى العودة إلى ديارهم»^(٧٦).

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٤٢-٤٣.

(٧٥) ندرة مطران، وحفظ الحياة الوطنية في البلاد العربية العثمانية، «ورقة قُدِّمت إلى: المصدر نفسه، ص ٥٦-٥٨.

(٧٦) أحمد طيارة، «الهجرة من سورية وإلى سورية»، ورقة قُدِّمت إلى: المصدر نفسه، ص ٨٢-٩٣.

وأخيراً تجلدر الإشارة إلى كلمة اسكندر عمون، ماروني من جبل لبنان وممثل «الاتحاد اللبناني في القاهرة»، فقد تحدث عن حسنات «اللامركزية» في نطاق التركيب التعديدي للامبراطورية العثمانية، فاللامركزية يفرضها واقع تعدد الايمان، الأعراق، واللغات، والاصرار على الوحدة الادارية لا يؤدي إلا إلى الفشل^(٧٧). والحقيقة أن اسكندر عمون مثل في ذلك وجهة نظر «حزب اللامركزية الادارية» الذي كان عضواً رئيسياً فيه، أكثر مما مثل وجهة نظر «الاتحاد اللبناني»، الذي كان، في أغلبية أعضائه، يمثل اتجاهاً لبنانياً ينعصر في الدفاع عن «امتيازات» الجبل والعمل على توسيعها^(٧٨).

وبعد مداخلات عديدة، وضع في الجلسة الأخيرة محضر للمؤتمر خُصص إلى تثبيت القرارات التالية:

- ١ - ان الاصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للمملكة العثمانية.
- ٢ - من المهم أن يكون مضموناً للعرب التمتع بحقوقهم السياسية. وذلك بأن يشتركوا في الادارة المركزية للمملكة اشتراكاً فعلياً.
- ٣ - يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية ادارة لا مركزية تنظر في حاجاتها وعاداتها.
- ٤ - كانت ولاية بيروت قد قلعت مطالبها في لائحة خاصة صودق عليها في ١٩١٣/١/٣١ بإجماع الآراء، وهي قائمة على مبدئين اساسيين هما: توسيع سلطة المجالس العمومية وتعيين مستشارين اجانب، فالمؤتمر يطلب تنفيذ وتطبيق هذين الطلبين.
- ٥ - اللغة العربية يجب أن تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني ورسمية في الولايات العربية.
- ٦ - تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية الا في الظروف والاحيان التي تدعو للاستثناء الأقصى.
- ٧ - يتعنى المؤتمر من الحكومة السنية العثمانية ان تكفل لمتصرفية لبنان وسائل تحسين ماليتها.
- ٨ - يصادق المؤتمر ويظهر ميله لمطالب الارمن العثمانيين القائمة على اللامركزية.
- ٩ - سيجري تبليغ هذه القرارات للحكومة العثمانية السنية.
- ١٠ - وتبلغ ايضاً هذه القرارات الحكومات المتحاببة مع الدولة العثمانية.

(٧٧) اسكندر عمون، «الاصلاح على قاعدة اللامركزية»، ورقة قُلمت الى: المصدر نفسه، ص ٩٢ -

١٠٣.

(٧٨) كزتراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠: مساهمة في دراسة اصول تكوينها التاريخي، ص ٢٣٠ - ٢٣٢.

١١ - ويشكر المؤتمر الحكومة الفرنسية شكراً جزيلاً لترحابها الكريم بضيوفها.

وأضيف إلى هذه القرارات ملحق يعتبر أن هذه المطالب هي بمثابة برنامج سياسي للعرب العثمانيين، ينبغي الالتزام به والامتناع عن قبول أي منصب إذا لم يصر إلى تنفيذه^(٧٩).

إن أول ما يستوقف في مداولات المؤتمر ومدخلات المشتركين هو تعددية وجهات النظر في مفاهيم العمل السياسي في سوريا، واختلاف تحليلات «الامة» من الناحية الجغرافية والسكانية. فإذا كان عبد الغني العريسي قد استخدم مفهوم «الامة العربية»^(٨٠) في إطار الرابطة العثمانية، فإن ندرة مطران قد استخدم مفهوم «سوريا للسوريين»^(٨١)، وإذا كان عبد الحميد الزهراوي رئيس المؤتمر قد شدد على جانب الاقتباس الحضاري والعلمي من الغرب من دون أن يشير إلى المطامع السياسية الغربية^(٨٢)، فإن ندرة مطران حاول أن يطمئن المؤتمرين إلى أن أوروبا تتحاشى بكل قوتها فتح «المسألة الشرقية»، وإن كل ما يتمناه ساسة أوروبا - فيما نظن - هو أن يتمكن العثمانيون من تدبير شؤون دولتهم^(٨٣). ومع أن بنوداً من بنود جدول أعمال المؤتمر الذي ورد في الدعوة كان مخصصاً لمبحث «مناهضة الاحتلال» - والمقصود بذلك الاحتلال الاجنبي - فإن المؤتمرين تجنبوا على أثر خطبة ندرة مطران الخوض في هذا الموضوع، اذ يسأل احد المؤتمرين بعد أن سمع تظلمين ندرة مطران: «تناول الخطيب موضوع الاحتلال الاجنبي وحاول أن يطمئن نفوسنا على عدم توقعه فهل هو ينكر أن لبعض الدول مطامع في سورية؟». وهنا يتدخل الرئيس ليقول: «لانه لاصلاحه لنا هنا أن نخرج عن موضوع شؤوننا الادارية وسياساتنا الداخلية»^(٨٤)، ويتدخل خليل زينية مدير جريدة «الثبات» ومخبر القنصلية الفرنسية في بيروت^(٨٥) ليقترح: «منع الكلام في كل جلسات المؤتمر عن سياسة الدول الخارجية»، وتأتي الموافقة من الجميع^(٨٦).

وما يستوقف في سياق المداولات أيضاً، توقف المؤتمرين عند مطلب الاستعانة بـ «مفتشين أجانب في الولايات، غير أنه خوفاً من أن يثير هذا المطلب اية معارضة خارج ولاية بيروت، فقد حصر فكره بناء على اقتراح سليم علي سلام بالولاية التي تطلبه على قاعدة الصلاحيات اللامركزية»^(٨٧).

(٧٩) الخطيب، المؤتمر العربي الأول، ص ١١٣-١١٧.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٣٠-٣١.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٦٢-٦٣.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٨٥) يوصي القنصل الفرنسي العام في بيروت (M. Couget) في رسالته إلى وزير الخارجية (M. Pichon) في ١٦ أيار/ مايو ١٩١٣، بأن يستقبل (خليل زينية) بشكل خاص استقبالا حسنا، لقد برهن دائماً كما يقول القنصل «عن كونه مخبراً متقانياً ومنهياً خالصاً لهذه القنصلية العامة». قلنا أن نعتبره حقاً مؤالياً لفرنسا بصديق». M.A.E.F., Archives diplomatiques: Turquie, vol. 121, p. 62.

(٨٦) الخطيب، المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

وكما الحال في الحركة الاصلاحية البيروتية، يادر عدد من المؤتمرين (شكري غانم، شارل دبلس، جورج سمعة، نيرة مطران، خليل زينية) الى تقديم مذكرة مستقلة الى وزراء خارجية الدول الكبرى، استهلكت بمقدمة تاريخية وسياسية عن «وحدة سوريا» والامها التي عانتها وتعاينها تحت الحكم التركي، وتنتهي بتقرير عدد من المطالب «الشبيهة» على حد قول جورج سمعة - بمطالب المؤتمر من حيث الجوهر، لكنها اعنف لهجة^(٨٨).

أمر آخر يميز هذه المذكرة هو اصرار موقعها على تسمية المؤتمر العربي بـ «المؤتمر السوري»، وحصر المطالب بسوريا بالذات دون ذكر للولايات العربية، كما أن المذكرة تعطي المطالب مضموناً أكثر نزوعاً نحو الاستقلال الاداري والثقافي والاقتصادي والعسكري، وتوجه الى الدول الأوروبية وتطلب تدخلها الصريح في دعم المطالب، اذ مخاطب المذكرة الحكومات الأوروبية بهذه الصيغة: «إن السوريين استغلوا كل الوسائل الشرعية الممكنة، وهم الآن معصومون كل التصميم على نيل ما يطلبون به حتى انه يخشى في حال نقاد صيرهم أن يلجأوا إلى ما يوسف له، انهم على ثقة في طاقتهم ولا يطلبون أكثر من ان يشاركوا في رقي الامبراطورية، لكن اللهم يغصهم، وبما انهم لاحظوا مرأوا أن الدول الكبرى كانت تستخدم نفوذنا حين يتماق الأمر بتل مطالب مشروعة لشعب مضطهد، فانهم يترجون في حكومتكم وكلهم أمل وثقة في تجردكم وانسائكم»^(٨٩).

ويعلم جورج سمعة على طبيعة المطالب بعد نشوب الحرب العالمية الأولى: «وما لا شك فيه أن الآمال الانفصالية لم تكن بعد صيغت بسبب امتهلة التصير عنها علناً ووسماً، وثابع: ولأسف وبسبب الانقسامات الأوروبية، بقي تدخل الدول الكبرى الذي طالما تمتناه خيالاً، فضلاً عن أن مباداة حكومة واحدة [يسير الى فرنسا] كان يمكن أن تؤذي الى كوارث. لاذ كان يجب انتظار الحرب حتى يسمع صوت السوريين»^(٩٠).

غير أن شكري غانم - لم ينتظر الحرب - إذ اتفرد الى توجيه كتاب إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٧ حزيران/ يونيو عام ١٩١٣، يقدم فيه «تحليلاً» للاتجاهات السياسية التي يمكن أن ينتج نحوها الوضع السياسي في سوريا بعد احتمال فشل مساعي المؤتمرين من الحصول على الاصلاحات المطلوبة. يقول: «لما الهدف الذي ينشده المؤتمر، فإن المشتركين به انفسهم يشكون في بلوغه، وهم يتوقعون المقاومة التركية ولا يرجون شيئاً من حسن نية القسطنطينية، ومع ذلك، فإن الاعضاء المسلمين يبللون هذا الجهد فرضاء لضميرهم ولإبقاء بمسؤولياتهم، وبعد فشل هذه المحاولة، فإنه من المحتمل جداً أنهم سيهتدون الى الانفصال إدارياً عن تركيا، وإلى مشاركة مواطنهم المسيحيين رايهم في الانضمام الى لبنان».

ويقترح شكري غانم حلاً قائماً على الأمر الواقع، مستعيداً موقف مذكرة مسيحيي بيروت يقول «ومكلاً تتألف بين لينة وضحاها سلطة قانونية، إذ يشارك ممثلون من ولاية بيروت في المجلس الاداري اللبناني الذي يطلب من أوروبا وتركيا تعيين سلطة أوروبية. إن هذا المشروع ليس حلاً، وعلى فرنسا المتعنتة بقتلها بيروت ألا تنزع امامه المرافيل» وتستحث فرنسا على دعم المشروع فيقول: «ولا ينبغي لبنان

الأكبر أن تضع فرنسا يدها على الشواطئ السورية دونما حاجة إلى احتلال فعلي وحصول مساومات ومضاعفات خطيرة؟^(٩١).

هذا وفي حين يكشف شكري غانم في باريس وجهة سياسية تدفع باتجاه توظيف «المؤتمر» بموقف سياسي على أرض الواقع، بصيغة تعميم نموذج متصرفية جبل لبنان على ولاية بيروت وبدعم فرنسي، تبري شخصيات عربية من سوريا تعارض انعقاد المؤتمر، وتنظم برقيات إلى استامبول مستنكرة عملاً كهذا.

وكان أبرز الشخصيات الفكرية والسياسية التي قامت بهذه الحملة: الأمير شكيب أرسلان^(٩٢). ويذكر السفير الفرنسي في استامبول في مراسلاته إلى الخارجية الفرنسية اختياراً متنوعة عن هذه البرقيات، فقد جاء في رسالته المؤرخة في ٢٧ أيار / مايو عام ١٩١٣: «إن جرائد الحكومة تعلق منذ يومين وبارتياح كبير على برقية أرسلتها بعض الشخصيات الإسلامية في دمشق إلى الصدر الأعظم للاحتجاج على المؤتمر العربي الذي دعا إليه في باريس ستة أشخاص، منهم اثنان معروفان [كما تقول البرقية] بتبنيهم سياسة معارضة تجاه الحكومة الحالية التي لم تشجع طموحهم الشخصي، والأربعة الآخرون هم شيان صغار لا يملكون أية سلطة في سورية وليس لديهم أية صفة تسمح لهم بالقيام بالدور الذي يحاولون أن يلعبوه» ويتابع السفير: «وبصرح هؤلاء أنهم راضون جداً عن الإدارة العثمانية الحالية، وبأنهم ينتظرون من الحكومة العثمانية وحدها الحماية وتطبيق القوانين والاصلاحات التي يعتقد بضرورة تطبيقها في سبيل فائدة وتقدم سورية»^(٩٣).

هذه البرقية التي تحمل خمسين توقيعاً من أعيان دمشق على رأسهم المفتي ونقيب الاشراف، تعبّر في الواقع عن ضعف الحماس في ولاية دمشق للمؤتمر العربي^(٩٤) مقارنة مع ولاية بيروت، ولعل سبب ذلك استمرارية قوة الأعيان في ادارة دمشق والتفافهم على جمعية الاتحاد والترقي، ودخول بعضهم فيها.

غير أن الالفت للنظر في الموقف الاسلامي هو موقف رشيد رضا صاحب «المنار»، فبعد ان كان هذا الأخير متحسماً للاتحاديين ومدافعاً عنهم، بدأ بمعارضتهم بدءاً من عام ١٩١٠/١٩١١، على قاعدة الدعوة إلى اللامركزية ومناهضة حملات التريك والدعوة

M.A.E.F., Archives diplomatiques: Turquie, vol. 122, pp. 79 - 81, lettre adressée par (٩١) Cheki Ganem, Paris, le 17 juin 1913.

(٩٢) يكتب شكيب أرسلان في مذكراته: «كنت ساعطاً على عقد هذا المؤتمر، وكانت وجهة نظري ان مؤتمراً كهذا لا ينبغي أن يعقد في عاصمة كباريز لها ما لها من المطامع في سورية، ولا يجوز أن يعقد بينما الدولة مشغولة بالحرب البلقانية وقد تقلت قسماً عظيماً من السلطنة وسقطت أهميتها العسكرية والسياسية، وان سقوط أهمية الدولة لا ينحصر ضرورة في الترك وحدهم، بل يتناول جميع المسلمين». شكيب أرسلان، سيرة ذاتية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ١٠٩.

M.A.E.F., Ibid., vol. 121, p. 134.

(٩٣) ويلحق السفير قصاصات مقطوعة من جريدة تركيا، تحمل تاريخ ٢٧ أيار / مايو ١٩١٣، وتحوي على نماذج من هذه البرقيات ومن بينها برقية تحمل خمسين توقيعاً على رأسهم مفتي دمشق ونقيب اشرافها. المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٩٤) الملاحظ في وفود المؤتمر، اننا استثنينا جعل مردم، غياب التمثيل الدمشقي فيه.

للطورانية. ولقد كتب في المؤتمر كلمة جاء فيها: «عند المؤتمر، فكان حجة علي أن في العرب عقلاء يعرفون مصلحة انهم وفولتهم، وكان مذكراً للامة العربية في جميع الاقطار بأن لها وجوداً قوياً، وأن لها حقوقاً سياسية وأدبية واقتصادية، وانها مهضومة هذه الحقوق عند دولتها، وكان حافزاً لهمم ومحيياً للامال، ولكنه لم يترتب عليه ضرراً للدولة ولا للامة ولله الحمد»^(٩٥).

والسؤال ماذا كان مصير المطالب وما كان موقف حكومة الاتحاديين منها؟ لقد كلف المؤتمر عبد الكريم الخليل، الذي كان يدير في حينه «المنتدى الأدبي العربي» في استامبول، بمباحثة الاتحاديين بشأن المطالب، وبعد لقاءات مع طلعت باشا وجمال باشا تم اقرار بعض المبادئ الأساسية المطلوبة، ونشرت في صحف استامبول وهي:

- اعطاء بعض الصلاحيات الادارية للسلطات المحلية.
- ادخال تعليم اللغة العربية في المدارس الابتدائية والثانوية.
- الدعوى والاحكام القضائية تكتب بالعربية والتركية.
- المطالب المقدمة للسلطات الرسمية يمكن أن تكتب بالعربية.
- تعيين بعض الزعماء العرب في مجلس الاعيان وفي القضاء الاعلى^(٩٦).

وبناء على هذا الاتفاق الأولي، وصل وفد يمثل المؤتمر العربي ويضم عدداً من وجهاء بيروت (سليم علي سلام، احمد طيارة، مختار بيهيم) الى استامبول في ١٥ آب/أغسطس عام ١٩١٣ ليشكر الحكومة ويتابع تنفيذ الاصلاحات ويحدد مواعيد تحقيقها^(٩٧). وكان ان استقبل الوفد رسمياً وبحفاوة كبيرة، وأغدقت عليه من قبل المسؤولين وعود شتى جعلت الوفد يطمئن فيكتب في تقريره الى مندوبي الجمعيات العربية: «جناب الاساتة لتحقيق مواعيد الاصلاح وطلب تنفيذها في اقرب آن، وقد سمعنا من جلالة السلطان وسمولي المهدي وفخامة الصدر الاعظم وحفزة ناظر الداخلية وسائر رجال الحكومة وجمعية الاتحاد والترقي، وعوداً صريحة قاطعة لا نستطيع أن نظهر ارتياباً فيها»^(٩٨).

بعد عودة الوفد طال الانتظار واستمرت الاصوات الداعية للاصلاح ترتفع في الصحف، حتى لجأت الحكومة العثمانية أخيراً الى استصدار «ارادة سنية» بتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير عام ١٩١٤، تقضي بتعيين ستة من زعماء العرب أعضاء في مجلس الاعيان، كان من بينهم في الولايات السورية محمد بيهيم، عبد الحميد الزهراوي ويوسف سرسق^(٩٩).

واختلقت ردود الفعل العربية على هذه الخطوة: بعضهم اعتبرها «أكبر ضربة على

(٩٥) الكلمة بعنوان: «واتتمروا بينكم بمعروف» كان قد كتبها رشيد رضا بعد انعقاد المؤتمر وأثناء طباعة محاضره. فتم نسخ من المحاضر خالية من هذه الكلمة، وقد ألحقت في بعض النسخ الأخرى في كتاب المؤتمر، مرقمة بالأحرف الأبجدية. انظر: الخطيب، المؤتمر العربي الأول، ص ١.

(٩٦) أحمد جمال باشا، مذكرات جمال باشا (بغداد: [د. ن.]، ١٩٦٣)، ص ٧١.

(٩٧) داغر، ثورة العرب: مقدماتها، اسبابها، نتائجها، ص ٨٠-٨١.

(٩٨) المصدر نفسه، ص ٨٢. وتجد في هذا المصدر المطبوع عام ١٩١٦ بقلم أحد أعضاء الجمعيات السرية (والمرجح أنه اسعد داغر) وصفاً دقيقاً لزيارة الوفد واستقباله في استامبول، ومباحثته التي أجراها مع المسؤولين، ونص التقرير الذي وضعه الوفد عن زيارته، ص ٨٢-٩٢.

(٩٩) المصدر نفسه، ص ٩٩.

الاصلاح^(١٠٠)، والبعض الآخر اعتبر أن قبول المناصب من شأنه مساعدة الحكومة على تنفيذ الاصلاح، وان القبول خير من عدمه، وأن عصفوراً في اليد ولا عشرة على الشجرة^(١٠١).

غير أن الامر بالنسبة الى الاتحاديين كان ينطلق من واقع العجز عن اجراء أي اصلاح جذري بسبب عرقهم، كحكام لامبراطورية واسعة ومفككة، في دوامة من الازمات الداخلية والخارجية (الازمة الاقتصادية الخائفة، العجز المالي المتعاطم، التدخل الاوربي الدائم، تهديدات روسيا المستمرة)، فضلاً عن وطأة الانتجاه القومي التركي المتنامي والانتجاه الطوراني اللذين بدأ يؤثران تأثيراً فاعلاً في توجيه السلطة المركزية.

لذلك، لم يكن امام الاتحاديين حيال مأزقهم الا اللجوء في مواجهة الحركة المطالبة العربية الثنانية في سوريا الى سياسة تراوح بين محاولة احتواء قيادات الحركة وبذل الوعود الكلامية، وبين استخدام صيغة «الوحدة الاسلامية» في التوجه البياني، وبين التهديد. وهذا ما يفسر عدداً من الاجراءات المتعاقبة والمتناقضة: من تعيين بعض زعماء العرب، الى اعتقال عزيز علي المصري، ضابط عربي في الجيش التركي (٩ شباط / فبراير عام ١٩١٤)، الى العودة الى التشديد على «الوحدة الاسلامية» لإخراج العرب المسلمين المطالبين باللامركزية.

وعلى وجه الاجمال، لم تكن الفرصة مؤاتية بعد لتوجيه ضربة حاسمة للمعارضة العربية بشقيها: المسيحي الذي يفضل ضمناً وبصورة عامة الانفصال، والاسلامي الداعي للاصلاح واللامركزية. فكما أن «الانفصاليين السوريين» الذين تحدثت باسمهم جورج سمنة كانوا يراهنون على تدخل اوروبي ويتظرون الحرب - على حد تعبير سمنة - لرفع صوتهم، كذلك بالنسبة إلى «الاتحاديين»، فانهم أيضاً كانوا يتظنون الفرصة للانقضاض على المعارضة بشقيها على قاعدة تقارير «الاستخبارات الثمنانية» التي كانت تقد اليهم^(١٠٢).

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(١٠١) كان ذلك رأي عبد الحميد الزهراوي وعبد الكريم الخليل، في: المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(١٠٢) ان القلق على مصير سوريا الذي كان يشغل بال الاتحاديين المسكرين الاتراك قبيل نشوب الحرب، يبرز الى حد ما في: جمال باشا، مذكرات جمال باشا، ص ٦٩ - ٧٨. انظر أيضاً كتاب: الاستخبارات والباسوسية في الدولة الثمنانية (د. م. د. ن. د. ت. ج.)، ولقد ورد في الكتاب تقرير سري لسفير تركيا في بلوس رفعه الى نظارة الخارجية الثمنانية، ونصه كما يرد: «ان الحكومة الافرنسية بعثت بتعليمات سرية الى سفيرها في الاستانة والى قناصلها في بيروت ودمشق والقُدس تتعلق بتخطئة العمل الواجب ان تسير عليها. هذه الخططة تلخص بضرورة الاعتماد على المتصرين الكاثوليك والماروني في اثارة شعب في سورية ولبنان يدفع الافرنسيين لأن يتدخلوا فعلياً في شؤون المنطقة، ويدير هذه الحركة مباشرة السفير الفرنسي في الاستانة»، ص ١١. انظر أيضاً تقرير الفصل العام المكلف بالفصلية في دمشق الى وزير الخارجية، دمشق، ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩١٣، في: M.A.E.F., Archives diplomatiques: Turquie, vol. 123, p. 154.

ينقل الفصل الفرنسي رأياً لأحد الاصلاحيين خلاصته: «ان جنون السلطة هو ما يحملهم [الاتحاديين] الى هذا السلوك، فموضوع الاصلاحات لم يعد يهمهم وليس من اجل هذا يقومون باكثر الاستدانات، بل من اجل أن يصبحوا اقرباً من اجل فرض انفسهم في لمة الدول الكبرى، من اجل القيام بالعملية المنظمة الاولى بإعادة تنظيم =

رابعاً: السياسات الدولية تجاه العمل السياسي المحلي (سوريا والموقف الفرنسي)

تميزت المرحلة التاريخية التي ابتدأت بانقلاب تركيا الفتاة، وباجواء الامل والحماس اللذين رافقا الحدث، بظهور عوامل جديدة وحاسمة ومؤثرة في اتجاهات العمل السياسي في المشرق عامة، وفي سوريا على وجه التحديد، ولم يكن اعلان الدستور وما نتج عنه من تأسيس وتشكيل جمعيات سياسية محلية وأشكال مطلبية اصلاحية هو الحدث الحاسم. فالسياسات الدولية بتناقضاتها وبما تمخضت عنه من مشاريع الحاقية وتقسيمية قبيل انفجار هذه التناقضات (في الحرب) كانت في الواقع العنصر الغالب في مجموعة العوامل الحاسمة.

فعلى الصعيد الدولي انطلقت موجة جديدة من الاحتلال والاحاق لاراضي الدولة العثمانية والتخضير لتقسيم ما تبقى منها. فغشية الحرب العالمية الأولى كانت ابطلت قد احتلت ليبيا (١٩١١ - ١٩١٢) وكان حكم الاتحاديين يولجهم صمودات قاتلة من جهة أوروبا الشرقية: استقلال بلغاريا، ضم البوسنة والهرسك للنمسا - هنغاريا، اضطرابات في البانيا، موقف متحجر في صربيا^(١٠٣).

وكان المشرق العربي وبالتحديد ما اطلق عليه يومذاك تعبير سوريا الطبيعية، هو الحلقة الرئيسية من الامبراطورية العثمانية التي توجهت اليها مطامع الدول الكبرى. ففي ٢١ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩١٢، التقى الرئيس الفرنسي ريمون بوانكاريه (Raymond Poincaré) خطباً في البرلمان جاء فيه: «اني لسمعد ايضاً بأن اتسكن من أن أضيف بأنه ليس هناك أي مبرر لتصور وجود أي من الخلافات بيننا وبين الحكومة الانكليزية حول هذه النقطة. ان الحكومة الانكليزية اعلمت لنا بكل وذ أن ليس لديها في هذه المناطق اية نية للتحرك، وليس لها اهداف أو مطامع سياسية من أي نوع كان»^(١٠٤).

أما مصالح فرنسا التقليدية فيعدها تقرير رسمي صادر عن لجنة الموارنة الفرنسية كما يلي: «وانها شركة فرنسية رأسمالها ١٤ مليون فرنك فرنسي تلك التي بنت مرثا بيروت، ان ادارات استثمار الماء والغاز والكهرباء مشاريع فرنسية، ان خطوط السكك الحديدية: يافا - القدس (١٨٨٩)، دمشق - بيروت (١٨٩١)، حلب - رفاق (١٨٩٣)، دمشق - حمص (١٩٠٩)، التي التدمجت في شركة دمشق - بيروت برأسمال ١٢٥ مليوناً، كلها مشاريع فرنسية. وفي مجال التجارة خرجت مرثا - الاسكندرون وبيروت وحدها ما يعادل ١٣

= الجيش والبحرية. انهم لا يحملون الا بالفرق العظيمة المنظمة على الطريقة الالمانية وبالفرق المدرعة الحديثة جداً». المصدر نفسه، ص ١٥٤.

Nicolae Iorga, *Histoire des états balkaniques à l'époque moderne* (Bucarest: Librairie (١٠٣)

C. Stetsa, 1914), pp. 446 - 453.

Roger De Goutaut - Biron, *Comment la France s'est installée en Syrie, 1918 - 1929* (Paris: Plon - Nourrit, 1923), p. 4.

مليوناً، ثم أن معظم المبادلات التجارية تتركز في مجال صناعة الحرير^(١٠٥).

وعلى صعيد التغلغل الثقافي والانساني، احتلت فرنسا قبل الحرب العالمية الاولى مركزاً مهماً في سوريا، فقد كان لديها أكثر من ١٠٠ مؤسسة للخدمات الاجتماعية (مستشفيات، مصحات، دور ليلي، والعجزة... الخ، وأكثر من ٢٢٠ مؤسسة تعليمية عام ١٩١٣ ضمت حوالي ٥٢ ألف طالب^(١٠٦).

ومنذ عام ١٩١٢ بدأت فرنسا تهيم الوضع الداخلي في سوريا لاحتمال تدخل مباشر. واحتل التركيز الثقافي والتعليمي موقعا مهما في هذه السياسة^(١٠٧)، لدرجة انه اخضع التسابق على فتح المدارس والكليات لهدف توسيع شبكة الانباع محلياً، واعداد كوادر وقيادات للادارة والبرلمان العثمانيين أو للدولة الجديدة في حال تقسيم مناطق الدولة العثمانية^(١٠٨).

وفي كانون الأول /ديسمبر عام ١٩١٤، تقدم وزير الخارجية الفرنسي غاستون دوميرغ (Gaston Doumergue) الى لجنة الشؤون الخارجية في المجلس، بتقرير يتحدث فيه عن هذه السياسة فيؤكد على أهميتها ونجاحها ويستعيد بعض جوانبها: «في مجرى هذه الازمة الخطيرة التي غيرت كلياً أشكال المسألة الشرقية، والتي يدور أن من نتائجها توتر العلاقات بين الدول الكبرى، تقوم حكومة الجمهورية ببذل كل جهودها لانقاذ المصالح الفرنسية الموجودة في الشرق»^(١٠٩).

ويضيف الوزير: «ومن أجل دعم نمو الثقافة الفرنسية وتركيز نفوذها كانت قد اتخذت عدة اجراءات، وكانت مؤازرتي لها أكيدة، ان مدرسة للقانون ومدرسة للفنون والمهن تأسستا في بيروت تحت اشراف جامعة ليون. هذه المؤسسات المقترحة للجميع تترجم للمسلمين كما لائر الطوائف المسيحية في سورية، واني اراي أيضاً ويقدر ماتم مع به الموازنة التي تصرف بها خلق مدرسة مهنية في دمشق.

وحال للهجمات الموجهة في أكثر الأحيان ضد فرنسا في الصحافة العربية كان سلفي قد ارتأى خلق جهاز صحفي خاص بسورية، واني بأذل جهدي في تزويد قناصلنا في البلاد العربية بوسيلة تمكنهم من التصدي للسائس اخصائنا في هذا الميدان، ومن جهة أخرى ارتأى أن يقام في حمص - وهي مركز مهم لواء العاصي - نيابة تنصلي»^(١١٠).

Rapport sur le budget ordinaire des services civils (affaires étrangères), cité par: (١٠٥)
Correspondance d'Orient (15 juillet 1913), pp. 28 - 29.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(١٠٧) Dominique Chevallier, «Lyon et la Syrie en 1919: Les Bases d'une intervention»,
Revue historique, vol. 224 (1960), p. 304.

(١٠٨) يمكن تقرير (Huvelin) عن التعليم في سوريا للعام ١٩١٢، بشكل واضح هذا التزام بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا ودول أجنبية أخرى. ويرى هذا الأخير الفرنسي ضرورة أن تتوجه المدارس نحو اعداد كوادر وقيادات محلية قادرة على أن تصالح المثل الأعلى الفرنسي مع الامكانات الاسلامية، من هنا اقترحه أن تفتح مدرسة حقوق فرنسية في بيروت وتفضيله ايهاا على مدرسة الطب. انظر:

Rapport de M. Huvelin, professeur à la faculté de droit de Lyon, adressé à M. le ministre de l'instruction publique, Lyon, le 20 juin 1912, dans: M.A.E.F., Archives diplomatiques: Turquie, vol. 116, pp. 196 - 197.

(١٠٩) المصدر نفسه، السلسلة ٤، ج ١٣٠، كانون الثاني/يناير ١٩١٤، ص ١٦١.

(١١٠) المصدر نفسه، ج ١٣٠، ص ١٦٢ - ١٦٣.

واعتقد أيضاً أنه من الواجب أن أشير أنه بمناسبة تعيين حاكم جديد للبنان، استطاعت الدبلوماسية الفرنسية أن تحصل للبلنيتين وهم أقدم اتباع لنا في الشرق على بعض اصلاحات ادارية، وعلى اصلاح مالي جدي وضع تحت الدراسة، وبخيرا على فتح مرفأً جوية الواقع شمالي بيروت [...] (١١١).

إن مهمتنا القاعدية في المساعدة على ابراز قيمة هذا الجزء من الامبراطورية العثمانية، ستبناها بصورة فورية التعليمات التي أعطيت في كانون الأول / ديسمبر ١٩١٢، لسفير الجمهورية في لندن من قبل الحكومة البريطانية، وهي ان هذه الأخيرة ليس لديها في هذه المناطق أية نية للتحرّك، ولا أية أهداف ولا أية مطامع سياسية (١١٢).

هذا، وإن الدبلوماسية الأوروبية لم تكن قد استقرت بعد على قاعدة تقسيم ثابتة للمناطق النفوذ، فالدول الكبرى جميعاً كانت تتسابق حتى ذلك الحين على استثمار ولايات الامبراطورية (١١٣).

فما إن نشر خطاب الرئيس (Poincaré) حتى تحركت المواسم الأوروبية مستفصرة عن مدى صحة التأكيدات البريطانية. فسفيرا إيطاليا وألمانيا يطلبان من مكتب وزراء الخارجية البريطانية في لندن «تجديدات» بهذا الشأن، وسفير ألمانيا يعلم الحكومة البريطانية أن ألمانيا لن تقف مكتوفة الأيدي في حال أي تدخل فرنسي في سوريا، مما دفع بريطانيا إلى ان تقدم توضيحاً لتصرّيحها خلاصته، أن عدم اهتمامها بسوريا (Désintéressement)، لا يعني التزاماً من قبلها بالاعتراف لبنان وسوريا «مناطق نفوذ فرنسية» (١١٤)، ويستدعي وزير خارجية بريطانيا إدوارد غراي (Edward Grey) السفير الفرنسي في لندن ليؤكد له أن الموقف البريطاني من سوريا «لا يعني اطلاق يدكم فيها وترككم احراراً تعملون فيها ما يحلو لكم. ليس هذا موقفنا تماماً، ويعلق السفير الفرنسي في رسالته إلى الرئيس (Poincaré) ناقلاً الموقف البريطاني الرسمي «إننا صرح ان بريطانيا ليس لها أي مطمع في سورية، فاتها مع ذلك لم نطلق يدنا في هذا الجزء من الامبراطورية الشامية» (١١٥).

وبالفعل كانت هذه المناطق من الامبراطورية، لا تزال رغم الوجود الفرنسي المادي والمعنوي الكثيف فيها، مراكز تزاخم اقتصادي بين الدول الكبرى، ففي عامي ١٩١٣ - ١٩١٤، قلّدت الاستثمارات الأوروبية في الشرق الأدنى بـ (٢٤) مليون ليرة لبريطانيا، بـ (٣٣) مليار فرنك لفرنسا، و ١,٨ مليار مارك لألمانيا (١١٦).

وفي وجه تلك السياسات الأوروبية التوسعية، كانت قيادة الاتحاديين تحاول النفاذ من

(١١١) المصدر نفسه، ج ١٣٠، ص ١٦٣.

(١١٢) المصدر نفسه، ج ١٣٠، ص ١٦٤.

(١١٣) Gontaut - Biron, *Comment la France s'est installée en Syrie, 1918 - 1919*, p. 4. Documents britanniques, vol. 10, p. 1224, cité par: Nagib Sadaka, *La Question syrienne pendant la guerre de 1914* (Paris: Larousse, 1941), pp. 19 - 20.

(١١٤) Lettre de l'ambassade française à Londres au ministère des affaires étrangères, Londres, 7 janvier 1913, dans: M. A. E. F., *Archives diplomatiques: Turquie*, vol. 119, p. 31.

(١١٥) Jean Ducruet, *Les Capitaines européens au Proche - Orient*, préface de Gaston Leduc (Paris: Presses universitaires de France, 1964), p. 6.

خلال تناقضاتها، فإذا كانت مطامع بعض الدول الأوروبية (فرنسا وبريطانيا) تتجسد وتظهر أمام الحكام الاتراك بين الحين والآخر، بشكل مشاريع احتلال أو مناطق نفوذ، فإن مطامع الدولة الجديدة، التي هي ألمانيا، كانت تأخذ شكل التوسع الاقتصادي في «سوق إسلامي» موحد، وتحت قيادة تركية حليفة وقوية^(١١٧). وهذا الفرق في «التوجه الاستعماري»، جعل للاتحاديين شأنهم في ذلك شأن عبد الحميد، يعتمدون على «المستعمرين الجدد» في مواجهة «المستعمرين القدامى»، كتب (M. Pompadour) سفير فرنسا في استامبول في ٢٠ آذار/ مارس عام ١٩١٢، إلى (Poincaré)، وكان هذا الأخير قد سأله «إذا كان صحيحاً أن المصارف الألمانية، وبصورة رئيسية (دوتش - بنك) قد وضعت في تصرف حزب الاتحاد والترقي مبلغ ٥٠٠ ألف فرنك لانفاقها على الانتخابات القادمة» وكتب إلى الرئيس يقول أنه «لا يملك براهمين على صدق أو كذب مثل هذا الخبر»، إلا أنه يضيف: «مما لا شك فيه أن الألمان انضموا في الصراع الحالي الدائر بين الأحزاب في تركيا إلى جانب حزب الاتحاد والترقي»، وأما عن مكان المصالح الفرنسية في سياسة الاتحاديين فيقول: «إنني مقتنع أن إعجابهم وتقديرهم بملهيان بإتجاه فرنسا، فهم يفتشون عنا طلباتنا ويستحسنون بلادنا ومجتمعنا، ولكنهم في الوقت نفسه وعلى صعيد المشاريع والأعمال، لا يركزون بشكل أساسي علينا، أنهم يهجون للفرنسيين العاطفة وللألمان المكاسب»^(١١٨).

ويكتب مارتين هارتمن (Martin Hartman) المستشرق الألماني في يوميات رحلة في سورية عام ١٩١٣، بالمقابل: «برأي أن أكثر فقرات رسائله أهمية هي تلك التي اتحدت فيها عن نبات وخطط الحكومات والشعوب الأجنبية للاستيلاء باليهام العسكرية، في المقاطعات العربية من تركيا [...] وحدها ألمانيا ليس لها، في سورية، سوى مصالح اقتصادية وحضارية [...] وعلى الشعب الألماني [...] أن يسهم بأكبر قدر في عمل ألمانيا المحض»^(١١٩).

(١١٧) يقول (Paul Huvelin) في تقريره المعد لمؤتمر رجال الأعمال الفرنسيين المنعقد في مرسيليا عام ١٩١٩: «بدأت ألمانيا تهتم بإنشاء شرايين مواصلات طويلة تؤمن الوحدة السياسية والاقتصادية للدولة العثمانية، وتوجه عملية سير التبادل نحو أوروبا الوسطى، وبمساعدها ابتدأت تركيا بناء خط الحجاز الذي ينقل من دمشق الحجاج المسلمين إلى مكة. هذا الخط الذي يملو فيه الاهتمام الديني، يحمل أيضاً مطامع سياسية وعسكرية واقتصادية، فهو يهيئ من جديد طريق التجارة الفينيقية القديمة نحو خليج العقبة والجزيرة العربية، وكانت ألمانيا قد احتفظت لنفسها بالمشروع الأساسي الكبير: بناء خط سكة حديد بغداد الذي كان يفترض به أن يوصل عبر ثلاثة آلاف كيلومتر كل أجزاء الامبراطورية العثمانية من استامبول إلى «الخليج الفارسي» وأن يفتح حلقة وصل قصيرة في البر بين أوروبا والشرق الأقصى». انظر:

Paul Huvelin, *Que vaut la Syrie? L'Asie française, documents économiques, politiques et scientifiques*, no. 1 (Paris: L'Asie française, 1921), p. 30.

France, Commission de publication des documents relatifs aux origines de la guerre (1918) de 1914, *Documents diplomatiques français, 1871 - 1914* (Paris: Imprimerie nationale, 1936), vol. 2, pp. 237 - 238.

(١١٩) ملخص يوميات استاذ الماتي في سوريا عام ١٩١٣، تُرجم إلى الفرنسية بصيغة تقرير دبلوماسي قُدم إلى وزارة الخارجية الفرنسية، وقد تُرجم الدبلوماسي الفرنسي مع تعليقات عليه، وقد عثرنا على النص الفرنسي في أرشيف الخارجية الفرنسية: M.A.E.F., *Archives diplomatiques: Turquie*, vol. 124, pp. 174 - 184. وقد قمنا بترجمة النص الفرنسي إلى العربية ونشرناه في كتابنا: وجيه كوثراني، بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين: قراءة في الوثائق (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠)، ص ٣٢٥-٣٤٠.

والواقع أن السياسة الاتحادية الموالية للالمان على قاعدة الوجهة التي يتحدث عنها هارتمن (الاقتصاد، الثقافة) دون الدخول في مشاريع مناطق نفوذ أو تقسيم استكملت على الصعيد الداخلي بسياسة «التريك»، فالدعوة إلى «الوحدة الإسلامية» التي تبناها عبد الحميد كوسيلة إنفاذ وتوحيد للسلطنة، حلت محلها العناصر غير التركية من خلال اللغة وتواصلت مع الشرق الأقصى عبر إيديولوجية الطورانية حيث مصدر قبائل المغول.

في هذا السياق الدولي الأوروبي والداخلي العثماني، كان العمل السياسي المحلي يسير في دروب واتجاهات شائكة ومعقدة، فهو لا يملك حيزاً من الاستقلال يسمح له ببلورة برامج عمل ومشاريع بمعزل عن العاملين الأساسيين المتحكمين في الحدث التاريخي وفي المشروع السياسي. من هنا، فإن عرضنا لاشكال العمل السياسي وتعبيراته من خلال الوصف للاشكال التنظيمية التي برزت (الجمعيات، حركات الإصلاح) ومن خلال ايراد نماذج من الخطاب السياسي الذي عبّر عنه هذا العمل، لا يعبر بدقة عن الصورة الكاملة لمسار العمل السياسي المحلي ومشاريعه. فالسياسات الدولية عبر برامجها ودبلوماسيتها وخطابها السياسي كانت حاضرة دائماً في هذا المسار، تراقبه، تتدخل فيه، تشجعه أو تعيقه وفقاً للمخططات والآراء.

في هذا الوقت كانت الدولة العثمانية تشهد انقلابات اساسية في مؤسساتها الحكومية - كما لاحظنا - وكانت مجتمعاتها تشهد أيضاً مظاهر مختلفة من التغيرات الفكرية - السياسية (اسلامية، قومية، اقليمية، طائفية)، فكان من الطبيعي أن تتقاطع تصورات الدبلوماسيات الغربية بشأن مصير المنطقة واشكال فهمها التركيب الاجتماعي والمؤسسات التاريخية العربية - الاسلامية، مع اشكال ما تنتجه قوى الداخل من مواقف وبرامج وآراء سواء من موقع الالتحاق بالمشروع الغربي أم من موقع المقاومة له. فعلى مستوى ما انتجه الفكر التجديدي الاسلامي آنذاك حول مسائل كالوحدة الاسلامية، واحياء صيغة الامة بمفهومها الفقهي الترحيدي (جمال الدين الافغانى)، أو حول مسألة الاحياء العربي لتسلم قيادة «الامة الاسلامية» (الكواكبي)، كان الغرب يتعامل مع هذه الظواهر محاولاً استيعابها (شأن الرؤية البريطانية أو الالمانية)، أو محاولاً تفكيكها وتبيان ضعف تلك المؤسسات التاريخية وعدم قدرتها على التوحيد والمقاومة (شأن الرؤية الفرنسية)، وكذلك الامر بالنسبة إلى الفكر القومي الذي بدأ يعبر عن نفسه آنذاك وبصورة أولية نارة بصيغة «الامة العربية»، وتارة بصيغة «الامة السورية» أو «الاستقلال السوري»، وذلك تبعاً لمواقع الاقاليم والمناطق أو الطوائف الدينية والاثنيات. ومن هنا خضعت تلك التمثيلات الفكرية والسياسية لعملية فرز من قبل خبراء وزارات الخارجية ومستشاريها وقناصلها، وذلك للإفادة مما هو ملحق أو تابع وحليف، ولضبط ما هو مناقض ورافض.

فكانت صيغة وحدة الدولة العثمانية مثلاً، ودفع هذه الاخيرة لكي تكون «دولة اسلامية» موحدة للمسلمين في وجه السيطرة الغربية وضمن الصيغة التي كان قد طرحها جمال الدين الافغانى^(١٢٠)، يواجهان مأزقاً يجعل منهما في ظروف سياسة الاستبداد التركي في الداخل

(١٢٠) يقول جمال الدين الافغانى: «لما والله لو علم العثمانيون بما لهم من السلطة المعنوية على رعيا»

والخضوع لاوروبيا والارتقاء لمجلس الدين العثماني ولسياسة التوازن الدولي، مشروعاً قابلاً لاحتمال الرهان البريطاني الذي ينتظم في خط توحيد مناطق السيطرة الانكليزية بين مصر والهند، أو للرهان الالماني الذي كان يطمح لتوحيد آسيا الصغرى والمشرق في شبكة سوق اقتصادي تخترقه سكة حديد بغداد والحجاز.

في اطار هذه التحركات يرتسم حيز الموقف الانكليزي من وحدة «الدولة العثمانية» على قاعدة التريص والانتظار وطرح «البديل» في حال سقوطها. يقول رونالد ستورز (Ronald Stors) سكرتير المعتمدية البريطانية في مصر (أيار/ مايو عام ١٩١٢): «نحرص على ألا نرى تجزئة مفاجئة للممتلكات العثمانية، بل نتمنى في اللحظة الراهنة أن نرى الباب العالي من القوة بحيث يستطيع أن يحتفظ بسورية وآسيا الصغرى والآنضول، أما إذا وقع ما يماكس امانينا فزالت تركيا، فإن آفاقاً زاهرة ستفتح أمام مصر...» ان مصر تستطيع ان تحل مكانها، فلا سبب يمنع من ان يحل الخليوي محل السلطان كزعيم للإسلام، ان سورية وفلسطين يمكن أن ترتبطا بالقاهرة كما كانتا في الماضي، ثم ان الجزيرة العربية يمكن أن تضم اليهما بسهولة اذا خضعت للانكليز قبائل اليمن التي تثور حالياً على الأتراك، وهذه القبائل مستعدة لذلك»^(١٢١).

ويعلق احد المستشارين الفرنسيين في وزارة الخارجية الفرنسية اندريه دوبوسك (André Dubosq)، وكانت الوزارة قد كلفته بمهمة استطلاعية في سوريا عام ١٩١٣، على هذا الموضوع، بقوله: «ان اصدار رأي جدي حول أهداف انكلترا فيما يتعلق بسورية والخلافة لأمر عويص، إذا ما اقتصرنا على الملاحظات التي تكونها خلال اقامة وجيزة في سورية ومصر. لذلك فقد استخلصت الرأي التالي من مجمل ملاحظاتني الميدانية مع الاشخاص المؤهلين تملأاً لإبداء الرأي في مثل هذا الموضوع: ان مصلحة انكلترا في الاستيلاء على أراض واسعة شرقي السويس وغربها لأمر يدهي لا يحتاج إلى الوقوف عنده...» أما فيما يتعلق بالخلافة، فإن انكلترا تمني ظهور قوة روحية جديدة في شبه الجزيرة العربية تنفق معها على تفويض سلطة السلطان الدينية وحقوق السيادة التي ينبغي أن يحسب حسابها في مصر، هذا السلطان الذي بدأ يتملص شيئاً فشيئاً من سلطة الانكليز ليدخل في دائرة عمل السياسة الالمانية»^(١٢٢). ويضيف: «وإن الوصاية على الخلافة الجديدة لجاذب يختلف عن الاستيلاء على مصر، فهي تقدم للانكليز امتيازات جمة تغنيهم عن تمني وضع آخر: مسؤولية ومصاريف أقل، وذريعة بعدم اعتبارهم قد حصلوا على حصة ما في حال حصول تقسيم محتمل. غير أنه إذا أمكننا القول أن انكلترا تهتم بالخلافة، فإنه من غير المؤكد ولأسباب لا تعصب معرفتها، أن تركز الخلافة العربية في وقت ما على رأس الخليوي»^(١٢٣).

والواقع أن ما كان يجتذب المراقبين الانكليز هو «التحرك العربي» خارج مصر. هذا

^{١٢١} الانكليز واستعملوا تلك السلطة استعمال العقلاء لما تجرأوا مراة الصبر على تحركات الانكليز وحيفهم في اعمالهم وتقديمهم على حقوق السلطان في مثل المسألة المصرية التي هي في الحقيقة اهم مسألة عثمانية أو اسلامية. انظر: جمال الدين الافغاني، جمال الدين الأفغاني: الاعمال الكاملة، دراسة وتحقيق محمد عمارة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩-)، «المرأة الوثقى»، ج ١، ص ١٦٧.

^{١٢٢} من مقالة سكرتير المعتمدية الدبلوماسية البريطانية في القاهرة (R. Stors) نشرت في مجلة *Fortnightly Review* بعنوان: «لورد كتشنر في مصر»، وقد أرسل السفير الفرنسي في لندن مقتطفات منها إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ٣ أيار/ مايو ١٩١٢. انظر: M.A.E.F., Archives diplomatiques: Turquie, vol. 116, p. 90.

^{١٢٣} المصدر نفسه، ج ١٢٢، ص ١٥٠.

^{١٢٤} المصدر نفسه، ج ١٢٢، ص ١٥١.

التحرك لم يكن يقتصر على حركات المدن الشامية، التي توقفت عندها الدبلوماسية الفرنسية، بل كان «التحرك العربي» يتجلى بشكل أساسي بأشكال التمر من السيطرة التركية في البنى القبلية السائدة في الجزيرة العربية. صحيح أن تحركات الأعيان في المدن السورية وبعض المظاهر المطلية التي حملتها صحافة مصر ومؤتمر باريس (عام ١٩١٣) والجمعية الإصلاحية في بيروت، لفتت أنظار الدبلوماسيين الفرنسية والبريطانية، غير أن رهان اللورد هيرت كشتنر، المخطط الأساسي للسياسة الانكليزية العربية والإسلامية لم يتوجه بشكل أساسي إلى هذه المظاهر. فعندما مسح كشتنر القوى التي تقف إلى جانب بريطانيا ضد تركيا في أي حرب محتملة كان يحول في ذهنه «ما هو أكبر من القوى السياسية التي تطورت أساساً في المدن والبلدان السورية في السنين الخمس الأخيرة» [. . .] لقد شكّلت حركات المناطق والقبائل في المناطق العربية القوى الأكثر أهمية من بين القوى المختلفة المناوئة للحكومة المركزية. هذه القوى تركزت حول قلعة عرب أمثال ابن سعود في نجد والسيد الأفريس في عسير وابن رشيد في جبل شمر والأمام يحيى في اليمن، والشريف حسين في الحجاز»^(١٢٤).

والواقع أن هذه المظاهر الاستقلالية العربية والتي تعود بجذورها إلى أسباب أهلية محلية، ترتبط بالبنى الاجتماعية - القبلية في الجزيرة العربية واشكال ممانعتها عن الالتحاق بالسلطة المركزية، وهي التي دخلت في حسابات الدبلوماسية الانكليزية، فضلاً عن تنبها لأهمية الاسلام السياسي في ربطه بين حلقتي نفوذها في مصر والهند^(١٢٥).

لقد لفتت هذه الظواهر نظر الدبلوماسيين الانكليز في مصر أولاً وعلى رأسهم كشتنر، فكانت مقابلته لعبد الله في عام ١٩١٢ تمهيداً لطرح الفكرة انطلاقاً من استيعاب حقل التقاطع بين النزعة الوحودية الاسلامية التي كان يرصدها الانكليز عن كتب في مستعمراتهم لا سيما في الهند ومصر، وبين النزعات الاستقلالية في الجزيرة وبلاد الشام، والتي نشأت بشكل أساسي بفعل تطبيق مشروع الدولة المركزية الذي تطمح له «الخبّة التركية». لذلك كانت النقطة التي ركّز عليها كشتنر في مقابلته الاولى لعبد الله هي تذكيره بأنهم (الانكليز) احبطوا علماً في نية تركيا من القيام بتغييرات أساسية في بلاد العرب، ومسؤوله: «انه اذا كان من جملة هذه الاجراءات أي تغيير في مركز الامير فهل سيرضى سموه بذلك؟»^(١٢٦).

وعندما انفجرت «أزمة الحجاز» بالفعل على أثر تغيير الوالي القديم وارسال وال جديد لتطبيق وقانون ادارة الولايات في الحجاز، ومد سكة الحديد بين مكة والمدينة، بدا لكشتنر بوضوح أي وجهة يمكن أن تتخذها الاحداث، لا سيما وان العشائر بين مكة والمدينة قد بدأت بالتحرك ضد القوات العثمانية. والسبب المباشر، ان مد سكة الحديد هذه كان يهدد القبائل

C. Ernest Dawn, *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab (١٢٤) Nationalism* (Urbana, Ill.: University of Illinois Press, 1973), pp. 61 - 63.

Rashid Ismail Khalidi, *British Policy towards Syria and Palestine, 1906 - 1914: A Study (١٢٥) of the Antecedents of the Hussein - MacMahon Correspondence, the Sykes - Picot Agreement and the Balfour Declaration*, St. Antony's Middle East Monographs, no. 11 (London; New York: Ithaca Press, 1980), p. 347.

(١٢٦) مذكرات الملك عبد الله: الآثار الكاملة (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، ص ٩٠ - ٩١.

التي كانت تعيش على «ممارسة صناعة النقل على الجمل، وتعليم الحجاج الطواف، وكيفية زيارة المصطفى»^(١٢٧).

هذه الوجهة التي كان يرصدها كشتنر عبر عنها في المقابلة الثانية لمبدأ الله: «إن الحكومة البريطانية التي ليس لها حق في التدخل في شؤون داخلية للدولة صديقة، لا ترضى أبداً بدوام أي حركات تنسبها تركيا ضد السلام الحاضر في بلاد الحج»^(١٢٨). وكان ذلك مقدمة انضجتها ظروف الحرب (الرد دخول تركيا فيها إلى جانب ألمانيا)، فهدت لمراسلات «حسين - مكماهون» التي تركزت حول مشروع «المملكة العربية».

أما بالنسبة إلى فرنسا، فقد حاولت هذه الأخيرة أن تواجه هذا المشروع عبر اهتمام رجال أعمالها وغرف تجارتها ودبلوماسيتها بـ «سوريا الطبيعية»، التي حددت جغرافياً كما سنرى عبر الامتداد الاقتصادي والمعنوي للمصالح الفرنسية. وإذا اعتبرنا نفسها هي أيضاً «قوة إسلامية» انطلاقاً من وجودها في شمال إفريقيا، حاولت أن تنافس «المشروع البريطاني» عبر رهانها على «الحركة العربية الاستقلالية» التي بدأت تنمو في المدن السورية، والتي كانت الحركة الاصلاحية البيروتية ومؤتمر باريس أحد مظاهرها. ويمكن أن نعين منطق التعامل السياسي مع بدايات هذه الظواهر في سياق الحرب الإيطالية - التركية^(١٢٩)، وما أسفرت عنه من نتائج، ذلك أن هذه الحرب شكّلت حدثاً سياسياً مهماً في بلاد الشام. إذ أثار الحدث موجة من النقاشات السياسية في الأوساط المدنية السورية حول مصير البلاد، وصيغ المشاريع التي تنتظرها. والواقع أن اللفظ السياسي آنذاك، عكس بالفعل الوجهة التقسيمية العامة التي كانت تسير نحوها الدول الأوروبية، فالهجوم الإيطالي على ليبيا تحت مظلة رضى أوروبي، كان بمثابة مؤشر لحلقات ستتابع في الولايات العربية الأخرى. وكانت ردود الفعل على الحدث كما نقلتها القنصليات الفرنسية في المدن السورية، تتجاذبها مواقع واتجاهات مختلفة لدى سكان البلاد، مواقع تتقاطع في مجالات عديدة: الانتماء الطائفي المحلي والانتماء الثقافي والارتباط الاقتصادي.

وكان القناصل الفرنسيون يرصدون لردود الفعل هذه في المدن السورية وفي القاهرة،

(١٢٧) من مقابلة بين عبد الله وطلعت في استانبول كما يرويها الأول في مذكراته جواباً عن سؤال طلعت: ولماذا يمتنع والده في بناء الخط الحديدي. المصدر نفسه، ص ٩٩.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(١٢٩) أشار (Coulondre) القائم بأعمال قنصلية فرنسا العامة في بيروت إلى نتائج توقيع معاهدة السلام الإيطالية - التركية ونتائج حرب البلقان والهزائم التي منيت بها تركيا، على الجور السياسي في سوريا فقال: «إن هذه الأحداث قد طرحت المسألة السورية بما فيه الكفاية من الحدة والوضوح، حتى أننا نستطيع منذ الآن تصور الحلول المحتملة واعتبار أن أزمة قد فُتحت وستغود ربما في مستقبل قد يكون قريباً إلى فصل سورية عن الامبراطورية العثمانية». M. Coulondre, *gérant du consulat général de la France à Beyrouth à son excellence M. Poincaré, président du conseil et ministre des affaires étrangères, Paris, le 12 novembre 1912, dans: M.A.E.F., Archives diplomatiques: Turquie*, vol. 117, p. 65.

يصفون التعبيرات السياسية في علاقتها بتوجه الطوائف في المدن بشكل عام، وبالقرى والشخصيات التي تعمل في الميدان السياسي أو الصحفي والأوساط الاقتصادية المحلية.

ففي ٢٩ كانون الثاني / يناير عام ١٩١٢، يشير القنصل الفرنسي العام في بيروت (F. Couget) في تقريره لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية (Poincaré) إلى جو الأفكار السياسية الذي يسود في بيروت فيقول: «منذ ابتدأت الحرب التركية - الإيطالية نلاحظ أن الأفكار اضطربت وأن شائعات مختلفة أخذت تنشر حول مصير البلاد والأثار التي يمكن أن تنشأ من تلك الحرب. فكثير من الناس، ليس فقط في وسط المسيحيين وانمايين العرب المسلمين، يعتقد أن هذه الحرب ستؤدي إلى النتيجة النهائية للامبراطورية العثمانية، ويتمنى أن تكون سورية من نصيب فرنسا، وقد سرت شائعة مفادها: أن فرنسا ستولي إدارة سورية ولا سيما ادارة الجمارك كضمان لقرض فرنسي كان قد قدم لتركيا، وأخيراً أشيع أن فرنسا لكثرة مشاغلها في الخارج، لن تبالي بهذه البلاد التي ستقع بيد بريطانيا، وقد تخيل أيضاً ضمها إلى مصر»^(١٣١).

وفي الواقع لم يكن هذا اللفظ السياسي مجرد تخيلات من قبل السكان، فثمة حملة اعلامية انكليزية كانت وراء نشر هذه الافكار ومصنوها الأوساط الدبلوماسية والصحافية في مصر، وهذا ما يؤكد تقرير سفير فرنسا في القسطنطينية (Pompard) المرسل إلى وزير الخارجية بتاريخ ٣٠ نيسان / ابريل عام ١٩١٢، والذي يحمل تحليلاً للسياسة الانكليزية، واختياراً صحفية وردته من مصر. فيقول: «ان سيطرة انكلترا على وادي النيل وعلى قناة السويس في عام ١٨٨١، وبعد ان كانت قد نالت حق التواجد في قبرص منذ عام ١٨٧٨، قد عملت لمصلحتها التوازن المتوسطي في الحوض الشرقي. هذا الوضع ثبت أيضاً بالمعاهدات الانكليزية - الفرنسية لعام ١٨٩٩، والتي كانت تتوافق يومذاك مع تطور سياستها المغربية. ومنذ ذلك لم تكن أعين السوريين مشدودة إلى فرنسا وحدها، فقد أخذت تتحول تدريجياً نحو انكلترا التي استقرت قوتها امامهم في حين أن قوتنا بدلت تبرز في الطرف الاخر من افريقيا الشمالية»^(١٣٢).

ويتنقل السفير إلى الحديث عن اشكال الحملة الاعلامية (Propagande) الانكليزية السائدة في مصر فيشير إلى مقالة في جريدة «المفيد» (عدد ٥ نيسان / ابريل)، تبرز خبر وجود «لجنة مصرية» هدفها متابعة العمل لضم سوريا إلى مصر، مما يقدم لبريطانيا - كما تقول الصحيفة - (وسيلة لائقة لمد سيطرتها العسكرية إلى هذه الولاية)، ومن بينها التعليقات المؤيدة التي قامت بها «المقطم» والمعروفة بارتباطاتها بالادارة المصرية - الانكليزية^(١٣٣).

ويحاول السفير تفسير توجه السوريين نحو بريطانيا وتفضيلهم لها انطلاقاً من تحديد أهمية الموقع الاقتصادي الذي يحتله بعض السوريين في مصر، والاعجاب الذي يكنه هؤلاء للإنجازات التي حققتها بريطانيا في البلاد خلال ثلاثين عاماً. يقول: «ان السوري يكن اعجاباً كبيراً للصفات التي تنفصه: الزمن والمثابرة، والانكليز يقدمون له في مصر الامثلة، فكثير من السوريين كانوا شهداء على الجهود التي بذلوها والتي أعطت نتائج مشيرة للاعجاب قُدرروها. ذلك أن صلات حمية واسعة تقوم بين بيروت والاسكندرية. فمنذ ابتداء التطور الاقتصادي في مصر، ومنذ أن أُلقي النظام التركي الجديد الموالي التي كانت نشل حركة الانتقال والسفر في عهد عبد الحميد، وفتح كل يوم مجال واسع لمزيد من نشاط وبراعة السوريين. فالعديد

(١٣٠) المصدر نفسه، ج ١١٦، ص ٧، بيروت، ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩١٢.

(١٣١) المصدر نفسه، ج ١١٦، ص ٢٨٤.

(١٣٢) المصدر نفسه، ج ١١٦، ص ٢٨٥.

من عائلات الوجهاء في بيروت: سرسق، ثابت، كرم، تويني له في الاسكتلندية والقاهرة مصالح مهمة، وإن اعمال هؤلاء وراحتهم تدعوانهم إلى مصر في الشتاء، بينما يعود في فصل الصيف إلى لبنان عدد كبير من العائلات المصرية وكذلك السورية المقيمة في مصر ومن بينهم محامون وصحافيون. كذلك، فإن عدداً من الانكليز يرافقونهم، والذي يحصل ان هذه الاتصالات التي تساهم في تقريب البلدين بالإضافة الى قربهما في الماضي، تحدثت تيارات من الافكار مفيدة جداً للغة البريطانية، وتبندر الملاحظة أن رجال الأعمال السوريين يعودون من مصر مأخوذين بالطرائق الانكليزية. وهكذا تحت وطأة شهادتهم للتطورات الاكيدة التي تحققت في مصر منذ ثلاثين عاماً، يتولد لديهم ميل غير عادل للمقارنة بين المشاريع الانكليزية في مصر وبين وضعية المشاريع الفرنسية الاقل ازدهاراً في سورية» (١٣٣).

ويبدو أن مخاوف السفارة الفرنسية في استامبول التي التقطت اصداء «مشاريع بريطانية» في سوريا ومصر، كانت تؤكدها مراقبة السفارة الفرنسية في لندن لرحلة كتشنر لمصر. وهذا ما تشير اليه رسالة السفير الفرنسي في لندن الى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في باريس في ٣ ايار / مايو عام ١٩١٢. ويشير السفير الى عدة مؤشرات «لا تسمح ابداً بالشك بأن الفكرة قد بلوت في اذهان بعض الانكليز والسوريين، وبأن اتجاهاً متوافقة تظهر في كلا البلدين من أجل اتحادهما تحت سلطة واحدة». ويلاحظ السفير مبادرات بعض رجال الأعمال الذين ينتمون الى الجالية السورية في مصر، من اجل تمتين العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتشجيع اقامة خط حديدي، كما يلاحظ «أن السوريين الذين لا يجدون في فرنسا الدعم المالي [...] يلجأون للبحث عنه في بريطانيا، والحالة نفسها - يقول - عندما يتقن الأمر بدعم سياسي ضروري لاحترام حقوقهم وتمييزهم» (١٣٤).

وتتوالى التقارير من مراكز القنصليات الفرنسية المعنية بمتابعة هذا الموضوع في مصر وسوريا، حاملة آراء مختلفة حول حجم هذا الخطر الانكليزي ومتنقلة الى اقتراح أشكال محلية للحد منه ومحاربته.

من ذلك مثلاً تقرير الوكالة (المعتمدة) الدبلوماسية الفرنسية في مصر الى الرئيس (Poincaré) (القاهرة ٥ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩١٢).

يخفف التقرير من أهمية النشاط الانكليزي في سوريا، ويعتبر أن الوضع فيها مؤات جداً لفرنسا أكثر مما هو مؤات لأي بلد أوروبي آخر. ويستشهد مدير الوكالة بأراء أحد الوجهاء السوريين المقيمين في القاهرة وشكور باشا يقول: «هذا الوجه السوري قام بزيارتي، وقد نقل لي نتائج المناظرات والمناقشات السرية التي حصلت حديثاً بين أعضاء الجالية السورية في القاهرة» (١٣٥)، ووفق شهادة شكور باشا «أن السوريين لا يرضون أبداً بالألمان، وصحيح أنهم في مصر يقدرون الانكليز، ولكنهم يخشونهم كسياد في بلادهم، فمة تقليد قديم هو الدين وبعض الاستعدادات الثقافية يحملهم نحو فرنسا، حيث يجلبهم إليها أيضاً شكل الحكم» (١٣٦). . ووفقاً لذلك وحسب شكور باشا «لا أسهل من أن نهضم في الولايات الثلاث السورية حركة رأي عام تتظاهر من أجلنا في أول فرصة، وتضع الدول الأخرى في وضع أقل ما فيه أنه غير

(١٣٣) المصدر نفسه، ج ١١٦، ص ٢٨٤ - ٢٨٧.

(١٣٤) المصدر نفسه، ج ١١٦، ص ٩٠، لندن، ٣ ايار / مايو ١٩١٢.

(١٣٥) المصدر نفسه، ج ١١٧، ص ٨٤، القاهرة، ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٢.

(١٣٦) المصدر نفسه، ج ١١٧، ص ٨٥.

ملائم»^(١٣٧) ويعلق صاحب التقرير أهمية على الوجود المسيحي السوري في تكوين هذا التيار المؤيد لفرنسا في وجه السياسة الانكليزية «الاسلامية» ، ففي سورية على ما يرد في التقرير «٣ مليون ونصف من السكان من بينهم ٧٠٠ الى ٨٠٠ ألف مسيحي، يضاف إلى هذا العدد حوالي ٥٠٠ ألف سوري مسيحي أيضاً مبشرين في الأمريكتين، لكنهم يعيشون كتجمعات في الأرجنتين والبرازيل والمكسيك والولايات المتحدة. وهؤلاء المهاجرون لم ينقطعوا عن بلدهم الأم، حيث يستمرون في ممارسة تأثير قوي في داخله. ومؤلاً هم السوريون الأكثر نشاطاً وفعالية والأكثر ذكاء، ولربما لهم أكثر من غيرهم الكلمة المسموعة. إن نصل إلى الرقم الأخير ١,٢٠٠,٠٠٠ مسيحي هذا بينما نلاحظ أن كتلة جماهير المسلمين (غير متبلورة في شكل مستقل) ويمكن أن تتقاد طوعاً لزعامة موجهة». هذا ويقترح صاحب التقرير اعتماد وسيلتين للقيام بهذه الحملة الاعلامية الفرنسية (Propagande) أولاًهما الصحافة، وثانيتهما الكليروس الكاثوليكي. فهذا الأخير «بشكل رافعة مهمة لعملنا نظراً لما يملكه الرهبان من سلطة معنوية لا شك فيها، تقوم مقام السلطة الغائبة للدولة الضمانية»^(١٣٨).

ويلاحظ في هذه الفترة أن العديد من التقارير الفرنسية الرسمية ومراسلات القناصل، أخذت تركز على التوجهات السياسية للمسيحيين والمسلمين في بلاد الشام عبر اختلاف التوجهات أو تقاربها، وعبر المواقف المحلية من تركيا ومن الدول الأوروبية ومن مشاريعها. وتراجع هذه التقارير بين الرهان على الوجود المسيحي كعنصر كسب لفرنسا في سوريا، وبين الرهان على عداة المسلمين العرب للاتراك، وضرورة عدم التخلي عنهم كي لا يتوجهوا نحو بريطانيا في طلب مساعدة «حركاتهم الاستقلالية» في حال قيامها. ويحمل تقرير (M. Coulondre) وكيل قنصلية فرنسا العامة في بيروت هذه الوجهة في تحليل المواقف، مع مبالغة واضحة في التأكيد على موقف المسلمين المعادي للاتراك، وفي ابراز هذا الموقف كـ «حركة عربية انفصالية». يقول: «عنصران يتوزعان سكان البلاد، العنصر المسيحي والعنصر المسلم العربي. انهما يتعارضان ديناً وزعماً، ولكن شعوراً مشتركاً يترع لتوحيدهما هو العداء المتزايد للهيمنة التركية»^(١٣٩). وبعد ان يميز بين عامة الشعب من المسلمين «المعارضين لأي فكرة تطور»، وبين الطبقات «المستنيرة والموسرة» منهم، يلاحظ تحولاً في موقف الفئات الأخيرة من الدولة من جهة، ومن أوروبا من جهة أخرى. وأساس هذا التحول كما يراه (Coulondre) اقتصادي، يقول: «ان مثل تونس والجزائر ومصر يدعو المسلمين المومنين وتخصوهم ملاكي الأراضي الى التفكير. لقد أصبحوا يدركون ان ادارة اجنبية وحدها بإمكانها أن تنفذ بلادهم من الغموض الذي رمتها فيه الادارة التركية، وأن ترد لها ازدهارها وقيمتها [...] لقد بدأ يغلغ شعورهم بمصلحتهم الحقيقية تدريجياً على وساوسهم الدينية، واذا نظاموا أمام مواطنهم بالولاء والتصلب، فإن عدداً كبيراً منهم دون أن يثنى جهراً الاحلال الاجنبي كما يمتناه المسيحيون، يعتبره مصلحاً غني وفير ويؤيده أو على الأقل يسلم به»^(١٤٠).

غير ان هذا التحليل يصطلم بمشكلة طريقة استمالة الأعيان المسلمين الى فرنسا، يقول: «ان قرب مصر والعلاقات الوثيقة الموجودة بين البلدين لم تغير حسب رأيي وبشكل ملموس ميول اوتوكتا في

(١٣٧) المصدر نفسه، ج ١١٧، ص ٤٧.

(١٣٨) المصدر نفسه، ج ١١٧، ص ٤٨.

(١٣٩) المصدر نفسه، ج ١١٧، ص ٦٥، بيروت، ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٢.

(١٤٠) المصدر نفسه، ج ١١٧، ص ٦٦-٦٧.

الدين، والعائلات الكبرى الأرثوذكسية المذهب في بيروت باستثناء عائلة ثابت، هي مقلدة للانكليز أكثر من كونها محاربة لهم. أما الامر فمختلف تماماً بالنسبة الى العنصر الاسلامي، فالمسلمون العرب الذين تنبوا من الحكم التركي، ولكن ما زالوا يعارضون حكم الامة المسيحية المباشر، لا بد وأن يتجهوا بكل بساطة نحو مصر أرض الاسلام التي يحكمها أمير من عرقهم (Race) وفيهم ولكن بإدارة أوروبية»^(١٤١).

وانطلاقاً من تأكيد أهمية هذه الحركة الانفصالية، ويغض النظر عن الدولة الاجنبية التي توجه نحوها قوى هذه الحركة يؤكد (Coulondre) ان سوريا هي ثمرة ناضجة بمتناول الذي يرغب في قطعها، وإذا لم تنته فإنها سوف تنفصل عن الاصل العثماني في مستقبل قد يكون قريباً لتسقط على أرض الجيران^(١٤٢).

والواقع أن الحملة الاعلامية الانكليزية كانت تضمخ اخبار هذا المشروع في محاولة لاستمالة المسلمين الى فكرة «الخلافة العربية». ومن هنا، فإن الرهان الذي يضعه (Coulondre) على «التسابق» من أجل «قطف الثمرة» يصطدم بمأزق انقسام «الحركة الانفصالية» (على حد تعبيره) بين اتجاهيها المسيحي والاسلامي، فقد خلقت هذه الدعاية الانكليزية في الاوساط المسيحية السورية المقيمة في مصر، وبالتحديد في الاوساط المناصرة لفرنسا، توتراً سياسياً يكشفه وزير فرنسا في القاهرة (A. Defrance). ففي رسالة بعثها في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٢ الى الخارجية الفرنسية يصف حالة «انصار فرنسا» في القاهرة، بعد أن أثير هؤلاء بأخبار مشروع ربط سوريا بمصر واختيار «الخلافة العربية» واحتمال رحلة كشنر الى سوريا، يقول: «نراي الي من جهات ثلاث [لا يسميها] أنه طرحت فكرة تدبير اغتيال أحد العملاء الفرنسيين في سورية لا يجار فرنسا على التدخل». كما يشير أيضاً إلى «أن لبناني القاهرة اجتمعوا مساء أمس وتقدموا في صباح هذا اليوم يستفسرون إذا كان بإمكانهم الاعتماد المطلق علينا، وإلا فإنهم سيتروون اللجوء إلى الانقلاب وإلى اعلان انفصالهم النهائي عن تركيا، ووضع انفسهم تحت الحماية الجماعية لأوروبا»^(١٤٣).

ويتنبه بعض الدبلوماسيين الفرنسيين للنتائج التي تترتب على سياسة فرنسا في حمايتها للمسيحيين على موقف المسلمين. ونقرأ ذلك في رسالة القنصل الفرنسي العام (Couget) في بيروت بتاريخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩١٢، يقول: «إن المسلمين يشعرون في حال سيطرة فرنسا على البلاد أن تؤدي تقاليد هذه الاخيرة في حمايتها للمسيحيين الى اضعاف المسلمين وجعلهم في وضع محميها، فإن عدوتهم للاتراك كمرتب لا تنقص من كونهم مسلمين. لذلك يطلبون من بريطانيا أن يكون على رأسهم كما هو الحال في مصر أمير من دينهم، وكذلك يطلبون منا أن نكن للاسلام ولعاداته مزيداً من الاحترام»^(١٤٤). ويعرض القنصل الى اهم مراكز هذه الحركة الاسلامية السياسية في سوريا وبعض اسماء من يمثلها. يقول: ليس لهذه الحركة أهمية كبرى في بيروت، في حين أنه يمكن

(١٤١) ويذكر القنصل خبراً تراسى اليه بوجود لجنة تشكلت سراً في مصر للقيام بالدعاية لهذا المشروع وبوجود شخصيات في سوريا تقود هذه الحركة، منهم: سليم علي سلام، محمد وأحمد كرد علي، عزت الجندي، عبد الغني العريسي. المصدر نفسه، القنصلية بيروت.

(١٤٢) المصدر نفسه، ج ١١٧، ص ٦٨.

(١٤٣) المصدر نفسه، ج ١١٧، ص ٧٤، القاهرة، ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٢.

(١٤٤) المصدر نفسه، ج ١١٨، ص ٩-١١.

أن تكون أكثر انتشاراً في دمشق، حيث ذكر لي بعض أسماء من يدعو لها بحماس، ومن هؤلاء : شقيق بك المؤيد، عضو سابق في «مجلس الدين العثماني» ثم نائب في البرلمان، شكري العسلي، نائب سابق، محمد كرد علي، مدير تحرير جريدة «المقتبس»، عبد الوهاب الانكليزي (قائمقام سابق) (١٤٥).

ويدعو (Couget) إلى رؤية ابعاد «المسألة السورية» تبعاً للخصوصيات المحلية من جهة، وعلى قاعدة «ماذا تريد فرنسا» من هذه المسألة بالذات؟ يقول: «من الملح أن نحدد مدى حجم المسألة وأن نرسم خطأ واضحاً لسياستنا. فإذا كنا نرغب فقط بالحدود الواقعة بين طرابلس وصيدا بين البحر والسلسلة المواجهة للبنان (Anti Liban)، يمكننا ونحن أن نبادر بالمطالبة بذلك باسم حملتنا للمسيحيين الذين يشكلون اكثرية في هذه المنطقة، وبالتالي، أن نحصل على تقاطعة في مصلحتنا مبررة ومفيدة، تبدأ من العريضة حتى العصيان. أما إذا كانت الحدود التي نرغب بها ينبغي أن تضم مناطق أوسع فكل شيء يتغير، وينبغي في هذه الحالة أن نتقرب من الرأي العام المسلم الذي تشكل دمشق مركزاً له، وذلك دون أن ننسى أنه في إطار هذه القضية نفسها يبقى تقدير (Coulondre) صحيحاً: «من يصل أولاً يستقبل بصورة افضل» (١٤٦).

ويذهب نائب قنصل فرنسا في طرابلس (الشام) إلى أبعد من هذا فيقترح على وزارة الخارجية في (١١ كانون الأول / ديسمبر عام ١٩١٢) أن تتبنى «سياسة اسلامية» واضحة للدرجة مساعدة المسلمين في اختيار «خليفة لهم» (١٤٧) فهو، إذ ينطلق من وصف موقف مسلمي طرابلس من الحرب الإيطالية - التركية يرى أن الانتماء الديني يبقى غالباً لدى العربي المسلم، وأن الموقف من الدولة العثمانية (ارتباطاً أو انفصالاً)، يتوقف على صمود هذه الاخيرة وقدرتها على الرد على مشاريع احتلالها وتفكيكها، لكن دون أن يعدل ذلك من الانتماء الديني. يقول: «إن الانهيار السريع لتركيا في أوروبا، أحدث لدى السكان المسلمين في طرابلس كما لدى السكان في بقية الولايات في تركيا الاسوية تغيراً كان ينبغي أن نتنبه، فكانت المغالوة البطولية التي ابنتها فرقة تركية صغيرة في ليبيا فانفلت خلال عام كامل تقدم القوات الإيطالية، قد خلقت عند العربي المسلم شعوراً عميقاً بالتحصب يشبه شيئاً من الوطنية، فكان فخوراً بعثمانية، بيد أن هزيمة الجيش العثماني أثت اخيراً فعلت كليا هذه الوطنية، فالعرب يتذكرون الآن أنهم قبل أن يكونوا عثمانين هم عرب، وإن المهزوم اليوم، كان هازمهم في الماضي» ويستنتج: «إن فرنسا يمكن أن تكون اكيدة من حسن استقبال المسلمين لها إذا ما وعدت باحترام عقائدهم وبمساعدهم، وفي الحالة التي ذكرناها في اختيار خليفة لهم» (١٤٨).

فهل ستنتج فرنسا في «سياستها الاسلامية» هذه؟ أو بالأحرى هل تستطيع أن تمارسها فعلاً وهي حيصة واقعين تاريخيين؟ أولهما، وقع أن بريطانيا هي التي مثلت تاريخياً ومنذ بدأت تطرح مشاريع التدخل في شؤون السلطنة العثمانية ومشاريع تقسيمها «السياسة الاسلامية»، انطلاقاً من موقعها في الهند ولاحقاً من مصر وشواطئ الجزيرة العربية. انه لعمد أمد بعيد وبريطانيا تمارس سياسة الدفاع عن «وحدة الدولة العثمانية» في وجه مطامع روسيا وفرنسا،

(١٤٥) المصدر نفسه، ج ١١٨، ص ١١-١٢.

(١٤٦) المصدر نفسه، ج ١١٨، ص ٢٠.

(١٤٧) المصدر نفسه، ج ١١٨، ص ٧٠-٧٢، طرابلس، ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩١٢.

(١٤٨) المصدر نفسه، ج ١١٨، ص ٧٢.

وتسعى لتحقيق سوق اسلامي عالمي واسع يمتد تحت سيطرتها من الهند حتى مصر. وفي المرحلة اللاحقة كانت ألمانيا قد تبنّت مع انطلاقها الاقتصادية الكثيفة الواسعة هذا المشروع الاسلامي، الذي توافق أيضاً مع سياسة عبد الحميد.

ثانيهما، واقع ان فرنسا هي التي مثّلت تاريخياً ومنذ الحروب الصليبية سياسة الحماية للكاتوليك في الشرق، وان تدخلها في عام ١٨٦٠ تمّ على اساس هذه الحجة، وانها استمرت حتى حينه تمارس عبر تدخل حكومتها ومفرائها وقناصلها اشكالاً مختلفة من الحماية للمسيحيين الكاثوليك والموارنة.

كيف سيتم إذا اقتنع المسلمون بـ «السياسة الاسلامية» الفرنسية؟ كان هذا بالذات مأزق فرنسا من منافستها لـ «المشروع الانكليزي»: ربط سوريا بمصر كاحتمال يجيب عن نزوع الاعيان المسلمين والملأكين الكبار لممارسة سلطة تكون امتداداً لسلطتهم في العهد العثماني، هذه السلطة التي ضفت فعادوا فاسترجعوها من خلال التنظيمات نفسها، وفي العهد الدستوري يحاولون تأكيدها من خلال «اللامركزية» هذا في حين كانت فرنسا عبر كل أجهزتها وقنصلياتها تدعم مطالب الكاثوليك والموارنة في اطار نظام الملل العثماني والامتيازات الاجنبية. وكان هؤلاء بشكل عام وعلى صعيد التحرك السياسي والفعالية الاجتماعية، اما تجار مدن استعملوا شبكة التبادل التجاري بين السوق المشرقي وأوروبا (شرائع من الروم الكاثوليك والارثوذكس خاصة)^(١٤٩)، واما فلاحين ريفيين انفكت علاقاتهم الانتاجية بالمقاطعين المشايخ، وانخرطوا في عملية انتاجية تلبي حاجات السوق الصناعي الاوربي (صناعة ليون في حالة الموارنة)، ثم اندجوا «كتلة سياسية» تحت زعامة الكنيسة المارونية^(١٥٠).

هذا الواقع يعني أن توجهات سياسية مختلفة برزت لدى هذه الفئات، وتكونت بالتالي لديهم استعدادات وتمثّلات مختلفة للمشروع السياسي المرتقب، والذي سيكون بديلاً للدولة العثمانية^(١٥١).

ليس هذا فحسب، بل ان صراعات اجتماعية أيضاً كانت تتولد في المناطق المختلفة التي توجد فيها طوائف مختلفة ومواقع في الانتاج متضاربة ومتقاطعة مع الانتماء الطائفي، مما كان

(١٤٩) يمكن استعراض اسماء هذه العائلات في اللوائح التي نشرها (Ducousso) بأسماء عائلات التجار في بيروت: Gaston Ducousso, *L'Industrie de la soie en Syrie et au Liban* (Byronouth: Imprimerie catholique, 1913), pp. 233 - 235.

قارن أيضاً: محمد رفيق التميمي ومحمد بهجت، ولاية بيروت (بيروت: مطبعة الاقبال، ١٩١٦)، ج ٢، ص ٤٦٩ - ٤٧٠، والمحكم، سورية والعهد العثماني، ص ٩٤ - ٩٥.

(١٥٠) شكّلت هذه المسألة من الموضوع محل البحث الرئيسي الذي قمنا به في كتاب: كوثرائي، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي، بخاصة ص ٥٩ - ٨٩.

(١٥١) قارن فيما يخص جبل لبنان: المصدر نفسه، ص ١٠٧ - ١١٦.

يلزم فرنسا المتمثلة في «الوعي الجماعي» صديقة ومحامية^(١٥٦) ان تتدخل في كل هذه الامور لمصلحة قوى سياسية محددة ومواقع في الانتاج معية ، كدعم قوى متصرفية الجبل في مطالبتها: فتح مرفأً جزئية، التدخل لتحسين النظام الاساسي والحد من صلاحيات المتصرف، العمل على ضم سهل البقاع... الخ^(١٥٧).

وهكذا يعبر المأزق الفرنسي عن نفسه في الحيرة بين منافسة «المشروع الانكليزي» ومتطلباته السياسية نحو المسلمين، وبين سياسة الحماية ومتطلباتها تجاه المسيحيين. ففي حين يتحدث تقرير دبلوماسي فرنسي عن «مساعدة المسلمين في اختيار خليفة لهم» (١١ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٢)، يتحدث تقرير آخر مرسل من نيابة قنصلية طرابلس بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٢، عن اوضاع المسيحيين في عكار واضطهاد المسلمين البكوات لهم يقول (Ducouso) وكيل نيابة القنصلية: «ان التمسك الاسلامي الذي يرافقه دائماً في هذه المنطقة روح السلب، قد غداً أخطر من أي وقت مضى بعد ان هيجه اخبار الحرب، وان أعمال القتل ونهب الممتلكات تضاعفت وهي ترتكب ضد المسيحيين المروعين الذين لم يتجرأ احد منهم على الشكوى للسلطات خوفاً من أعمال الانتقام»، ويضيف (Ducouso) مستعيداً دور «الحماية» بصيغتها التاريخية: «ان هذا الشعب الذي كبت شكواه مدة طويلة من الزمن قد تجرأ على رفع صوته، يشجعه في ذلك وجود ممثل أمة يعتبرها حمايته الوحيدة ويرجو سيطرتها من كل قلبه»^(١٥٨).

ان السياسة الفرنسية بقيت رغم تنبيه بعض الدبلوماسيين الفرنسيين الى نتائجها على تأزيم العلاقة بين المشروع الفرنسي في سوريا من جهة، والمسلمين من جهة ثانية، بقيت تسير في خطها العام في وجه الحماية الطائفية، وحتى عندما قامت حركة المعارضة العربية في بعض المدن السورية ولا سيما في بيروت تطالب بإدخال اصلاحات ادارية ومالية الى ولاياتها على قاعدة اللامركزية (حركة بيروت الاصلاحية)، وتضم في صفوفها عناصر مسلمة ومسيحية في آن واحد، بقيت العلاقة بين فرنسا والاطراف المسيحية في المعارضة علاقة ذات طابع «خاص». فمسيحيي الحركة انفردوا في التوجه نحو فرنسا وصاغوا - كما لاحظنا - مطالب خاصة، وكتب القنصل الفرنسي تعليقاً على مذكرة الوفد: «وتشكل الوثيقة شهادة اخرى على التعاطف العميق الذي يشد البناء مسيحي هذه المنطقة، كما أنها تدل على مبلغ التأثير الذي أحدثته في نفوسهم الوعود الصادرة عن فرنسا وعلى

(١٥٢) هذا التعبير هو عنوان كتاب الأب: ييلر غالب، فرنسا صديقة ومحامية (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٢٤).

(١٥٣) انظر مذكرة الطائفة المارونية الى الرئيس الفرنسي (Poincaré) في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩١٣، حيث تطالب الطائفة بمزيد من الحقوق والامتيازات للجبل، فيقول: «سيكون ملحقاً ارجاع سهل البقاع العنبر الواقع الى جنوب هذا الجبل، وكذلك المقيمة الواقعة الى الشمال... ومن الملحق أيضاً تعديل حدود الطبيعة بإسعاد بعض القرى الواقعة على سفوحه، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من أرضه والتي ألحقت اعتباطاً بولاية دمشق... ان اللبانيين يطالبون بإصلاحات جليلة ومفيدة للبلد، واذ يتجهون الى فرنسا الحامية الكريمة للبنان من أجل حماية مصالحهم الحيوية السياسية والاقتصادية، يعبرون عن رغباتهم المنطقية والمحققة».

M.A.E.F., Archives diplomatiques: Turquie, vol. 119, p. 25.

M. Ducouso, gérant du vice-consulat français à Tripoli à M. Couget, consul général de (١٥٤) France à Beyrouth, Tripoli (Syrie), le 25 novembre 1912, dans: Ibid., vol. 118, p. 29 - 31.

مدى عظيم الآمال التي ولدتها لديهم» (١٥٥).

وعلى موازاة هذه السياسة، يبدو أن الدبلوماسية الفرنسية لاسيما المتمثلة بمكتب القاهرة (Defrance) ظلت مشدودة الى مظاهر الحركة العربية والانفصالية في سوريا، وتراهن على احتمال فشل الاصلاح الذي يطالب به المسلمون وعلى احتمال ارتداد هؤلاء الى الموقف المسيحي، ومن هذه الزاوية بالذات نظر الوزير (Defrance) الى مشاركة عضوي حزب اللامركزية الادارية (اسكندر عمون وعبد الحميد الزهراوي) في اعمال مؤتمر باريس. فهو يأمل أن يؤدي فشل المطالبة بالاصلاح الى المطالبة بنظام النفوذ الفرنسي (Régime de l'influence française) وأن عضوي لجنة اللامركزية القاهرية المكلفين بالذهاب الى مؤتمر باريس هما اسكندر بك عمون وعبد الحميد الزهراوي، وكلا الاثنين معروف في وزارتك، الاول هو مسيحي ماروني، رئيس لجنة اللبنانيين في القاهرة وقد صرح في العديد من المرات بوضوح التصريحات لصالح فرنسا، أنه اخو داود بك عمون الذي استقبل في العام الماضي من قبل السيد (Poincaré) في باريس، والثاني هو نائب حصص (١٥٦) السابق، الذي كلمت مساعدتك عنه في رسالتي المؤرخة في ١٥ نيسان [ابريل] ١٩١٣ رقم ١٦٥ والذي أعلنت عن ذهابه الى سورية منذ عدة أسابيع، ولكنه بقي في القاهرة من أجل ذهابه المحتمل الى المؤتمر العربي تحديداً، ان الاطباع الذي تركه النقاش معه والذي أرسلت لك تقريراً عنه في الرسالة التي سبق ذكرها يؤكد كل المعلومات التي جمعتها عنه، ان رأي الجميع بعبد الحميد الزهراوي هو أنه رجل شريف وصادق (١٥٧)، وأنه يريد خير بلده بكل اخلاص: لقد اقمنا أن النظام التركي قد أصبح وسيصير شؤماً على سورية إلا إذا حصلت اصلاحات لا يمكن التأمل بنيلها على كل حال من الباب العالي، أنه يأمل إذن لسورية في المستقبل بنظام يهرن له على أنه الأكثر صلاحية لارجاع الازدهار الى بلده. واعتقد أن عبد الحميد الزهراوي، حتى ولو كان قراءته النهائي لم يؤخذ بعد يعمل الى التفكير أن هذا النظام هو نظام النفوذ الفرنسي. ان اختيار هذين المندوبين هو مرضي، إذن، وعداً يسافران من الاسكندرية الى باريس» (١٥٨).

هنا، بيد ان دبلوماسيين فرنسيين آخرين يتجهون إلى خطورة هذا المأزق الذي تتجه نحوه قنصلية بيروت، ووكالة (معتمدية) القاهرة في تركيزها على دعم المسيحيين أو على تضخيم أهمية «الحركة العربية» وأفقها الانفصالي عن الدولة العثمانية، ونقرأ في ذلك تقريراً مستقلاً مطولاً لاحد مستشاري وزارة الخارجية الفرنسية اندريه دوبوسك (André Dubosq) (١٥٩)

M. Couget, consul général de France à Beyrouth, le 18 mars 1913, dans: Ibid., vol. (١٥٥)

120, p. 59.

انظر ملاحظة هذه النقط في السياق السابق من هذا الفصل.

(١٥٦) هكذا وردت والمعروف أنه نائب حمدة.

(١٥٧) الواقع ان عبد الحميد الزهراوي كان يطرح مسألة العلاقة بالغرب في جانبها الحضاري والثقافي البحت، ويدعو للأخذ عن أوروبا وطلب مساعدتها ويغفل الجانب السياسي في هذه العلاقة، فكان يقول: «وان أوروبا ليست هي الغول وإنما الغول سوء الإدارة وفساد السياسة، ولو كانت أوروبا هي الغول لما ساعدت دولتنا بشيء». انظر خطبته في المؤتمر العربي الأول بعنوان: «تريتنا السياسية»، ص ٣٨.

M. Defrance ministre de France en Égypte à M. son excellence le ministre des affaires étrangères, le Caire, 23 mai 1913, dans: M.A.E.F., Archives diplomatiques: Turquie, vol. 121, pp. 99 - 100.

(١٥٩) كلف من وزارة الخارجية بمهمة استطلاعية في سوريا ومصر، وقد جاء في مقدمة التقرير: «لقد شرفتموني بأن عهدتم الي بمهمة غايتها المراقبة المحلية لمدى النفوذ الذي اكتسبه بعض الدول في سورية =

وقد جاء سوريا في مهمة استطلاعية، فكتب تقريراً مفصلاً في عدة موضوعات. وحول موضوع الحركة العربية يقول: «وأصل إلى دراسة مسألة ألقت عليها الاضواء حوادث قرية العهد حصلت في بيروت، وأعني التظاهرات المعادية للترك التي قامت في شهر نيسان [إبريل] المنصرم والحركة العربية في سورية، أولاً يجب أن نتجنب تعظيم الوقائع لأننا نعرف الآن ما تقتصر عليه، أن بعض الأفراد السوريين أو اللبنانيين الذين يهمهم تعظيم أهمية هذه الحادثة لم يتورعوا عن تنفيذ مراميمهم إما في الصحف المحلية أو في الصحف الأجنبية، إذ رأوا أنهم لمحوها فيها ما ينذر بثورة عارمة في سورية، وكذلك بنهاية النظام التركي الكيدة، وواجب أوروبا أن تتخذ موقفاً من الصراع الذي سوف يبدأ بين المجالس^(١٦١) والسلطة^(١٦٢)».

ويحاول المراقب الفرنسي أن يعيد الأحداث إلى «حجمها الطبيعي». ولعل إيراد مقتطفات من نصوص التقرير تقيّد في أمرين: أولهما، في استرجاع سياق ما حدث بعد خفوت الوهج الذي أرواحه للدبلوماسية الفرنسية المحلية. ثانيهما، في تقديم «خطاب دبلوماسي» فرنسي جديد سيكون له فاعليته في المنهجية السياسية الفرنسية تجاه سوريا في سياق الحرب الأولى ومرحلة ما بعدها. يقول (Dubosq): «بالتأكيد لا شيء يسمح بإنكار إمكانية حصول حركة عربية في المستقبل، أما الحجة التي يركز عليها اللين يظنون أنها وشيكة الحصول فهي وجود المسلمين والمسيحيين في اللجان الحرة بالقاهرة وبيروت وسواهما، إلا أنه من المؤكد أن هذا الواقع الأكيد لا يشكل معياراً لقيام الحركة المذكورة، أن الومم المؤقت الذي أوحى به عقب إعلان الدستور وحدة المسلمين والمسيحيين الظاهرة قد تلاشى أمام مذابح أصفنة^(١٦٣)». والسؤال هل أن هذا الومم سيمود إلى الظهور مع الحركة العربية التي قامت في الوقت الحاضر؟ لقد تسنى لي في القاهرة وبيروت ودمشق أن أطلع على الآراء الحميمية التي يباح لي بها بعض المسلمين الذين يحتلون مراكز مرموقة، فلقد صرح لي هؤلاء ببساطة أن الولفك مع المسيحيين يبدو لي نظرم ضرورياً، لأن المسيحيين هم أذكى منهم وخصراً أكثر ثقافة منهم، وبالتالي فهم أجدر في اظهار مطالبهم الخاصة. ومن جهة أخرى، صرح لي مسيحيون أعضاء في المجالس بأنهم لا يرجون من حركتهم نفعاً عملياً، وأنهم لا يهتفون عن طريق انضمامهم إلى صفوف المسلمين إلا إلى تدخل فرنسا، وفضلاً عن ذلك، فإنهم - أي المسيحيين - خلافاً لما يعتقد المسلمون، يرون أنه ليس بإمكان سورية أن تحكم نفسها بنفسها إلا أنهم يتجنبون مواجهة المسلمين بذلك^(١٦٤). ويضيف: «لقد اعترف لي بعض المسيحيين بأنهم لا يهتمون بالإصلاحات التي تحصل في سورية كما قال لي المسلمون الشيء نفسه عن المطالب اللبنانية، لقد حدثوني عن القهم والحماية والاستقلال الذاتي والمملكة المستقلة، حتى أنهم حدثوني عن الجمهورية، ويبدو أن الفكرة الانفصالية لا تخيف أحداً، وإذا بدا أن النخبة الإسلامية الموجودة في اللجان تريد أن تظهر بمظهر الرافض لمثل هذا الانفصال، فلأنها ترى الحكمة في هذا الموقف أمام ولاء الشعب المسلم، وربما أمام الرأي العام الخارجي». ويضيف: «لن أعزو إلى كل هذه الأمور أكثر مما تستحق من أهمية، إلا أنه يكفي أن تكون قد جرت على الألسنة حتى يصحح من الجائز لمن طرقت سمعه أن يلقي شكاً حول مدى الانشاق، وأن بعض أعضاء المجالس من المسيحيين يهتمون على سخطنا

= وفلسطين، ومن ثم البحث عن الوسائل العملية لمكافحته، كما نصحتوني في الوقت نفسه بأن أحلّ بقدر الإمكان أهمية الحركة العربية، ثم انكم اجزتم لي أخيراً ابتداء الرأي حول المستقبل الذي يتظر عدداً من مشايعنا القائمة أو المنوي إقامتها في المناطق التي علي زيارتها».

M.A.E.F., Ibid., vol. 122, pp. 137 - 170, Paris, 30 juin 1913.

(١٦١) يقصد مجالس الإدارة التي شاركت في وضع المطالب الإصلاحية في الولايات.

(١٦٢) المصدر نفسه، ج ١٢٢، ص ١٦٠.

(١٦٣) قامت هذه المذابيح ضد الأرمن، وقد جرت في الفترة ١٨٩٤ - ١٨٩٦. انظر:

Henri Pasdermadjian, Histoire de L'Arménie depuis les origines jusqu'au traité de Lausanne, 2ème ed. (Paris: H. Samuelian, 1964), pp. 346 - 348.

M.A.E.F., Ibid., vol. 122, p. 161.

(١٦٤)

للحصول على مراكز تدر عليهم ربحاً مادياً وذلك لقاء دعائهم وحسن خدماتهم» (١٦٤). «بالإضافة إلى ذلك، فإن الجمهور لم يقتنع بتأناً بأراء المجالس وكثير من المسلمين يتمنون استمرار الوضع الراهن مخالفة أن يعلنوا شأن المسيحيين عليهم في ظل نظام ليبرالي كما نشرت ذلك بعض الجرائد»، ويستبعد (Dubosq) أن تنشأ في القريب العاجل، حركة عربية متجانسة وقوية فـ «اختلاف الطوائف ليس الأمر الوحيد الذي يشق في الواقع صفوف العرب [...]»، فإن البلاد التي يسكنها العرب مثل سورية والحجاز واليمن ونجد وبلاد ما بين النهرين تكشف عن مظاهر شديدة التباين، كما أنه لا يمكن اجتيازها إجمالاً إلا بصعوبة، ولا يعيش فيها السكان إلا جماعات صغيرة منفصلة الواحدة عن الأخرى ولا تشكل مجموعة وطنية، إن الأشخاص الذين اتحدوا لانشاء هذه الحركة يشكلون فيما بينهم صورة مختصرة لهذه التجزئة، ولا نعتقد أن الأمر قد يكون عكس ما تقدم» (١٦٥). ويضيف: «إن العرب لم يصلوا بعد إلى تلك الدرجة من الترقى، حيث المواطن والطموحات تلوب في طموح واحد مشترك هو خلاص البلد، إن ثمة كبرياء هائلة جداً هي الخط المميز للاختلاف العربية، تدفع كل واحد منهم لاعتبار نفسه مغتوقاً على إقرانه، وتجعل كل تحرك مشترك أمراً مستحيلًا. وإلى جانب الكبرياء الفردية هناك عند العرب كبرياء جماعية وكبرياء العائلة والقبيلة وما يمكن تسميته بـ «الديانة الصغيرة». ذلك أن المسلم والمسيحيين ينقسمون إلى اتباع طقوس مختلفة، ويبدو في هذه الظروف أن حركة جماعية ليست وشيكة الوقوع، وإذا ما نظرنا عن قرب إلى الحركات التي حصلت حتى الآن في البلاد العربية للاحتضان أنها لا تطابق في أي نقطة، فالأسباب التي أدت إلى نشوئها متنوعة جداً ونجد بدون جدوى لاعطائها طابعاً وحدوياً ليس فيها. ولكن هذا لا يثبت مجدداً، أن ما سمي قبل الأوان بـ «الحركة العربية» أمر يستحيل حدوثه أبداً» (١٦٦).

هذا الوصف الذي يقدمه التقرير ويغض النظر عن مدى الصحة أو الخطأ على صعيد الاستنتاج السياسي وطريقة فهم الانقسامات العربية داخل سوريا وخارجها، يمثل معطى من معطيات السياسة الفرنسية في طريقة فهمها التركيب الاجتماعي والسكاني للبلاد، واشكال التعاطي مع عناصر هذا التركيب في المراحل اللاحقة. فهو إذ يقلل من أهمية ما سماه بعض الفناصل بـ «الحركة العربية» في المرحلة الراهنة، يستعيز عن غيابها في اقتراح سياسة عملية تجاه الطوائف أو ما يسميه «الديانات الصغيرة» المختلفة من مسيحية وإسلامية.

لهذا، فهو يقترح حلولاً عملية لا تذهب باتجاه الحديث عن «الخلافة العربية»، ومزاحمة المشروع البريطاني (اتحاد مصر وسوريا) على أرضيته، بل باتجاه كسب «ود المسلمين» عملياً، والتركيز في هذا النهج على مدينة دمشق والبلد بكسب الصحافة الإسلامية أولاً. ويقترح في هذا المجال تقديم اعانة مالية لجريدة «المقتبس» الدمشقية التي يرأسها محمد كرد علي، يقول: «إن هذه الجريدة الإسلامية هي إحدى أشهر جرائد سورية في مدينة كدمشق وستقدم لنا مساعدة فائقة في هذه الفترة التي استطعنا فيها توجيه جهودنا نحو المسلمين، فيفضل هذه الجريدة وحدها مستحق وتمتهد في صفوف العائلات الإسلامية الكبرى التي يتقرب رأي الآخرين برأيها شعوراً ودياً حيال فرنسا، وهنا لا أتحدث فقط عن عائلات الأمراء التي يجب ألا نبالغ في تقدير نفوذها، وهو لا يفوق ما لاكتريه العائلات العربية الغنية من نفوذ، بل إنني سأتناول كل هذه العائلات الغنية الكثيرة العدد» (١٦٧).

ويقترح أيضاً أن تكون الاعانة الموجهة إلى جريدة «المقتبس» الإسلامية أكبر من تلك

(١٦٤) المصدر نفسه، ج ١٢٢، ص ١٦١. (أ. دويوسك).

(١٦٥) المصدر نفسه، ج ١٢٢، ص ١٦٢.

(١٦٦) المصدر نفسه، ج ١٢٢، ص ١٦٣.

(١٦٧) المصدر نفسه، ج ١٢٢، ص ١٥٣ و١٦٣.

التي تقدم لجريلة (Réveil) المسيحية، وبالنظر الى هوية صاحب «المقتبس»، يجب أن يترك هذا الامر بتصرف مثلنا في دمشق الذي يفضل كثير من الحكمة والمعرفة العميقة بالانسان وبالامور الشرقية، قد تمكن سابقاً، كما اكتنيتي الملاحظة، من كسب ود المسلمين حيالنا» (١٦٨).

وتستقر دبلوماسية القنصلية الفرنسية في دمشق على هذا الخط في تعاملها مع مسلمي سوريا: محاولة للاتصال بمحمد كرد علي، محاولة التقرب من العائلات النشقية النافذة، استمالة بعض الصحف الاسلامية، وتخصيص بعض المنح للطلاب المسلمين للدراسة في جامعات فرنسا (١٦٩).

ويبدو من خلال متابعة مراسلات قنصلية دمشق، ان دبلوماسية قنصلية دمشق سارت على هذا الخط في تعاملها مع الوضع السوري، فهي تتعامل معه على أساس تركيه الطوائفي، وعلى أساس استمالة كل طائفة على حدة. ويعبر قنصل فرنسا في دمشق عن هذه الوجهة التي استساغها في عمله الدبلوماسي كطريقة في التعامل مع العمل السياسي المحلي وفهم اشكال تعبيراته واتجاهاته، يقول: «يتزايد اعتقادي بأن الدين في الشرق هو حقاً أساس كل شيء، ورباني لا ينبغي ابداً أن يغيب الدين عن بالنا عندما نحكم على الاحداث والمشاعر والتيارات، وبالطبع لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار هنا كما في كل مكان آخر المصالح المادية، لكننا مضطرون في آخر التحليل الى الاعتراف بأن الدين يتدخل دائماً، ويبدو ان المحافظ الأكثر تحلقاً والثوري الأكثر تقدماً والموظف المدني أو العسكري، والذي درس في باريس كما الذي تنفخ في برلين، يتصرفون جميعهم سواء كانوا مؤمنين أو أحرار التفكير (Libres penseurs)، كما لم يعرفوا قط أي شيء آخر غير الكتب المنزلة» (١٧٠). ويضيف: «وبهما تكن ضرورة مراعاة الدين الاسلامي الذي تنتمي إليه الأغلبية الساحقة من السكان، فليس من رأيي التخلي من أهمية الدور الذي تلعبه بقية الاديان أو الطوائف سواء كل على حدة، أم بعضها ضد البعض الآخر، أم جميعها في مواجهة الحركة الاسلامية» (١٧١).

هذا النهج الذي تختطه قنصلية دمشق في عملها الدبلوماسي حيال تعبيرات العمل السياسي المحلي المحكوم دائماً وفق هذه الرؤية بالموقع الديني والطائفي، سيشكل دليل العمل تجاه المجتمع السوري باعتباره مجموعة طوائف أو ديانات صغيرة - على حد تعبير (Dubosq) - وسنلاحظ ذلك على عمل البعثات العلمية وأعمال الخبراء الذين كانت توفدهم فرنسا إلى سوريا، وعلى توجهات الاحتلال الفرنسي ثم الانتداب.

(١٦٨) المصدر نفسه، ج ١٢٢، ص ١٥٣.

(١٦٩) يذكر القنصل الفرنسي في دمشق انه قام بمقابلة محمد كرد علي، وأنه يبحث عن طريقة مناسبة لتقديم الاعانة، ويختم رسالته: «وارجو معاليكم في الوقت نفسه أن يمنحني كما يفعل في بيروت مثلنا من المال يقطعهم من الاعتمادات الخاصة لاثممكن من الاستعلام تماماً عما يجري في ولاية دمشق الواسعة، حيث تتحرك في هذه الفترة من الفوضى التي نجتازها، أنواع شتى من العناصر المشاغية من دروز مقيمين وبنودرسل، وحيث كل انواع الدسائس يحيكها عملاء انكليز وألمان ونمساليون وإيطاليون، وحيث يتواعد مئة مبعوث انكليزي أو مصري أو مؤيد لحركة الجرامية العربية (Pan Arabism)».

Consul général de France à Damas, le 7 avril 1913, dans: Ibid., vol. 120, p. 149.

Consul général de France à Damas, le 19 février 1914, dans: Ibid., vol. 124, pp. 1 - 23. (١٧٠)

(١٧١) المصدر نفسه، ج ١٢٤، ص ٢٣.

صحيح ان التنظيم الانكليزي كان قد هذا نسبياً من المخاوف الفرنسية التي كانت تثيرها علاقات الدبلوماسية البريطانية مع المقيمين السوريين في القاهرة والاسكندرية من جهة، لكنه دفع من جهة ثانية رجال الاعمال الفرنسيين الى تكثيف نشاطهم في سوريا في سني ما قبل الحرب، وذلك باتجاهين: توسيع النشاط التعليمي وزيادة التوظيف المالي. وضمن هذه المشاريع ربطت جامعة القديس يوسف بجامعة ليون، وقام بول هوفلان (Paul Huvelin) الأستاذ بكلية الحقوق في ليون (Rigollot) مدير «الكلية المركزية الليونية» بمهمة تنظيم بعثة إلى سوريا ودراسة امكانية تأسيس «كلية حقوق» ومدرسة مهنية في بيروت. ولدعم هذه المبادرة اسس في عام ١٩١٣ «الرابطة الليونية لاتحاد التعليم العالي والتقني في الخارج»، وقد ضمت هذه الرابطة الى جانب الاساتذة الجامعيين عدداً من رجال الأعمال ولا سيما كبار تجار الحرير (Ennemond Morel et Louis Guérin).

وكان أن افتتحت كلية الحقوق في بيروت في تشرين الثاني / نوفمبر من عام ١٩١٣، وانيطت مهمة الادارة والتدريس إلى اليسوعيين بينما كانت جامعة ليون تشرف على التعليم وتقدم الشهادات^(١٧٢).

ورقق النموذج نفسه، افتتحت المدرسة المهنية التي كان ينبغي أن تسبق تنظيم «كلية هندسة» على صورة «الكلية المركزية الليونية». وحدد موعدها في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩١٤ (وطالب رئيس جامعة ليون من غرفة تجارة ليون، المساهمة في تمويل هذه المدرسة المهنية التي ستخرج مهندسين ومساعدلين محليين يعملون تحت اشراف مهندسي ومدبري الاشغال الفرنسية، ويذكر رئيس الغرفة بأن الليونيين «يملكون مؤسسات مهمة في هذه المنطقة: مصانع حلل الشرائط، سكك حديد مناجم، وتقرر الغرفة مبلغ ٦٠٠٠ فرنك يتوزع بين «الموازنة العامة» و«موازنة الحرير» حيث إن المدرسة تلبي مصلحة عامة»^(١٧٣).

هذا التحرك لرجال الاعمال الفرنسيين مدعوماً بغطاء «جامعي»، شكّل ركيزة المطالبة الفرنسية «الحكومية» بسوريا، وعلى موازاته تشكّلت لجنة رسمية «لجنة الشؤون السورية» مهمتها أن ترسم حدود سوريا. وتضع هذه اللجنة تقريراً يتضمن التحديد التالي: «ان الاراضي غير الواضحة لسورية ينبغي أن تحدد. ويبدو أن منطقة النفوذ الفرنسي التي تطلق عليها هذا الاسم (سورية) يجب أن تشمل ولايات: بيروت، ودمشق وفساً من ولاية حلب ومنتصفية فلسطين. ان حدود هذه المنطقة يمكن أن ترسم بخط يمتد من رأس السبخان (Alastchan) جنوبي خليج الاسكندرون^(١٧٤)، ويصل الى حلب شاملاً هذه الاخيرة. ومن هذه المدينة يمتد على طول الضفة اليمنى من الفرات، حتى النقطة التي ينحط فيها هذا النهر فجأة نحو

Chevallier, «Lyon et la Syrie en 1919: Les Bases d'une interventions.» p. 304. (١٧٢)

(١٧٣) هذه المعلومات مستقاة من: المصدر نفسه، ص ٣٠٤-٣٠٥.

(١٧٤) نلاحظ أن لجنة الشؤون السورية توضع عام ١٩١٣ الاسكندرون خارج حدود سوريا المطالب بها، بينما ستؤكد غرف تجارة ليون ومرسيليا خلال الحرب، كما ستري، على الاسكندرون وكيكلية كجزء من سوريا الكلمة (Syrie intégrale). انظر:

Note de la comission des affaires syriennes, le 9 mars 1913, dans: M.A.E.F., Archives diplomatiques: Turquie, vol. 119, p. 201.

الجنوب، شاملاً بذلك المنطقة الساحلية وكل الداخل الممتد حتى المنطقة الصحراوية التي تقطنها القبائل البدوية المتمردة على كل سلطة. ومن ناحية الجنوب ترسم الحدود بخط يذهب من معان إلى غزة إلى المراكز الرئيسية الأربعة للمنطقة المحددة على هذه الصورة، حيث يشكل لبنان الماروني قلبها هي: حلب، بيروت، دمشق، القدس» (١٧٥).

أما بشأن السياسة التي ينبغي على الحكومة الفرنسية أن تسير عليها في سوريا فتتضح - بعد أن كانت الاخبار عن التحركات والاستقلالية أو الانفصالية، قد هدأت في سوريا - بالموقف التالي: «وان الحكومة الفرنسية ليس لديها في الظروف الحالية أية مصلحة لاستئصال انهيار تركيا الاسيرة، فموقفها من سورية يجب أن ينبع بصدق من مبدأ تمامية (Intégrité) الدولة العثمانية، وأن لا يستهدف أي كسب توسعي في الأراضي» (١٧٦) إلا أن اللجنة تستترك: «ولكن إذا لم تكن لسياساتنا السورية طموحات، فينبغي أن تكون سياسة حذر، لذلك يجب أن نبذل الجهد ليس فقط لضمان انتفاء (تركيا) المعنية والمادية التي كسبتها في هذه المناطق عبر جهود طويلة، ولكن لتأمين وانماء انجازنا كي نكون في مستوى التحرك حين المزمع» (١٧٧).

ولم يقدر لسياسة الحذر التي تدعو اليها «لجنة الشؤون السورية» في وزارة الخارجية الفرنسية أن تستمر طويلاً، فانفجرت الحرب العالمية الأولى لتعطي للسياسات الدولية ومن بينها السياسة الفرنسية، ابعاداً جديدة للتحرك الموعود، سواء في اطار المنطلقات التي بدأها كشنر في القاهرة مع الامير عبد الله، أم في اطار الارشادات التي يقدمها (Dubosq) للسياسة الفرنسية حول: التركيب الطوائفي والقبلي لسوريا وضعف الرهان على وحركة عربية مستقلة موحدة.

خامساً: استنتاجات: من نظام الولايات في مرحلة التنظيمات ١٨٦٤

إلى نظام الولايات الجديد في العهد الدستوري ١٩١٣

كان الاتحاديون، وبعد عودتهم إلى السلطة أثناء انهماك الاصلاحيين العرب في سوريا بإعداد اللوائح الاصلاحية في بيروت ودمشق وملاحقة المطالب على أثر مؤتمر باريس، قد وعدوا بإصدار قانون جديد للولايات. وكان أن صدر هذا القانون في حزيران/ يونيو عام ١٩١٣، ولم يكن ليحمل أي أمل بالنسبة إلى مطالب الاصلاحيين. بل على العكس جاء القانون، وعلى نقيص آمالهم في توسيع صلاحيات مجالس الادارة المحلية في الولايات، فهو يوسع صلاحيات الوالي التركي الى حدود سلطات شبه مطلقة في شؤون علاقته بمجلس الادارة (١٧٨). إذاً كان الاتحاديون مصممين على المضي في سياسة تشديد مركزية الحكم على

(١٧٥) المصدر نفسه، ج ١١٩، ص ٢٠٢.

(١٧٦) المصدر نفسه، ج ١١٩، ص ٢٠٢.

(١٧٧) المصدر نفسه، ج ١١٩، ص ٢٠٠.

(١٧٨) انظر المواد المتعلقة بصلاحيات الوالي، في: برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني،

١٩٠٨ - ١٩١٤، ص ٤٨٢ - ٤٨٨.

الولايات، ولم تأت ملاحظة الملحق التي تقول بـ «جواز استعمال اللسان العربي في الاستئناف والمحكمة وتنظيم الاعلامات»^(١٧٩)، الا تأكيداً على اغفال مطلب «اعتبار اللغة العربية رسمية في الولايات العربية»، وامعانا في المضي في سياسة «العثمنة» على مستوى السلطة المركزية وفي سياسة «التريك» على مستوى «المشروع القومي» الذي تحلم به النخبة العسكرية.

في هذا السياق التاريخي، ومنذ مرحلة التنظيمات الأولى التي استهدفت الانقاذ، وحتى آخر «اجراء تنظيمي» في عمر الدولة العثمانية، كانت السلطنة العثمانية تسير نحو حتفها من خلال منطق التشبث بنقل نموذج «الدولة القومية المركزية» الذي انتجته الحركات القومية في أوروبا (فرنسا، إيطاليا، ألمانيا)، دون الانتباه الى أن ما آمن عناصر الاجتماع السياسي في استمراريته التاريخية الطويلة هو ذلك الاستقلال النسبي الذي قام في القديم بين «الهيئة الحاكمة» ومختلف السلطات المحلية الموجودة في مجتمعات الاطراف، فضلاً عن الدور الذي لعبته المؤسسات التاريخية الاسلامية، واستقلالية الملل غير الاسلامية في احداث هذا الاستقلال^(١٨٠) القائم على السلطات الوسيطة.

وعندما حاولت الدولة العثمانية أن تلغي نظام الالتزام الذي ادى الى تقهقر الريف، وساهم في تفكيك المجتمعات العثمانية، وتفجير الصراعات ما بين ولايتها وامرائها (وذلك عبر حركة التنظيمات التي ابتدأت بخطط كلخانة عام ١٨٣٩)، وأن تركز الدولة عبر اجهزة ادارية ومجالس تمثيلية للملل والطوائف، كانت بذلك تطرح صراعاً مع طرفين: مع الفئات التي استفادت من عملية التفكك ووظيفة الالتزام (تجار واعيان المدن)، ومع الفئات والمصيبات الريفية التي كانت تمارس سلطات محلية شبه مستقلة عن المركز. اضافة الى ذلك، كانت الملل غير الاسلامية التي دخلت في مشاريع حماية الدول الكبرى تستفيد من جهة من الجانب «المساواتي» في التنظيمات فتقوي مواقعها، ومن جهة ثانية ويسبب ضغط هذه الدول وحرصها على أن تستمر مبررات التدخل في شؤون الدولة العثمانية، كانت تقاوم علمية الاندماج ومركزية الدولة. ففي هذا السياق يتدرج على سبيل المثال موقف المواردية من مسألة المشاركة في مجلس

(١٧٩) المصدر نفسه، ص ٤٨٨.

(١٨٠) يشير جب ويون الى «علاقة الاستقلال» هذه فيقولان: «ولقد قُسم الاستقلال الذاتي الذي كانت تتمتع به الشعوب الخاضعة للحكم العثماني، وهو الاستقلال الذي كانت تدعمه الحقيقة الخاصة بأن كلاً من المدن والقرى كانت تبني في معظم الأماكن الى الاكتفاء الذاتي من الناحية الاقتصادية، قُسم هذه الشعوب الى وحدات كثيرة ذات وضع شبه مستقل لا يتأثر استقرارها إلا تأثيراً قليلاً بالتقلبات السياسية التي كانت تعرض لها الامبراطورية ككل. وكان أي ولاء اوسع مما يتسنى للأفراد المتسببين الى هذه الوحدات ان يقره ولاء دينياً أكثر منه سياسياً، وإذا كان بإمكان أكثر المسلمين استمساكاً بالاسلام الحق أن يخضعوا للسلطان بوصفه اماماً، فإن هذا الخضوع كان اضعف من مشاعرهم ازاء الوحدة التي كانوا هم من أعضائها». انظر: هاملتون جب وهارولد بيون، المجتمع الاسلامي والغرب، ترجمة احمد عبد الرحمن مصطفى، ج ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠)، ج ١، ص ٢٢٥.

«المبعوثان» في عامي ١٨٧٦ و ١٩٠٨^(١٨١)، وبالنسبة إلى العصابات والسلطات المحلية شبه المستقلة يندرج موقف دروز حوران وعلويي الجبل في سوريا والزيدية في اليمن، وتباثل الحجاز، وهو الموقف المقاوم لمركزة الدولة ولاعتراق هذه الأخيرة للسلطات المحلية ولمحاولتها دمج المجتمعات المتعددة القومية في «دولة قومية واحدة».

كل هذا فتح على صراعات أهلية حادة مع محاولة بناء «الدولة القومية» العثمانية الجديدة، وأدى إلى انقطاع واضح في طبيعة العلاقات بين السلطات المحلية الأهلية من جهة، والسلطة المركزية في استامبول من جهة ثانية، انقطاع نقرأ آثاره في بعض التعليقات الصحفية في القاهرة بين عامي ١٩٠٨ و ١٩١٤. فقد علقت «الأهرام» عام ١٩١١ على الثورات المتعاقبة عام ١٩١٠ «ثورة اليمن وثورة دروز حوران» - وكانت ثورات موجّهة ضد الحاق هذه المناطق بالإدارة العثمانية المباشرة - علقت بما يلي: «إن الحكم أرادوا أن يقلبوا البلاد التي كانت تتمتع سابقاً ببعض الامتيازات في مدى ثلاث سنين قلباً سحرياً، فيحولونها من حال ربيت عليه منذ مئات السنين إلى حال لم تألفها ولم تتعلمها، فكانت النتيجة أن الذين لم يألفوا دفع الأموال الاميرية تلمعروا من دفعها، والذين لم يعتادوا الخدمة العسكرية سميت عليهم الخدمة، والذين لم يخضعوا لنظام المحاكم واحكام القوانين عدّوها بدعة، والذين كانوا في بلادهم مدعاة مستبشرين عدوا مساواتهم بالفلاحين اعداء، والحكومة نفسها لوادت أن تسرع وليس في يدها مال ولا دخل فلا ترى إلا البركة تطرق أبوابها، وأراد الأتراك نشر لغتهم التي لم تتعلمها الطوائف والأمم التي حكموها سبعمئة سنة، فتسرعوا بإكراه الناس على تعلمها، فأيقظوا الذين لا لغة لهم مدونة بالكتب إلى خلق لغة وأدب، والذين لهم لغة على الصباح في وجه الحكومة خروفاً عليها، فالتسرع جاء من كل جانب، فأنفى إلى الشكرى من كل جانب»^(١٨٢).

وهذا التمييز بين المرحلتين يلمح إليه نذرة مطران نفسه عضو المؤتمر العربي الأول وأحد منظميه، فيجعل من مرحلة ما قبل التنظيمات مبرراً تاريخياً للمطالبة باللامركزية للولايات العربية^(١٨٣).

وكانت آخر صيحة تصاعدت من داخل تركيا نفسها، بل من داخل الأسرة العثمانية الحاكمة نفسها تحذّر من مغبة «المركزية»، هي صيحة ابن اخت السلطان البرنس صياح الدين، إذ وجه إلى السلطان كتاباً جاء فيه: «ويرتب علينا يا صاحب الجلالة أن نعرف بهذه الحقيقة مهما كانت مرة، وأن نعلم أن لا عدو إلا انفسنا، فلا إيطاليا ولا دول أوروبا تقتلنا، بل نحن الذين نقتل انفسنا، لأن جرؤة الغرور والشر في خمولنا وفي ضعف حركتنا الذاتية السياسية التي منمتنا من التقدم والارتقاء، فحولنا هو سبب قعودنا وسياستنا المركزية هي سبب خراب بلادنا. لا يحق لنا أن نقول إن الممالك المتحدة تقتل بلادنا الآن، بل يجب علينا أن نقول أن الدولة العثمانية تتسرع»^(١٨٤).

(١٨١) تارن عن ذلك: كوثرائي، الاجتماعات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي، ص ١٦٧، ١٧٩ و ٢٢٥ - ٢٣٦.
(١٨٢) الأهرام، ١٩١١/٨/١، نقل عن: برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤، ص ٢١٩.

(١٨٣) انظر ما سبق حول الحديث عن خطية نذرة مطران في المؤتمر.

(١٨٤) وردت في: برو، المصدر نفسه، ص ٤١٨ - ٤١٩.

وفي المرحلة التي وصل فيها مشروع المركزة الى حله النهائي في قانون الولايات الجديد، وفي الجهود الفكرية والثقافية التي بذلت من أجل مشروع القومية العثمانية عن طريق التترك، كانت السلطات المحلية المائلة للملأ او للنخب والتجار في المدن السورية، او للعصبيات المذهبية والقبلية الممتنعة في الاطراف والجلال عن الاندماج بالدولة القومية العثمانية تبحث عن «مشاريعها البديلة». وهذا البحث الذي جاء في سياق استحالة أن تتحول السلطنة إلى «دولة قومية حديثة»، كان يتشكّل في خطاب سياسي يراوح بين صيغة الاصلاح واللامركزية الادارية، وصيغة «الاستقلال القومي» ضمن حدود جغرافية تتحدد من موقع الجماعة أو النخبة، أي من موقع التمثيل الايديولوجي للتاريخ والثقافة والمصالح الفتوية. وهذا البحث الذي يجيء في مسار التفكك الداخلي للمجتمعات العثمانية وانفكاك هذه الاخيرة عن الدولة، يأتي أيضاً في سياق تاريخي يتسم باستكمال مراحل تقسيم ولايات السلطنة ما بين الدول الكبرى، والسيطرة على مناطق النفوذ التي تشكّلت على قاعدة تكثيف التوظيف المالي، والحصول على امتيازات سكك الحديد والمرافء، وتشجيع الجهود التعليمية والثقافية.

وهكذا بين البحث المحلي عن البديل، وبين مقارنة الاندماج بمشروع الدولة المركزية العثمانية من مواقع مختلفة، وبين الصراع الدولي للسيطرة على مناطق النفوذ، ترسم صورة معقدة لمرحلة الانتقال من العثمانية إلى «الدولة الجديدة». صورة يتفجر فيها الوضع الدولي في حرب كبرى، وتختلط فيها البرامج المطالبية المحلية وترتك المقاومة الشعبية ويتموه مشروع السيطرة الغربية بصيغ وشعارات. فالبرنامج المحلي ليس واحداً، والمقاومة الشعبية تتركز على معطيات اهلية واجتماعية صلبة، ولكن يمكن اختراقها من خلال الاحساس بالفرق ما بين المعاناة حيال القمع التركي المركزي الاخير وبين الأمل بتأسيس دولة جديدة تغذيه وعود الدول الكبرى في مناطق نفوذها. ولعله في هذا الاطار، تحددت اشكالية البدائل الفكرية والسياسية في العمل السياسي المحلي اثناء انهيار الدولة العثمانية واستقبال المشاريع الغربية.

خَاتِمَةٌ: مِنْ مَآزِقِ الْمَشْرُوعِ الْعُثْمَانِيِّ إِلَى تَعَدُّدِيَّةِ السُّلْطَاتِ وَمَشَارِيعِ الدَّوَلِ

إن ما طمح اليه البحث الراهن هو متابعة المسار التاريخي لتحولات السلطة وأنماطها في مجتمع كان قد خضع لتجربة الحكم العثماني قروناً عديدة، وحمل في داخل تركيبه ومؤسسته الأهلية والسلطانية خصائص «الملك القائم على العصية» (وفقاً لتعبير ابن خلدون)، وتراث صيغة «الولاية» (وفقاً لتجربة الدولة السلطانية التي أرسيت في سياق التاريخ الاسلامي)، ومرجعية النص الشرعي المتمثل بفتاوى هيئات الفقهاء المعنية من قبل السلطان، إلى جانب جملة من معطيات التاريخ الاجتماعي وظواهره القائمة على الاعراف والتقاليد في المدينة والأرياف: كمعطى الامارة والعصية العائلية، وانكفاء بعض الطوائف ذات الخصائص المنهجية في الأرياف والجبال، وظاهرة التنظيم الطوائفي الحرفي والعائلي في المدن.

هذه الظواهر، حاولنا أن ندرسها من خلال إبراز بعض التفاصيل أحياناً، ولكن مع الحرص في أن تأتي المعالجة تركيبية ومنظمة في إبراز ما سميناه «السلطات الأهلية» أو «الوسائط السلطوية» للهيئة الحاكمة التي تمثل السلطة العثمانية.

ولقد كان الهدف من استعادة سمات السلطنة العثمانية وخصائص مجتمعها التقليدي، ومن خلال دراسة معطيات محددة من تاريخ بلاد الشام، هو إعطاء صورة عما كانت عليه نماذج السلطة والمجتمع والعمل السياسي قبل مرحلة التنظيمات، كما كان الهدف أيضاً هو التمكن من فهم اشكال احتواء هذه النماذج واستقبالها للتنظيمات العثمانية الجديدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وعلى الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

لقد كان من أهم مظاهر هذا «الاستقبال الاحتوائي» الذي درسناه في مرحلة التنظيمات:

- التقاطع بين حكم الأعيان وصيغة الالتزام في النظام العثماني القديم من جهة، وبين الادارة العثمانية الجديدة ونظام الأرض الجديد (الطابو) من جهة ثانية.

- التداخل والتمايز بين نظام القضاء القديم في المحاكم الشرعية ونظام الملل من جهة، وبين مؤسسات وقوانين المحاكم النظامية من جهة ثانية.

- الشباك بين التنظيم التجاري والحرفي المدني التقليدي من جهة، وغرف التجارة والبلديات والضابطة من جهة أخرى.

وكل هذا كان يترجم حالة مأزقية في تحولات المجتمع والسلطة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. لكن هذه الحالة لا تتزامن مع وضعية اجتماعية داخلية في تلك التحولات فحسب، بل إنها تتزامن أيضاً مع الصراع الدولي الذي زاد احتدامه منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وبرز بصيغ من المشاريع السياسية والاقتصادية في الولايات العثمانية. كما أن تجربة التنظيمات ولاحقاً تجربة الدستور تزامنتا بدورهما وتداخلتا مع تجربة العمل السياسي المحلي الذي بدأ يقدم حلولاً متضاربة وأفكاراً متعددة لمواجهة المسائل التي طرحت في سياق الإصلاح العثماني والسياسات الدولية الأجنبية. فقد تعددت الاطروحات السياسية في العمل السياسي العربي (المشرقي)، فحمل بعضها نزعة عثمانية تمحورت حول الإصلاح واللامركزية، وحمل بعضها الآخر نزعة استقلالية عبرت عن نفسها في محاولة إبراز خطاب قومي.

وهكذا أضيف الى تعددية السلطات الأهلية في المجتمع المحلي والى تقاطع المواقع وتشابكها وتداخلها بين النظام العثماني القديم والتنظيمات الجديدة، تعددية في الولايات السياسية لدى النخب المستجدة والمجموعات الاجتماعية الباحثة عن صيغة «وطن» و«أمة» و«دولة». وكان يغذي هذه التعددية الأخيرة تآزم الصراع الدولي في سنوات ما قبل الحرب الأولى وانفجار هذا الصراع في حرب وضعت حداً للمشروع العثماني على اختلاف أشكاله.

لقد اكتفينا بإبراز الجانب الثقافي - الاجتماعي في الاطروحات والبرامج السياسية التي برزت حينذاك. وإذا كانت تلك الاطروحات تنصدي من مواقع أصحابها، من زاوية انتمائهم الثقافي - الاجتماعي، لمقولات الدولة والأمة والوطن والقومية، فإن هذه المقولات لم تشكل في حدود دراستنا موضوعاً لبحث خاص في النظرية السياسية، بل مجرد شواهد على خطاب سياسي أنتج في مرحلة حاسمة من تاريخ تحول السلطة والمجتمع، هي مرحلة انفكاك وتفكيك السلطنة العثمانية وانفتاح ولاياتها على احتمالات تاريخية عديدة.

وإذا كنا قد شلّدنا في هذا الجانب أيضاً على المرحلة الأخيرة من عمر الدولة العثمانية، فليس لأن المرحلة اللاحقة التي تشكّلت فيها الدولة الإقليمية الحديثة في المشرق العربي في ظل الوصايات والانتدابات الأجنبية غير أساسية في الكشف عن جذور الدولة المحدثة وأصول العمل السياسي العربي الراهن، بل لأن مرحلة الانتداب والسيطرة (وهي المرحلة التي تركزت فيها التجزئة السياسية المعاصرة)، حملت معها الكثير من معطيات التوظيف السياسي لمآزق الإصلاح العثماني ولوضعيات القوى الاجتماعية التي نشأت في مرحلة التحول من النظام العثماني القديم الى مرحلة التنظيمات الجديدة.

لقد تمثل هذا المأزق بشكل أساسي في عجز الدولة أن توحد مجتمعات متنوعة ومتعدداً وأن تضبطه في أطر تنظيمية واحدة وإدارة مركزية قوية، في وقت تعددت فيه مشاريع السلطات المحلية في الولايات، كما تعددت فيه سياسات مناطق النفوذ من قبل الدول الغربية..

لقد كان الوجه البارز في التنظيمات العثمانية هو وجه المركزية السياسية والادارية الصارمة - الوجه الذي برز مع سياسة السلطان عبد الحميد مركزية استبدادية سلطانية، ومع حزب الاتحاد والترقي دكتاتورية «عسكرية» ذات طابع عنصري تركي. وفي المقابل كانت القوى الاجتماعية التي زعزت نحو بناء سلطاتها المحلية سواء من خلال المجالس الادارية للولايات والأقضية، أم من خلال معانيتها عن الالتحاق بالمركزية العثمانية، تبحث عن مرتكزات ثابتة لسلطاتها. وكانت السياسات الأوروبية في هذا الوقت ترصد اتجاهات هذه القوى لتوظف ما يتلاءم منها في مشاريعها السياسية الخاصة. والنتيجة المترتبة على هذا التقاطع بين النزعات المحلية والسياسات الغربية هي شيوع حالة من الفوضى السياسية في الولايات، كان قد شكا منها مدحت باشا من موقعه كوال عثمانى؛ كما أن تقارير القناصل في عواصم الولايات كانت قد رصدتها ودرست مظاهرها الاجتماعية واتجاهاتها المستقبلية.

ولعل ما كتبه المستشار الفرنسي في وزارة الخارجية الفرنسية في ٣٠ أيار/ مايو عام ١٩٢٠، يعكس وظيفة هذه الحالة من الفوضى السياسية كما يفهمها العقل الاستراتيجي الغربي. يقول هذا المستشار: «وفي البلاد التي كانت سابقاً جزءاً من الامبراطورية العثمانية، أتى التعارض التاريخي المزمع بين مفهومي الدولة والأمة الى نمو الظلية الفوضوية، وكتب على السكان ان يشكلوا تجمعات صغيرة أقوامية (Ethniques) أو اقليمية. وهذا الواقع مناب لنا لأنه يجعل من تصميم المعارضة أمراً صعباً في البلاد. ولكن من جهة أخرى ان تفتيتاً أكبر يمكن أن يضمن في وضع يتساوى في الأزياء». ويستنتج المستشار ما يلي: «لذلك من المناسب إذن ان ندفع بجذبة لدراسة التجمعات الاثنية (Groupements ethniques) المهمة لتشكيل الاستقلالات الاقليمية الأولى (Autonomies régionales)»^(١).

والواقع أن هذا الفهم الغربي لمظاهرة ما يدعوه المستشار الفرنسي «التعارض التاريخي بين مفهومي الدولة والأمة»، يصدر عن رصد الحالة المأزقية التي عانتها التنظيمات العثمانية في محاولتها مركزية الدولة، أي في محاولتها التوحيد الاداري والمؤسسي والقانوني لمجتمعات متنوعة من حيث اللغة والدين والقوميات والمذاهب والأعراف والتقاليد. الأمر الذي أتى الى قيام عجز من الحركات السياسية الممتنعة عن الالتحاق بالمركزية الادارية في اطراف الولايات العربية، ويشكل خاص في المناطق الريفية الجبلية.

وإذا كانت هذه التنظيمات قد فشلت - ولأسباب كثيرة - فإن الفشل نفسه وبمعزل عن دراسة أسبابه، يدعو العقل السياسي الغربي الى الاستنتاج بأن «عقيلة فوضوية» تسيطر على السكان، وبأن التجزئة على مستوى التجمعات الاثنية والدينية والمذهبية هي حل حتمي تاريخي لذلك «التعارض بين مفهومي الأمة والدولة».

France, Ministère des affaires étrangères, *Levant: Syrie - Liban*, vol. 29, rapport 30, mai (١) 1920, pp. 27 - 28.

ومن المعروف أن هذه الوجهة في التحليل هي التي وجدت استحساناً لدى أصحاب القرار في فرنسا، وهي التي مستفد خلال الشهور اللاحقة عبر «جوش الشرق» التي قادها الجنرال غورو، وكانت أبرز محطاتها العسكرية عملية ميسلون في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٠.

لقد وضعت ميسلون حداً لامكانية ولادة «دولة عربية سورية مستقلة» من أحشاء الولايات العثمانية، وفتحت مرحلة جديدة هي مرحلة البحث عن البدائل في الاطار الجغرافي الذي تقرر للانتداب الفرنسي من سوريا.

وكما يوصي المستشار الفرنسي كان هذا الاطار قد أخضع لدراسات سكانية واثنولوجية وتاريخية واقتصادية واجتماعية، الهدف منها تبرير الصيغ السياسية «المناسبة» لسياسة التجزئة المتلاحمة بدورها مع سياسة مناطق النفوذ الغربية في المشرق العربي.

وكان القرار الفرنسي المتمثل بإنشاء الدويلات السورية المعروفة آنذاك هو التطبيق العملي لنظرية اثنولوجية، تحاول أن «تؤيد» الحالة المأزقية العثمانية للتنظيمات في «ثوابت» اجتماعية وثقافية لا تتغير فيها ولا تبديل.

والواقع أن ما يراه العقل الاستراتيجي الغربي «ثوابت شرقية» أو خصائص دائمة للاجتماع العربي - الاسلامي، لا يعدو حالة من حالات التفكير التي آل اليها الاجتماع الاسلامي - العثماني في مرحلة انحطاطه ومرحلة اختراقه الغربي.

فكما أن معطى التجمعات الاثنية والملية الذي برز بشكل حاد في مرحلة التنظيمات العثمانية، قدّم للاستراتيجية الغربية تبريراً لحل ما سمي بـ «العقيلة الفوضوية» عبر تأطير هذه التجمعات في «دول»، فإن سياسة الاعيان التي استثمرت بدورها قوانين التنظيمات لصالحها في المحاكم والبلديات والقضاء ومختلف الوظائف، قدّمت هي الأخرى معطى عظيم الفائدة للسياسة الفرنسية لتشكيل «وحدات سياسية محلية». بل ان التجمعات الاثنية وسياسات الاعيان كانت تتقاطع لتولد مواقع سلطوية تبحث عن تأكيد شرعيتها «الجغرافية - السياسية» في استعارة مفهوم «الدولة الوطنية».

يقول المستشار الفرنسي: «ينبغي أن يكون هناك واجهة محلية متماسكة نستطيع أن نتحرك خلفها دون مسؤولية». ويستشهد بفعالية النظام العثماني الذي ترك هامشاً واسعاً للسلطات الأهلية والمحلية فيقول: «وعد سئل مؤرخاً المطران خوري رئيس الوفد اللبناني في باريس عن الطرق التي سمحت للأتراك أن يبنوا النظام بوسائل محدودة جداً، فأجاب المطران بما سبق أن قاله للجنرال غورو، بأن السلطات التركية اكتفت بتحقيق التوازن بين عناصر السكان وبأقل ما يمكن من التدخل في مصالحهم الخاصة»^(٧).

غير أن المرجعية العثمانية للصيغة الأوروبية المحلية لا تعدو - كما قلنا - تبريراً لحالة تقسيم اجتماعي - سياسي جديد، ومحاولة احتوائية لوضع عناصر هذا التقسيم في «وحدات محلية». وهذه الوحدات تتماثل في ذهن المخطط الفرنسي مع السلطات الأهلية المحلية

(٧) المصدر نفسه، ج ٢٩، ص ٢٧ - ٢٨.

العثمانية، لأن هذه الأخيرة كانت قد حققت وتوازناً ما بين عناصر السكان. إلا أن الفارق بين السلطات الأهلية العثمانية، وبين السلطات المرشحة من قبل المخطط الغربي لتكون واجهات محلية هو فارق بين تاريخين:

- تاريخ الاجتماع السياسي العثماني المديد، والذي برزت فيه وسائط السلطة كإحدى أهم ركائز التوازن السياسي للسلطنة العثمانية، على الرغم مما وافق هذا التوازن من صراعات محلية لاحتلال مواقع معينة في سلم الولاية السلطانية.

- وتاريخ الاجتماع السياسي الملحق بالمركز الأوروبي والذي برزت فيه العناصر العائلية المحلية في إدارة التنظيمات العثمانية كـ «أعيان جدد» يبحثون عن مجال لتأكيد سلطات محلية تؤهلهم لها العوامل التي ارتكزوا عليها في صعودهم، ألا وهي: السلطة الإدارية، وامتلاك الأرض، ورأس المال التابع للاستثمار الأجنبي.

إن تقاطع هذه العوامل الثلاثة في مواقع الأعيان الجدد، كان يشير على السياسة الأوروبية أن تتلقى اتجاهات هذه المواقع في ذهاب هذه الأخيرة نحو القبول بلعب دور «الواجهات المحلية» لصيغة الانتداب. كان ذلك صفحة من تاريخ، وتلتها صفحات من تاريخ آخر مقاوم.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

١ - المصادر المنشورة

أ - العربية

- الباشا، قسطنطين (الاب المخلصي). مذكرات تاريخية تتضمن بيان ثورة دمشق والحريق الكبير فيها وقدم ابراهيم باشا إلى الشام وحروبه فيها مع الدولة العثمانية وثورات فلسطين والدروز واحوال حكومته فيها الى ان خرج منها ورجع الى مصر وعادت اليها تركيا. حريصا، لبنان: مطبعة القديس بولس، [١٩٤٣].
- البديري، أحمد الحلاق. حوادث دمشق اليومية. نقحها محمد سميد القاسمي؛ وقف على تحقيقها ونشرها أحمد عزت عبد الكريم. القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٥٩.
- البستاني، سليمان. حيرة وذكري: أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده. تحقيق ودراسة خالد زيادة. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨.
- بيرزاده، حاجي. سفرنامه. ترجمة طوني الحاج. بيروت: جامعة القديس يوسف، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٨٣.
- التميمي، محمد رفيق ومحمد بهجت. ولاية بيروت. بيروت: مطبعة الاقبال، ١٩١٦.
- جمال باشا، أحمد. مذكرات جمال باشا. بغداد: [د. ن.]، ١٩٦٣.
- الحسني، علي. تاريخ سوريا الاقتصادي: الاقتصاد وروح الحرية والاستقلال. دمشق: مطبعة بدائع الفنون، ١٩٢٣.
- الحصري، ساطع [أبرخلدون]. يوم ميلون. بيروت: دار الاتحاد، [د. ت.].
- الحصني، محمد أديب آل تقي الدين. متخيات التواريخ لدمشق. تحقيق وتقديم كمال

- الصلبي. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩.
- الحكيم، حسن. الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في المهادين العربي والقيصري والانتداب الفرنسي. بيروت: دار صادر، ١٩٧٤.
- الحكيم، يوسف. بيروت ولبنان في عهد آل عثمان. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٤.
- ج ٢.
- سورية والمهد العثماني. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦.
- سورية والمهد القيصلي. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦.
- المخطيب، محب الدين. المؤتمر العربي الأول. مصر: اللجنة العليا لحزب اللامركزية، ١٩١٣.
- الخوري، بشارة خليل. حقائق لبنانية من ١٠ آب سنة ١٨٩٠ الى ١٨ أيلول ١٩٥٢. بيروت: أوراق لبنانية، ١٩٦١. ج ٣.
- داغر، اسعد. ثورة العرب: مقدماتها، اسبابها، نتائجها. بقلم أحد اعضاء الجمعيات العربية. القاهرة: مطبعة المقطم، ١٩١٦.
- دروزة، محمد عزة. حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات. صيدا: المطبعة المصرية، ١٩٥٠ - ١٩٥١. ج ٦.
- الدستور. ترجمة نوفل الفندي نعمة الله نوفل. بيروت: المطبعة الادبية، ١٣٠١ هـ.
- الدليل السوري: مجموعة سنوية عن سوريا ولبنان. بيروت: [د. ن.]، ١٩٢٣.
- رستم، اسد (محقق). المحفوظات الملكية المصرية: بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير. بيروت: المطبعة الاميركانية، ١٩٤٠ - ١٩٤٣.
- ع ٤.
- رضا، محمد رشيد. الخلافة أو الامامة العظمى. القاهرة: المنار، ١٩٢٣.
- مختارات سياسية من مجلة المنار. تقديم ودراسة وجيه كوثراني. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠.
- الريس، منير. الكتاب الديني للثورات الوطنية في المشرق العربي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩ - ١٩٧٧. ج ٣.
- زادة، طاشكبري. الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٥.
- الزركلي، خير الدين. الاعلام. ط ٥. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠.
- زيدان، جرجي. تاريخ الماسونية العام. بيروت: دار الجيل، ١٩٨٢.
- سالثانة ولاية سورية. أعداد (١٢٨٣ - ١٣١٦ هـ / ١٨٦٦ - ١٨٩٨ م).
- سعيد، أمين. الثورة العربية الكبرى. القاهرة: مطبعة الباي الحلبي، ١٩٣٤. ج ٣.
- أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٥.
- سلام، سليم علي. مذكرات سليم علي سلام (١٨٦٨ - ١٩٣٨) مع دراسة للمعالم والملاقات العثمانية.

- العربية والعلاقات الفرنسية - اللبنانية. قدّم لها وحققها وعلّق على هوامشها حسان علي حلاق. بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٢.
- الشدياق، طنوس. اخبار الاعيان في جبل لبنان. نظريه ووضوح مقدمته وفهارسه فؤاد افرام البستاني. بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٧٠. ٢ ج.
- الشلبي، محمد جميل. تراجم أعيان دمشق في نصف القرن الرابع عشر الهجري، ١٣٠١ - ١٣٥٠ هـ. دمشق: دار اليقظة العربية، ١٩٤٨.
- الشهابي، حيدر أحمد. لبنان في عهد الامراء الشهابيين. تحقيق فؤاد افرام البستاني. بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٦٩.
- الشهبندر، عبد الرحمن. ثورة سورية الكبرى: أسرارها وعواملها ونتائجها. مذكرات زعيمها الشهيد شهبندر. عمان: دار الجزيرة، ١٩٣٥.
- الصلح، عادل. سطور من الرسالة: تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة ١٨٧٧. بيروت: [د. ن.]. ١٩٦٦.
- طرازي، فيليب دي. تاريخ الصحافة العربية. بيروت: المطبعة الأدبية، ١٩١٣ - ١٩٣٣. ٤ ج.
- عازوري، نجيب. يقظة الأمة العربية. تعريب وتقديم أحمد أبو ملحم. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨.
- عبد الله (الملك). مذكرات الملك عبد الله: الآثار الكاملة. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣.
- عبد الحميد الثاني. السلطان عبد الحميد الثاني: مذكراتي السياسية، ١٨٩١ - ١٩٠٨. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٧.
- عبد الرازي، علي. الاسلام وأصول الحكم. دراسة وثائق محمد عمارة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢.
- العريسي، عبد الغني. مختارات المفيد. تقديم ناجي علوش. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.
- العقيقي، انطون ضاهر. ثورة وفتنة في لبنان: صفحة مجهولة من تاريخ الجبل من ١٨٤١ - ١٨٧٣. نشرها وشرحها وعلّق حواشيها يوسف ابراهيم يزك. بيروت: مطبعة الاتحاد، ١٩٣٩.
- الملاّف، احمد حلمي. دمشق في مطلع القرن العشرين. اعده للطبع وعلّق عليه ووضع فهارسه وقّدّم له علي جميل نعيمة. دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٧٦.
- غالب، ييار. فرنسا صديقة ومحامية. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٢٤.
- الغزي، نجم الدين. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة. حققه وضبط نصّه جبرائيل جبور. بيروت: [د. ن.]. ١٩٤٥. ٣ ج.
- . لطف السمر وقطف الثمر: من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر. حققه محمود الشيخ. دمشق: منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٨١. ٢ ج.

فريد، محمد. تاريخ الدولة العلية العثمانية. ط ٣. بيروت: دار الجبل، ١٩٧٧.

القاسمي، صلاح الدين. صفحات من تاريخ النهضة العربية في اوائل القرن العشرين. قدّم له وحققه محب الدين الخطيب. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٥٩.

القاسمي، ظافر. جمال الدين القاسمي وعصره. دمشق: مكتبة اطلس، ١٩٦٥.

القاسمي، محمد سعيد. قاموس الصناعات الشامية. حققه وقدم له ظافر القاسمي. باريس: موتون، ١٩٦٠.

القاياتي، الشيخ محمد عبد الجواد. نفحة الشام في رحلة الشام. مخطوط نسخته طه الولي من إحدى مكتبات الاحياء القديمة قرب الأزهر في القاهرة.

قدسي، الياس. «نبذة تاريخية في الحرف الدمشقية». في: *International Congress of Orientalists: 6th Actes. Leiden, 1883.*

كرد علي، محمد. خطط الشام. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩ - ١٩٧٢. ج ٦.

— . الملكرات. دمشق: مطبعة الترقى، ١٩٤٨ - ١٩٤٩. ج ٣.

الكواكبي، عبد الرحمن. الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي. دراسة وتحقيق محمد عمارة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥.

ماركس، كارل. المسألة الشرقية. ترجمة جوزيف عبد الله. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠.

الماوردي، ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب. الأحكام السلطانية والولايات الدينية. ط ٣. القاهرة: الباني الحلبي، ١٩٧٣.

المرادي، النقشبندى، ابو الفضل محمد خليل بن أحمد. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر. القاهرة: [د. ن.]. ١٨٧٤ - ١٨٨٣. ج ٤.

المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار يختص ذلك بإقليم مصر والنيل وذكر القاهرة وما يتعلق بها وإقليمها. القاهرة: دار الطباعة المصرية، ١٢٧٠ هـ. ٢ ج.

مكاربوس، شاهين. فضائل الماسونية. القاهرة: مطبعة المقتطف، ١٨٩٩.

المنجد، صلاح الدين. ولاية دمشق في العصر العثماني. لابن جمعة وإبن القاري. دمشق: [د. ن.]. ١٩٤٩.

النجار، عبد الله. بنو معروف في جبل الدروز. دمشق: المطبعة الحديثة، ١٩٢٤.

ب - الاجنبية

- Archives diplomatiques. *Recueil mensuel de diplomatie, d'histoire et de droit international*. 3^e et 4^e série, 1908 - 1920.
- Catroux, Georges. *Deux missions en Moyen - Orient, 1919 - 1922*. Paris: Plon, 1958.
- Contenson, Ludovic de. *Chrétiens et musulmans: Voyages et études*. Paris: Plon, 1901.
- Cuinet, Vital. *Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée*. Paris: [s. n.], 1896.
- Documents diplomatiques secrets russes, 1914 - 1917*. D'après les archives du ministère des affaires étrangères à Petrograd. Traduit de Russe. Paris: [s. n.], 1928.

- Ducouso, Gaston. *L'Industrie de la soie en Syrie et au Liban*. Beyrouth: Imprimerie catholique, 1913.
- Engelhardt, Edouard Philippe. *La Turquie et le Tanzimat: ou Histoire des réformes dans l'Empire ottoman depuis 1826 jusqu'à nos jours*. Paris: Cotillon, 1882 - 1884. 2 vols.
- Goblet, Y.M. *La Vie politique orientale en 1909*. Paris: [s. n.], 1910.
- Gontaut - Biron, Roger De. *Comment la France s'est installée en Syrie, 1918 - 1919*. Paris: Plon - Nourrit, 1923.
- Gouilly, Alphonse. *L'Islam devant le monde moderne*. Paris: La Nouvelle édition, 1945.
- Guys, Henri. *Esquisse de l'état politique et commercial de la Syrie*. Paris: [s. n.], 1862.
- . *Relation d'un séjour de plusieurs années à Beyrouth et dans le Liban*. Paris: [s. n.], 1847. 2 vols.
- Hokaim, A. et M. Cl. Bittar. *L'Empire ottoman: Les Arabes et les grandes puissances, 1914 - 1920*. Beyrouth: [s. n.], 1981.
- Hévclin, Paul. *Compte rendu du congrès français de la Syrie*. Fascicule I, section économique. Marseille: Chambre de commerce de Marseille, 1919.
- . *Que vaut la Syrie?* Paris: L'Asie française, 1921. (L'Asie française, documents économiques, politiques et scientifiques, no. 1)
- Isaac. Auguste et Ennemond Morel. *Les Droits de la France dans le Levant*. Paris: [s. n.], 1915.
- Ismail, Adel. *Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche - Orient du XVIIe siècle à nos jours*. Beyrouth: Editions des œuvres politiques et historiques, 1975 - 1983. 32 vols.
- Jehay, le comte F. Van den Steen de. *De la situation légale des sujets ottomans non - musulmans*. Bruxelles: Soc. Belge, 1906.
- Lammens, Henri. *La Syrie: Précis historique*. Beyrouth: Imprimerie catholique, 1921.
- Landemont, Ambroise (comte de). *L'Europe et la politique orientale, 1878 - 1912*. Paris: Plon - Nourrit, 1912.
- Lyautey. Gouraud. Paris: [s. n.], 1949.
- Mandelstam, André. *Le Sort de l'Empire ottoman*. Lausanne: Payot, 1917.
- Massignon, Louis. *Opera minora*. Textes recueillis, classés et présentés avec une bibliographie par Y. Moubarac, sous le patronage du Centre d'études Dar El - Salam. Beyrouth: Dar Al - Maaref, 1963. 3 vols.
- Masson, P. *Éléments d'une bibliographie française de la Syrie: Géographie, histoire, archéologie, langue, littératures, religions*. Paris/Marseille: Congrès Français de la Syrie 1919.
- Montesquieu, Charles Louis De Secondat. *De l'esprit des lois*. Texte établi et présenté par Jean Brèthe de la Gressaye. Paris: Les Belles lettres, 1950 - 1961. 4 vols.
- Moutran, Nadra. *La Syrie de demain*. 4ème ed. Paris: Plon, 1916.
- Noradounghian. *Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman, 1300 - 1902*. 1ère ed. 1897 - 1902. 4 vols. Nouvelle ed. Nedeln, 1978.
- O'zoux, Raymond. *Les Etats du Levant sous le mandat français*. Paris: Larose, 1931.
- Pinon, René. *L'Europe et l'Empire ottoman: les Aspects actuels de la question d'orient*. Paris: Perio, 1908.
- Rabbath, Edmond. *Les Etats-Unies de Syrie*. Alep: Imprimerie la Renaissance, 1925.

Rey, Francis. *De la protection diplomatique et consulaire dans les échelles du Levant et de Barbarie*. Paris: Larose, 1889.

Riza, Ahmed. *La Faillite morale de la politique occidentale en Orient*. Paris: Picart, 1922.

Samné, Georges. *La Syrie*. Paris: Bossard, 1920.

٢ - المصادر غير المنشورة

أ - محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية - باريس

Ministère des affaires étrangères français (Archives). Paris, Quai d'Orsay (M.A.E.F.):

- *Série Turquie, 1908 - 1914*.

- *Série Turquie - Guerre, 1914 - 1918*.

- *Série Levant: Syrie - Liban, 1918 - 1929*.

ب - مؤسسة المحفوظات الوطنية - بيروت. (أوراق المفوضية العليا للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان):
Haut Commissariat. *Série correspondance*. 22 boîtes.

ج - جامعة القديس يوسف - المكتبة الشرقية - بيروت. (مذكرات وأوراق وعرائض محفوظة في الملفات):

Le Bequaa aux Libanais. Mémoire présenté aux gouvernements des grandes puissances protectrices du Liban, par les conseils municipaux de la ville de Zahlé et du Mont-Liban. Zahlé, mars 1913.

Chambre de commerce de Marseille. *Lettre sur la question de la Syrie: Note sur la valeur économique de ce pays*. Paris, 1915.

Comité central syrien. *L'Opinion syrienne à l'étranger pendant la guerre: Documents*. Paris, 1918.

Le Grand - Liban de Syrie à la conférence de la paix: Mémoire. Paris, 1919.

Recueil des actes administratifs du haut commissariat de la république française en Syrie et au Liban. vol. 1. Beyrouth, 1919 - 1920.

٣ - دوريات

أ - العربية

أبو عز الدين، سليمان. «توطن الدروز في حوران ووقائعهم مع الجيش المصري». الكلية: ج ١٢، ١٩٢٦.

البخيت، محمد عدنان. «الأسرة الحارثية في مرج بني عامر، ٨٨٥ - ١٠٨٨ هـ/ ١٤٨٠ - ١٩٧٧ م». الأبحاث (الجامعة الأميركية في بيروت): السنة ٢٨، ١٩٨٠.

التركلي، تحيي. «مفهوم الدولة في الحقل الفلسفي المعاصر». الفكر العربي المعاصر: المجلد ٢٤، شباط/ فبراير ١٩٨٣.

حوراني، ألبرت. «الاصلاح العثماني والشرق العربي». الواقع: السنة ١، العدد ٤، شباط/ فبراير ١٩٨٢.

رافق، عبد الكريم. «مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر». دراسات تاريخية (جامعة دمشق): العدد ١، آذار/ مارس ١٩٨٠.

السيد، رضوان. «قضايا المركزية والوحدة وعلاقة المركز بالأطراف في المنظومة السياسية العربية - الإسلامية». الفكر العربي: السنة ٢، العددان ١١ - ١٢، آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩.

شمس الدين، محمد مهدي. «الاجتهاد في الشريعة الإسلامية». العرفان: العدد ١٣، آذار/ مارس ١٩٨٤.

الشهبندر، عبد الرحمن. «أصلح أشكال الحكم في العالم العربي: حاجتنا إلى التجانس». المقتطف: مج ٨٤، آذار/ مارس ١٩٣٤.

الصفصافي، أحمد المرسي. «الدولة العثمانية والولايات العربية». بحوث المؤتمر الخامس للجنة العالمية للدراسات العثمانية ما قبل العهد العثماني والفترة العثمانية. المجلة التاريخية المغربية: السنة ١٠، العددان ٢٩ - ٣٠، تموز/ يوليو ١٩٨٣.

طيارة، أحمد. «واجباتنا بعد اعلان الدستور». الاتحاد العثماني: ٢٢ ايلول/ سبتمبر ١٩٠٨.

فضل الله، محمد حسين. «حركة الاجتهاد امام قضية التطور». العرفان: العدد ٣، ١٩٨٤.

فون شوفنكن، كارل فريدريك. «المضمون الخالد لكتاب نظام الملك في السياسة وسياستنامه». ترجمة محمد علي حشيشو (عن الألمانية). فكر وفن: العدد ٢٠.

قساطلي، نعمان. «جبل الدروز». الهلال: كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٠.

كوثراني، وجيه. «الحياة الاقتصادية في ولاية بيروت عشية الحرب العالمية الأولى: من خلال كتاب ولاية بيروت». الباحث: السنة ٦، العددان ٣٣ - ٣٤، ايار/ مايو - آب/ أغسطس ١٩٨٤.

— . «من الدولة العصبية الى الدولة - الأمة: قراءة في مشكالية التاريخ للدولة القومية». الفكر العربي: السنة ٤، العدد ٢٨، تموز/ يوليو - ايلول/ سبتمبر ١٩٨٢.

«لمحات من تاريخ دمشق في عهد التنظيمات: كُنْاش محمد ابو السعود الحسيني». تحقيق كمال سليمان المصليبي بمساعدة عبد الله أبو حبيب. الابحاث: السنة ٢١، العدد ١، آذار/ مارس ١٩٦٨.

يوسف، عبد الودود محمد. «طوائف الحرف والصناعات أو طوائف الاصناف في حماه في القرن السادس عشر». مجلة الحوليات الاثرية: مج ١٩، [د. ت.].

ب - الاجنبية

Achard, Ed. C. «Notes sur l'élevage des moutons.» *L'Asie française*: juin 1922. (supplément).

- Albertini, Mario. «L'Idée de nation.» *Annales de philosophie politique* (Paris): no. 8, 1969.
- Cheddadi, A. «Le Système du pouvoir en islam d'après Ibn Khakloun.» *Annales* (Paris): mai - août 1980.
- Chevallier, Dominique. «Aux Origines des troubles agraires libanais en 1958.» *Annales*: no. 14, 1959.
- . «Lyon et la Syrie en 1919: Les Bases d'une intervention.» *Revue historique*: vol. 224, 1960.
- Colombe, Marcel. «Islam et nationalisme arabe à la veille de la première guerre mondiale.» *Revue historique*: vol. 223, janvier - mars 1960.
- Emerit, Marcel. «La Crise syrienne et l'expansion économique française en 1860.» *Revue historique*: vol. 207, 1952.
- Lewis, Bernard. «Ottoman Land Tenure and Taxation in Syria.» *Studia Islamica*: vol. 50.
- Massignon, Louis. «Les «Nosëiris» de Syrie: Leurs origines, répartition actuelle de leurs clans.» *Revue du monde musulman*: no. 38, 1920.
- Nieger (colonel). «Choix de documents sur le territoire des alaouites.» *Revue du monde musulman*: no. 49, 1922.
- . «Note sur la pacification du territoire des alaouites.» *Revue du monde musulman*: no. 49, 1922.
- Polin, R. «L'Existence des nations.» *Annales de philosophie politique*: no. 8, 1969.
- Rondot, Pierre. «Les Partis dans le monde musulman.» *Pouvoirs* (Paris): no. 12, 1980.
- Sunar, Ilkay. «Anthropologie politique et économique: L'Empire ottoman et sa transformation.» *Annales*: mai - août 1980.

ثانياً: المراجع

أ - العربية والمترجمة إلى العربية

- أرون، ريمون. صراع الطبقات. ترجمة عبد الحميد الكاتب. بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٠.
- آل صفاء، محمد جابر. تاريخ جبل عامل. بيروت: دار معجم متن اللغة، [د. ت.].
- أباطة، فاروق عثمان. الحكم العثماني في اليمن، ١٨٧٢ - ١٩١٨. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥.
- ابراهيم، زكريا. مشكلة البنية أو أضواء على (البنوية). الفجالة: مكتبة مصر، [د. ت.]. (مشكلات فلسفية، ٨)
- أبي راشد، حنا. جبل اللوز. القاهرة: مكتبة زيدان، ١٩٢٥.
- . حوران الدائمة. ط ٢. بيروت: مكتبة الفكر العربي، ١٩٦١.
- أرسلان، شبيب. السيد رشيد رضا أو اخاء ٤٠ سنة. دمشق: مطبعة ابن زيدون؛ القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٧.

- سيرة ذاتية. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩.
- اسماعيل، عادل وإميل خوري. السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ الى سنة ١٩٥٨. بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ، ١٩٥٩-١٩٦٤. ج ٤.
- الارض، فؤاد. المدروز: مؤامرات وتاريخ وحقائق. [د. م. د. ن.]. ١٩٥٥.
- الافغاني، جمال الدين. جمال الدين الافغاني: الاعمال الكاملة. دراسة وتحقيق محمد عمارة. بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.
- الامين، محسن. خطط جبل عامل. تحقيق حسن الامين. بيروت: الدار العالمية، ١٩٨٣.
- اندرسون، بيري. دولة الشرق الاستبدادية. ترجمة بديع عمر نظمي. بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٣.
- انطونيوس، جورج. بقعة العرب: تاريخ حركة العرب القومية. ترجمة ناصر الدين الاسد واحسان عباس؛ تقديم نبيه امين فارس. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢.
- انس، محمد. الدولة العثمانية والشرق العربي، ١٥١٤ - ١٩١٤. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨١.
- بدوي، عبد الرحمن. الاصول اليونانية للنظريات السياسية في الاسلام. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٤.
- البربر، رجا. مصادر حادثة دمشق، ١٨٦٠. (رسالة كفاءة في التاريخ، الجامعة اللبنانية، كلية التربية، ١٩٧٨).
- بركات، سليم. الفكر القومي وأسسه الفلسفية عند زكي الارسوزي. دمشق: جامعة دمشق، ١٩٧٩.
- برو، توفيق. العرب والترك في العهد النمستوي العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠.
- بروكلمان، كارل. تاريخ الشعوب الاسلامية. ترجمة نبيه امين فارس ومنير بعلبكي. ط ٨. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩.
- البشعلاتي، اسطفان. لبنان ويوسف كرم. بيروت: [د. ن.]. ١٩٢٤.
- البعيني، حسن امين. التاريخ الاجتماعي والسياسي لجبل المدروز في الربع الاول من القرن العشرين. (رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، قسم التاريخ، ١٩٨٢).
- بنسعيد، سعيد. الفقه والسياسة: دراسة في التفكير السياسي عند الماوردي. بيروت: دار الحدائق، ١٩٨٢.
- بولس، جواد. لبنان والبلدان المجاورة. ط ٣. بيروت: مؤسسة بدران وشركاه، ١٩٧٣.
- بيضون، ابراهيم. الحجاز والدولة الاسلامية: دراسة في اشكالية العلاقة مع السلطة المركزية في القرن الأول الهجري. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٣.
- البيطار، عبد الرزاق بن الحسن بن ابراهيم. حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، ١٢٥٣ - ١٣٣٥ هـ. حققه ونسقه وعلّق عليه حفيده محمد بهجة البيطار. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٦١. ج ٣.

- بيهم، محمد جميل. قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور. بيروت: مطابع دار الكشف، ١٩٤٨-١٩٥٠. ج ٢.
- جب، هاملتون وهارولد بوون. المجتمع الاسلامي والغرب. ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠. ج ٢.
- جدعان، فهد. اسس التقدم عند مفكري الاسلام في العالم العربي الحديث. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.
- حتي، فيليب خوري. لبنان في التاريخ منذ أقدم العصور التاريخية الى عصرنا الحاضر. ترجمة أنيس قريحة؛ مراجعة نقولا زيادة. بيروت: دار الثقافة، ١٩٥٩.
- الحصري، ساطع [أبو خلدون]. أبحاث مختارة في القومية العربية. التي كتبها ونشرها المؤلف في تواريخ مختلفة ١٩٢٣-١٩٦٣. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤.
- . البلاد العربية والدولة العثمانية. محاضرات ألقاها على طلاب معهد الدراسات العربية العالية. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٧. ط ٢. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠.
- . دراسات عن مقدمة ابن خلدون. ط ٣. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧.
- . محاضرات في نشوء الفكرة القومية. ط ٤. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩.
- حلاق، حسان علي. موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧-١٩٠٩. بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٨.
- الحمود، نوفان رجا. المسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين. بيروت: دار الأفاق الجديدة، ١٩٨١.
- حنا، عبد الله. القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان، ١٨٢٠-١٩٤٥. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨. ج ٢.
- حنفي، حسن. التراث والتجديد: موقفنا من التراث القديم. بيروت: دار التنوير، ١٩٨١.
- حوراني، ألبرت. الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث. محاضرة عربية لشركة كاريراس، جامعة أسكس، ١٩٦٩. هارو: لونغمانز، ١٩٧٠.
- الخازن، سمعان. يوسف بك كرم في المنفى: صفحة راقية من تاريخ لبنان المجيد في القرن التاسع عشر. طرابلس: مطبعة الانشاء، ١٩٥٠.
- الخازن، فيليب وفريد الخازن. مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من ١٨٤٠ الى ١٩١٠. جونية، لبنان: مطبعة الصبر، ١٩١٠-١٩١١. ج ٣.
- الخطيب، أنور. الدولة والنظم السياسية. بيروت: دار الكتاب، ١٩٧٩.
- الخطيب، عدنان. الشيخ طاهر الجزائري وأند النهضة العلمية في بلاد الشام وأعلام من غريجي مدرسته. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية العالية، ١٩٧١.
- خلف الله، محمد. مفاهيم قرآنية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤. (سلسلة عالم المعرفة، ٧٩)

- الدباغ، عائشة. الحركة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. بيروت: دار الفكر، ١٩٧٢.
- الدهان، سامي. عبد الرحمن الكواكبي، ١٨٥٤-١٩٠٢. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤.
- الدوي، عبد العزيز. مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩.
- ديفجيه، موريس. الاحزاب السياسية. ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد. ط ٣. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٠.
- رافق، عبد الكريم. بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني الى حملة نابليون بونابرت، ١٥١٦-١٧٩٨. دمشق: [د. ن.]. ١٩٦٧.
- . العرب والعثمانيون، ١٥١٦-١٩١٦. دمشق: مكتبة اطلس، ١٩٧٤.
- رازموز، ارنست ادمونسون. تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨. ترجمة صالح أحمد العلي، قدم له وراجعته نقولا زيادة. بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٠.
- رستم، اسد. آراء وابحاث. بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٦٧. (الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، ١٢)
- الرهيمي، عبد الحليم. والحركة الاسلامية في العراق خلال الربع الأول من القرن العشرين: الجذور التاريخية والواقع التاريخي. (رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، قسم التاريخ، ١٩٨٤).
- ريتر، جورج [وآخرون]. دراسات اسلامية. ترجمة أنيس فريحة [وآخرون]؛ بإشراف نقولا زيادة. بيروت: دار الأندلس، ١٩٦٠.
- زيادة، خالد. اكتشاف التقدم الاوروبي: دراسة في المؤثرات الاوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.
- . الصورة التقليدية للمجتمع المدني: قراءة منهجية في سجلات محكمة طرابلس الشرعية في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر. طرابلس: الجامعة اللبنانية، ١٩٨٣.
- زيادة، نقولا. ابعاد التاريخ اللبناني الحديث. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات التاريخية والجغرافية، ١٩٧٢.
- . الحسبة والمحاسب في الاسلام. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٢.
- زين، زين نور الدين. الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠.
- . نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨.
- الزين، علي. للبحث عن تاريخنا في لبنان. بيروت: [د. ن.]. ١٩٧٣.
- . فصول من تاريخ الشيعة في لبنان. بيروت: [د. ن.]. ١٩٧٩.
- ست دراسات في نمط الانتاج الآسيوي. ترجمة وتحرير أحمد صادق سعد. بيروت: دار الكلمة، ١٩٧٦.

- السفرجلاني، محي الدين. تاريخ الثورة السورية. دمشق: دار البقعة العربية، ١٩٦١.
- سويد، ياسين. التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الامارتين. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠. ٢ ج.
- السيد، رضوان. الامة والجماعة والسلطة. بيروت: دار اقرأ، ١٩٨٤.
- الشرباصي، أحمد. رشيد رضا، صاحب المنار: عصره وحياته ومصادر ثقافته. القاهرة: الشؤون العربية، ١٩٧٠.
- شرف الدين، عبد الحسين. النص والاجتهاد. قدّم له محمد صادق الصلر. ط ٤. بيروت: مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، ١٩٦٦.
- الشهابي، مصطفى. القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها. محاضرات ألقاها على طلبة المعهد، ١٩٥٨. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩.
- صايغ، أنيس. الهاشميون والثورة العربية الكبرى. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦.
- صباغ، ليلى. المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني. دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٧٣.
- الصغير، سعيد. بنو معروف (الدروز) في التاريخ. بيروت: [د. ن.، د. ت.].
- ضاهر، مسعود. الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، ١٦٩٧ - ١٨٦١. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨١.
- طربين، احمد. التأريخ والمؤرخون العرب في العصر الحديث. دمشق: مطبعة الانشاء، ١٩٧٠.
- . لبنان منذ عهد المصترقية الى بداية الانتداب، ١٨٦١ - ١٩٢٠. محاضرات ألقاها على طلبة قسم الدراسات التاريخية. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨.
- طرخان، ابراهيم علي. النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط في القرون الوسطى. القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨.
- الطويل، محمد أمين غالب. تاريخ العلويين. بيروت: دار الأندلس، ١٩٧٩.
- عانوتي، اسامة. الحركة الادبية في بلاد الشام خلال القرن الثامن عشر. بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٧٠.
- عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن. الدولة السعودية الأولى، ١٧٤٥ م - ١٨١٨ م/ ١١٥٨ هـ - ١٢٣٣ هـ. القاهرة: جملة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩.
- عبد السلام، أحمد. دراسات في مصطلح السياسة عند العرب. تونس: الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٧٨.
- العروي، عبد الله. مفهوم الدولة. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨١.
- المطار، نادر. تاريخ سورية في العصور الحديثة. دمشق: مطبعة الانشاء، ١٩٦٢.

- عمارة، محمد. الاسلام والعروبة والعلمانية. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١.
- العودات، هيثم. انتفاضة العامة الفلاحية في جبل العربية. دمشق: مطبعة الحجاز، ١٩٧٦.
- عوض، عبد العزيز محمد. الادارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ - ١٩١٤ م. تقديم أحمد عزت عبد الكريم. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩.
- العيسمي، شبلي [واخرون]. التعريف بمحافظة جبل العرب. مراجعة عارف النكدي. دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٦٢. (سلسلة بلادنا، ٢)
- غرابية، عبد الكريم. سورية في القرن التاسع عشر، ١٨٤٠ - ١٨٧٦. ط ٢. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٢.
- . العرب والأتراك: دراسة لتطور العلاقات بين الامتين خلال ألف سنة. دمشق: جامعة دمشق، ١٩٦١.
- الفياض، عبد الله. الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠. بغداد: مطبعة الارشاد، ١٩٦٣.
- قاسمية، خيرية. الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١.
- قرم، جورج. تعدد الاديان وانظمة الحكم: دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٩.
- كحالة، عمر رضا. معجم المؤلفين: تراجم مصنفى الكتب العربية. دمشق: مطبعة الترقى، ١٩٥٧. ج ١٥.
- كرد علي، محمد. أقوالنا وأفعالنا. القاهرة: دار احياء الكتب العربية، ١٩٤٦.
- كلاستر، بيار. مجتمع اللادولة. ترجمة محمد حسين دكروب. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، ١٩٨٠.
- كليفلاند، وليام. ساطع المحصري من الفكرة العثمانية الى العروبة. ترجمة فكتور سحاب. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٣.
- كوثراني، وجيه. الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠. مساهمة في دراسة اصول تكوينها التاريخي. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦. (سلسلة التاريخ الاجتماعي للوطن العربي، ١)
- . بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين: قراءة في الوثائق. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠.
- . المسألة الثقافية في لبنان: الخطاب السياسي والتاريخ. بيروت: منشورات بحسون الثقافية، ١٩٨٤.
- كوهن، هانز. عصر القومية. ترجمة عبد الرحمن صدقي؛ مراجعة مصطفى حبيب. القاهرة: سجل العرب، ١٩٦٤.
- لكلرك، جيرار. الانثروبولوجيا والاستعمار. ترجمة جورج كتورة. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٢.

- لوتسكي، فلاديمير. تاريخ الاقطار العربية الحديث. ترجمة عفيف البستاني. موسكو: دار التقدم، ١٩٧١.
- لومبار، موريس. الاسلام في عظمته الاولى: من القرن الثامن حتى القرن الحادي عشر. ترجمة ياسين الحافظ. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧.
- لويس، برنارد. تراث الاسلام. ترجمة زهير السهوري وشاكر مصطفى؛ تصنيف شاخت وبوزون. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨. (سلسلة عالم المعرفة، ٨)
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب. قوانين الوزارة وسياسة الملك. تحقيق ودراسة رضوان السيد. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩.
- محافظة، علي. العلاقات الالمانية - الفلسطينية، ١٨٤١ - ١٩٤٥. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.
- مرقص، الياس. نقد الفكر القومي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦.
- مصطفى، أحمد عبد الرحيم. في أصول التاريخ العثماني. بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢.
- مغنية، محمد جواد. الشيعة والحاكمون. ط ٥. بيروت: مكتبة الهلال؛ دار الجواد، ١٩٨١.
- المقدسي، انيس الخوري. الاتجاهات الادبية في العالم العربي الحديث: وهي دراسات تحليلية للمعامل الفعالة في النهضة العربية الحديثة ولظواهرها الادبية الرئيسية. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٣.
- المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام. دمشق: منشورات جامعة دمشق، ١٩٨٠.
- موسى، سليمان. الحركة العربية، ١٩٠٨ - ١٩٢٤. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٧.
- نصار، ناصيف. مفهوم الامة بين الدين والتاريخ: دراسة في مدلول الامة في التراث العربي الاسلامي، بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠.
- هرسكوليتز، ميلفيل ج. أسس الانتروبولوجيا الثقافية. تعريب رباح النفاخ. دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٧٣.
- هرشلاغ، زي. مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط. ترجمة مصطفى الحسيني. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣.
- وات، مونتغمري. الفكر السياسي الاسلامي: المفاهيم الاساسية. ترجمة صبحي حديدي. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١.
- اليونس، عبد اللطيف. ثورة الشيخ صالح العلي. ط ٢. دمشق: دار اليقظة العربية، [١٩٦١]. (سلسلة رواد التحرير العربي، ١)
- يونس، مسعود. الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان ابان الحكم العثماني: بحث قانوني تاريخي اجتماعي. بيروت: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، ١٩٨٢.

ب - الاجنبية

- Abel, Armand. *Psychologie et comportements du monde musulman contemporain*. Bruxelles: Meddens, 1962.
- Althusser, Louis. *Montesquieu: La Politique et l'histoire*. Paris: Presses universitaires de France, 1964.
- Anderson, Perry. *Lineages of the Absolutist State*. London: New Left Books, 1977.
- Andréa, Charles Joseph. *La Révolte druze et l'insurrection de Damas, 1925 - 1926*. Paris: Payot, 1937.
- Arnold, Thomas Walker. *The Caliphate*. London: [n. pb.], 1965.
- Azoury, N. *Le Réveil de la nation arabe*. Paris: Plon, 1905.
- Bakhit, Muhammad Adnan. *The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century*. London: [n. pb.], 1972.
- Berque, Jacques. *Les Arabes d'hier à demain*. Paris: Seuil, 1960.
- . *L'Egypte: Impérialisme et révolution*. Paris: Gallimard, 1967.
- Bordeaux, Henry. *Dans la montagne des druzes*. Paris: Plon, 1926.
- Braudel, Fernand. *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*. 2ème ed. revue et augmentée. Paris: Armand Colin, 1966. 2 vols.
- Bruneau, André. *Traditions et politique de la France au Levant*. Paris: F. Alcan, 1931.
- Buheiry, Marwan (ed.). *Intellectual Life in the Arab East, 1890 - 1939*. Beirut: American University of Beirut, Center for Arab and Middle East Studies, 1981.
- Cardon, Louis. *Le Régime de la propriété foncière en Syrie et au Liban*. Préface de m. Edmond Philippart. Paris: Librairie du Recueil Sirey, 1932.
- Chevallier, Dominique. *La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*. Paris: Librairie orientaliste Paul Geuthner, 1971. (Institut français d'archéologie de Beyrouth, bibliothèque archéologique et historique, t. 91)
- . *Villes et travail en Syrie*. Paris: Maisonneuve; Larose, 1982.
- Clastres, Pierre. *La Société contre l'état*. Paris: [s. n.], 1972.
- Dawn, C. Ernest. *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism*. Urbana, Ill.: University of Illinois Press, 1973.
- Djalili, Mohammad - Reza. *L'Islam et l'état: Religion et révolution*. Paris: [s. n.], 1981.
- Ducruet, Jean. *Les Capitales européennes au Proche - Orient*. Préface de Gaston Leduc. Paris: Presses universitaires de France, 1964.
- Faire de l'histoire*. Paris: Gallimard sous la direction de J. Le Goffe et P. Nora, 1974
- Fattal, Antoine. *Le statut légal des non - musulmans en pays d'islam*. Beyrouth: Librairie orientale; Dar el - Machreq, 1958.
- Foucault, Michel. *L'Archéologie du savoir*. Paris: Gallimard, 1969.
- Gardet, Louis. *La Cité musulmane: Vie sociale et politique*. 4ème ed. Paris: J. Vrin, 1976.
- . *L'Islam: Religion et communauté*. 3ème ed. revue et corrigée. Paris: Desclée de Brouwer, 1978.
- Haddad, William W. and William W. Ochsenwald (eds.). *Nationalism in a Non - National State: The Dissolution of the Ottoman Empire*. Columbus: Ohio State University Press, 1977.
- Haim, Sylvia (ed.). *Arab Nationalism: An Anthology*. Berkeley, Calif.: University of

- California Press, 1974.
- Hajjar, Joseph. *Le Christianisme en orient: Etudes d'histoire contemporaine, 1684 - 1968*. Beyrouth: Librairie du Liban, 1971.
- . *L'Europe et les destinées du Proche - Orient, 1815 - 1848*. Tournai Belgique: Bloud and Gay, 1970.
- . *Le Vatican, la France et le catholicisme oriental, 1878 - 1914*. Paris: Editions Beauchesnes, 1979.
- Homsy, Basile. *Les Capitulations et la protection des chrétiens au Proche - Orient au XVIe, XVIIe et XVIIIe siècles*. Harissa [Liban]: Imprimerie Saint - Paul, 1956.
- Hourani, Albert Habib. *Minorities in the Arab World*. London: Oxford University Press, 1947.
- L'Islam d'hier à aujourd'hui*. Sous la direction de Bernard Lewis. Paris: Bordas, 1981.
- Ismail, Adel. *Histoire du Liban du XVIIe siècle nos jours*. Paris: Maisonneuve, 1955 - 1959.
- Issawi, Charles Philip (ed.). *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966.
- Jalabert, Henri. *Le Souvenir de nos morts, 1831 - 1983: Province de Proche - Orient de la compagnie de Jésus*. Beyrouth, 1983. (Ronéotypé)
- Janot, E. *Notes sur le peuple alaouite*. Lyon: [s.n.], 1934.
- Karpat, Kemal H. *Social Change and Politics in Turkey: A Structural - Historical Analysis*. Leiden: E. J. Brill, 1973. (Social, Economic and Political Studies of the Middle East, v. 7)
- Khalidi, Rashid Ismail. *British Policy towards Syria and Palestine, 1906 - 1914: A Study of the Antecedents of the Hussein - MacMahon Correspondance, the Sykes - Picot Agreement and the Balfour Declaration*. London; New York: Ithaca Press, 1980. (St. Antony's Middle East Monographs, no. 11)
- Kohn, Hans. *A History of Nationalism in the East*. Translated by Margaret M. Green. London: Routledge; New York: Harcourt, 1929.
- Laoust, Henri. *Les Schismes dans l'islam: Introduction à une étude de la religion musulmane*. Paris: Payot, 1977.
- Latron, A. *La Vie rurale en syrie et au liban*. Mémoires de l'Institut Français de Damas. Beyrouth: [L'Institut], 1936.
- Leclerc, Gérard. *Anthropologie et colonialisme: Essai sur l'histoire de l'africanisme*. Paris: Fayard, 1972.
- Leclercq, Jean - Michel. *La Nation et son idéologie*. Paris: Anthropos, 1979.
- Levi - Strauss, Claude. *Anthropologie structurale deux*. Paris: Plon, 1973.
- Lewis, Bernard. *The Emergence of Modern Turkey*. 2nd ed. London: Oxford University Press, 1968. (Oxford Paperbacks, no. 135)
- Longrigg, Stephen Hemsley. *Syria and Lebanon under French Mandate*. London: Issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs; Oxford University Press, 1958.
- Mantran, Robert. *Histoire de la Turquie*. Paris: Press universitaires de France, 1975.
- Maugué, Pierre. *Contre l'état - nation*. Paris: Denoël, 1979.
- Molnár, Miklós. *Marx, Engels et la politique internationale*. Paris: Gallimard, 1975.
- Palmer, Robert et Calmann Lévy. *Les Révolutions de la liberté et de l'égalité*. Paris: C.

- Lévy, 1968.
- Pascual, J.P. «Une Traduction arabe d'un Qânunâmé relatif au bilâd as-sâm.» Papier présenté à A.C.O.S., Tunis, 1984. (Ronéotypé)
- . *Damas à la fin du XVI^e siècle d'après trois actes de Waqf Ottoman*. Damas: Institut français de Damas, 1983. vol. 1.
- Pasdermadjian, Hrant. *Histoire de l'Arménie depuis les origines jusqu'au traité de Lausanne*. 2^{ème} ed. revue. Paris: H. Samuelian, 1964.
- Planhol, Xavier de. *Les Fondements géographiques de l'histoire de l'islam*. Paris: Flammarion, 1968.
- Rafiq, Abd- al- Karim. *The Province of Damascus, 1723 - 1783*. 2nd ed. Beirut: Khayats, 1970.
- Renan, Ernest. *Qu'est ce qu'une nation?* Conférence faite en Sorbonne le 11 mars 1882. 10^{ème} ed. Paris: C. Lévy, 1882.
- Rodinson, Maxime. *Islam et capitalisme*. Paris: Seuil, 1966.
- . *Marxisme et monde musulman*. Paris: Seuil, 1972.
- Rondot, Pierre. *Les Chrétiens d'orient*. Paris: Peyronnet, 1955.
- Saba, Jean S. *L'Islam et la nationalité*. Paris: Librairie de jurisprudence ancienne et moderne, 1931.
- Sadaka, Nagib. *La Question syrienne pendant la guerre de 1914*. Paris: Larose, 1941.
- Salam, Nawaf. «L'Histoire et le rôle de la pénétration et de l'influence française et anglo - américaine dans l'enseignement au Liban, 1840 - 1914.» (Mémoire de D.E.A., Paris, 1975).
- Tibawi, Abdul - Latif. *A Modern History of Syria Including Lebanon and Palestine*. London: Macmillan, 1969.
- Tibi, Bassam. *Arab Nationalism: A Critical Enquiry*. Edited and translated by Mariam Farouk Sluglett and Peter Sluglett. London: Macmillan, 1981.
- Thoumin, Richard Lodoïs. *Histoire de la Syrie*. Lille: Desclée, 1929.
- Touma, Toafic. *Paysans et institutions féodales chez les druses et les maronites du Liban du XVII^e siècle à 1914*. Beyrouth: Librairie orientale, 1971 - 1972. 2 vols. (Publications de L'Université libanaise, section des études historiques, 20 -21)
- Vachet, André. *L'Idéologie libérale: L'Individu et sa propriété*. Préface d'Henri Lefebvre. Paris: Anthropos, 1970.
- Weber, Max. *Economie et société*. Paris: [s. n.], 1971. vol. 1.
- . *Le Savant et le politique*. Traduction de Julien Freund; introduction de Raymond Aron. Paris: Plon, 1959. (Recherches en sciences humaines, 12)
- Weulersse, Jacques. *Le Pays des alaouites*. Tours: Arrault, maîtres imprimeurs, 1940.
- . *Paysans de Syrie et du Proche - Orient*. Paris: Gallimard, 1946.
- Wittfogel, Karl August. *Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1975.
- Ziadeh, Nicola. *Syria and Lebanon*. Beirut: Librairie du Liban, 1968.
- . *Urban Life in Syria under the Early Mamluks*. Beirut: American Press, 1953. (American University of Beirut, Publication of the Faculty of Arts and Sciences, Oriental Series, no. 24)

فهرس

الأسراك: ٧٢، ١٠٦، ١٣١، ١٣٢، ١٣٤ - ١٣٦،
١٤٠، ١٤٦، ١٥٢، ١٥٤، ١٦٧، ١٦٩ - ١٧١،

١٨١، ١٨٢، ٢٠٠.

اتفاقيات سان ريمو: ٢٩

احداث: ١٨٤٠ - ١٨٦٠: ١١٢

الآخاء العربي-التركي: ١٨١

ادهم باشا: ١٧٧

الارثوذكس: ١٠٤

الأردن: ١١٦

ارسلان، شكيب: ١١، ١٣، ١٦٨

ارسلان، عادل: ١٤٨

ارسلان، محمد: ١٤٣

ارغش، رزق الله: ١٧٦، ١٧٨

الأرمين: ٦٨، ٧٢، ١٠٤، ١٥٤، ١٦١

الأزهري، أحمد عباس (الشيخ): ١٣٥

استامبول: ٨٨، ٩٤، ٩٥، ٩٩، ١١٨، ١٢١، ١٥٥،

١٧٠، ١٧٤، ١٨٧

الاستقلال السوري: ١٣٢، ١٧٠، ١٨٢، ١٩٣

الاستقلال القومي: ٧٢

الاسلام: ١١، ١٤، ١٦، ١٦، ٣٤ - ٣٦، ٣٩ - ٤٢،

٤٤، ٤٥، ٤٩، ٦٥، ٩٠، ١٢٢، ١٢٨، ١٣٥،

١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥١، ١٥٦، ١٧١، ١٧٢،

١٩٤، ٢٠٠

اسماعيل بك: ١١٠

اسماعيل، منير: ٧

(١)

آبل، ارموند: ٧

آسيا الصغرى: ٣٨، ٤٠، ١٢٨، ١٩٤

آل الاطرش: ١١٣، ١١٥

آل الجوهري: ١٣٩

آل الجليلاني: ٩٢

آل الحصري: ٤٦

آل الحمدان: ١١٢

آل طراباي: ٦٤

آل العابد: ٩٣

آل عامر: ١١٣

آل عثمان: ١٥٤، ١٥٨

آل المعجلاني: ٩٢

آل القزولي: ٩٣

آل معن: ٦٤

آل اليوسف: ٩٣

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن: ٢٥، ٢٦، ٣٣ - ٣٧،

٣٩ - ٤١، ٧٤، ٢١٣

أبي رشد، حنا: ١١٣

الاتجاهات اللاتينية - القومية: ١٥

الاتجاهات السلفية - التراثية: ١٥

الاتجاهات الليبرالية: ١٧٢

الاتجاهات الليبرالية - العلمانية: ١٥

الاتحاد اللبناني (القاهرة): ١٨٣

- انفلز، فردريك: ٧٧
 الانكشارية: ٥٧، ٨٢
 أوروبا: ١٧، ٢١-٢٣، ٧٠، ٧١، ١٠٠، ١٢٠،
 ١٢٥، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٢، ١٥٣، ١٧٧،
 ١٨١، ١٨٤، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢١٠
 الايديولوجيا القومية: ١٣١، ١٧٠
 ايطاليا: ٢١٠
 (ب)
 الباحثون العرب: ١٦
 البحث العلمي: ١٦
 البحر الأسود: ١٢٧
 بحر عمان: ١٥٩
 البخاري، سليم: ١٤٥
 بلران، عبد الرحيم: ١٤٣
 البديري، أحمد: ٥٦
 البربر: ٣٧
 برونوكول ١٨٦١ - ١٨٦٤: ٢٨
 بريطانيا: ١٢٥، ١٢٧، ١٩١، ١٩٢، ١٩٧، ٢٠١
 البستاني، بطرس: ١٣٠، ١٣٤
 البستاني، سليم: ١٤٣
 بستر، حبيب: ١٤٣
 بغداد: ٣٧
 بلاد الشام: ١١، ٢٧، ٤١، ٥٠، ٥٤، ٥٦، ٥٩-٦١،
 ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٧٦، ٩٦، ١١٧، ١٣٦، ١٤١،
 ١٦١، ١٩٥، ١٩٩، ٢١٣
 بلاد ما بين النهرين: ٢٩
 البلدان العربية: ٦٣، ١٩٠
 بلغاريا: ١٨٩
 بن كيوان، عبد الله: ٦١-٦٣
 بنو الادلي: ٩٣
 بنو الصلي: ٩٣
 بنو مرهم بك: ٩٣
 بنو المزالق: ٩٣
 البنى الاجتماعية - القبلية: ١٩٥
 البنية الاجتماعية: ١٨
 بوانكفري، ريمون: ١٩١، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨
 بوزيه، لويس (الأب): ٧
 البوسنة: ١٨٩
 الاصلاح الاقتصادي: ١٢١
 الاصلاح السياسي: ١٢١
 الاصلاحات السياسية - الادارية: ١٨٢
 الاعراف العشائرية: ١١٤
 الاغتراب الثقافي: ١٠٤
 افريقيا: ٣٧
 افريقيا الشرقية: ١٢٧
 افريقيا الشمالية: ١٢٧
 افريقيا الغربية: ١٢٧
 الافغاني، جمال الدين: ١١، ٤١، ١٥١، ١٩٣
 افندي، سعيد: ٩٣
 الاقتصاد العالمي: ٧٠
 الكليروس الكاثوليكي: ١٩٩
 اللان: ١٢٧، ١٩٣، ١٩٨
 ألمانيا: ١٢٧، ١٩١، ١٩٢، ١٩٦، ٢١٠
 - السياسة والحكومة: ١٢٨، ١٩٤
 الامارة العربية: ١٤١
 الامة السورية: ١٩٣
 الامة العثمانية: ١٦٧
 الامة العربية: ١٧١، ١٧٢، ١٨١، ١٨٧، ١٩٣
 الامة المسيحية: ٢٠٠
 الامتيازات الأجنبية: ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٨٥
 الامريكان: ١٢١
 الامين، محمد (السيد): ١٣٥
 الاناضول: ٢٧، ١٩٤
 الانتاج الحرفي: ٨٤
 الانتاج الزراعي: ١٠٧
 الانتداب الاووبي: ١٤
 الانتداب الفرنسي: ١٧
 الانتلجيميسيا: ١١، ١٩، ٧١
 الانتهاء الاجتماعي: ١٤
 الانتهاء الثقافي: ١٤، ١٩٦
 الانتهاء السيفي: ١١
 الانتهاء الطائفي المحلي: ١٩٦
 الانتهاء العرقي: ٢١
 الانتهاء القومي: ١٧
 انطاكية: ١٠٤
 انطونيوس، جورج: ١٣٢
 انزلرد، ادوارد: ١١٨، ١٢١

التونسي، نخلة: ١٧٦

(ث)

ثابت، أيوب: ١٧٦

الثقافة الانكلو امريكية: ١٣٣

الثقافة الفرنسية: ١٩٠

ثورة فروز حوران (١٩١٠): ٢١١

ثورة عام ١٨٥٤: ١١٠

ثورة العلما (١٨٨٨): ١١٥

الثورة العربية: ١٣٧

ثورة اليمن (١٩١٠): ٢١١

(ج)

جامعة باريس: ٢٢

جامعة القليس يوسف: ٢٠٨

جامعة ليون: ٢٠٨

جبل الدروز: ١١٠

جريلخفي، سمير: ١٧٢

الجزائر: ١٩٩

الجزائري، طاهر (الشيخ): ١٤٥، ١٤٦

الجزائري، عبد القادر: ١٣٥، ١٣٨، ١٤١، ١٤٢

الجزيرة العربية: ١٥٧، ١٩٤، ١٩٥

جلطخ، حبيب: ١٤٣

الجامعة الاسلامية: ٣٥

جمعية الاتحاد والترقي: ٤٩، ١٥٣، ١٦٨ - ١٧٠،

١٨٦، ١٨٧، ٢١٥

جمعية بيروت السرية: ١٣٣، ١٣٤، ١٣٨

جمعية تركيا الفتاة: ١٥٣، ١٦٢

الجمعية الخيرية الاسلامية: ١٣٨ - ١٤٠

جمعية زهرة الآداب: ١٤٤

جمعية زهرة الاحسان: ١٤٤

جمعية شمس البر: ١٤٤

جمعية الشورى عثمانية: ١٦٧

الجمعية العربية الفتاة: ١٤٨، ١٧١

الجمعية العلمية - السورية: ١٤٣، ١٥٣

جمعية العهد: ١٤٨

جمعية النهضة العربية: ١٥٣

الجندي، شكري: ١٤٨

الجوهري، ابراهيم آغا: ١٣٥

بومبارد: ١٩٢، ١٩٧

بورن، هارولد: ٥٠، ٥٥، ٧٠

بيات، تيوفيل [الافوكلت]: ٩١

بيروتراطية الايمان: ١٦٩

البيزنطيون: ٤٠

البيطار، عبد الرزاق: ١٤٥

بيهم، حسين: ١٣٥، ١٤٣

بيهم، محمد جميل: ١٧٥

بيهم، غنار: ١٨٧

(ت)

التاريخ الاسلامي: ١٠، ٣٥ - ٣٧

التاريخ العربي الحديث: ١٠، ١٤

التبعية: ١٠٣، ١٠٩

التبعية الاقتصادية: ١٣٣

التبعية الانسانية: ١٠٧

التبعية الثقافية: ١٣٣

التبعية السياسية: ١٣٣

التبعية العثمانية: ٨٢

التريك القومي: ١٧١

التحديث: ١٥٠

التحريك العربي: ١٩٥

التراث العربي - الاسلامي: ٢٠، ١٤٦

التربية الدينية - العسكرية: ٨١

التركمان: ١١٩

تركيا: ٣٩، ٧٣، ١١٥، ١٦٦، ١٧٦، ١٨٥، ١٩٢،

٢١١، ١٩٩

تركيا الأوروبية: ٧٢

التطور الاقتصادي: ١٩٧

التعاند الديني: ١١

التعصب الاسلامي: ١٧٦، ٢٠٣

التميمي، رفيق: ١٧١

التنظيم الاجتماعي - الاقتصادي: ٤٧

التنظيم التجاري: ٢١٤

التنظيم الحرفي: ٤٧، ٤٩، ٢١٤

التنظيم العشائري: ١١٦

التوسع الأوروبي: ٧٢

تونس: ١٢٧، ١٣٠، ١٩٩

- الاحتلال الفرنسي (١٨٨١ - ١٨٨٣): ١٢٧، ١٤٣

(ج)

حاتم بك: ١٧٧

الحز، علي (الشيخ): ١٣٥

الحزب الايطالية - التركية: ١٩٦، ١٩٧، ٢٠١

الحزب البلقانية: ١٧٦

الحزب الروسية - العثمانية (١٨٧٨): ١٢٦، ١٣٧، ١٤١

الحرب العالمية الأولى: ٩، ١٣٢، ١٣٦، ١٧١، ١٨٥، ٢٠٩، ٢١٤

الحزب العالمية الثانية: ١٣٦

الحركة الاسلامية السياسية: ٢٠٠

حركة الاعيان للمسلمون: ١٣٨

حركة بيروت الاصلاحية: ١٧٣، ١٧٧، ١٨٥، ١٩٥، ٢٠٣، ١٩٦

حركة التحديث: ١٠

الحركة السنوسية: ٧٤

الحركة العربية الانفصالية: ٢٠٤

الحركة العربية الترحيلية: ٢٨

الحركة العربية القومية: ١٣٢

حركة المجتهدين (دمشق): ١٤٣

الحركة المهدية: ٧٤

الحركة الوهابية: ٧٤

الحروب القيسية - اليمنية: ١١٢

حرية الاجتماع: ١٧٨

حرية الرأي: ١٧٨

الحرية الفردية: ١٧٨

حزب اللامركزية الاطورية العثمانية: ١٧٢، ١٧٥، ١٨٣، ١٨٠

حزب الائتلاف والحرية: ١٧٣

حبيب، خير الدين: ٨

حين (الشريف): ١٦

الحصري، ساطع: ١٣

الحسيني، ادبب قتي الدين: ٦١، ٩٢، ١٣٥

الحصانة الغربية: ٢٢، ٢٣، ٣٤، ١٨١

الحفار، لطفي: ١٤٧، ١٤٨

الحكيم، حسن: ١٣

الحكيم، رشدي: ١٤٨

الحكيم، يوسف: ١٣، ٩٨، ٩٩، ١٠٩، ١١١

حمدي باشا: ١٣٩

الحملة الفرنسية الأولى (١٨٦٠): ١٢

حوران: ١٦٩

الحوراني، ابراهيم: ١٣١

حيدر، محمد رستم: ١٧١

(خ)

خرسان: ٣٧

خضرة، رزق الله: ١٤٣

خط كلخانة: ٨٧

الخطاب السياسي: ١٢، ١٥، ١٦

الخطيب، ذكي: ١٤٨

الخطيب، محب الدين: ١٤٧، ١٤٨، ١٧٢

الحلانة العثمانية: ١٣٦

خليج الاسكندرون: ٢٠٨

خليج المعجم: ١٤٢

الحليل، عبد الكريم قاسم: ١٤٨، ١٨١

الحقوري، حنين: ١٤٣

الحقوري، فارس: ١٤٥

خير الله، خير الله: ١٣، ١٨٠

(د)

دياس، شارل: ١٨٠، ١٨٥

الدبلوماسية البريطانية: ١٩٥

الدبلوماسية الفرنسية: ١٩٥، ٢٠٤

الدحلاح، اسكندر: ٩١

الدراسات الانثروبولوجية: ٢٥

الدروز: ١١٢، ١١٤، ١١٦، ١١٩

دمستور عام ١٩٠٨: ١٦٥

- المادة (٥٧): ١٦٥

دمستور المشروطية الأولى: ١٢٦

الدعوة الدينية: ٦٥

دوبوسك، أندريه: ٢٠٤، ٢٠٥

دور كهايم، اميل: ٣٤

دوريات

- الاتحاد العثماني: ١٨٢

- الاتحاد العربي: ١٦١

- الاعتدال: ١٥١

- الاهرام: ١٧٣

- البصير: ١٦١

الرسالة الأوروبية: ٥٢	ترقي: ١٥٣
الرأي العام البيروتي: ١٧٩	تركيا الفتاة: ١٥٢
الرأي العام المسلم: ٢٠١	ثمرات الفنون: ١٤٤
الرابطة العثمانية: ١٨١	سرحلانة (لندن): ١٦١
والفق، عبد الكريم: ٥٧	سرحلانة (نابولي): ١٦١
روستم باشا: ١٤٢	سرحلانة: ١٥١
رضا، رشيد: ١١، ١٥١، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٢	سرحلاني: ٢٠٧
ومضان، سليم: ١٤٣	سرحلاني: ١٥٣
روسو، جان جاك: ١٤٠	سرحلاني: ١٧٣
الروم الأرثوذكس: ٢٠٢	سرحلاني: ١٨١
الروم الكاثوليك: ١١٩، ٢٠٢	سرحلاني: ٢٠٦، ٢٠١
(ز)	سرحلاني: ١٣، ١٣١
الزهراني، عبد الحميد: ١٤٥، ١٦٨، ١٨١، ١٨٤	سرحلاني: ١٣١، ١٧٣، ١٩٧
٢٠٤	سرحلاني: ١٣، ١٧٢، ١٨٦
زيادة، نقولا: ٧	سرحلاني: ١٣٠
زين، زين نور الدين: ١٣٢	سرحلاني: ٢٠٣
زينة، خليل: ١٨٥، ١٨٥	سرحلاني: ١٧
(س)	سرحلاني: ١٠، ٢٠
ستورز، رونالد: ١٩٤	سرحلاني: ٢٤، ٣٩، ٥٢
سرسق، الفرد: ١٦٦	سرحلاني: ١٧، ١٨، ٢١
السريان: ١١٩	سرحلاني: ٢٢، ٢٦
السلافيون: ٧٢	سرحلاني: ١٧١
سلام، سليم علي: ١٧٥، ١٨٧	سرحلاني: ٤٠
السلطات المحلية: ٦٠	سرحلاني: ١٠
السلطة الكاثوليكية المارونية: ١٤٢	سرحلاني: ١٧، ١٠، ٢٠، ٢٤، ٢٥، ٢٧
السلطة الأهلية: ٤٩	سرحلاني: ٢٣، ٣٦، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٤٦، ٥٣، ٥٤، ٦٤
السلطة المدنية: ١٠٣	سرحلاني: ٦٧ - ٧٠، ٧٣، ٨٣، ٨٧، ٩٧، ١٠١، ١١٧
السلطة المركزية: ١٠٨، ١١٠، ١١٤، ١١٥	سرحلاني: ١١٨، ١٢١، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٦، ١٤٦، ١٤٧
السلطة السلجوقية: ٤٠	سرحلاني: ١٤٩، ١٥٣، ١٦١، ١٧٧، ١٨٣، ١٨٩، ١٩٠
السلوك الاجتماعي: ٥١	سرحلاني: ١٩٣، ١٩٩، ٢٠١، ٢١٠، ٢١٤
السلوك الإداري: ٨٨	سرحلاني: ١١، ٢٣، ٢٦، ٢١١
السلوك السياسي: ١١٧	سرحلاني: ١٥٨
سليم باشا: ٥٨	سرحلاني: ١٥
سليم الثالث (السلطان): ٨١	سرحلاني: ١٩٥
سنة، جورج: ١٣، ٢٩، ١٦٢، ١٦٥، ١٨٠، ١٨٥	سرحلاني: ١٩٠
١٨٨	سرحلاني: ١٤، ١٦٨
السودان: ١٢٧	(د)
	الرسالة: ٢٤

سوريا: ١٠، ١٢، ٢٠، ٢٧-٢٩، ٨٣، ٨٧، ٩٦،
١١٨، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٨، ١٣٩، ١٥٠، ١٦٦،
١٦٨، ١٦٩، ١٧٥-١٧٧، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥،
١٨٩، ١٩٠، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٥،
٢٠٦، ٢٠٨

- الانتداب الفرنسي: ٢١٦
السوريون: ١٦٦، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٥
سويدي، توفيق: ١٧١
السياسة الإسلامية: ٢٠٢
السياسة الاقتصادية الأوروبية: ١٢٠
السياسة الانكليزية - العربية: ١٩٥
السياسة الدولية: ٢٣
السياسة العثمانية: ١٢٧

(ش)

الشرق الاسلامي: ١٧، ٢٣
الشرق الأوسط: ٣٩
الشرق العربي: ٢٣
الشعائر الدينية: ١٥٨
الشعب الالمني انظر الالمن
الشعراني، عبد الوهاب: ١٤٩
شكور باشا: ١٩٨
الشميل، شبلي: ١٧٢
الشهابي، عارف: ١٤٧
الشهابي، مصطفى: ١٤٥، ١٤٧، ١٦١، ١٧١
الشهبندر، عبد الرحمن: ١٤٥
الشيعة الامامية: ٦٧

(ص)

صابونجي، لوس: ١٦١
الصحافة الإسلامية: ٢٠٦
الصحافة التركية: ١٧٠
الصحافة العربية: ١٩٠
الصحافة المحلية: ١٣
الصراع الدولي: ١٦، ٢١٤
صربيا: ١٨٩
صروف، يقوب: ١٣، ١٣١، ١٥١
الصلح، عاطف: ١٣٥
الصلح، منيع: ١٣٥
الصيادي، أبو الهيثم: ١٢٩، ١٥١

(ط)

طيارة، أحمد: ١٦٨، ١٨٢، ١٨٧
طيارة، زكريا: ١٧٨
طيارة، محمد: ١٧٩، ١٨٠
طراد، بيار: ١٧٦
طراد، نجيب: ١٦٦

(ع)

عازار، اسكنتر: ١٧٨
عازوي، نجيب: ١٦، ١٥٥، ١٦١
العالم الاسلامي: ٣٨، ٤٠، ٤٣، ٥٠
عائلة العظم: ٩٣
عائلة العظمة: ٩٣
عائلة المعري: ٩٢
عبد الله (الملك): ١٣
عبد الحميد الثاني (السلطان): ١٢١، ١٢٥، ١٢٨
١٢٩، ١٣٦، ١٥١، ١٦١، ١٦٧، ١٩٢
عبد العزيز (السلطان): ١٥٢
عبد المجيد (السلطان): ٨٢
عبد الهادي، عوني: ١٧١، ١٧٩
العراق: ١١٦، ١٢٨، ١٧٥
المصر: ٤٢، ١٠٦، ١١٩، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٤
١٥٧، ١٦٨-١٧١، ١٨١، ١٨٧، ٢٠٦
المرضي، أبو الوفاء: ٥٩
العروبة: ١٣١، ١٥٥
المرصفي، عبد الغني: ١٤٧، ١٦٨، ١٧١، ١٧٩
١٨٠، ١٨٢، ١٨٤
المصرية العثمانية: ٥٨
المسلمي، شكري: ١٤٥، ٢٠١
المشائر الفرزية: ١١٣، ١١٤
المشائر الفلاحية: ١١٥
عصبة الادارة اللامركزية والمبادرة الخاصة: ١٥٣
العصبة العثمانية: ١٦٦، ١٦٧
عصبة الوطن العربي: ١٥٩
العصبيات المحلية: ٦٥، ٧٥، ٨٢، ١١٢
العصبة العثمانية المركزية: ٦٥، ٦٦، ٧٤
عصر الأنوار: ١٤
عصر النهضة: ١٤

فؤاد باشا: ٨٦، ٨٧

فيصل (الملك): ١٦

(ق)

القاسمي، جمال الدين: ١٤٩

القاسمي، صلاح الدين: ١٤٨

القانوني، سليمان: ٥٩، ٦٥

قبا، صالح: ١٤٧

القباي، عبد القادر (الشيخ): ١٣٨

قبائل بحرة: ١٠٦

القبائل البدوية: ١١٧، ١١٥

قبائل تنوخ: ١٠٦

قبائل حمدان: ١٠٦

قبائل غسان: ١٠٦

قبائل كتلة: ١٠٦

قبرص: ١٢٧، ١٢٨

القسطنطينية: ٦٨، ١٨٥، ١٩٧

القنفص: ١٢٧

قناة السويس: ١٢٥، ١٩٧

القومية السورية: ٢٩

القومية العربية: ١٣٢، ١٤٩، ١٥٥، ١٦١

القرى الاجتماعية: ٥١، ٨٤، ١٠٢

(ك)

كتب

- الأحكام السلطانية: ٣٣

- أم القرى: ١٥٢، ١٥٥

- المحكمة الشرعية في محاكمة القادرية والرفاعية: ١٥١

- سطور من الرسالة وتاريخ حركة استقلالية قامت في

المشرق العربي سنة ١٨٧٧: ١٣٥

- سورية، والعهد العثماني: ٩٨

- سياسته: ٤٠

- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية: ٤١

- طبائع الاستبداد: ١٥٢

- فضائل المأمونية: ١٣٣

- فلاحو سورية والشرق الأدنى: ١٧

- القومية العربية: ١٤٥

- كشف اللفة عن الأمة: ١٤٩

- بقطة الامة العربية في آسيا التركية: ١٥٩

المصور الأوروبية الحديثة: ٣٥

المعظم، حقي: ١٧٢

المعظم، محمد رفيع: ١٦٧

العلاقات العربية - التركية: ١٤٣

العلمانية: ٣٩

العلوم الدينية: ١٤٦

العلوم الوضعية: ١٤٦

العلويون: ١٠٦، ١٠٩

العلمي، صالح (الشيخ): ١١٠

العمل التركي - العربي المشترك: ١٦١

العمل السياسي العربي: ٩، ١٠، ١٢، ١٨، ٢٦،

١٥١، ١٧١، ٢١٤

العمل السياسي النخبوي: ١٣٤

عمون، اسكندر: ١٧٢، ١٨٣، ٢٠٤

عمون، داود: ٢٠٤

هتير، سليمان: ١٨٠

المنف العسكري: ١١٠

المعهد الامري: ٣٧

(غ)

غانم، خليل: ١٥٢، ١٥٣

غانم، شكري: ١٣، ١٦٦، ١٧٩، ١٨١، ١٨٥، ١٨٦

غزالي، ادوارد: ١٩١

الغزي، نجم الدين: ٦١، ٦٥

غورو (الجنرال): ٢١٦

(ف)

فايد، توفيق: ١٧٩

فرنسا: ١٧، ٢٢، ١٢١، ١٢٥، ١٢٧، ١٥٣، ١٦٢،

١٦٧، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٠،

١٩٢، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢١٦

- السياسة والحكومة: ١٢

فريج، موسى: ١٤٣

الفقه الاسلامي: ١٥٨

الفكر التجديدي الاسلامي: ١٩٣

الفكر العربي: ١٤

الفكر الوضعي: ٣٤

الفلاسفة الفرنسيون: ٢٢

فلسطين: ١١٢، ١٦١

المثقفون العرب: ١٤
 المجتمع الاسلامي: ٤٦
 المجتمع الاهلي: ٥٦، ٥٥، ٨١
 المجتمع الحرفي: ٤٨
 المجتمع الريفي: ٩٩
 المجتمع السوري: ١٩، ٢٠٧
 المجتمع الصناعي الأوروبي: ١٩
 المجتمع العربي - الاسلامي: ٦٤
 المجتمع الغربي: ١٩
 المجتمعات المتنوعة - السورية: ١٤٤
 مجلس الاعيان: ١٧٤
 مجلس المبعوثان: ١٢٦، ١٣٠، ١٥٨، ١٧٤
 محمد علي باشا: ٧٥، ٧٦، ٨٧
 محمد القاتع (السلطان): ٦٨
 المحمصاني، محمد: ١٧١
 محمود (السلطان): ٨١، ١٥٣
 ملحت باشا: ٨٧، ١٠٨، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٣٧، ١٤٤
 المدينة الغربية: ١٤٦
 المذهب الجمالي: ١٤٩
 مراد (السلطان): ١٢٥
 مراسلات حسين - مكماهون: ١٩٦
 مردم، جميل: ١٧١، ١٧٩
 مردم، عثمان: ١٤٧
 مركز دراسات الرحلة العربية: ٧
 المسلمون: ٤١، ٦٦، ٩٠، ١٣١، ١٣٤، ١٥٧، ١٦٩ - ١٧١، ١٧٤، ٢٠٠، ٢٠٢
 المسيحيون: ١٣١، ١٣٣، ١٧٠، ٢٠١
 المشرق العربي: ١٠، ٩٩، ١٨٩، ٢١٦
 مصر: ١٣٧، ٤١، ٦٧، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٤، ١٥١، ١٥٢، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٨، ٢٠٠
 المصري، عزيز علي: ١٨٨
 مصطفى باشا: ٦٣
 مطران، نذرة: ١٣، ١٧٠، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٤، ٢١١
 المعاهدات الانكليزية - الفرنسية: ١٩٧
 معاهدة التجارة (١٨٣٨): ٨٤
 معاهدة سان ستيفانو: ١٢٦، ١٤١
 معاهدة سيفر: ٢٩
 معركة ميسلون (١٩٢٠): ٢١٦

- يوميات رحلة في سورية عام ١٩١٣: ١٩٢
 كشنر: ١٩٥
 كرد علي، محمد: ١٣، ٤٩، ٩٦، ٩٨، ١٤٥، ٢٠١
 كرم، يوسف: ١٣٨، ١٤١، ١٤٢
 الكلية السورية الانجلیية: ١٣١، ١٣٢
 الكنيسة المارونية: ١٣٣
 الكواكبي، عبد الرحمن: ١٥١، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨
 كوثراني، وجيه: ٨، ٢١٣
 كوجه، ف.: ١٩٧
 كولومب، مارسيل: ١٣٥
 كولوندر: ١٩٩، ٢٠١
 كون، هانز: ١٥٦

(ل)

اللامركزية الادارية: ١٧٢، ١٧٥
 لاتران: ١٠٤
 لبنان: ١٧، ٢٨، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٩، ١٧٧، ١٨٠، ١٩١، ١٩٨، ٢٠٩
 - الميثاق الوطني (١٩٤٣): ١٣٣
 لجنة الاصلاح التركية - السورية: ١٥٣
 اللجنة المركزية السورية: ١٧٩
 لطوف، حنا: ١٣٩
 اللغة التركية: ١٦٥، ١٧٤، ١٨٧
 اللغة العربية: ٤٢، ١٣٠، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٩، ١٦٥، ١٧٤، ١٨٣، ١٨٧، ٢١٠
 اللغة الفرنسية: ١٧٤
 لويس، برنارد: ١٦، ٣٩، ٦٦
 الليبرالية الغربية: ١٩
 ليبيا: ١٧٥، ١٩٦، ٢٠١
 - الاحتلال الايطالي (١٩١١-١٩١٢): ١٨٩

(م)

الماسونية: ١٤١
 ماسنيون، لويس: ٤٩، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦
 الماوردي، أبو الحسن: ١٠، ٣٣، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٤٦
 مايل، يوسف: ٧
 المبادئ المذهبية: ١١٤
 متصرفية جبل لبنان: ١٣٤

- معلوف، جميل: ١٨٠
المغرب: ٣٧
المغرب الأقصى: ٣٧
مكاريسوس، شاهين: ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٤١، ١٥٦
المكتبة الظاهرية: ١٤٧
المكسيك: ١٨١
المليحي، عبد الوهاب: ١٤٥
المماليك: ١٧
المنتدى الأدبي العربي (استمبول): ١٨٧
الموارنة: ١٠٤، ١١٩
مؤتمر الأحرار العثمانيين (١: باريس: ١٩٠٢): ١٥٤
مؤتمر برلين (١٨٧٨): ١٢٧، ١٣٠، ١٣٦، ١٤١، ١٤٣
المؤتمر العربي (١: باريس: ١٩١٣): ١٧٣، ١٧٩، ١٨٦
مؤتمر لوزان (١٩٣٢): ١١
المؤرخون العرب: ٤٧، ١١٦
المؤسسات الكليركية: ٦٨
المؤسسات الأهلية: ٦٧
المؤسسة الدينية: ٤١، ٦٥، ٦٩، ٧١
المؤسسة السلجوقية: ٣٣
المؤسسة العسكرية: ٤٣، ٥٢
المؤسسات العسكرية العثمانية: ٨١
مونتسكيو: ٢٤
المؤيد، شفيق بك: ٢٠١
الموملي، إبراهيم: ١٦١
ميه، جان (الأب): ٧
- (ن)
ناصر، مختار: ١٧٨
النجار، عبد الله: ١١٣
النزعة الاستقلالية: ١٦٧
النزعة السورية: ١٦٧
النزعة العروبية: ١٥٥
النزعة الوحلوية: ١٩٥
نظام الاقطاع العسكري: ٥٢
نظام الانتشارية: ٥٤
نظام الشورى: ١٦
النظام العثماني: ٢١٤
- نظام الملل العثماني: ٢٧، ٧٦، ٨٢، ٢٠١
التكدي، عارف: ١٤٧
نمر، فلوس: ١٣، ١٣١ - ١٣٤، ١٣٨، ١٤٠، ١٥١
نمور، جيور: ١٣٩
النهضة الأوروبية: ١٤٨
النهضة العربية: ١٤٨
نول، سليم: ١٤٤
- (هـ)
هارنسن، مارتن: ١٩٢، ١٩٣
هارنسون، جب: ٥٠، ٥٥، ٧٠
هاني، يوسف: ١٧٦
الهلال الخصيب: ١١٦
الهند: ١٩٤، ١٩٥
هوللان، بول: ٢٠٨
- (و)
وادي التيم: ١١٢
وادي العاصي: ١٠٥
وادي النيل: ١٩٧
الرحلة الإدارية: ١٨٣
الرحلة الإسلامية: ١٨٨، ١٩٣
الرحلة السورية: ١٦١
الوطن السوري: ١٣٠
الوطن العثماني: ١٣٠
الوعي الجماعي: ٩، ١٦، ٢٠٣
الوعي القومي: ١٣٥، ١٣٦
الولايات العربية: ٤٣، ١٣٠، ١٥٥، ١٧٩، ١٨٣، ١٨٥، ٢١١
الولايات المتحدة الأمريكية: ١٨١
ولاية سوريا: ٢٩، ١١٩، ١٢١، ١٦٧
ولرس، جاك: ١٧، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦
- (ي)
اليهود: ٦٨، ٧٠
اليزنان: ٧٢، ١٤٢
اليمين: ٦٣، ٦٦، ١٦٩، ١٩٤
اليزجي، إبراهيم: ١٣١، ١٣٤، ١٤٣

■ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق... طبعة ثالثة	
(سلسلة أطروحات الدكتوراه (٥) (٤٨٦) من - \$ ٩,٥٠	د. د. وميض جمال عمر نظمي
■ السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي ١٩٦٧ - ١٩٧٣	
(سلسلة أطروحات الدكتوراه (٤) (٢٤٤) من - \$ ٧	د. هالة أبو بكر سعودي
■ الهجرة الى النفط... طبعة ثالثة (٢٤٠ من - \$ ٥	
■ العرب وأفريقيا... طبعة ثالثة (٨٢٤ من - \$ ١٦,٥٠	د. نادر فيحاني
■ الطاقة النووية العربية: عمل بقاء جديد... طبعة ثالثة (١٥٦ من - \$ ٢	د. نودة فكرية
■ الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي... طبعة ثالثة	
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٤) (٣٥٢) من - \$ ٧,٥٠	مجموعة من الباحثين
■ الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ - ١٩٣٩ (٢٦٦ من - \$ ٤,٥٠	أعداد مروان بحري
■ التحليل السياسي الخاص: دراسة في العقل والمسياسة الخارجية... طبعة ثالثة	
(سلسلة أطروحات الدكتوراه (٢) (٢٩٦) من - \$ ٨	د. محمد السيد سليم
■ العمارة الأجنبية في قطر الخليج العربي (٧١٢ من - \$ ١٤	دودة فكرية
■ انتقال العملة العربية: المفضل - الأثر - السياسات (٢١٢ من - \$ ٦	د. إبراهيم سعد الدين
	و. د. محمود عبد الفضيل
■ جامعة الدول العربية: الواقع والمطوح (١٠٠٤ من - \$ ٢٠	دودة فكرية
■ الصراع العربي - الإسرائيلي: بين الرادع التقليدي والرادع النووي (٢٤٨ من - \$ ٥	... طبعة ثالثة
■ بيلوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الأول: المؤلفين - القسم الأول: بالعربية	مركز دراسات الوحدة العربية،
(١٠٦٠ من - \$ ٢١	
■ بيلوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الأول: المؤلفين	
■ القسم الثاني: بالانكليزية والفرنسية (١٠٦٦ من - \$ ٢٢	مركز دراسات الوحدة العربية
■ بيلوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الثاني: المؤلفين	
■ القسم الأول: بالعربية (٤٠٠ من - \$ ٨	مركز دراسات الوحدة العربية
■ بيلوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الثاني: المؤلفين	
■ القسم الثاني: بالانكليزية والفرنسية (٢٦٨ من - \$ ٧,٥٠	مركز دراسات الوحدة العربية
■ بيلوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الثالث:	
الموضوعات (ثلاثة أقسام) (٣٢٧٢ من - \$ ٦٥	مركز دراسات الوحدة العربية
■ النظام الاقليمي العربي... طبعة خامسة جديدة ومطورة (٢٢٤ من - \$ ٦,٥٠	جميل مطر. د. علي الدين هلال
■ التطور التاريخي للنظم السياسية في الاقطار العربية... طبعة ثالثة (٤٧٢ من - \$ ٩,٥٠	د. عبد المنعم السيد علي
■ مصر والعروبة ولورة يوليو (سلسلة كتب المستقبل العربي (٣) (٤٠٠ من - \$ ٨	مجموعة من الباحثين
■ الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة... طبعة ثالثة (٢٤٨ من - \$ ٥	د. محمود عبد الفضيل
■ المواصلات في الوطن العربي... طبعة ثالثة (٤٠٤ من - \$ ٨	دودة فكرية
■ السياسة الأمريكية والعرب... طبعة ثالثة مزيّدة ومنظمة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٢٢)	
(٣٦٨ من - \$ ٧,٥٠	مجموعة من الباحثين
■ دراسات في التنمية والمكتال الاقتصادي العربي... طبعة ثالثة	
(سلسلة كتب المستقبل العربي (١) (٤٧٦) من - \$ ٩,٥٠	مجموعة من الباحثين
■ التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية... طبعة ثالثة (٥٢٨ من - \$ ١٠,٥٠	دودة فكرية
■ المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية... طبعة ثالثة (٥٥٦ من - \$ ١١	
■ الامكانيات العربية... طبعة ثالثة (١٣٦ من - \$ ٢	د. علي نصار
■ صور المستقبل العربي... طبعة ثالثة (٢١٢ من - \$ ٤	د. إبراهيم سعد الدين وآخرون
■ النظام الاجتماعي العربي الجديد... طبعة ثالثة (٢٠٤ من - \$ ٦	د. سعد الدين إبراهيم
■ تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة... طبعة ثالثة (٨١٦ من - \$ ١٦,٥٠	دودة فكرية
■ التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ١٩٥٠ - ١٩٧٠... طبعة ثالثة	
(سلسلة أطروحات الدكتوراه (٢) (٤١٦) من - \$ ٨,٥٠	د. ماريان نصر
■ البعد التكنولوجي للوحدة العربية... طبعة ثالثة (١١٦ من - \$ ٢,٥٠	د. انطوان زحان
■ القومية العربية والاسلام... طبعة ثالثة (٧٨٠ من - \$ ١٥,٥٠	دودة فكرية
■ التكامل النقابي العربي: المبررات - المشاكل - الوسائل... طبعة ثالثة (٧٤٠ من - \$ ١٥	دودة فكرية
■ سلسلة التراث القومي: الأعمال القومية لسلطان الحصري / ٣ مجلدات	
(٢١٢٤ من - \$ ١٦,٥٠	
■ مجلة المستقبل العربي: المجلدات السنوية ٩ سنوات (تس مجلات السنة الواحدة ٤٠ \$)	مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية

- حقوق الإنسان في الوطن العربي (١) (١٨٠ من - ٢ - \$) حسينا جميل
- عن العروبة والاسلام (٢) (١٧٦ من - ٥ - \$) د. عصمت سيف الدولة
- الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ من - ٢ - \$) ناجي عوش
- جامعة الدول العربية ١٩٤٥ - ١٩٨٥: دراسة تاريخية (٤) (١٢٨ من - ١,٥٠ - \$) أحمد فارس عبد الغنى
- الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥) (٢٨٨ من - ٣ - \$) د. عبد المنعم سعيد
- التعريب والقومية العربية في المغرب العربي (٦) (٢٠٠ من - ٢ - \$) د. تازلي مغوش أحمد
- الوحدة النقدية العربية (٧) (١٦٨ من - ١,٥٠ - \$) د. هيد المنعم السيد علي
- أوروبا والوطن العربي (سلسلة الثقافة القومية (٨) (٣٦٨ من - ٢,٥٠ - \$) د. نادية محمود محمد مصطفى
- المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في الخليج العربية في التنمية (٩) (٢٤٤ من - ٢,٥٠ - \$) د. أسامة عبد الرحمن
- نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية (١٠) (١٠٨ من - دولار واحد) د. غسان سلامة
- السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي ١٩٧٣ - ١٩٧٥ (١١) (١٤٤ من - ١,٥٠ - \$) د. محمد الاطرش
- معوقات العمل العربي المشترك (١٢) (١٥٦ من - ٢ - \$) د. وليد عبد الصي
- رخل في أرض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي (١٣) (١١٦ من - ١,٥٠ - \$) د. نادر فرجاني
- التجزئة العربية تيف تحللت تاريخياً؟ (سلسلة الثقافة القومية (١٤) (٣٢٤ من - ٤ - \$) د. أحمد طرين
- موفد فرنسا والمثنية وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ - ١٩٤٥ (١) (٥٤٠ من - ١١ - \$) د. علي محافظة
- تطور الوعي القومي في المغرب العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨) (٣٦٠ من - ٧ - \$) مجموعة من الباحثين
- الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (جزءان). (١٢٩١ من - ٢٦ مادي \$ / ٢٠ تجليد فني \$) د. محمد ليبي شقر
- تطور الفكر القومي العربي (٨ - ٤ من - ٨ - \$) د. محمد ليبي شقر
- نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة. (سلسلة كتب المستقبل العربي (٧) (٤٠٨ من - ٨ - \$) د. محمد ليبي شقر
- تهئية الإنسان العربي للعطاء العلمي (٨٤٨ من - ١١ - \$) د. محمد ليبي شقر
- التصدر في الوطن العربي (١٧٦ من - ٢,٥٠ - \$) د. محمد رضوان الغولي
- كيف يصنع القرار في الوطن العربي (٦٠ من - ٥ - \$) د. إبراهيم سعد الدين وأخرون
- صناعة الانقراض العربية (٢٩٢ من - ٨ - \$) د. انطوان زحلان
- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي الأصالة والمعاصرة (٨٧٢ من - ١٧,٥٠ - \$) د. محمد ليبي شقر
- السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية (٥٢٨ من - ١٠,٥٠ - \$) د. محمد ليبي شقر
- الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٢٢٦ من - ٦,٥٠ - \$) د. محمد ليبي شقر
- نحو استراتيجيات بديلة للتنمية الشاملة... طبعة ثانية (١٩٦ من - ٤ - \$) د. علي خليفة الكوازي
- الاعلام العربي المشترك: دراسة في الاعلام الدولي العربي... طبعة ثانية (١٦٤ من - ٢,٥٠ - \$) د. راسم محمد الجمل
- صورة العرب في صحافة المثنية الاتحادية... طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨) (٢٢٠ من - ٤,٥٠ - \$) د. سامي مسلم
- أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨ من - ١٨,٥٠ - \$) د. محمد ليبي شقر
- التنمية العربية. الواقع الراهن والمستقبل... طبعة ثانية. (سلسلة كتب المستقبل العربي (٦) (٣٦٠ من - ٧ - \$) مجموعة من الباحثين
- التكوين التاريخي للأمة العربية... دراسة في الهوية والوعي... طبعة ثالثة (٢٣٦ من - ٦,٥٠ - \$) د. عبد العزيز النوري
- دراسات في القومية العربية والوحدة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥) (٢٨٤ من - ٧,٥٠ - \$) مجموعة من الباحثين
- الثروة المعدنية العربية امكانات التنمية في اطار وحدوي... طبعة ثانية (١٥٢ من - ٢ - \$) د. محمد رضا محرم
- البحر الاحمر والصراع العربي - الإسرائيلي التناقص بين استراتيجيتين. (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧) (٣٦٠ من - ٧ - \$) د. عبد الله عبد المحسن السلطان
- التعاون الإنمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي: المنهاج المقترح والاساس الموضوعية والعملية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (١) (٤٩٧ من - ١٠ - \$) د. فؤاد حمدي سيسو
- المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي... طبعة ثالثة (٥١٦ من - ١٠,٥٠ - \$) د. سليم بركات
- مصر والصراع العربي - الإسرائيلي: من الصراع المحتوم... الى التسوية المستحيلة (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢) (٢٠٠ من - ٥ - \$) د. حسن ناعفة
- اللغة العربية والوعي القومي... طبعة ثانية (١٨٤ من - ٩,٥٠ - \$) د. نورة فكرية



مركز دراسات الوحدة العربية

- الفلسفة العربية المعاصرة: مواقف ودراست (٥٠٠ من - ١٠ \$) ندوة فكرية
- المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ - ١٩١٧: دراسة توثيقية (٧٦٠ من - ٢٠ \$) د. يوسف خوري
- البحر المتوسط في العالم المتوسط: دراسة التطور الحاقن للوطن العربي وتركيا، وجنوب أوروبا (١٢٠ من - ٢٠ \$) د. أمين ود. فيصل ياشع
- سعي وراء الرئق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الاقطار العربية (٢٥٤ من - ٥ \$) د. تاجر عرجاني
- التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٨٥ (٢٥٢ من - ٥ \$) د. محمود عبد الفضيل
- الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات. دراسة في موضوع الزعامة (سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٢) (٢٠٨ من - ٤ \$) د. سلوى شعراوي جمعة
- صورة العرب في الصحافة البريطانية: دراسة اجتماعية للثبات والتغير في مجمل الصورة (سلسلة اطروحات الدكتوراه (١١) (٢٤٨ من - ٥ \$) د. أحمد يوسف أحمد
- الصراعات العربية، ١٩٤٥ - ١٩٨١: دراسة استطلاعية. (٢٢٦ من - ٤٠ \$) د. أحمد يوسف أحمد
- تكوين العقل العربي (نقد العقل العربي (١)) ... طبعة ثالثة (٢٨٨ من - ٨ \$) د. محمد عبد الجباري
- ما بعد الزايمكية (سلسلة كتب المستقبل العربي (٩) (٢٦٠ من - ٥ \$) د. سمير أمين
- مستقبل الصراع العربي - الاسرائيلي (٢٤٤ من - ٥ \$) د. أسامة الغزالي حرب
- القوى الخس الكبرى والوطن العربي - دراسة مستقبلية - (٢٢٤ من - ٤٠ \$) د. تاهيف يوسف حتي
- المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف) (٢١٦ من - ٤٠ \$) د. خليف حسن التقي
- المجتمع والدولة في الشرق العربي (٢٢٠ من - ٤٠ \$) د. نسان سلامة
- المجتمع والدولة في المغرب العربي (١٥٦ من - ٢ \$) د. محمد عبد الباقي الهرماس
- الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي (٤٢٤ من - ٨٠ \$) ندوة فكرية
- العرب ومستقبل النظام العالمي (٢٢٦ من - ٦ \$) د. عبد المنعم سميد
- العرب وبول الجوار الجغرافي (٦٢٦ من - ٤٠ \$) د. عبد المنعم سميد
- الاقطار والقومية العربية - دراسة استطلاعية - (٢٣٦ من - ٥ \$) د. ابراهيم يوسف
- يوميات وثائق الوحدة العربية ١٩٨٦ (٨٦٤ من - ١٧٠ \$) مركز دراسات الوحدة العربية
- دراسات في الحركة التقدمية العربية (٢٨٠ من - ٧٠ \$) ندوة فكرية
- العسكريون العرب وقضية الوحدة (٤٨٦ من - ٩٠ \$) د. مجدي حماد
- البعد القومي للقضية الفلسطينية فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٠) (٢٧٦ من - ٥٠ \$) د. ابراهيم ابراش
- صورة العرب في عقل الامريكين (٢٦٨ من - ٥٠ \$) د. ميجانيل سليمان
- السياسة الخارجية الرئيسية لآراء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧ (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٩) (٢٦٨ من - ٥٠ \$) د. بوقنطار الحسان
- الادب العربي: تعمير عن الوحدة والتنوع - بحوث منهجية (٤١٠ من - ٩ \$) مجموعة من الباحثين
- حيابة التكنولوجيا المتوفرة من أجل التنمية الصناعية: مشكلات الاستراتيجية والادارة في الوطن العربي (٢٥٢ من - ٥ \$) ندوة فكرية
- وحدة المغرب العربي (٢٥٤ من - ٥ \$) ندوة فكرية
- التنمية المستقلة في الوطن العربي (١٠٢ من - ٢٢ \$) ندوة فكرية
- الهوية القومية في السينما العربية (٢٧٦ من - ٥٠ \$) مجموعة من الباحثين
- العهد العربي القديم: المستقلات البدئية (٤٦٨ من - ٩٠ \$) ندوة فكرية
- تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة (٢٧٢ من - ٥٠ \$) د. سعدون حمادي
- الابعاد التربوية للصراع العربي - الاسرائيلي (٢٤٤ من - ١٠٠ \$) ندوة فكرية
- بيئة العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظام المعرفة في الثقافة العربية، (نقد العقل العربي (٢) (٦٠٠ من - ١٢ \$) ... طبعة ثانية د. محمد عبد الجباري

الدكتور وجيه كوثراني

■ ولد في بيروت عام ١٩٤١

■ حصل على إجازة في التاريخ من الجامعة اللبنانية عام ١٩٦٤ ، وعلى دبلوم الدراسات العليا من جامعة بروكسل في بلجيكا عام ١٩٧١ ، وعلى دكتوراه في التاريخ من جامعة باريس الأولى عام ١٩٧٤ وعلى دكتوراه الدولة من جامعة القديس يوسف عام ١٩٨٥

■ يعمل الآن أستاذاً للتاريخ في الجامعة اللبنانية

■ له مؤلفات عدة من بينها: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ - ١٩٢٠ (١٩٧٦) ؛ بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين (١٩٨١) ؛ وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣ والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به (١٩٨٠) ؛ المسألة الثقافية في لبنان: الخطاب السياسي والتاريخ (١٩٨٤) ، إلى جانب دراسات وأبحاث نشرت في مجلات عربية .

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعري»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي . فاكسميلي: ٨٠٢٢٣٣